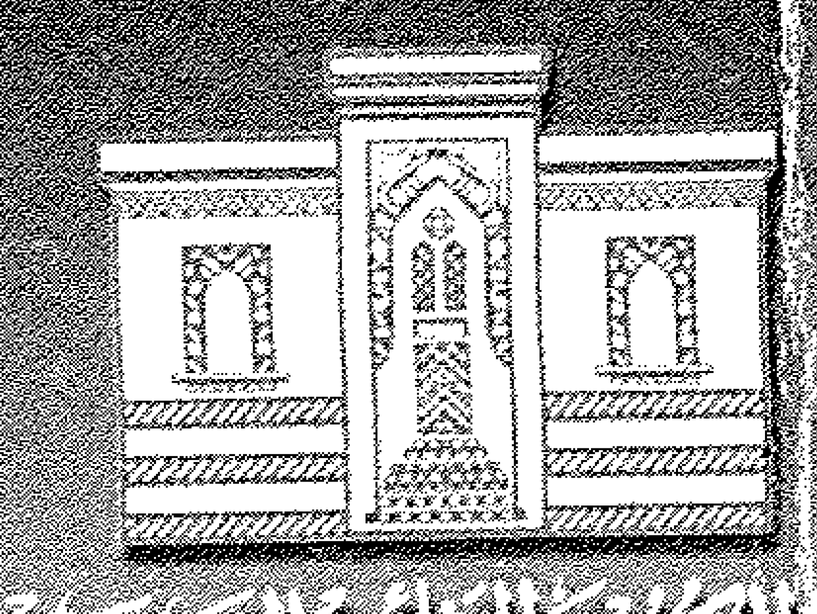
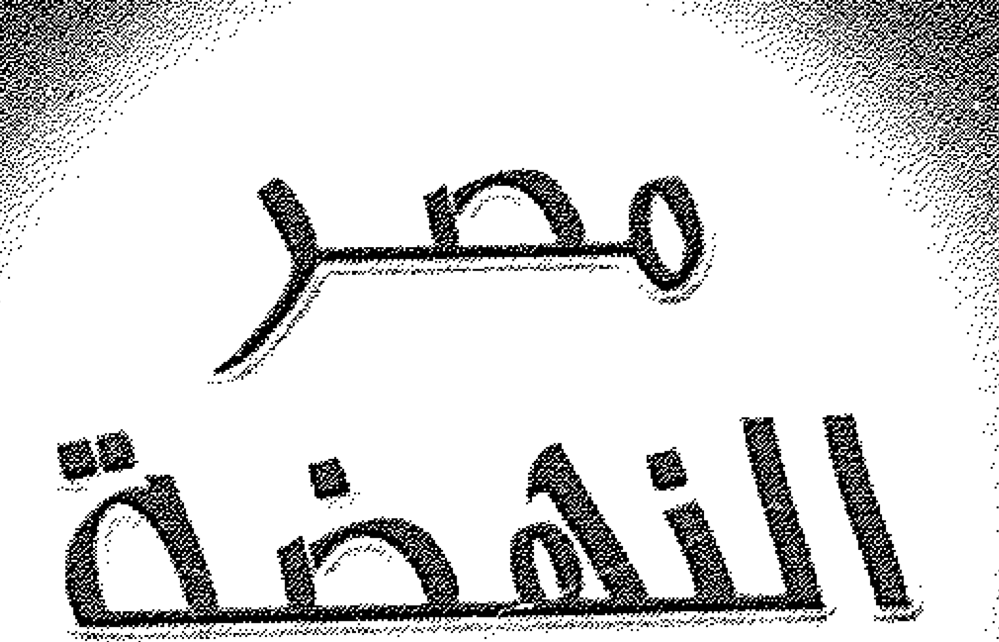
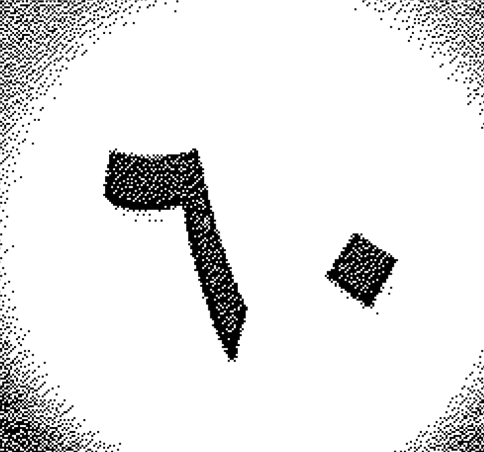




الفرنسيون فى صعيد مصر

المواجهة المالية (١٧٩٨ - ١٨٠١)

د. ناصر أحمد إبراهيم



الفرنسيون فى صعيد مصر

المواجهة المالية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)

إهـــــداء 2005
دار الكتب والوثائق القومية
القاهرة

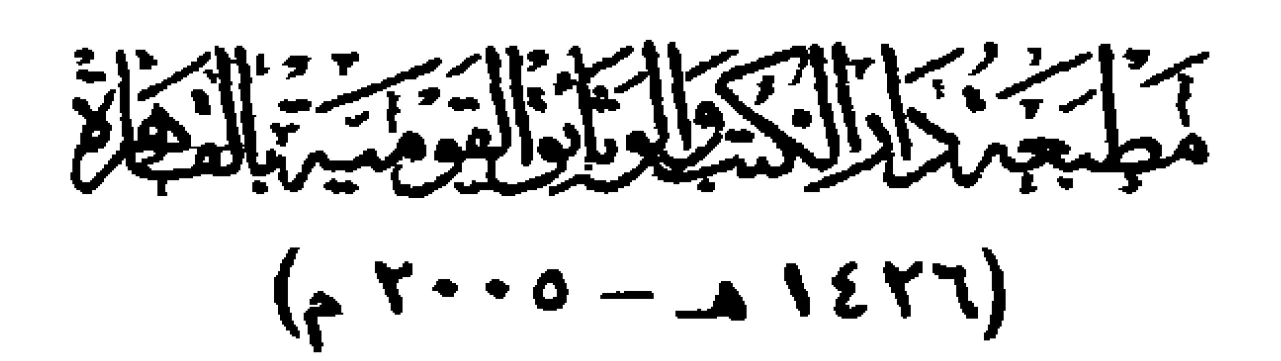


الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

الفرنسيون فى صعيد مصر

المواجهة المالية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)

تأليف
د. نـاصـر أحمد إبراهيم



(١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

إبراهيم، ناصر أحمد.
الفرنسيون فى صعيد مصر: المواجهة المالية ١٧٩٨ - ١٨٠١/ تأليف ناصر أحمد إبراهيم . ـ [القاهرة]: دار الكتب والوثائق القومية، 2005.
278 ص ؛ 29 سم. ـ (سلسلة مصر النهضة)
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.
تدمك 9 - 0368 - 18 - 977

٩٦٢,٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٩١١/ ٢٠٠٥
I.S.B.N. 977 - 18 - 0368- 9

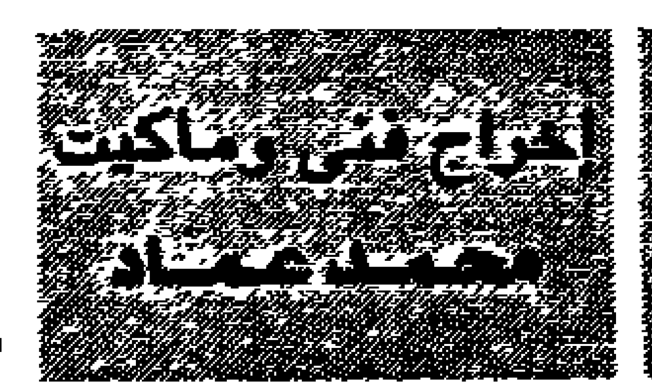


الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر





أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام/ ١٩٨٢

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر / دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل - رملة بولاق.

تقديم

تشكل المقاومة المصرية المستمرة للغزوة الاستعمارية الفرنسية لمصر (١٧٩٨-١٨٠١) عاملاً مهماً من عوامل فشلها فى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وعلى رأسها تأسيس مستعمرة فرنسية فى مصر تكون قاعدة لامبراطورية فرنسية، على غرار الإمبراطورية البريطانية. وقد تعددت أشكال ومجالات مقاومة المصريين للغزاة، منذ وطئت أقدامهم أرض مصر، وسواء كانت هذه المقاومة نابعة من شعور دينى واضح، أو من إرهاصات شعور وطنى كامن، اتخذ شكل فكرة «الذود عن الوطن»، أو كانت المقاومة نابعة من ضرورة التصدى لغزاة أجانب، تعرضوا لأرزاق الناس وتدخلوا فى مألوف حياتهم، مما حرك لديهم غريزة الدفاع عن النفس والكيان.

فأيا كانت عوامل أو طبيعة هذه المقاومة، فالثابت أننا أمام شعب يقاوم المحتل ويتصدى له بكل ما ملكت أيدى أبنائه، ومنذ لحظة الغزو الأولى، الأمر الذى جعل قائد حملة الغزو ـ بونابرت ـ يغير من حساباته بعد نحو عام من الاحتلال، بعد أن أدرك أن جنوده فى حرب مستمرة، جعل المصريون خلالها حياتهم جحيماً لا يطاق.. لقد رفع المصريون منذ البداية لواء العصيان والتخريب والمقاومة السلبية، فى القاهرة وشتى ربوع الدلتا والصعيد، وابتدعوا أساليب نضال كانت مثار دهشة وحنق وقسوة المحتلين، ومع ذلك لم يهنوا ولم يستكينوا، وتوجوا مقاومتهم بثورتى القاهرة الأولى والثانية، ليثبت المصريون أن المقاومة «إرادة وفعل مستمر» قبل أن تكون أسلحة وجيوشاً منظمة ومدربة تدريباً حديثاً..

ويبدو صحيحاً أن المتعلمين والنابهين من المصريين أدركوا، خلال الصراع، ومن خلال «صدامهم مع الآخر» ضعف إمكانيات وإدارة بلادهم، وتردى أوضاعهم الحضارية، أيقنوا ذلك وبلادهم تتصدى لجيش أنتجته حضارة حديثة تعتمد على العلم والعقل والآلة والصناعة، فعرفوا أن لا منجاة لمصر إلا بالنهوض وبالأخذ بأسباب وجوهر الحضارة الحديثة، بالإرادة الذاتية، وبالتعاون، وليس تحت قعقعة السلاح أو بالرضوخ للمستعمر والذوبان فيه.

ورغم أن هناك عشرات الدراسات العلمية التى كتبت عن الغزوة الاستعمارية الفرنسية لمصر، سواء كانت بالعربية أو الفرنسية، عالجت هذا الموضوع من جوانب متعددة، إلا أن الدراسة التى نقدمها اليوم لمؤرخ شاب، نابه وواعد، هو الدكتور ناصر أحمد إبراهيم، مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة، قد تميزت بأنها تناولت مجالاً مهماً من مجالات مقاومة المصريين لسلطات الاحتلال الفرنسى، وهو المجال المالى والاقتصادى، وكشفت كيف أن الفرنسيين واجهوا حصاراً اقتصادياً ومالياً خانقاً فى داخل البلاد، قامت به جماعات محلية كانت تحتكر الخبرة بإدارة الجهاز المالى والضرائبى واستطاعت من خلال حجب المعلومات ومراوغة سلطات الاحتلال وتضليلها، أن تكلفها خسائر فادحة، وحالت دون تمتعها بموارد البلاد المالية والسيطرة على إدارتها.. لقد استخدم المصريون سلاح «المعرفة الحسابية» فى مقاومة المحتل بكفاءة ومقدرة حالت دون تدفق أموال الضرائب المفروضة على المصريين إلى خزانة الجيش الفرنسى على نحو لم يتوقعه أو يقدره الفرنسيون، مما ساهم فى إفشال مشروعهم الاستعمارى فى النهاية.

ولا أود أن أستبق الكاتب إلى عقول قرائه لأتحدث عن أهمية دراسته، لكننى أود الإشارة إلى أن هذا العمل العلمى الذى هو فى أصوله أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، أبرز كيف أن المصريين جميعاً، أقباطاً ومسلمين، كانوا فى همٍّ المقاومة سواء، الأفندية والمباشرين الأقباط منهم أو مشايخ القرى والمتعهدين من المسلمين. فقد وحَّد الوعى الغريزى بينهم فى المقاومة، وأثبتوا أن محاولات الفرنسيين تقريب فئة من هؤلاء أو أولئك باءت بالفشل والخسران.. كما أود الإشارة كذلك إلى أن هذه الدراسة اعتمدت بشكل أساسى على مصادر وثائقية أرشيفية وأدبية، من الأرشيفين المصرى والفرنسى، على درجة كبيرة من الأهمية، سجلها المؤلف فى قائمته الببليوجرافية، ورغم أنها قد تتاح للكثيرين، إلا أن توفر المؤلف على دراستها والإستفادة منها بكفاءة عالية، قد أثرى الدراسة، وكشف عن جوانب مهمة من تاريخ مصر الحديث.

لقد قدم الدكتور ناصر إبراهيم دراسة على جانب كبير من الأهمية تشكل إضافة علمية رصينة لصفحة من صفحات تاريخنا القومى، تمثلت فى مقاومة الغزاة فى ميدان من أهم ميادين المقاومة، مما ساهم فى تعبيد الطريق لنهضة مصر، بإرادة حكامها، خلال العقود التالية بعد زوال الاحتلال.. ونحن إذ نهنئ المؤلف على هذا الكتاب، فإننا نأمل منه المزيد من الجهود العلمية الموفقة خدمة لتاريخ وطننا ونهضته..

والله ولى التوفيق،،،

رئيس التحرير
أ. د. أحمد زكريا الشلِّق
أبريل ٢٠٠٥

تقديم

للأستاذ الدكتور/ رءوف عباس حامد

اهتم معظم من درسوا الحملة الفرنسية على مصر بالنظرة الشاملة الكلية لهذا الحدث باعتباره نقطة تحول فى تاريخ مصر ومنطقة الشرق الأدنى، وحافزاً للسياسات الاستعمارية الغربية تجاه مصر والمنطقة. ولم يهتموا بالدراسة المتعمقة للواقع الاقتصادى - الاجتماعى المصرى فى تلك السنوات الثلاث التى قضتها الحملة فى مصر إلا نادراً. وغلب على معالجة موقف المصريين من الحملة التركيز على ظاهرة المقاومة كما عبرت عنها ثورتا القاهرة الأولى والثانية وبعض ما دار فى الصعيد من مواجهات بين الفرنسيين والمماليك. فكانت تلك النظرة الكلية الشاملة للحملة أشبه ما تكون بنظرة طائر محلق فى السماء، ترى مجمل الصورة، ولا تبين تفاصيل مكوناتها، لأن ذلك لا يتحقق إلا لمن يجوس خلال الدروب، يتفحص تلك المكونات، ويتتبع أسسها وجذورها من خلال ما يجريه من "حفريات" فى وثائق الفترة ومصادرها، وهى على درجة عالية من الوفرة، ولا زال الكثير منها فى حاجة إلى الاستخدام لإعادة تركيب حدث الحملة الفرنسية بصورة تعبر عن حقيقة ما جرى على أرض مصر، وصلته بأوضاع الدولة العثمانية وأحوالها، والتغيرات الاستراتيجية - فى عالم البحر المتوسط عموماً - الناجمة عن الحملة الفرنسية، إلى غير ذلك من تطورات كان لها أثرها البالغ فى صياغة تاريخ القرن التاسع عشر.

وهذا الكتاب - الذى يسعدنى تقديمه للقارئ الكريم - يسد فراغاً فى الدراسات الخاصة بتاريخ الحملة الفرنسية على مصر بتسليط الضوء على موقف المجتمع من ذلك الحدث من خلال "الإدارة المالية لصعيد مصر"، فلا يضع السياسات المالية للحملة -وحدها- فى بؤرة الاهتمام، بل يغوص فى المصادر الوثائقية المصرية والفرنسية باحثاً عن بواعثها، كاشفاً الستار عن الأزمة الخطيرة التى كان يعانيها "جيش الشرق"، والتى أثرت على أداء الحملة كلها، وكانت تتمثل فى شح الموارد المالية، وعجزها عن الوفاء بمتطلبات الجيش الفرنسى الذى لم يكن أمامه سوى الاعتماد التام

على موارد مصر وحدها، لافتقاره إلى خط "إمداد وتموين" يربطه بفرنسا، لاستحالة إقامة مثل هذا هذا الخط فى ظروف الحصار البريطانى فى البحر المتوسط، وتكالب أعداء فرنسا من جيرانها عليها.

وهنا نجد المؤلف يتخذ لنفسه منهجاً يرى فيه السياسة المالية للحملة الفرنسية بمنظار الظروف التى أحاطت بالحملة من منبعها إلى مصبها، وبعيون الأطراف المختلفة الفرنسية التى لعبت الدور الرئيسى فى رسمها، و"البيروقراطية" المالية المصرية التى كان عليها تنفيذها، ويضع فى بؤرة العرض والتحليل أحوال المجتمع المصرى عامة ومجتمع الصعيد خاصة فى تناوله لتلك السياسة، ويكشف عن آليات الأقباط، و"أفندية" الروزنامة، مصوراً الآثار السلبية لذلك على وضع "جيش الشرق"، والمشروع الفرنسى لمزاحمة بريطانيا فى شرق البحر المتوسط، تصويراً دقيقاً.

ولعل من أهم ما يخرج به قارئ هذا الكتاب ضرورة إعادة تقييم حدث الحملة الفرنسية على ضوء الظروف الموضوعية التى أحاطت به كما تكشفها الوثائق الفرنسية والمصرية، وضرورة إعادة النظر فى المبالغة غير المنطقية فى الآثار "الحضارية" أو "الثقافية" التى ترتبت على الحملة، فمثل تلك الآثار تحتاج إلى مدى زمنى أطول كثيراً من السنوات الثلاث التى قضاها جيش الشرق فى مصر، بقدر ما تحتاج إلى استقرار وأمن افتقدهما "جيش الشرق" فى مصر لاستمرار المقاومة بمختلف مظاهرها، وعدم توفر الموارد المالية الكافية لتغطية نفقات الجيش والإدارة.

ولا يعنى ذلك أن الحملة كانت مجرد "سحابة صيف" فى سماء تاريخ مصر، فقد كشفت للمصريين عجز وفساد النظام العثمانى/ المملوكى القديم، وأكسبتهم قدراً ملحوظاً من الثقة بأنفسهم تجلت فى الحركات الاحتجاجية التى شهدتها السنوات التالية لجلاء الحملة عن مصر، والتى توجت باختيار محمد على والياً على مصر بإرادة نخبة المصريين فى عمل غير مسبوق فى تاريخ الحكم العثمانى.

وإذا كان محمد على قد وعى الوزن الحقيقى للنخبة المصرية التى قادت حركة الاحتجاج ضد الإدارة العثمانية والمماليك، فمالأها وتودد إليها حتى كسب ثقتها،

فاختارته والياً، ووضعته على أول الطريق الذى دخل منه التاريخ، فإن مستقبل الدولة العثمانية، وما تمثله الحملة من تحول نوعى فى المطامع الغربية فى أملاك الدولة العثمانية، من تغلغل المصالح الاقتصادية تحت مظلة "الامتيازات الأجنبية"، إلى العدوان المسلح والاحتلال. ورأى أن النجاة من الخطر تتطلب إصلاحاً جذرياً فى أحوال الدولة العثمانية، فإذا كان وضعه لا يسمح له بتحقيق ذلك الإصلاح على مستوى الدولة كلها، فليبدأ بمصر مستعيناً بمواردها (التى ضنت بها على جيش الشرق)، ويكوّن أداة عسكرية حديثة تمكنه من فرض مشروعه الإصلاحى على السلطان.

وهكذا كانت الحملة الفرنسية على مصر بمثابة "زلزال" هز مصر هزاً عنيفاً، وجاءت التطورات التى شهدتها مصر بعد جلاء الحملة "كتوابع" لذلك الزلزال، بما فى ذلك الإصلاحات التى تمت على يد محمد على.

من هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يقدم تأصيلاً لظروف الحملة الفرنسية، وتشخيصاً لاستجابة المجتمع المصرى لما كانت تمثله من تحد. وصاحب الكتاب باحث من نسيج فريد، لا يكتفى باقتناص مادته من مظانها الأصلية فحسب، بل يمعن النظر فيها مستخدماً كل ما توفر له من أدوات منهجية سوية، وهو لا يتعجل القفز إلى الاستنتاجات، بل يسعى دائماً للبحث عن البعد الغائب حتى تكتمل لديه ملامح الحدث موضوع الدراسة، ويبنى استنتاجاته عليها.

وقد صحبت الصديق ناصر أحمد إبراهيم فى رحلته على طريق دراسة المجتمع المصرى فى العصر العثمانى على مدى عقد من الزمان، ولمست ما لديه من طموح علمى، واستعداد لتحقيق ذلك الطموح، وحاولت ما استطعت أن ألعب دور "المرشد" الذى يوجه مسيرته على طريق رحلة طويلة، بدأها معى، لينطلق منها إلى آفاق علمية فى هذا المجال، لايخالجنى الشك فى قدرته على بلوغها.

والله ولى التوفيق،،،

المقدمة

لعل حدثا من أحداث تاريخ مصر الحديث لم يحظ بمثل ما حظيت به فترة الاحتلال الفرنسى من اهتمام ؛ حيث تعددت وجهات النظر حول تقييمه . وعلى الرغم من قصر مدتها (ثلاث سنوات وبضعة أشهر) إلا أنها كانت حاسمة ومثيرة للجدل وخاصة عند ربطها بالإنجازات التى شهدتها مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ويمكن تحديد ثلاثة اتجاهات مختلفة حول تفسير هذا الحدث : فهناك اتجاه يرى أن الجيش الفرنسى كان فى «مهمة حضارية» ينقل خلالها ــ عبر العنف ــ أيديولوجية «الحداثة» التى كانت جديرة بنفى ملامح «المجتمع التقليدى» الذى تميز بالركود والتخلف؛ نتيجة الارتباط بالدولة العثمانية. وعلى هذا النحو ، فإن تجربة الاحتلال الفرنسى يجب التعامل معها على أنها فريدة فى نوعها ؛ لأن آثارها العديدة والدائمة طوت صفحة التاريخ العثمانى الذى يسحبون عليه مقولة (التدهور والانحطاط) ، وأيضاً ــ وهو الأهم ــ لأنها قدمت مرجعاً أساسياً للتحويل المنظم (التدريجى) الذى قام به والى مصر محمد على. وفى هذا السياق يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى ردّ تجربة التحديث إلى « المؤثر الخارجى » الذى مثلته فترة الاحتلال الفرنسى(١).

وعلى النقيض من ذلك أرتأى اتجاه آخر أن مصر صنعت لنفسها ــ قبل مجئ الفرنسيين بعقود طويلة ــ طريقاً نحو التنمية الرأسمالية ؛ وأن الاحتلال الفرنسى هو الذى أعاق هذا التطور وأحدث إرباكاً للمجتمع المصرى بشكل عام(٢)، وفى الاتجاه نفسه يذهب آخرون إلى اعتباره حدثاً عرضياً ، ليس له بصمة واضحة ، ولا أثر دائم جدير بالاعتبار ، وأن المجتمع المصرى كان مآله للتغير بدون هذه الحملة العسكرية(٣).

أما الاتجاه الثالث والأخير فإنه يؤكد على أن مجيء الفرنسيين قد هز المجتمع المصرى هزاً عنيفاً ، وجعله يشعر بصدمة شديدة A Traumatic Shock (والصدمة هنا ذات بعد مادى ــ ثقافى) كانت بمثابة المنبه الذى أيقظ المجتمع المصرى على حقيقة موقعه من الآخر (الأوربى) ، وجعله يدرك أن صراع البقاء يقتضى تعويض الفجوة بالإصلاح والتزود بأسباب القوة. ومن هذه الزاوية كان الحدث مهماً لأنه حفز المجتمع نحو تطوير نفسه ، وإن كان هذا لا يعنى أن الحملة هى صاحبة الفعل الحقيقى فى التغيير الذى يجب أن يظل مقروناً بالجهود غير العادية التى بذلها محمد على ؛ باعتباره أكثر من أدرك دلالة ما يُمثله هذا الحدث بالنسبة لمصير الامبراطورية العثمانية ككل ، وأن تجربته فى التحديث قد جاءت فى سياق الاستجابة للتحدى الأوربى

الجديد. وإذا كان قد استعان فى تحقيق ذلك بالخبرة الأجنبية (والفرنسية في مقدمتها) إلاَّ أن نسق الإصلاح عنده جاء مختلفاً عن النمط الغربى(٢).

ويبدو أن هذا الاختلاف الواسع بين المؤرخين قد جاء نتيجة للتركيز على دراسة «السلطة / الدولة» أو بالأحرى الجانب السياسى والعسكرى الذى بدا طاغيا على العديد من الدراسات بشكل لم يجعل للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى لهذه الفترة سوى جزء محدود فى تحليلاتهم. وقد بات من غير المقبول تماماً اختزال هذا الجانب الأساسى ، من أجل تصوير مشروع الاحتلال الفرنسى على أنه مجرد مرحلة فى مسيرة فاتح عظيم ؛ الأمر الذى يجعل الحاجة ماسة إلى إخضاع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه الفترة للفحص الجهرى الدقيق ؛ سعياً إلى إعادة تقويم آثار هذا الاحتلال بقدر أكبر من الموضوعية ؛ وتقديم فهم أعمق لحقيقة التفاعل الذى تم بين الجانبين (الجيش والمجتمع المصرى).

كان هذا ــ فى واقع الأمر ــ وراء اختيار الباحث لموضوع «إدارة مالية الصعيد» ؛ باعتبار أن دراسة المالية تتيح لنا إمكانية رصد منطقة واسعة من احتكاك الناس بالسلطة (المحتلة) :فالضريبة هى المحك الذى جعل الطرفين يقتربان للغاية ، وخاصة مع اعتماد الفرنسيين اعتماداً أساسياً على حصيلة الموارد الضريبية فى الانفاق على «مشروع الاحتلال» ككل. ومن ثم فإن الاتفاق أو الاختلاف بشأن دفع الضرائب المستحقة ، وما يترتب عليه من إجراءات ، سواء على مستوى المواجهة أو الترويض المستمر ــ إنما يسمح بتحليل العلاقة التى ربطت المولين للضرائب (وهم الذين يمثلون غالبية المصريين) بالمسئولين الفرنسيين.

وثمة أهمية أخرى تتيحها دراسة المالية وهى المتعلقة بدراسة دور (الطوائف المهنية) التقليدية (المباشرون الأقباط ــ الأفندية ــ مشايخ القرى) التى كلفت باستمرار دورها فى تحصيل الضرائب ؛ وهو ما يسمح بتحليل موقف هذه الجماعات الإدارية من الاحتلال ، وطبيعة العلاقة التى ربطتهم به ، ودرجة الوعى بحماية مصالحهم ، والكيفية التى وسعوا بها مجال العمل ، وأخيراً مآل دورهم أو مستقبلهم الوظيفى بعد جلاء الاحتلال وبداية عصر الدولة المركزية ، ومحصلة التجربة بالنسبة لوضعهم الاجتماعى الاقتصادى.

وتعد دراسة المالية محورية ــ كذلك ــ بالنسبة لتحليل الأسباب الحقيقية وراء فشل مشروع الاحتلال نفسه والتى يصعب فهمها خارج إطار الظروف المادية الصعبة التى ألمت بالجيش على مدار احتلاله للبلاد، ويتصل بذلك دراسة اصطدام الفرنسيين بالطبيعة المعقدة للنظام المالى (التقليدى) ، وبالكوادر المحلية القائمة على إدارته ، وهو صدام له مغزاه عند تحليل أبعاد تلك الأزمة المالية.

وكان تحديد الإطار الجغرافى للدراسة بأقاليم الصعيد ، على وجه التحديد ؛ لعدد من الأسباب التى جاء فى مقدمها أن الصعيد لم يحظ ـ على مستوى تاريخ مصر العام ـ بالقدر الكافى من اهتمام المؤرخين بدراسته ، وربما كانت قلة المادة المصدرية لها علاقة بذلك. غير أن الأمر يبدو مختلفاً تماماً فى حالة الأرشيف الوثائقى الخاص بالصعيد ، فى فترة الاحتلال الفرنسى ؛ إذ يحتفظ الأرشيفان المصرى والفرنسى بمادة غنية للغاية ، تسمح برصد وقائع الحياة اليومية للأهالى مع الإدارة الفرنسية.

وخلافاً لهذا كان للصعيد أهمية استراتيجية وأمنية ؛ وبدون تحقق السيطرة عليه كان يصعب استقرار السلطة المركزية بالقاهرة ؛ فقد كان الصعيد غنياً من جراء ما ينتجه من الحبوب والتى كان سكان العاصمة والسلطة وجيشها يعتمدون على الوارد منه. وفى هذا السياق كان تركز المقاومة المملوكية الثقيلة فى أقاليم الوجه القبلى سبباً فى زعزعة استقرار السلطة فى يد الفرنسيين ، وكان لهذا تأثيره السلبى فى إضعاف ثقة الأهالى وإثارة الشكوك فى مدى وجود تحول حقيقى للسلطة من المماليك إلى الجيش الفرنسى. وعلى ذلك لم يكن الصعيد كتلة جغرافية وبشرية معزولة أو مهمشة ، بل على النقيض من ذلك تماماً ، كان شريكاً أساسياً فى مجريات الأحداث الرئيسه. وإن نظرة واحدة على الفترة السابقة (نموذج صراع على بك الكبير مع الشيخ همام) أو اللاحقة لجلاء الفرنسيين (نموذج محمد على مع القوة المملوكية المتمركزة بالوجه القبلى) تكفى لتأكيد هذه الحقيقة.

ومن المؤكد، بالقدر نفسه ، أن الأهالى ، بسبب حلقات الصراع المتتالية والطويلة ، كانوا أكثر حرصاً على متابعة كل ما يطرأ على السلطة المركزية من تغيرات. ومن ثم فإن دراسة الصعيد فى هذه الفترة تسمح بالتعرف على تصور الأهالى لهذا الحدث ، وما كان يعنيه بالنسبة لهم ، وخاصة أن الفرنسيين أعلنوا فى جميع القرى والنواحى عن مصادرة قرى الالتزام المملوكى التى كانت موزعة على معظم أقاليم الصعيد ؛ وهو ما يعنى أنهم صاروا فى علاقة مباشرة مع هذه السلطة الجديدة ، الأمر الذى من شأنه أن يزيد من هامش الاحتكاك اليومى ؛ ويسمح باختبار تأثير سياسة الاحتلال على المجتمع الريفى بصفة عامة.

والإشكالية الأساسية التى يناقشها هذا الكتاب تقوم على معالجة مسألتين ، الأولى: تتبع مراحل اصطدام الفرنسيين بالنظام المالى (التقليدى) ، وتحليل الظروف المختلفة التى اضطرتهم إلى المضى فى إدارة مالية البلاد من خلاله. وتتجلى أهمية هذا الجانب فى أنه

يكشف عن واقع (الخصوصية) التى ميزت النظام الإدارى والمالى ؛ باعتباره نظاماً اقتصادياً / اجتماعياً ، أفرزه المجتمع فى ظل مرحلة طويلة ومعقدة ، أيضاً يتيح تناول هذه المسألة اختبار جدوى «المؤثر الخارجى» (الاحتلال الفرنسى) ـ قصير الأمد ـ فيما يمكن أن يكون قد ساهم به (سلبياً أو إيجاباً) فى إحداث تغيير ما على هيكل البنية الأساسية للنظام الاقتصادى والاجتماعى.

والجانب الثانى من الإشكالية يقوم على دراسة مدى وعى الجماعات الإدارية (المباشرون الأقباط ـ أفندية الروزنامة ـ مشايخ القرى) بطبيعة التحدى الذى حاق بها، والكيفية التى بات من المتعين عليها أن تواجه بها كل مخاطره وآثاره السلبية ، سواء على مصالحها الخاصة أو على مستقبلها المهنى برمته. وإذا كانت هذه الجماعات قد وجدت نفسها مدفوعه إلى التعاون مع السلطة الجديدة (المحتلة) ، وإذا كانت كذلك قد واصلت دورها ـ بقوة ـ فى أعقاب جلاء الاحتلال ، بما فى ذلك احتفاظها بمواقعها الوظيفية فى ظل الدولة المركزية فى القرن الـ ١٩م ـ فإن هذا يثير التساءول حول الإمكانات الذاتية *التى هيأت لهذه الجماعات القدرة على تنسيق مصالحها الخاصة* ، فى آن واحد ، مع كل *القوى المتصارعة على السلطة ، وإلى أى حد كان رهانها على ما تمتلكه* من معرفة حسابية ، وخبرة عميقة بإدارة النظام ، قد جعل لها دوراً فاعلاً فى تحديد أهميتها لكل سلطة ، ولاسيما فى ظل فترة حبلى بالمتغيرات.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول وخاتمة وجاء الفصل الأول الذى حمل عنوان « القرنسيون ونظام الالتزام» مدخلاً مهماً ؛ لتوضيح الإطار العام الذى انتظمت من خلاله مالية سلطة الاحتلال. والقضية الأساسية التى يعالجها هذا الفصل تتمثل فى تحليل الظروف الموضوعية التى اضطرت الفرنسيين إلى اعتماد العمل بنظام الالتزام وكوادره القديمة.

وإذا كانت مصادرة قرى الالتزام المملوكى قد أدت إلى ضمّ معظم قرى مصر إلى ما أصبح يعرف فى الوثائق المالية بـ « قرى الجمهور» ـ فقد تعين أن نولى اهتماماً بدراسة الآلية التى أُديرت بها هذه القرى ؛ باعتبارها تشكل المصدر الرئيسى لإيرادات مالية الجيش. وهذا ما يعالجه الفصل الثانى والذى يوضح أن الفرنسيين لم يكن لديهم تصور ناجز لإدارتها ، وأن هذا هو ما دفعهم إلى إعادة طرحها للالتزام أو الإيجار السنوى إلا أن العرض سرعان ما مُنىً بالفشل. وقد ناقش الفصل الأسباب التى أدت إلى تعذر إدارتها،

وعلاقة هذه المسألة بتعثر الجباية وبروز الأزمة المالية.

وينقلنا الفصل الثالث إلى مناقشة إدارة الجباية بالقرى التى أُفرِج عن التزاماتها ، فيما جرى توصيفه. بـ «قرى الرعايا» ويتضح من هذا الفصل أن الفرنسيين واجهوا صعوبة مماثلة فى حثّ الملتزمين على التجاوب فى دفع الضرائب ، وكيف أدى هذا إلى بروز مشكلة «تراكم متأخرات الميرى»، التى ظلت مستعصية على الحل لفترة طويلة من عمر الاحتلال. ولما كان «الأفندية» هم المسئولين عن تنظيم حسابات الميرى ، فقد عرج الفصل على دراسة دورهم وإبراز تلاقى مصالحهم مع مصالح المباشرين الأقباط فى التكتم الشديد على أسرار النظام المالى ؛ حتى بدت الرؤية معتمة بشكل حتم ضرورة بلورة مشروع إصلاحى يقضى بتنحية الملتزمين جانبًا وتركيز الملكية فى يدى الدولة (سلطة الاحتلال) ، وتحرير المالية من قبضة الجباة المحليين.

ولما كان الدور الأكبر فى إحكام السيطرة على المالية يظل منسوبًا للمباشرين الأقباط ؛ فقد تعين أن نفرد فصلاً كاملاً لدراسة دور هذه الجماعة. وهو ما تم تناوله على محورين الأول : يتعلق بشكل التنظيم الذى ضم المباشرين الأقباط فى إدارة الجباية. واهتم المحور الثانى بتحليل مراحل تطور العلاقة بين هؤلاء المباشرين والمسئولين الفرنسيين ، ورصد مواطن الاحتكاك والاصطدامات المتتالية وعلاقتها ، مَدًا وجَزْرًا ، بتطور الوضع السياسى للفرنسيين أمام قوى التحالف.

ويناقش الفصل الخامس والأخير الأسباب التى كانت وراء فشل المراقبين الفرنسيين فى كسر طوق الاحتكار المعرفى للأقباط ، ومن ثم فى الإحلال محلهم ، حتى لقد بلغ الأمر بالإدارة أن وجدت الرقابة الفرنسية عديمة الجدوى ، وأنه لابد من مسح الأراضى؛ لبناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة ، على أن اتخاذ الفرنسيين لهذا القرار قد جاء متزامنًا مع بدء اجتياح الجيشين العثمانى والإنجليزى للبلاد ؛ لتصبح محصلة تعرف الفرنسيين على مصادر الإيرادات محدودة.

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التى خلصت إليها هذه الدراسة، وأعقبناها بملاحق لبعض الوثائق الهامة التى تخدم حصاد الدراسة بالإضافة إلى خريطة توضح التوزيع الجغرافى للقرى بصعيد مصر.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعات أرشيفية متنوعة ومصادر أدبية أصيلة ، سواء فى الأرشيف المصرى أو الأرشيف الفرنسى وكان الباحث قد اعتمد على وثائق الحملة الفرنسية المودعة فى «المكتبة المركزية ـ جامعة القاهرة» والتى لم تلق بعد القدر الكافى

من التعامل معها من قبل الدارسين لهذه الفترة الهامة. وتقع هذه المجموعة فى ٢٢١ حافظة ، وهى وثائق أصلية ومنوعة ، وتغطى سنوات الاحتلال كاملة. وكان من حظ الباحث أن وجد بها مجموعة متميزة للوثائق المالية الخاصة بالصعيد ؛ ولاسيما ما كان يتعلق منها بتقارير الوكلاء الماليين والصرافين الفرنسيين ، وفى مقدمتهم بتروشى Petrucci ، ولابانوز Lapanouse ، فضلاً عن بعض القوائم والمراسلات الخاصة بمدير المالية بوسيلج Poussielgue ، وقوائم أخرى لبعض المعلمين الأقباط. زد على ذلك أن تقارير ومراسلات الجنرالات حكام الأقاليم فى الصعيد أمثال الجنرال دونزلو Donzelot والجنرال موران Morand والجنرال فريان Friant ، كانت مفيدة كذلك لأن هؤلاء الجنرالات انخرطوا فى جباية الضرائب وكلفتهم الإدارة المركزية بالقاهرة بمهام أساسية فى مساعدة الوكلاء الفرنسيين خلال جولات الجباية.

وضمت مجموعة المكتبة المركزية ـ كذلك ـ بعض الوثائق العربية. وكان أبرزها وأكثرها إفادة للبحث «مراسلات الأمير مراد بك» التى ألقت الضوء على طبيعة العلاقة التى ربطت المماليك بالفرنسيين بعد عقد معاهدة السلام ، وساعدت فى تحليل أثر هذه المعاهدة على شئون الجباية فى الصعيد.

واعتمدت الدراسة على أرشيف دار الوثائق القومية والذى تضمن نوعين من الوثائق، أحدهما أصيل تمثله بعض المجلدات والمحافظ المودعه بقاعة الاطلاع بالدار ، والآخر مجموعة ضخمة من المحافظ ، تقع فى ٥٧ محفظة ، تحوى صورة منسوخة بخط اليد عن أصول الوثائق بالأرشيف الفرنسى ، وعندما أتيحت الفرصة للباحث ؛ للإطلاع على وثائق الأرشيف الفرنسى بـ« فانسان » Vincennes تم استكمال المادة العلمية التى رصدت بأرشيف دار الوثائق القومية.

وتم التركيز على السجلات الخاصة بمراسلات الشخصيات التى لعبت دوراً محورياً فى الإدارة المالية ، والمصنفة تحت (B6- Registres) ، فتم دراسة أوراق ومراسلات مدير المالية بوسيلج المسجلة تحت رقم (٦١٨٣) واستيف(Estève) الأمين العام للخزانة والذى شغل فى أواخر فترة كليبر وعهد منو منصب مدير المالية والمحاسب العام للدخول (B^6 94) وأيضاً اعتمدت الدراسة على مجموعة مراسلات الوكيل المالى رينيه Reynier الذى كان يدير مالية أقاليم مصر الوسطى (المنيا ـ بنى سويف ـ الفيوم ـ

أطفيح) والذى شغل وظيفة مدير عام للدخول العينى فى فترة منو (B6 161, 162) وكذلك أفادت الدراسة من مراسلات حاكم القاهرة فى الفترة الأخيرة الجنرال بليار(B6 133) والتى أوضحت بشكل تفصيلى الموقف الحرج والظروف الصعبة التى تعرض لها الجيش فى القاهرة والصعيد فى الشهور السابقة على الحصار الأنجلو ـ عثمانى، والتى اضطرته إلى التفاوض على الجلاء. يضاف إلى ذلك المحفظة (B6 47) التى أفادت الباحث فى دراسة نموذج مما كان يُقدمه الأفندية والمباشرون الأقباط من معلومات للإدارة المالية والتى لم تخرج عن العموميات وهو نموذج المذكرة التى حررها كل من المعلم يعقوب والمعلم لطف الله وحسين أفندى (فى يونيو ١٨٠٠).

وكان من بين المحافظ الهامة للغاية محفظتا (B6 81, 82) اللتان اشتملتا على تقارير كبير الأفندية «حسين أفندى» الذى كان مسئولا عن تنظيم الميرى العينى المحصل من قرى الالتزام. وكانت المقارنة بين هذه التقارير وبين تقارير نظرائه من المباشرين الأقباط قد ساعدت فى الخروج باستنتاجات معينة حول طريقة كل من الأفندية والمعلمين الأقباط فى تسجيل البيانات ، وما اتسمت به من غموض متعمد ، وإلى جانب هذه التقارير استفادت الدراسة من القوائم الخاصة بأقاليم مصر الوسطى التى لم نجدها فى مجموعة المكتبة المركزية، وكان هذا مفيدا للحصول على معلومات تشمل سائر أقاليم الصعيد ، والتى تصبح جميعها مصدراً يمكن مقارنته بما جاء فى «دفاتر الترابيع» الموجودة بدار الوثائق القومية ، وهى مقارنة جعلت الباحث أكثر اقتناعاً بوجود اضطراب فى الأرقام المرصدة فى المصدرين؛ وهو ما أكد ما جاء فى المصادر الفرنسية بشأن عدم دقة البيانات التى أفضى بها المباشرون.

واعتمدت الدراسة ـ كذلك ـ على الوثائق والتقارير المنشورة وخاصة مجموعة الأوامر اليومية والمراسلات الخاصة بكبار القادة (بونابرت وكليبر ومنو) أيضاً هناك مراسلات الجنرال البولندى زايونشيك Zayonchek والتى نُشرت فى عام ١٩١٠ تحت عنوان Les Polonais en Égypte (البولنديون فى مصر) وهى مراسلات ضخمة وأفادت منها الدراسة كثيراً فى رصد بعض أساليب التحايل والمراوغة. ولأنه كان حاكماً على ولاية بنى سويف والفيوم فقد قدم معلومات ثمينة عن دور الحكام الجنرالات فى إدارة الجباية ولذلك عكست مجموعته صورة حية لحركة تحصيل الضرائب ومشكلاتها الأساسية وإلى جانب ذلك هناك (التقارير المالية» التى كان فى مقدمتها أو بالأحرى

أكثرها أهمية تقرير بيروس Peyrusse (مساعد كبير الصرافين ثم تولى وظيفة السكرتير العام للمالية) ، نظراً لما أورده من معلومات تفصيلية ودقيقة لمالية الجيش منذ خرج من ميناء طولون ، وحتى عودته إلى فرنسا ، هذا فضلا عن تحليله لمصادر الإيرادات ، وللأفكار التى طرحت فى إصلاح المالية عموماً ، أيضاً رجعت الدراسة إلى موسوعة « التاريخ العلمى والعسكرى للحملة الفرنسية على مصر التى حررها «ريبو» Reybaud اعتمادا على تقارير شهود العيان من العسكريين والمدنيين فى الحملة. واستفادت الدراسة من كتابات الرحالة وخاصة رحلة فيفان دينون، وصحف الحملة (لاديكاد ايجيبسين وكورييه دى ليجيبت) التى ترجمها صلاح الدين البستانى ، إلى جانب كتاب «وصف مصر».

وأولت الدراسة اهتماماً بالاعتماد على المصادر العربية التى يأتى فى مقدمتها كتابات عبد الرحمن الجبرتى ، وكذا نقولا الترك ، وحسين أفندى (الحاسبجى). وكانت الدراسات والبحوث العربية والأجنبية التى درست فترة الاحتلال الفرنسى لمصر مفيدة للغاية ،وكثيراً ما ساعدت الباحث على توسيع التحليل فى كثير من القضايا التى ناقشتها الدراسة.

ولا اعتقد أنه كان باستطاعتى تقديم هذه الدراسة لو لم أجد العون والتشجيع من أساتذتى وزملائى وأصدقائى. ويأتى فى مقدمتهم أستاذى الكبير الدكتور رءوف عباس حامد الذى أدين له بالشئ الكثير ؛ فقد كان لاقتراحاته وملاحظاته المنهجية قيمة لا تقدر ، ولا أظن أن الشكر والتقدير والاعتراف بالجميل يوفيه حقه ، كما أن تجربتى الخاصة معه لاتعدو مثالاً واحداً لقصة أستاذ يتفانى فى خدمة تلاميذه.

واتوجه بالشكر للأستاذه الجليلة الدكتوره نللى حنا التى أمدتنى بمجموعة مهمة لوثائق الحملة الفرنسية، فضلا عن أنها دائماً ما تفتح مكتبتها الخاصة لى ولزملائى ولابد أن أسجل فضلها ــ كذلك ــ فى التناول الذى كُتِبتْ به هذه الدراسة.

وأود أن أشكر الأستاذ الكبير «أندريه ريمون» الذى اهتم بموضوع دراستى ، وأفادنى بخبرته فى التعامل مع الأرشيف الفرنسى للحملة ، كما اهتم بموافاتى بأرقام المحافظ والسجلات الأكثر أهمية والمتعلقة بموضوع الدراسة ، فاختصر لى بذلك وقتاً طويلا ، فله منى كل الشكر والتقدير. كما لابد أن أشكر الصديق العزيز «نقولا ميشيل» الذى قدم لى مساعدات مهمة ، ولم يبخل بوقته ، حيث قطع مسافة طويلة من مدينة أكس أن بروفانس إلى باريس، لكى يساعدنى فى الإطلاع على الأرشيف كما زودنى بكتاب فى

قراءة الخطوط الفرنسية القديمة والذى سهل علىّ كثيراً عند التعامل مع الوثائق الفرنسية، كذلك أشكر ميشيل توشرار وجان ميشيل موتون على ما قدماه لى من مساعدات.

واتوجه بالشكر للسيدة الفاضلة الدكتوره سهير طرمان التى ساعدتنى فى تصوير تقرير سكرتير المالية «بيروس» ومقالات أخرى كانت مفيدة للغاية لهذه الدراسة ولم أكن لأحصل عليها من دور المكتبات الألمانية لولا مساعدتها المخلصة، وأشكر الدكتورة مديحة دوس على مساعدتها لى فى قراءة بعض الوثائق الفرنسية التى كانت خطوطها صعبة للغاية.

وما كنت لاستطيع استكمال جمع مادة هذه الدراسة لو لم أحظ بمساعدة الدكتور كريستيان فيلو (مدير الدراسات العربية بالمعهد الفرنسى) ومساعدة الزميلة العزيزة الدكتورة رشيده شيح، فهما اللذان حصلا لى على منحة من « بيت العلوم الإنسانية» Maison des sciences de l'Homme والتى بفضلها أمكننى السفر والاطلاع على وثائق الأرشيف الفرنسى، كما أشكر مدير هذا المعهد السيد « موريس ايمار» Aymard Maurice الذى وافق على المنحة وشملنى برعايته على نحو بالغ اللطف، كما سهل لى الإطلاع على مكتبة المعهد، وأيضاً أشكر الصديق العزيز «جوليان» وعائلته التى استضافتنا لديها بباريس، وأشكرها ـ كذلك على ما قدمته لى من مساعدات كريمة ذللت لى ـ دون شك ـ الكثير من العقبات.

ويقتضينى الواجب أن اتقدم بخالص الشكر إلى الدكتورة جيلان آلوم Ghislaine Alleaume على تفضلها بتقديم منحة لتصوير الوثائق والمصادر من مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيديج CEDEJ)، وكذلك أشكرها على تشجيعها المستمر لى ولزملائى، واتوجه بخالص الشكر إلى الدكتور عبادة كحيلة الذى تفضل علىّ بمراجعته لمخطوطة الدراسة، وأفادتنى كثيراً ملاحظاته القيمة. وأسجل شكرى وتقديرى للصديق والأخ الكريم فتحى أحمد الذي تكبد ـ كذلك ـ عناء مراجعة النص بكل حب واهتمام.

وفى الختام أود أن اتوجه بالشكر إلى كل من سهل لى جمع مادة هذه الدراسة سواء إلى السادة العاملين بأرشيف دار الوثائق التاريخية القومية أو العاملين بالأرشيف الفرنسى. كما أوجه شكرى لجميع العاملين بدور المكتبات المختلفة.

وما التوفيق إلا بالله ،،،

القاهرة ٢٠٠٥

هوامش المقدمة

(١) هنرى لورنس : الحملة الفرنسية فى مصر ، بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعى ، دار سينا ، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص ص ٨ ، ٦٢٥ - ٦٢٦ ؛ روبير سوليه : مصر ولع فرنسى ، ترجمة لطيف فرج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣١-٣٤ ، ٧٢-٧٣، ٣٨٧-٣٨٨ ؛ أندريه ريمون : المصريون والفرنسيون فى مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، ترجمة بشير السباعى ، عين للدراسات والنشر ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص ٣٣٤ ؛ القاهرة تاريخ حاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر ، ط ١ ١٩٩٤ ، ص ص ٢٥١ ، ٢٥٩.

(٢) بيتر جران : الجذور الإسلامية للرأسمالية ، مصر ١٧٦٠ - ١٨٤٠ ، ترجمة محروس سليمان ، مراجعة رءوف عباس، دار الفكر ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ص ١٠-٦٦.

(٣) كرستوفر هيرولد : بونابرت فى مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، مراجعة محمد أنيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٤٠٣ ؛ ليلى عنان : الحملة الفرنسية : تنوير أم تزوير ، جزءان، دار الهلال ١٩٩٨ ، ج٢ ، ص ص ١٨٣ -١٨٦، ٢٢٧.

(4) Raouf Abbas : Bonaparte's Expedition as a Shock for Egypt, Mohamed Ali and The Rebirth of Egypt. (Forthcoming).

وإلى حد ما يتفق تقييم « جى فارجيت» مع هذا الاتجاه ، وإن كان ينظر إلى « الصدمة» على أنها «صدمة نفسية» Le choc Psychologique ساعدت المصريين على إعادة اكتشاف «الآخر الأوربى» بوصفه عالمًا جديدًا انظر :

Guy Fargette : Méhémet Ali, Le Fondateur de L'Égypte moderne, Paris 1996, pp. 20-21.

الفصل الأول
الفرنسيون ونظام الالتزام

كان الفرنسيون يرون أن ثورتهم عالمية، تتجه إلى تحرير الشعوب مما بُليت به من نظم استبدادية، وذلك عبر تصدير مبادئها الثلاثة (الحرية ـ الإخاء ـ المساواة)، وأنه قد صار مقدراً على فرنسا التى بلغت ذروة الحضارة بثورتها المجيدة أن تخوض حروباً ضد أولئك الطغاة الذين استبدوا بمقدرات شعوبهم. وشكلت هذه الأفكار الإطار الأيديولوجى الذى بررت به حكومة الثورة إرسال جيوشها إلى البلاد التى استعمرتها(١).

وتتجلى هذه الأفكار عينها فى منشورات ومذكرات القادة، وفى صحف الاحتلال، وخاصة صحيفة "كورييه دى ليجيبت " التى كانت ميداناً فسيحاً للتعبير عن هذه الأيديولوجية الثورية : فقد تم من خلالها نقد النظام المملوكى والذى وسمته بـ "العبودية " و" الاستبداد "؛ لأنه أتاح للأمراء المماليك تركيز الثروة بين أيديهم، من خلال استيلائهم على معظم العائد الريعى للأرض، وهو ما كان سبباً فى تردى الفلاحين فى هاوية الفقر والبؤس الذى تنطق به معيشتهم فى كل شئ (المسكن والملبس ونوعية الطعام وأدوات الزراعة الأكثر بدائية). وأن دور " جيش الشرق " ـ من وجهة نظر الجريدة ـ أن ينقذ مصر وأهلها من هؤلاء "الطغاة"، وأن يحرر أراضى الفلاحين والثروات من قبضتهم، ويعيد توزيعها بشكل عادل، وأن يخفف الضرائب إلى أقصى حد، والتى سوف تقررها " قوانين مكتوبة " وتلغى فى المقابل تلك الرسوم الشاذة التى تقررت بالعرف وبطول ممارسة الاستغلال الفادح. وأنه عند تحقق ذلك يصبح لدى الفلاحين الحافز على الإنتاج، وعلى زيادته، وحالئذ سوف يصير فى إمكان مصر أن تستعيد سيرتها الأولى التى كانت عليها فى عصور الفراعنة والبطالسة والرومان ؛ "كصومعة غلال" لعالم البحر المتوسط، ومن ثم يعود لمصر ثراؤها القديم، الذى يجعلها تستعيد دورها التاريخى والحضاري. وعلى ذلك فإنه بوصول الجيش الفرنسي، أصبح المجتمع المصرى بصدد لحظة فارقة فى تاريخه؛ إذ بعدها يُباشر الفرنسيون تغيير نظامه الاجتماعى والاقتصادي!!(٢).

وفى الواقع كانت هذه مجمل الانتقادات التى وُجهت لنظام "الالتزام" ضمنياً عبر التعريض بالنظام المملوكى : فالمظالم والابتزازات التى مُورست من خلال هذا النظام أزالت ـ على نحو ما ذكر بونابرت فى منشوره الأول للمصريين ـ ما كان سائداً " فى الأراضى المصرية من المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر "(٣) ، وبوصفه نظاماً استبدادياً، إلى هذا الحد، فإنه يصبح معادلاً لـ " الإقطاع "، بل إن مدير المالية "بوسيلج " سوف يؤكـد، فى تقريره لحكومة الإدارة، بأن : " النظام المالى لمصر نظام إقطاعى تماماً"(٤) . "Le Système des finances de L' Égypte est entièrement Féodal".

ويجرى اعتبار " الملتزمين "كـ "السادة الإقطاعيين مـلاك القرى" (٥) Seigneurs et propriétaires de Villages وبهذه المقاربة بين النظامين يمكن لبونابرت أن يصور الاحتلال على أنه الوسيلة الأساسية؛ لتحقيق الخلاص للمصريين، فالفرنسيون لم يأتوا إلا " لإسعاد هذا البلد "وتخليصه من " نظام ضريبى سيئ للغاية "(٦).

ولا تحاول الدراسة مناقشة هذه المسألة؛ فمن الثابت أن مثل هذه المقولات كانت تتكرر، كأيديولوجية ثابتة، تُطرح على شعوب كل البلاد التى اقتحمتها جيوش الثورة(٧). وإنما يتم التركيز على دراسة موقف الفرنسيين من " نظام الالتزام " بعد تحقيق السيطرة النسبية على معظم الأقاليم، وبعد أن أصبحوا فى احتكاك مباشر بالنظام وبالفئات الاجتماعية المختلفة المتعلقة به : فهل كان فى الإمكان الإطاحة بهذا النظام المالى العتيق والضارب بجذوره فى تاريخ المجتمع ؟ وهل توافر لدى الفرنسيين القدرة على طرح البديل الذى يتلاءم مع عادات وقيم المجتمع ؟ أم أن قوة الأشياء فرضت نفسها، وظل البون شاسعاً بين الأفكار ذات الطابع الأيديولوجي، والواقع الاجتماعى الذى اصطدموا به ؟ وهناك تساؤل إضافى آخر : حول درجة استجابة الأهالى للأفكار التى طُرحت لتغيير النظام. إن الإجابة على هذه التساؤلات تبدو كفيلة بتوضيح الإطار العام الذى انتظمت من خلاله " مالية جيش الشرق " ، ولاسيما فى "الصعيد" الذى كانت له خصوصية فى نظامه الضريبى الأكثر تعقيداً، عما ساد بأقاليم الدلتا، وهو ما لابد قد ترك أثاراً لها أهميتها على طبيعة المشكلات التى أُثيرت بين أهالى القرى والإدارة المالية.

■ ■ ■

يحتل بونابرت القاهرة فى ٢٣ يوليو ١٧٩٨، وبعد أسبوع واحد (٢٩ يوليو) ينشغل بفكرة الإعداد لعقد جلسة خاصة " لديوان عمومى " يُمثل فيه وفود من جميع الأقاليم. ويُعد قائمة بالأسئلة التى سوف تطرح موضوعات واسعة للنقاش، كان فى مقدمتها موضوع الملكية أو الحيازة الزراعية والنظام الضريبى السائد(٨). غير أنه، على ما يبدو، تسبب تحطم الأسطول الفرنسى فى " أبو قير " (٢ أغسطس)، وانسحاب مراد بك وانتشار قواته بأقاليم الصعيد، فى إرجاء عقد هذا الديوان، ويتأجل معها، من ثم، البت بقرارٍ حاسم فى موضوع " الالتزام" ، لحين استكمال السيطرة على أقاليم الصعيد، وملاحقة المماليك وتقويض قوتهم؛ للتأكيد على أن " السلطة المملوكية " قد فقدت شرعية وجودها، بعد هزيمة " إمبابة " (الأهرام) التى اعتبرتها صحيفة " كوريه دى ليجيبت " (الممثلة للدعاية الأيديولوجية) بداية حقيقية لزوال عهد العبودية والاستبداد(٩).

وإذا كانت قرى المماليك تشكل الشطر الأوفى من الأراضى الخاضعة للالتزام، فإن تحديد موقف الفرنسيين منها يمكن أن يوضح حقيقة نواياهم من نظام الالتزام بصفة عامة. وبحسب النتيجة التى تتمخض عن ذلك يمكن أن نفهم مدى أهمية جدوى مناقشة موضوع ""الالتزام " ــ بعد شهرين ونصف الشهر ــ فى جلسة " الديوان العمومى " الشهيرة التى انعقدت فى ١٥ أكتوبر ١٧٩٨ : فيما إذا كانت هذه المناقشة ضرورية وذات دلالة من حيث أهمية مراعاة الفرنسيين لموقف جماعات المصالح والممولين للضرائب أم أن جلسة هذا الديوان قد جاءت فى إطار الدعاية الأيديولوجية للسلطة المركزية الجديدة التى اعتبرت نفسها مالكة لكل الأراضى ؟

مصير قرى الالتزام المملوكى

اتجه بونابرت، منذ اللحظة التى اقترب فيها الأسطول الفرنسى من سواحل الإسكندرية، إلى إعلام الجيش عن توجهه إلى مصر(١٠)، وعن شروعهم فى القيام باجتثاث سلطة المماليك من جذورها، ومصادرة متعلقاتهم والتزامات قراهم وعمل قوائم بها(١١). وهو ما أكده بعد ذلك، فى أول منشور له يوجهه للمصريين فى (٥ يوليو ١٧٩٨)؛ حيث أعرب عن تشككه فى أصول مرجعية الحيازات الزراعية التى آلت للمماليك بقوله:

"Si L' Égypte est leur ferm, qu'ils montrent le bail Que Dieu leur en a fait"

(إن كانت الأرض المصرية التزامًا للمماليك، فليوردوا الحُجة التى كتبها الله لهم) [١٢].

وكان لانتشار هذا " المنشور " مردوده على الأمراء المماليك بالقاهرة : إذ بينما كان بونابرت يجرى عمليات الإنزال للجيش الفرنسى بالإسكندرية، كان المماليك يسارعون بحمل أموالهم، والنفيس والغالى من مدخراتهم " من البيوت الكبار المشهورة المعروفة، إلى البيوت الصغار التى لا يعرفها أحد، واستمروا طوال الليالى ينقلون الأمتعة ويوزعونها عند معارفهم وثقاتهم وأرسلوا البعض منها لبلاد الأرياف "[١٣].

وجَدَّ بونابرت فى تشكيل " لجان الجرد والمصادرة "؛ حيث كان يرسل اللجنة تلو الأخرى إلى كل إقليم يجرى إخضاعه للجيش الفرنسي. وحال توجه الجنرال ديزيه للصعيد (فى أواخر أغسطس ١٧٩٨) تم تشكيل أربع لجان أساسية؛ تحصر قرى المماليك فى الأقاليم ، وتصادر بيوتهم ومتعلقاتهم بها[١٤]؛ للحيلولة دون حصول مراد بك وأتباعه من الأمراء والكشاف على ما يدعم حركة مقاومتهم من ناحية، وللتأكيد على أن سلطات الاحتلال ماضية فى تجريد ممتلكاتهم فى شتى الأقاليم، وتحويلها إلى أملاك فرنسية من ناحية أخرى.

وإذا كانت حركة المصادرات الواسعة قد اتفقت مع الإطار الأيديولوجى المعلن عن شروع الاحتلال الفرنسى فى تقويض القوة المملوكية، إلا أن هذا لم يكن يمثل الاتجاه الحقيقى لموقف الفرنسيين من المماليك؛ إذ نجد بونابرت يرمى إلى اتباع " سياسة الاحتواء " جنبًا إلى جنب مع " المطاردة " : فبعد أيام قليلة من احتلال القاهرة، وخلال انسحاب مراد بك إلى الصعيد، أرسل بونابرت إلى الزعيم المملوكى يدعوه للصلح والتحالف، على أن يمنحه أقاليم ولاية جرجا (إسنا ـ قنا ـ جرجا)، كالتزام كبير، يتمتع بها لنفسه ولأتباعه ؛ عوضًا عما تم من مصادرات[١٥]. وكذلك أوصى ديزيه بالتفاوض مع الأمراء المماليك[١٦].

وعندئذ يصبح مصير قرى التزام كل منهم مرهونًا بمدى استجابته للصلح والتعاون مع الاحتلال، وهو يصرح لمدير المالية " بوسيلج " : " بأن منح ملكية الأرض لبعض المماليك جدير بأن يجعل مصالحهم أكثر تعارضًا مع المماليك (المقاومين)"[١٧]. وربما

أمل بونابرت من وراء ذلك تحقيق أسرع اندماج ممكن للمماليك ؛ فى تقديم خدماتهم للجيش الفرنسي؛ إذ كانت وجهة نظره فيهم لا تعدو كونهم " فرقة مرتزقة " يمكن تطويعها فى خدمة المصالح الفرنسية[١٨].

ويبدو أنه مع تحقيق سيطرة شبه كاملة على أقاليم الصعيد، بعد شهر فبراير ١٧٩٩، استجاب بعض المماليك للعرض الفرنسي، وطلبوا الأمان واستردوا قرى التزامهم[١٩]. وفى دفاتر ترابيع ولايات الصعيد، وتقرير ميرى الالتزام لـ " حسين أفندى " لُوحظ حضورٌ واضحٌ لعدد من الأمراء والكشاف والجربجية، ممن صُنفت قراهم ضمن "التزامات الرعايا"[٢٠]. والتى أديرت بالكيفية نفسها التى كانت عليها قبل عام ١٧٩٨، حيث عهدوا بها إلى الكتبة الأقباط[٢١].

وفى خط متواز مع هذا الاتجاه، نجد بونابرت يحرص على عدم نزع " قرى الالتزام " التى كانت تخص زوجات الأمراء والكشاف المماليك، والتى أفرج لهن عن تقاسيطها. بعد إلزامهن بدفع رسم التسجيل[٢٢] فى إشارة واضحة إلى القوات المملوكية بأن سلطات الاحتلال الفرنسى ـ رغم ضجيج الدعاية المعلنة ـ لا تنوى إقصاءهم عن ممتلكاتهم وقرى الالتزام شريطة أن يكفوا عن معاداة الجيش الفرنسي؛ الأمر الذى يؤكد بأن قضية "الالتزام " كنظام لإدارة الحيازات الزراعية لم تكن محور اهتمام القيادة الفرنسية، وأن الأولوية كانت موجهة لاحتواء المماليك وبذل كل ما من شأنه أن يدفعهم إلى التعاون معها.

وقد أفاد الفرنسيون من هؤلاء المماليك المهادنين فى تدعيم النفوذ الفرنسي. وقد تم استغلالهم ـ برغم قلة عددهم ـ فى مجالين : الأول فى حثّ الفلاحين على دفع الضرائب فى أقاليم مصر العليا؛ إذ ترصد قوائم تحصيل الضرائب بين مصروفات " إدارة الجباية " مبالغ باسم مجموعة " الكشاف والسناجق والسردارية المماليك"[٢٣]. والمجال الآخر هو المجال الأمني؛ فقد كُلّفوا بحفظ الأمن فى الريف والتصدى للبدو الرحل الذين اعتادوا مباغتة القرى بين كل حين وآخر[٢٤].

على أن هذا لا يعنى أن سياسة الاحتواء قد نجحت؛ فقد ظلّت غالبية المماليك مصدر قلق دائم للفرنسيين، وحالوا دون سيطرة الفرنسيين على الموارد الضريبية فى معظم أقاليم الصعيد[٢٥]. واضطر بونابرت إلى المضى قدمًا فى مصادرة القرى التى

تخصهم والتى ربت على ثلثى قرى مصر. وهو يفكر بشكل جدى فى طرح موضوع الالتزام والنظام الضريبى للمناقشة على نطاق واسع؛ سعياً إلى بلورة تصور واقعى لمعالجة هذه المسألة.

نحو تقرير مصير " نظام الالتزام "

لا تهدأ الظنون فى حقيقة ما تنتويه السلطة الفرنسية بشأن مصير " نظام الالتزام " وحصص الملتزمين؛ ذلك أن القرارات الخاصة بمصادرة كل ممتلكات الأمراء المماليك، والتى فى مقدمتها " الالتزامات الريفية " الواسعة والمنتشرة فى سائر الأقاليم ـ كانت قد أثارت فيهم الحذر والترقب. وانعكس ذلك بوضوح فى تفسيرهم طلب السلفة العاجلة من حصيلة أقساط الميرى المستحقة على القرى(٢٦)، بأنها ليست سوى " كلفة وتفريدة "(٢٧)؛ فقد اختلجت صدورهم شكوكٌ عديدة فى إمكانية حصولهم على "الإفراج الديوانى" الذى يمثل اعترافًا من السلطة الجديدة باستمرارية حيازاتهم من الأراضى، بعيداً عن المصادرات الجارية لقرى المماليك.

وما إن يحل العام المالى الجديد (بعد شهرين من احتلال القاهرة)، والذى عادة ما كان يبدأ خلال فترة انحسار مياه الفيضان فى شهر توت القبطى (سبتمبر ١٧٩٨)، حتى يسارع هؤلاء الملتزمون بالتكالب على القاهرة؛ طالبين " الالتزام فى التصرف فى حصصهم "، وإذا يطالبهم الفرنسيون بدفع " الحلوان "؛ وهو ما كان يعنى إعادة شرائهم للحصص، فإنهم يبدون احتجاجهم. وسعياً إلى تفادى صدامٍ مبكر مع الملتزمين، والذين كان المشايخ والعلماء بينهم من كبار حائزى الالتزامات ـ فإن بونابرت يسمح لهم بإملاء التزاماتهم وتقاسيطها دون أن يمنحهم " التمسكات " المحررة بذلك، وهذا ما حدا بالجبرتى إلى القول : " وظل الحال على حاله "(٢٨).

والواقع أن بونابرت ظل يراوده التفكير فى إدخال تغييرات على النظام القائم؛ فى محاولة للإفادة من الصلاحيات المطلقة التى تتيحها " إمارة التغلب " على جيش المماليك، فيما عبرّ عنه فى مذكراته بـ " حق الغزو "(٢٩) Le droit de la conquête الذى يخول للسلطة الجديدة ميراث السلطة الزائلة ، وتقرير مصير الأراضى والأملاك العامة. وكان "جيرار" ـ أحد مشاهير مهندسى الطرق والكبارى فى جيش الحملة ـ

قد أكد بأن هذا المبدأ قديم، عرفته مصر على مر تاريخ الغزوات التى اجتاحتها، وأن السلطة الفرنسية استندت إليه فى حكمها للبلاد ومصادرتها للأراضى والملكيات الخاصة بالمماليك. وعبر عن ذلك بأنها "إرادة آخر الغزاة" التى وحدها مَنْ تملك حق التصرف فى الأراضى ؛ فتهب لمن تشاء ، وتنزع عمن تشاء، وتحتفظ، فى الوقت نفسه، بحق استعادتها فى أى وقت بحسب ظروفها(٣٠).

وعلى ذلك، بدت اللحظة وكأنها مواتية لإدخال إصلاح عام على قوانين ملكية الأراضى الزراعية. ويمكن القول : إنَّ النقاش الذى دار حول مصير النظام الضريبى قد طُرح على مستويين ؛ الأول منهما تم بين بونابرت وكبار مستشاريه من القادة الجنرالات والمسئولين الماليين، والآخر بين الجانب الفرنسى وجماعة النخبة الممثلة لمعظم الأقاليم.

وقد رصدت مذكرات (نابليون) المداولات المختلفة التى دارت بشأن هذه القضية؛ فعلى مستوى القيادة العامة تشعبت الآراء بين فريقين : الأول مال إلى توسيع قاعدة الملكية بين الفلاحين الممولين للضرائب ، والذين يمثلون الغالبية العظمى بين السكان، واستبعاد الملتزمين الذين تنعدم الضرورة إليهم فى ظل توافر إدارة جيدة لنظام ضريبى عادل ؛ و من ثم يتحقق ما أطلقوا عليه " الإصلاح الكبير " Une grande amélioration الذى يُحدث تغيراً حتمياً فى وضعية ومستوى رفاهية هذه الكتل السكانية الكبيرة، التى ستصبح ــ عندئذ ــ مرتبطة بالمصالح الفرنسية بصفة دائمة. ولأسباب متعددة تناقض مع هذا الاتجاه الفريق الآخر الذى رأى أن اتجاهاً كهذا قد يؤدى إلى نتائج شديدة السلبية بالنسبة للحملة نفسها؛ ذلك أن الاستعاضة عن دور الطبقة الوسيطة المالكة للالتزام بكسب ولاء الجماهير الفلاحية، الأكثر تقلباً وجهالة وقسوة، والأصعب على الانقياد والتطويع، فى الوقت الذى يكتنف الغموض والإبهام معظم مشتملات العادات الضريبية المرتبطة بنظام الالتزام ــ سوف يعرض مالية الجيش لاضطراب شديد، ولاسيما فى ظل خصوصية نظام الرى والإنتاج المتوقفين على حالة مناسيب الفيضان، المتغيرة من عام لآخر، والتى تقتضى على الدوام وجود سلطة قوية، تحظى باستجابة سريعة، لمختلف الإجراءات اللازمة لإتمام عملية الإنتاج؛ ومن ثم فالضرورة تحتم أهمية

الإبقاء على الملتزمين كطبقة وسيطة une classe intermédiaire راسخة فى المجتمع الريفي. على أنه من جانب آخر لا تبدو رؤية هؤلاء المحافظين متجهة للإبقاء على الالتزام بصورة دائمة، وإنما فى إطار مرحلة مؤقتة، ما إن يتم استيعاب الحقائق المتعلقة بهذا النظام القديم، حتى يُعاد النظر فيه مرة أخرى، بالشكل الذى لا يحرم ضباط الجيش من مكافآتهم ، بتوزيع الأراضى عليهم ، وكذا على الموالين الأكثر إخلاصاً وتعاوناً ، فى خدمة مصالح الجمهور الفرنسي(٣١).

وأنهى (نابليون) رصده لمناقشات الجنرالات على هذا النحو دون أن يشير إلى القرار الذى استقروا عليه بشأن هذه المسألة. وربما بدا للقائد العام ـ آنذاك ـ ضرورة الانتظار والتروى حتى يستطلعوا رأى الوفود الذين أرسلوا فى استدعائهم من الأقاليم.

الديوان العمومى والمسألة الكبرى

سجل فيفان دينون فى يومياته، (وهو الفنان والرسام الشهير الذى رافق حملة ديزيه فى الصعيد)، حواراً مهماً دار بين الفرنسيين وفلاحى إحدى القرى بولاية جرجا، حول مسألة دفع الميرى، فأشار إلى أن الفلاحين ردّوا على طلب دفع الضرائب بقولهم : " لن ندفع حتى نُعاين معركة حاسمة بين الفرنسيين والمماليك، وساعتئذ سوف يكون الميرى للمتغلب"(٣٢). وكان المقصود ـ بداهة ـ " بالمعركة الحاسمة " تحقق السيادة الفعلية على الأقاليم لأحد الجانبين. وربما تعكس هذه الرواية التى أكدها الجنرال بليار نفسه فى يومياته(٣٣)، إلى أى حد كانت ثمة صعوبة كبيرة فى مناقشة موضوع " الالتزام " مع الأهالى، قبل تحقيق السيطرة على الأقاليم، والتى بدت ضرورية للغاية؛ ليس للتغطية على كارثة تحطم الأسطول التى شاع خبرها فى كل مكان فحسب، وإنما كذلك لتقديم الشاهد المادى على أن " القوة المملوكية " فى سبيلها للتلاشي، وأن لجان جرد الممتلكات ومصادرة قرى المماليك هى واحدة من أهم القرائن المادية التى تؤكد على التحول الفعلى للسلطة من المماليك إلى الفرنسيين، وحال تحقق ذلك سوف يصير فى الإمكان فتح " ملف الالتزام ".

وفى الحقيقة كان بونابرت مدركًا لخطورة ولأهمية هذا الموضوع، الذى أطلق عليه "المسألة الكبرى" grande question؛ ذلك لأنها لم تكن مجرد إلغاء لدور الوسطاء (الملتزمين)، وإنما هى ـ على حد قوله : " إما احتفاظًا بالقوانين والعادات التى تدار بها الممتلكات فى مصر، وإما اعتماداً لقوانين الملكية السارية فى الغرب "(٣٤). فيما يشير إلى إدراك القائد العام بأن الأمر لم يكن ممكنًا التعامل معه بقرار سياسى أو إدارى سريع.

على أن تقدم الملتزمين بطلب الإفراجات الديوانية لحصص الالتزام، مع بدء السنة المالية فى مطلع سبتمبر ١٧٩٨، كان قد حتم ضرورة التعجيل بفتح الحوار حول مسألة الالتزام، وخاصة أن شكوك الملتزمين، على اختلاف مشاربهم، كانت تفوق نوايا السلطة الجديدة؛ الأمر الذى يفسر سرعة استجابة بونابرت : فبعد ثلاثة أيام فقط من طلب الملتزمين لإفراجات الالتزام، يصدر " أمراً يوميًا " بترتيب الاستعدادات لعقد جلسة " الديوان العمومي "(٣٥). ومن المؤكد أن مناقشة " مصير الالتزام " سوف تكون على رأس الموضوعات المطروحة للنقاش؛ لما له من أهمية فى تحديد الإطار الذى تتشكل من خلاله مجمل السياسة العامة للنظام المالي.

وإذا تُولى القيادة الفرنسية اهتماماً خاصاً بتمثيل جماعة النخبة المحلية التى لها صلة مباشرة بالالتزام (ولو أن الديوان سوف يناقش قضايا أخرى) ـ فإنها تتجه إلى تحديد الفئات الاجتماعية المشكلة لكل وفد من الوفود المرسلة من الأربعة عشر إقليماً : ثلاثة فلاحين وثلاثة علماء وثلاثة تجار، فضلاً عن ترشيح بعض مشايخ القرى وشيوخ القبائل العربية(٣٦). وعلى الرغم من أن الصعيد لم يخضع بعد للسيادة الفرنسية (٣٧)، إلاَّ أن الحرص على إكساب جلسة هذا الديوان طابع العمومية، كان قد اقتضى الدفع بستة وفود (من إجمالى ١٨ وفداً)؛ لتمثل أقاليم الصعيد " أطفيح والبهنسا والفيوم والمنيا ومنفلوط وأخيراً جرجا "(٣٧). على أننَا نجهل تماماً الكيفية التى تم بها ترشيح هذه الوفود، وبصفة خاصة "وفود الصعيد " الذى ظل يشهد مطاردات واسعة لمراد بك فى شتى ربوعه.

والواقع أن دعوة هذه الجماعات للمناقشة حول قضية " الملكية والنظام الضريبى "، واستطلاع الآراء والأفكار الإصلاحية لـ Les idées d'amélioration لتعد من

اللحظات التاريخية النادرة التى تدعو السلطة نفسها مَنْ يناقشها حول ملكية السلطة الخراجية وحقوق الاستغلال للريع الخراجي. ومن الواضح أن المرامى التى كان يتوق بونابرت إلى تحقيقها من وراء هذه المناقشات ليست تقرير ما تنشده هذه الوفود أو ما تجتمع عليه من آراء، وإنما كان القائد العام يهدف إلى الإلمام بأية معلومات تتعلق ببنية هذا النظام، وفهم درجة الأهمية التى ينطوى عليها بالنسبة لفئات مختلفة، تمثل فى مجملها المجتمع الريفي؛ ومن ثم التعرف على مبررات تمسكهم بأطره، فى حال تأييدهم للإبقاء عليه أو رؤاهم فى الإصلاح والتغيير إذا ما كانوا يتطلعون لإلغائه، وذلك بقطع النظر عن القرار الذى سوف يراه مناسباً لمالية الحملة ولإدارة البلاد(٣٨).

وعلى ذلك لم يكن " الديوان العمومى " سوى جمعية استشارية تعقد بقرار من القائد العام؛ لمناقشة موضوعات محددة على مستوى النخب الممثلة لكل الأقاليم. ومن المؤكد أن هدف المشاركة بالنسبة للوفود وكذا المراقبين المحليين (من أمثال الجبرتي) كان جليًا كذلك؛ فهذا الأخير يرصد فى تاريخ "مدة الفرنسيس " نص الكلمة الافتتاحية لجلسة الديوان العمومي: " إن غرضهم تنظيم أمور مصر.. وأن هذه الطوايف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة، لأنهم أهل خبرة وعقل، فيسألوا عن أمور ضرورية ويجيبون عنها فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعه "(٣٩).

وأَوْلَى (نابليون) فى يومياته اهتماماً ملحوظًا بتسجيل المناقشات التى دارت بالديوان العمومى. ويمكن القول بإنها دارت على محورين أساسيين ؛ الأول دار حول تاريخ اندماج نظام الالتزام فى المجتمع وطبيعة الملكية فى إطار سريانه وتطوره: " فقد أكد جميع أعضاء الديوان بأن قوانين الملكية الزراعية فى الغرب، والتى أوضحها المندوبون الفرنسيون، تتماشى مع كتاب الحقيقة (القرآن) Livre de Vérité ؛ ذلك أن الملكية الخاصة الموثقة والتى لا تملك قوة مصادرتها أو التدخل فى تغيير مسارات انتقالها من شخص لآخر بالبيع والشراء والإرث والهبة ـ كانت مبادئ أساسية فى بلاد العرب. وقد ظلت سارية زمن الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين. وأن المبدأ الإقطاعى Le principe féodal الذى يجعل كل الأراضى ملكًا للسلطان (للدولة) لم يسر فى هذه البلاد إلاَّ مع مجىء المغول والتتار ثم العثمانيين. وأن أجدادهم لم يخضعوا له إلاَّ مكرهين "(٤٠).

وتضمن المحور الثانى القضية الأساسية والمتمثلة فى مناقشة إلغاء نظام الالتزام، فيما أطلق عليه بونابرت " تحرير أراضى الأثر بالقضاء على الملتزمين "، وإخضاع كل الأراضى لإدارة السلطة الجديدة التى يصير لها وحدها حق تحديد طبيعة وشكل إدارة الجباية. ويقترح تعويض الملتزمين باحتفاظهم بأراضى "الأواسى " فى حوزتهم[٤١].

وإذا كانت الموضوعات الأخرى المعروضة على هذا الديوان لم يحتدم بشأنها أية مناقشات طويلة، فإن مسألة إلغاء حصص الملتزمين قد أثارت جدلاً واسعاً ومعقداً للغاية؛ حيث كان أغلب ممثلى الديوان العمومى من الملتزمين الذين أبدوا استياءهم، وأعربوا عن رفضهم لهذا الاقتراح الذى يسلبهم مواردهم الأساسية، كما أنه يعرض المساجد للخراب، ومن ثم فقط طالبوا الجانب الفرنسى التريث والعدول عن هذا الإجراء. وعلى النقيض من ذلك أبدى مشايخ القرى والبلاد وممثلو القرى (الفلاحون) Députés des villages تأييدهم لإلغاء الالتزام، وإن كانوا قد تحفظوا على ممتلكات المساجد (الأوقاف) التى ناشدوا الفرنسيين باستمرار طرحها للإيجارة الحكرية Bail emphytéotique (أى لمدة ٩٩ عاماً)، وفقاً لطبيعة معاملتها التى كانت عليها من قبل[٤٢].

وإذا كان بونابرت لم يكن واضحاً فيما كان يمكن أن يجريه من تغييرات مهمة؛ حيث انتهى به الحال إلى إقرار العمل بنظام الالتزام وجباية الميرى وفقاً للطريقة السائدة قبل مجىء الاحتلال الفرنسى ـ فإنه على ما يبدو كانت ثمة صعوبات عديدة قد اضطرته إلى السير فى هذا الاتجاه : فالمعطيات المطروحة بشأن كل ما يتعلق بالحيازة الزراعية، ونوعية الضرائب، والعادات المرتبطة بها ، يكتنفها الغموض والإبهام obscurité ، وطريقة التوزيع الجغرافى للميرى ، وللأعباء غير الرسمية Les droits extraordinaires المتعددة وغير المسجلة ـ تظل مجهولة[٤٣].

ولعل مما له دلالته على أن الصورة كانت ضبابية، تلك الرسالة التى بعث بها بونابرت إلى الجنرال دوجا (حاكم القاهرة) فى ٧ يناير ١٧٩٩ (أى بعد نحو نصف عام من الاحتلال) يعرب له فيها عن امتنانه للمعلومات الدقيقة التى وافاه بها حول مصطلحات الميرى ، والفايظ ، والرسوم الاستثنائية الأخرى ، والتمييز بين الأراضى المعفاة من تلك الرسوم ، وبين الأراضى الديوانية المحملة بكل مفردات الضرائب[٤٤].

ومن المؤكد أن تعدد نوعية الأراضي، والذى كان يؤدى إلى اختلاف المعاملة الضريبية لكل نوع منها، كان قد زاد الأمر تعقيداً؛ إذ لا يملك الفرنسيون أية بيانات دقيقة عن مساحتها ومواطن توزيعها أو تركزها بين القرى والنواحي؛ فعلى سبيل المثال : عجز الفرنسيون، معظم فترة الاحتلال، عن الإحاطة بأراضى " الرزق " التى كانت مساحتها كبيرة ومتناثرة فى شتى الأقاليم !!(٤٥).

وعلى ذلك لن يسعى الفرنسيون إلى تعديل مبادئ إدارة لا يحسنون فهمها، ومن ثم تعين إدارة الأراضى بالكيفية التى كانت عليها قبل مجيئهم. ووفقاً لهذا استمر الالتزام بنظامه الضريبى المعقد والذى فرض على الفرنسيين ضرورة عمل استقصاء واسع ودقيق للمعلومات المتعلقة به(٤٦).

وتأكد للفرنسيين، بعد المناقشات المحتدمة التى جرت بجلسة " الديوان العمومى " أنه من الصعوبة تغيير خصوصية المعاملة الضريبية لأراضى الرزق والأوقاف، سواء المرصدة على مؤسسات دينية مختلفة ، أو على فئات متعددة من الأهالي. كما تبين خطورة تجاهل مصالح جماعة الملتزمين الذين بدا من الضرورى استقطابهم؛ لأجل تحقيق نوعٍ من الاستقرار أو بالأحرى لتخفيف حدة التوترات التى تثيرها حرب المطاردة لفلول المماليك فى جميع أنحاء ريف الصعيد؛ إذ أنه بدون هذا الاستقرار يصعب السيطرة على جبايات الضرائب، وعلى ذلك فقد تعين المضى قدماً فى تطبيق ما يُعرف بـ " سياسة الاحتواء ".

سياسة الاحتواء :

لقد أملت الظروف على الفرنسيين ضرورة قصر المصادرات على أراضى المماليك، والسماح بإصدار "التمكينات الديوانية " للملتزمين والتى شكلت فى النهاية ما أصبح يُعرف، فى وثائق الترابيع بـ " قرى الرعايا". ويمكن تمييز ثلاث جماعات محددة (المشايخ والعلماء ـ البدو ـ رجال الإدارة المالية) الذين تم التعامل معهم بخصوصية شديدة ؛ وذلك لأهميتهم فى توطيد النفوذ الفرنسى وتذليل الصعوبات التى تعيق الحكم والإدارة.

وكان المشايخ والعلماء يمتلكون قدرة التأثير على تحريك الجماهير وعلى تشكيل ردود فعلهم قِبل السلطة. وقد أدرك بونابرت هذه المسألة؛ ولذلك حرص على خطب ودّ هذه

الجماعة. وسوف يفضى فى مذكراته بالأسباب التى أملت عليه انتهاج هذه السياسة. فالعلماء وكبار المشايخ يتمتعون بثقة الأهالى ومحبتهم، بشكل يجعلهم أنسب وسطاء يمكن أن يتحدثوا بلسان السلطة إلى الأهالي، علاوة على أنهم ليسوا جنوداً ولا يعرفون امتطاء الخيول ولا المناورات العسكرية. وأن هذه المزايا هى التى حتمت ضرورة اشتراكهم فى الإدارة. وأنه كان على الفرنسيين أن يوفروا لهم الإمكانات المادية التى تساعدهم فى الاحتفاظ بوضعهم ؛ كرءوساء أكثر وجاهة وأكثر اعتباراً ؛ ولذلك فقد تم " العمل على زيادة ثروتهم "(٤٧).

وبالقدر نفسه كان المشايخ والعلماء على وعى بأهمية دورهم ، وبمدى حاجة الفرنسيين إليهم، الأمر الذى جعلهم يتمادون فى توسيع مصالحهم، واستغلال نفوذهم : فلم يقتصروا على التزامات قراهم التى اكترثت القيادة بردها إليهم، وإنما تكالبوا على طلب الحصول على التزامات أخرى من القرى المصادرة (قرى المماليك !)، كما زاحموا فى إدارة التزامات مماثلة، وعملوا على تأخير دفع الميري، وماطلوا فى تسديده، ولاحظ ريمون فى تقرير عن حسابات الأموال المتأخرة على الملتزمين (بتاريخ ١٥ أغسطس ١٧٩٩) كبر حجم الالتزامات التى كانت تخص مشايخ الديوان، وأنه بلغ باستغلالهم لوضعهم ولنفوذهم أن طالبوا المدير المالى بالحصول على إعفاء من دفع الميرى !!(٤٨). بل وتوسطوا للفلاحين ولمشايخ القرى فى تخفيض الضرائب ، وكان هذا التدخل فى شئون الجباية قد أثار امتعاض مدير المالية " بوسيلج " ، إلا أن القائد العام، فى معظم الأحايين، بدا حريصاً على عدم فقد عون المشايخ(٤٩). وعشية رحيل بونابرت سجل فى وصيته لكليبر : " إننا بكسب رأى كبار مشايخ القاهرة نكسب مصر كلها وجميع الزعماء الذين قد يكونون لدى هذا الشعب؛ إذ ليس هناك من هو أخطر علينا من مشايخ خوافين لا يعرفون القتال، كجميع القساوسة، يمكنهم أن يلهموا التعصب دون أن يكونوا هم أنفسهم متعصبين "(٥٠).

وتظل هذه السياسة سمة أساسية فى علاقة الفرنسيين برجال الدين والعلم. وفى الاتجاه نفســه اعتمد بونابرت الإفراج عن كل الأراضى التابعة لـ " نقابة الأشراف "(٥١). وراعى مخصصات وأراضى عائلاتهم فى الأقاليم. وقد لاحظ الجنـــرال دونزلو (حاكم

مصر العليا) كثرة بيوت عائلات الأشــراف فى جنوب الصعيد، وتحكمهم فى عدد كبير ومهم من الأراضى المعفاة مـن الضرائب. وأن المماليك قبلهم راعوا هـذه الجماعة، وقدروا قوة تأثيرها على الجماهير فأبقوا على ما بحوزتهم مـن أراضٍ كملكية خاصة للأشراف Propriétiété de chérifs فعلى سبيل المثال : رصد دونزلو فى جزيرة "الشندويل " (بولاية جرجا) عشرين بيتاً للأشراف، تراوح ما بحوزتهم ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ فدان(٥٢)، وهو ما يقارب ١/٥ أراضى الجزيرة التى كانت مساحتها المزروعة ٤٤٣٨ فداناً(٥٣). ويطرح نموذجاً آخر فى تقريره : ففى "طهطا " التى كانت مساحة الأفدنة المزروعة بها ٥٠٠ فداناً: كان للأشراف منها ٤٠٠ فدانٍ (أى ٨٠٪) معفاة من الضرائب، والـ ١٠٠ فدانٍ الأخرى هى وحدها التى تدفع الميري، بوصفها "أراضٍ ديوانية ". وقد تم إقرار الإدارة المالية لكل هذه الاستثناءات الواسعة تماشياً مع السياسة العامة التى اتبعها الفرنسيون منذ بداية الاحتلال(٥٤).

وفى خطٍ متوازٍ مع هذا الاتجاه تم الإفراج عن الأراضى المرصدة على المؤسسات الدينية. وفى دفاتر الترابيع سوف نلحظ هذا بسهولة، فقد حافظ الفرنسيون على امتياز الإعفاء الذى كان ممنوحاً لأراضى الرزق والأوقاف فيما عدا ما كان مرصداً على بيوت المماليك نفسها ، فعندئذ كان يجرى اعتبارها من " أملاك الجمهور " شأنها شأن " قرى المماليك " المصادرة. فعلى سبيل المثال : وقف ناحية " طما " (بولاية الفيوم) ضُبطت إيرادات الجزء الأكبر منه (نحو ٢/ ٣ حصيلة الوقف) لصالح " الجمهور "، على حين تُرك الثلث الأخير "براى رعايا " ؛ أى للمستفيدين من الأهالي(٥٥). كذلك لُوحظ أن الأراضى التى أوقفها أحد الأمراء، وكان بعض المستفيدين من ريعها من بين مشايخ القرى والنواحى ، أو من المتعاونين مع الإدارة الفرنسية عموماً ــ كان يتم الإفراج عنها(٥٦).

وأولى الفرنسيون ــ كذلك ــ اهتماماً خاصاً بـ " أراضى الرزق "، وحافظوا على امتيازها من الإعفاء التام من الضرائب(٥٧). وذلك على الرغم من اتساع مساحتها، وعدم الإلمام بدفاترها؛ فما أُثير بشأنها فى جلسة " الديوان العمومى " جعل الفرنسيين

حريصين على عدم المساس بها؛ نظرًا لأهميتها بالنسبة للمساجد والزوايا والجهات البر المختلفة التى يرتبط بمسار نفقاتها فئات اجتماعية عديدة. وسوف نجد الجنرال ديزيه يُفرج عن مخصصات احدى التكايا؛ بولاية البهنسا، والتى كانت مصروفاتها مرتبة، منذ فترة طويلة، على فقراء هذه الولاية(٥٨).

وكان " البدو " هم الفئة الثانية التى أولتها الإدارة الفرنسية اهتمامًا خاصًا كذلك، وبذلت ما فى وسعها لاحتوائهم ، أو على الأقل لوضع حد لغاراتهم المفاجئة على القرى، والتى كانت سببًا أساسيًا فى اضطراب الريف وتعطل الجباية، وهو ما يُخشى معه أن يؤثر على خزانة الجيش؛ ومن ثم فقد تم طرح موضوع " الإتاوة البدوية " فى جلسة "الديوان العمومى"، وتم الاتفاق على تعاون أهالى القرى مع الجيش للتصدى لهذه المداهمات المزعجة والمدمرة(٥٩).

وشغلت هذه المسألة اهتمام بونابرت؛ حتى لقد أكد فى مذكراته بأن " إخضاع البدو كان مقدمـة ضرورية لكل إصلاح يرمى إلى تحقيق الرخاء لمصر "(٦٠). وكان للجنرال ديزيه ــ من واقع احتكاكه بقبائل البدو فى الصعيد ــ تصور مهم لمعالجة تعديات البدو المستمرة على الريف : فهو يرى أنه من الأهمية بمكان فك عرى التحالف المملوكى / البدوي؛ وذلك من خلال دعوة هذه القبائل، المنتشرة بين أسيوط والفيوم، إلى عمل اتفاقات سلام؛ نظير عدم المساس بممتلكاتها(٦١). ولذلك كلف الضابط " ديفرنوا " Desvernois بهذه المهمة، وزار هذا الأخير ٢٣ قبيلة بالصعيد، دعاها للتحالف والسلام، وإن كان لم يوضح، فى مذكراته التى سجل بها تفاصيل هذه اللقاءات، طبيعة الاستجابة التى أبداها مشايخ القبائل(٦٢). ويرصد لاجونكيير بين الوثائق التى نشرها، خطابًا مطولاً ومهمًا للجنرال ديزيه ، أرسله إلى الجنرال بليار؛ حيث أوضح فيه المبادئ الأساسية التى يتعين على السياسة الفرنسية اتباعها مع قبائل البدو، وبصفة خاصة " عربان الصعيد ". وتقوم هذه المبادئ على ضرورة الدفع بالقبائل ؛ لتحيا فى وفاق، وجعلها تهدأ بصفة دائمة، وتمتنع عن ممارسة اعتداءاتها على القرى ، ثم ينتهى فى خطابه إلى فكرة " توطين البدو " : " إن لسياستنا هدفًا كبيرًا ، إما القضاء على البدو بالقوة ، وتلك وسيلة بربرية،

أو تمدينهم ودفعهم إلى أن يكونوا مزارعين، بأقصى ما يمكنهم، وإذا ما تمت تهدئتهم ومنحهم ملكيات زراعية، تقرب فيما بينهم وتغريهم على الزراعة، وتنفرهم من الدعوة للاعتماد على الماشية، فلسوف نجدهم متوطنين بأرضهم التى حالئذ سوف يهتمون بتسميدها ويدفعون عنها الضرائب... "(٦٣).

وإذا كنا نجهل حقيقة صدى هذه الأفكار التى طرحها ديزيه من عمق احتكاكه وتصادمه بالعربان فى الصعيد، فالثابت والمؤكد أن إدارة مالية الاحتلال لم تمس ممتلكات الأراضى التى كانت تخص القبائل، والمعروفة، فى دفاتر الترابيع، بـ " الحطيطة " أو "مصلحة الحطايط "، وهى الأراضى التى حصلوا عليها بوضع اليد(٦٤). وكانت فى معظمها معفاة من الضرائب. ويمكن تقديم نموذج أو اثنين لتوضيح مدى أهمية المساحة الكبيرة التى كانت تستحوز عليها تلك القبائل : ففى " ناحية الخليفة " التى كانت مساحتها الإجمالية ١٤٩٠ فدانًا، نجد أن ٥٩٠ فدانًا منها (٣٩,٥٪) مرتبة باسم " حطايط المشايخ "(٦٥). وبسبب كثرة القبائل بأقاليم مصر العليا، يلاحظ كثرة هذا النوع من الأراضى التى رصدها المباشرون الأقباط فى دفتر ترابيع ولاية جرجا(٦٦). وسوف نجد الجنرال دونزلو فى تقريره عن " مدن صعيد مصر " يشيد بسياسة المماليك قبل القبائل المستقرة، ويقدم عائلة الشيخ "عارف " Harif بسوهاج كنموذج : فهذه العائلة التى جاءت من بلاد البربر (المغرب) منذ ٣٠٠ سنة (أى منذ القرن الـ ١٦م) أبقى لهم المماليك الأراضى التى حازوها بوضع اليد، ولم يلزمهم أحد بدفع المال الميرى أو أى نوع من الضرائب. وفى فترة الحملة لاحظ " دونزلو " بأن للشيخ عارف جيشًا من ٨٠٠ فارس يمتطون الخيول دائمًا، وأنه من بين ٧٠٠ فدان بمدينة سوهاج كان للشيخ عارف ٣٠٠ فدان (٤٣٪) معفاة من الضرائب(٦٧).

وإذا كان الفرنسيون قد سايروا السياسة المملوكية فى مداراة القبائل القوية، وفى دفعها إلى الاندماج فى المجتمع الريفي، عبر الإبقاء على " أراضى الحطايط " بين أيديها ـ فإن شدة الحاجة إلى دور الجماعات التى لها صلة وثيقة بإدارة النظام الضريبي، وبجمع موارده المالية، كانت قد فرضت ضرورة الحفاظ على حصص الأراضى التى

تخصهم ؛ فعلى سبيل المثال : أبقى الفرنسيون على امتيازات مشايخ القرى ، والتى كان فى مقدمتها مساحة من الأراضى عُرفت بـ " مسموح المشايخ " أو "مسامحات مشايخ الناحية " والتى ترجمها الوكلاء الفرنسيون بـ " المكافأة المعتبرة المخصصة للمشايخ" Rémise Considérable de fédans réunis aux chei، والتى أكد بتروشى بأن العائلات الكبيرة principales familles (ذات العشيرة القوية) هى التى كانت تحوز تلك الأراضى وتتمتع بإعفائها من الضرائب(٦٨). ومن الواضح أن تجديد الفرنسيين لهذا الامتياز والذى يجعل المشايخ شركاء فى ملكية جزء من الأراضي، يظل يؤكد على أهمية الاستعانة بالمشايخ، وخاصة فى توفير الأمن داخل الريف وفى السيطرة على موارد الضرائب. ومن خلال الجداول البيانية التى ضمَّنها الوكيل المالى بتروشي تقريره الثمين عن ولاية جرجا اتضح أن نحو ٧٪ من إجمالى المساحة المزروعة كانت معفاة من الضرائب باسم " الأفدنة المخصصة للمشايخ "(٦٩).

كذلك " أفندية الروزنامة "، و" الجاويشان " (وكان لهم دور أساسى فى تحصيل أموال الميري)؛ إذ يكشف تقرير لحسين أفندى عن " الملتزمين فى صعيد مصر " وكذا دفاتر ترابيع ولايات الوجه القبلي ــ عن تعدد حصص الأفندية والجاويشان التى أُدرِجت ضمن "قرى الرعايا"(٧٠).

ومن اللافت للنظر أن الأفندية الفارين الذين حملوا خزينة السلطان معهم إلى بلاد الشام، لحظة دخول الفرنسيين للقاهرة(٧١) ــ أفرج بونابرت ــ كذلك ــ عن حصص التزامهم(٧٢)؛ فى محاولة لكسب ثقة جميع الأفندية الآخرين، ولتحفيز الفارين منهم على العودة لمصر. وخلال حملة سوريا، يتمكن الفرنسيون من جمع عدد كبير منهم ، ويدفعون بهم إلى سفينة أعدت لتقلهم من " يافا " إلى " دمياط " التى يصلون إليها فى أوائل صيف ١٧٩٩(٧٣). الأمر الذى يعكس مدى اهتمام القيادة الفرنسية بهذه الجماعة، التى كان لها خبرة ودراية واسعة بشئون مالية مصر. والأمر نفسه نلحظه مع جماعة " المباشرين الأقباط " الذين زاحموا غيرهم فى مجال الالتزامات، وهو ما يُبرزه ــ بوضوح ــ " بيان حسابات الملتزمين " المصاغ فى أغسطس ١٧٩٩(٧٤).

وإذًا كانت شدة حاجة الإدارة الفرنسية لتعاون هذه الجماعات (المشايخ ـ البدو ـ جباة الضرائب) قد جعل المجال مفتوحًا أمامهم؛ ليس لاسترداد قرى التزاماتهم القديمة فحسب، وإنما لتوسيع حجمها كذلك؛ من خلال استئجار مساحات أخرى من «قرى الجمهور».

وإذا كانت الإدارة قد أبدت قدرًا من المرونة إزاء التزامات الأهالي، التى لم يتوافر لها أصول وثائقية مؤكدة[٧٥] ـ فإن التغير الحقيقى فى خريطة توزيع قرى الالتزام قد ظل قصرًا على معظم " قرى المماليك " المصادرة والتى أديرت بشكل مباشر. ويضحى من الأهمية التعرف على حجم القرى التى آلت للجمهور مقارنة بتلك التى استقرت بين يدى الأهالى.

مضبوط الجمهور ومفروج الرعايا

جاء فى المراسلات اليومية لبونابرت بأن حجم القرى المصادرة من المماليك بلغ ثلثى قرى مصر[٧٦]. وفى مذكراته بالمنفى عاد يؤكد بأنها شملت ثلاثة أرباع القرى[٧٧]. التى هى أخصب المساحات المزروعة فى جميع الأقاليم. وفى سؤال إستيف (وكان قد أصبح مديرًا لحسابات المالية) لحسين أفندى عن تقديره لـ " قرى الرعايا " أجابه بأنها " بوجه تخمين قدر الربع " [٧٨]؛ أى أن " مضبوط قرى الجمهور " بلغ على وجه التقريب ٧٥٪. وتمثل "دفاتر الترابيع" التى حررها المباشرون الأقباط، أهم الوثائق المالية التى تمكننا من التعرف على مساحة القرى التى آلت "الأملاك الجمهور" Les domaines de La République فى صعيد مصر. غير أنه من الضرورى الإشارة إلى أن بعض النواحى لم تحدد مساحتها بالأفدنة ؛ مما يجعل من الصعوبة عمل حصر شامل للمساحة الكلية للقرى. والتقارير المالية التى حررها الوكلاء الفرنسيون لا تتضمن إحصاءً لعدد الأفدنة فى كل أقاليم الصعيد، فيما عدا تقرير بتروشى Petrucci الذى نظم لكل ناحية من نواحى ولاية جرجا (أقاليم مصر العليا) جدولاً بيانيًا بالمساحة المزروعة، وبعدد الأفدنة الخاضعة لدفع الضرائب، والأخرى المعفاة منها[٧٩]. وفى مقابل

ذلك نجهل تماماً وجود تقارير أخرى مماثلة بالنسبة لأقاليم "مصر الوسطى". ويضاف إلى ذلك صعوبة اعتبار مثل هذه التقارير شاملة لكل القرى، حيث تعمد المباشرون الأقباط عدم الإفصاح عن عدد القرى المنضوية تحت كل ناحية من النواحى الرئيسية المشتمل عليها الإقليم(٨٠). فعلى سبيل المثال لا نجد اتفاقاً بين عدد النواحى المذكورة فى " قوائم بتروشى " والبالغة (٣٩ ناحية) فى ولاية جرجا، وبين نظيرتها فى دفتر ترابيع "ولاية جرجا " المحدد بـ (٤٧ ناحية). وحتى الأرقام المذكورة فى "وصف مصر" ليست سوى تقديرات انطباعية لعدد القرى، ولم تستند على حصر شامل ودقيق(٨١). إذ كان من الخطورة على علماء الحملة أو على أحد المسئولين الماليين الفرنسيين الوصول للقرى البعيدة عن ساحل النيل أو تلك التى كانت فى محاذاة الصحراء على طرفى الوادي. وما قدمه حسين أفندى فى أجوبته جاء ــ كذلك ــ على سبيل " التخمين"(٨٢).

على أن ذلك لا يعنى أنه من المتعذر التعرف على مساحة القرى التى خضعت لالتزام الجمهور عن تلك التى ظلت فى التزامات الأهالي؛ إذ مازال من المتاح تقديم نسبة تقريبية لهذين النوعين من الأملاك؛ وذلك من خلال الاعتماد على " دفاتر الترابيع " نفسها؛ إذ كان فى التراث الإدارى لمالية مصر طريقة قديمة فى تسجيل المساحات العقارية، استخدمها المباشرون الأقباط فى هذا النوع من الحسابات. ومفاد هذه الطريقة استخدام وحدة قياس "٢٤ قيراطاً" لكل مساحة ناحية، بقطع النظر سواء عن تباين عدد القرى الواقعة فى محيطها الإدارى والمالى أو عن عدد أفدنتها الفعلية : فهم (المعلمون الأقباط) يشيرون أمام كل ناحية رئيسه إلى أنصبة " مضبوط الجمهور" بعدد معين من جملة الـ ٢٤ قيراطاً مقارنة بما تم الإبقاء عليه من قراريط "مفروج الرعايا ". وبحساب هذه القراريط على مستوى جميع النواحي، بكل إقليم من أقاليم الوجه القبلي، يمكننا الحصول على مؤشر لنسبة ما آل لأملاك الجمهور. كذلك يمكن تدعيم هذا المؤشر بحساب جملة الإيرادات التى سُددت لخزانة الحملة مقارنة بنسبة الإيرادات التى عادت على الرعايا ؛ لما لذلك من أهمية فى توضيح الدلالة الرقمية لجملة " القراريط " بالنسبة إلى ما تغله من ريع(٨٣). وذلك من خلال الجدول التالى :

جدول يوضح نسبة "مضبوط الجمهور" إلى مفروج التزام الرعايا

"مساحة وإيراداً"

اسم الولاية	عدد النواحي	التزام الجمهور						التزام الرعايا					
		المساحة بالقراريط		%	الإيرادات (بالبارة)	%		المساحة بالقراريط		%	الإيرادات (بالبارة)	%	
الفيوم	٥٧	٨	٩٩٤	٧٢,٥	٧,٠٠٠,٣٠١	١١,٥		١٦	٣٢٣	٢٧,٥	٢,٧٨٦,٤٨٢	٢٨,٥	
الأشمونين	٤٦	–	٨٨٧	٨٠	٣٤٨,٨٤٤	٧٣,٥		–	٢١٧	٢٠	١٢٥,٨١٠	٢٦,٥	
منفلوطية	٢٥	–	٢٠٠	٦٦,٥	٢,٨٦٨,٩٨٩	٦٣		–	٢٠٠	٣٣,٥	١,١٢٨,٥٣٩	١٢٧	
جرجا	٤٧	٩	١٠٣٤	٩١,٥	٣٦,٧٠٦,٥٧٦	٩٨		١٥	٩٣	٨,٥	٧٠٧,٧٩٩	٢	
الإجمالي	١٧٥	١٧	٣٣١٥	٧٩	٤٦,٧٢٤,٧١٠	٧٦,٥		٧	[illegible]	٢١	٥,٣٤٨,٦٣٠	٢٣,٥	

المصدر : تم رصيد بيانات هذا الجدول من خلال : دفتر ترابيع ولاية الفيوم (س ٢٢٥١)؛ الأشمونين (س ٢٢٦٠)؛ منفلوطية (س ٢٢٦٥)؛ جرجا (س ٢٢٦٧) لسنة ١٢١٣ (٩٨-١٧٩٩)

ويتضح من الجدول أن نسبة ما استحوز عليه الفرنسيون من الفيوم شمالاً وحتى الشلال الأول جنوبًا بلغ ٧٩٪ ؛ أى ما يقارب ٤/٥ قرى الصعيد. وأن ما كان يجرى فى المقابل، فى "مفروج التزام الرعايا" يزيد قليلاً عن ١ / ٥ القرى والنواحي. ويتقارب معدل الإيرادات ـ إلى حد كبير ـ من النتيجة نفسها، فما تم تحصيله من موارد ضريبية فى " قرى الجمهور " بلغ ٧٦,٥٪ ، وإذا أخذنا بالنسبة المتوسطة بين المساحة بالقراريط ومعدل الإيرادات يتبين أن القرى المصادرة لم تقل عن ٣/ ٤ قرى الصعيد.

ومن الواضح بالجدول ـ كذلك ـ أن أكثر المصادرات تمت فى أقاليم ولاية جرجا (إسنا ـ قنا ـ جرجا) المعروفة بخصوبتها وارتفاع إيراداتها (حوالى ٧٨,٥٪ من جملة إيرادات أقاليم الصعيد قاطبة) وهو ما يفسر التركز الرئيسى لمعظم التزامات البكوات الكبار بها. ونظرة واحد على دفتر ترابيع ولاية جرجا توضح ذلك بجلاء؛ حيث اعتاد المباشرون الأقباط ذكر " الناحية " باسم الملتزم المملوكى الذى حلَّتْ عنه، تحت مقولة : " ما كان تعلق (فلان) بك "، ومنها يمكن التعرف على أسماء هؤلاء البكوات الذين وزعوا التزامات أقاليم ولاية جرجا فيما بينهم ؛ فعلى سبيل المثال نجد أسماء مثل : " إبراهيم بك شيخ البلد، ومراد بك، وحسن بك الجداوى ومحمد بك الألفي، وعثمان

بك البرديسي، وعثمان بك الشرقاوي،وسليم بك أبو دياب، ورشوان بك، وأيوب بك الكبير... إلخ "[٨٤]. ممن كان لهم دور كبير فى العقدين الأخيرين من القرن الـ ١٨ وخلال فترة الحملة الفرنسية؛ حيث مثلوا الشخصيات القيادية للمقاومة المملوكية ضد الاحتلال الفرنسي.

ومن الواضح إذًا أن القسم الأكبر من الأراضى بالصعيد صار فى أملاك الجمهور. وأصبح مصطلح "براي(*) رعايا " يشير إلى أراضى الوقف ، والرزق ، والتزام الأهالى ، ومسموح المشايخ ، والحطايط ، وأراضـى مصالـح الناحيـة إلـخ. ممـا درجـت الوثائق الفرنسية على نعته بـ " الأملاك الخاصة " Les propriétés particulières[٨٥]

■ ■ ■

ويتضح مما سبق أنه بمجيء الفرنسيين فى مطلع صيف ١٧٩٨ فُتح ملف العلاقة بين السلطة المركزية والمنتفعين بحيازة الأراضى (الملتزمين)، الأمر الذى أعاد إلى الأذهان ذكرى المبدأ القديم الذى يخول لكل سلطة جديدة حق التصرف فى ملكية الأراضي، وفى إعادة توزيعها بالشكل الذى يتفق ومصالح هذه السلطة؛ ولذلك كان من بين الأهداف الرئيسة لجلسة " الديوان العمومى " التأكيد على أن الأمر صار بأيدى الفرنسيين. غير أن المناقشات المحتدمة حول موضوع " الالتزام وملكية الأراضى " بيّنت للفرنسيين أن الالتزام ليس مجرد نظام مالي، ولكنه نظام اجتماعى ـ اقتصادي، يضرب بجذوره، لنحو ثلاثة قرون سابقة، وترتبط به مصالح فئات اجتماعية متعددة، والأكثر خطورة اعتماد المؤسسات الدينية على العائد الريعى لأراضى الأحباسية التى تُدار من خلال النظام نفسه. ومن ثم فإن التفكير فى الإطاحة بالالتزام لا يعرض مجمل التنظيم التقليدى للخطر فحسب، وإنما يُوسع دائرة اصطدام الجيش الفرنسى بالمجتمع، وهو ما حرصت الإدارة الفرنسية على تفاديه تمامًا، وخاصة بعد تحطم الأسطول واستحكام الحصار الأنجلو ـ عثماني.

ويـؤدى هـذا إلى إقرار " الالتزام " كإطار عام، ينتظم من خلاله مجمل السياسة المالية للاحتـلال. ويظل التغير الحقيقى قاصراً على ما أصاب " التزامات المماليك " التى تم مصادرتها وتحولها ـ حسب اصطـلاح الوثائـق الماليـة ـ إلى " قـرى جمهـور " Les villages de La République مما سوف يُهدد الوضع الطبقى للمماليك ككل، ويؤثر تأثيراً سلبياً وعميقاً على مستقبلهم السياسي. وبحسب التعبير الساخر لـ " نقولا الترك " : "ذاقوا أمرَّ كاس وبقوا كعامة الناس "(٨٦).

وأصبح الفرنسيون فى علاقة مباشرة مع ما يقرب من ٣/ ٤ قـرى الصعيد (وأكثر مـن ٢/ ٣ قرى مصر)، غير أن غموض النظام الضريبي، وصعوبة الإحاطة بالعادات المرتبطة به، يُملى عليهم ضرورة اللجوء " للوسطاء" وترويض الجماعات الأكثر تهديداً للإنتاج ولجباية الضرائب. ويشكل هذا ـ من ناحية أخرى ـ ظرفًا تاريخياً مهماً لهذه الجماعات فى تنمية ثروتهم ومصالحهم الخاصة؛ وهو ما سوف يترك آثاراً مهمة على مسار تطور علاقتهم بالإدارة المركزية بعد ذلك فى القرن التاسع عشر.

هوامش الفصل الأول

(١) يمكن الرجوع للتناول النقدي الذي قدمته ليلى عنان لمجمل هذه الأفكار في : ليلى عنان : المرجع السابـــق ، ج١، ص ص ٦٨-٧٩.

(٢) انظر على سبيل المثال : دي شابرول : وصف مصر، مج١، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٢٠٢-٢٠٩؛ ٢٥٦-٢٥٧؛ ٢٦٠-٢٦١؛ صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨-١٨٠١، ترجمة صلاح الدين البستاني، دار العرب للبستاني، ١٩٧١، (صحيفة لاديكاد ايجيبسين : ص ص ٣٦٧-٣٧٥؛ ٢٧٢، ٣١٠-٣٣٨)؛ (صحيفة " كوريبه دي ليجيبت " التي اهتمت أكثر من غيرها بنقد النظام التقليدي للمماليك : العدد ١٧ (ص٥٤)؛ ١٨ (ص٦٠)؛ ١٩ (ص ص٦١-٦٣)؛ ٢٧ (ص١٠٤)؛ ٢٩)ص ص ١٠٨-١٠٩)، ٣٣ (ص ص ١٢٦-١٢٨)؛ ٧٦ (ص٢٩٢)؛ ٨٧ (ص ص٣٢٤-٣٢٨)؛ ٩٩ (ص٣٦٢).

(٣) عبدالرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، (أربعة أجزاء)، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٩٨، ج٣، ص ص ٤-٥ (حوادث يومية ٢٥ محرم ١٢١٣ / ٩ يوليه ١٧٩٨)؛ نقولا الترك : ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، تحقيق ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠، ص ص ٢٩-٣٠.

(4) Poussielgue au Directoire exécutif, (9 Oct. 1799), Dans : Kléber en Égypte, 1798-1800, 4 vols., étude historique, présentation et notes par Henry Laurens, [IFAO], 1988, t.3, p. 142.

(5) Napoléon Bonaparte : Compagnes d'Égypte et de Syrie, Présentation par Henry Laurens, Imprimerie Nationale Éditions 1998, p.91; Reynier : State of Egypt after Battle of Heliopolis, Translated From The French, London, 1802, p. 61.,

استيف : وصف مصر، ترجمة زهير الشايب؛ مج٥، القاهرة، ١٩٧٩، ص٩٧.

(6) Bonaparte aux Commissaires Français près du Divan général, (4Oct. 1798)

Correspondance de Napoléon 1er. Publiée par ordre de L.'Empereur Napoléon 111, 32 vols., paris 1858-70, t. 5, N° 3423, pp. 32-33.

(٧) ليلى عنان : المرجع السابق، ج١، ص ص٦٨-٨٢، ج٢، ص ص١٨٠، ١٩٢-١٩٣، ٢٤٠.

(8) Questions adressées au Divan Général d'Égypte par Le Général en chef., au Caire, (29 juillet 1798), Corres., t. 4, N° 2850, p. 261.

(٩) كورييه دي ليجيبت، العدد رقم (٩)، ص٢٤.

(١٠) لم يكن ثمة من يعرف بالوجهة الحقيقية لحملة مصر سوى عدد قليل جداً، وكان ذلك سبباً في تضارب التكهنات حول كُنه مشروع هذه الحملة، انظر :

Klé ..., t.1, p. 534; Moiret, J.M : Mémoires Sur L'Expédition D'Égypte, Paris 1984, pp. 19-20

(11) Corres. t.4, N° 2712 annexe à la pièce N° 2708, p. 185; Ordre N° 2783, pp. 227-228.

(12) Moiret : op. cit, pp. 29-31;

وقد أورد الجبرتي ونقولا الترك نص المنشور في يومياتهما. انظر : الجبرتي : عجائب الآثار، ج٣، ص ص ٣-٥؛ نقولا الترك : المصدر السابق، ص٣٠.

(١٣) الجبرتي : عجائب الآثار، ج٣، ص ص ٧-٨، وسوف يؤكد رواية الجبرتي " تاليان " في تقريره الذي أرسله إلى أحد أعضاء حكومة الإدارة : "فالمماليك دفنوا خزائن أموالهم ونفائس ممتلكاتهم في الأرض، وحملوا بعضها معهم، لأنهم لم يظهروا لنا سوى أشياء قليلة القيمة ... " انظر :

Tallien à Barras, Membre du Directoire Exécutif, (21 Déc. 1799), Klé ..., t. 3, p.327.

(14) Bonaparte à Desaix (7 août 1798), Corres., t. 4, No 2992, p. 328.

(15) Napoléon Bonaparte : op. cit., p. 136.

(16) Bonaparte à Desaix, (4 sept. 1798), Corres., t. 4, N° 3233, p. 462.

(17) Bonaparte à Poussielgue, (11 Oct. 1798), Ibid., t. 5, N° 3454, pp. 52-53.

(18) Napoléon Bonaparte : op. cit., p. 275.

ويبدو أن وجهة نظر بونابرت هذه كانت منذ البداية ؛ فهو في عرضه على الأمير مراد بك ولاية جرجا، طالب الأخير بأن يزوده بفرقة مملوكية قوامها ٨٠٠ مملوكي يُفاد بهم في الإدارة. انظر .Ibid., p. 136

(19) Zayonchek à Dugua, (24 Fev. 1799); (17 Av. 1799); (15 Av. 1799) Dans. Les Polonais en Égypte, (1798-1801), Paris 1910, pp. 160, 211, 214.

(٢٠) كانت تذكر أسماء المماليك وذويهم تحت اصطلاح : " براي رعايا ". انظر على سبيل المثال : دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية أشمونين ومال نواحي مذكورة لسنة ١٢١٣، س٢٢٦٤، كراس ١، ورقة ٤؛ كذلك راجع تقرير حسين أفندي في :

Vincennes, B6 82, " Hussein Effendi des Multésims à Reynier " (11 Déc. 1800).

(والنص محرر باللغة العربية).

(٢١) دار الوثائق : محكمة منفلوط الشرعية (إشهادات)، س٤، ص٦٠، م١٩٣؛ ص٦٥، م٢٠٧؛ ص ص٨٩-٩٠، ص٢٧٢؛ ص. ٢٧٤

(22) Napoléon Bonaparte : op. cit., p. 117.

(٢٣) المكتبة المركزية - جامعة القاهرة : محافظ وثائق الحملة الفرنسية، حافظة (196) ملف (VIII-E) :

"Tableau des Contributions de La Province de Girgé en argent, an 7 (1798-99) ".

(24) Napoléon Bonaparte : op. cit., pp. 62-64; Desaix à Belliard, à Girgeh, (19Av.1799), C. De La Jonquière : L'Expédition D'Égypte, 5 vols., paris (1899-1907), t. 3, p.650.

(٢٥) انظر الفصل الثاني والثالث.

(26) Ordre du Jour, (6 Juillet 1798), Corres, t. 4 No 2767, p. 218.

وكان بوسيلج هو الذي اقترح على بونابرت إجراء السلفة الإجبارية من حساب الضرائب.

انظر :

Reybaud, L. et autres : Histoire Scientifique et Militaire de L'Expédition Française en Égypte, 10 vols., paris (1830 et 1836), t. 3, p. 346.

(٢٧) الجبرتي : تاريخ مدة الفرنسيس بمصر، (محرم ١٢١٣ - رجب ١٢١٣ / يونيه إلى ديسمبر ١٧٩٨)، تحقيق وتقديم ونشر وترجمة موريه، ليدن ١٩٧٥، ص٤٠؛ عجائب الآثار، ج٣، ص٢٦.

(٢٨) الجبرتي : مدة الفرنسيس، ص٤٠، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٩.

(29) Corres. t. 5, N° 3423, p. 32; Napoléon Bonaparte : op. cit., pp. 157-8.

(٣٠) جيرار، ب. س : وصف مصر، مج٤، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٥٦.

(31) Napoléon Bonaparte : op. cit., pp. 157-9.

(32) Vivant Denon : Voyage dans La Basse et La Haute-Égypte, présentation de Jean - Claude Vatin, Le Caire [IFAO], 1989, p. 104.

(33) Le Journal de Belliard, à Girgeh, (9 Jan. 1799), La Jonquière, t. 3, pp. 517-518.

(34) Napoléon Bonaparte : op. Cit., pp. 157, 158.

(35) Ordre de Bonaparte, (4 sept. 1798), N° 3238, corres. t. 4. Pp. 464-465.

الجبرتى : مدة الفرنسيس، ص٤٠؛ عجائب الآثار، ج٣، ص٢٦.

(36) Ibid.; Histoire Scientifique, t. 4, p. 89.

(٣٧) يُلاحظ أنه حتى لحظة انعقاد الديوان العمومي كان الجنرال ديزيه ما يزال بالفيوم، ويخوض معركة ضارية مع مراد بك عند " سدمنت " التي قيل: إنها الثانية في الأهمية بعد معركة إمبابة. لمزيد من التفاصيل انظر : نبيل الطوخي : صعيد مصر في عهد الحملة الفرنسية، (١٧٩٨-١٨٠١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص١٣١-١٣٨.

(38) Histoire Scientifique, t. 4, p. 89.

(٣٩) حول الأسئلة التي وجهها بونابرت للديوان انظر :

Bonaparte aux Commissaires Français près Le Divan général, (4 Oct. 1798), Corres., t. 5, N° 3423, pp 32-33.

(٤٠) الجبرتي : مدة الفرنسيس، ص٦٠.

(41) Napoléon Bonaparte : op. cit., 158-9.

ويرد في تقرير بتروتشي الوكيل المالي الفرنسي بأقاليم مصر العليا، إشارة سريعة إلى أن الملكية الخاصة للأراضي قد أخذت في التقلص بدءاً من موت آخر خليفة فاطمي. انظر المكتبة المركزية _ جامعة القاهرة : محافظ وثائق الحملة الفرنسية، رقم (196) ملف (V111 - E) :

Tableau de L'impôt et des contributions de La Province de Girgé par Petrucci, p.3.

(42) Napoléon Bonaparte : Op. Cit., p. 159.

ويُلاحظ أن الإبقاء على " الأواسي " في أيدي الملتزمين ظل من المبادئ الأساسية في كل إصلاحٍ تال، سواء في فترة منو أو في عهد محمد علي. وحول وضع الأواسي في القرن التاسع عشر : انظر رءوف عباس، عاصم الدسوقي : كبار الملاك والفلاحون في مصر (١٨٣٧-١٩٥٢) دار قباء بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص ص٤٦-٤٧.

(43) Ibid.

(44) Ibid.; p. 158; Histoire Scientifique ..., t. 3, p. 346.

(45) Bonaparte à Dugua, (7 Jan.-1799), Corres., t. 5, N° 3812, p. 237.

(46) Estève à Menou, (28 Oct. 1800).

دار الوثائق : محافظ الحملة الفرنسية، محفظة ٣٠ ملف ٥. كذلك أورد الجبرتي في يومية ٢٣ جمادى الثانية ١٢١٥هـ (١١ نوفمبر ١٨٠٠م) إشارة إلى عزم الفرنسيين على ضبط أراضي الرزق الأحباسية والأوقاف، لأجل التعرف على أوضاعها وإيراداتها. راجع الجبرتي : عجائب الآثار، ج٣، ص٢٢٦.

(٤٧) انظر الفصل الخامس.

(48) Napoléon Bonaparte : op. cit., p. 274.

(٤٩) أندريه ريمون : المرجع السابق ، ص ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٥٠) انظر الفصل الثاني.

(51) Lettre de Bonaparte à Kléber, (22 août. 1799), La Jonquière, t. 5, p. 595.

ريمون : المرجع السابق، ص١٥٧.

(٥٢) الجبرتي : عجائب الآثار، ج٤، ص١٤٣.

(53) Villes de La Haute - Égypte par Le Général Donzelot, p. 15.

المكتبة المركزية - جامعة القاهرة، حافظة (197) ملف (X-A).

(54) Tableau de l'impot, p. 40.

الأرشيف نفسه، حافظة (196) ملف (V111-E).

(55) Villes de La Haute - Égypte .. p. 19.

(٥٦) دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية فيوم، لسنة ١٢١٣هـ س ٢٢٥٧.

(57) Vincennes, B6 81.

"إعلام العمال ناحية صفط أبو جرج بولاية البهنساوية" ، والنص العربي للوثيقة مصحوب بترجمة فرنسية، وجاء ممهوراً بتوقيع وخاتم مدير المالية بوسيلج (١٢ سبتمبر ١٧٩٩).

(٥٨) الحالة الوحيدة التي تحصل فيها الفرنسيون على ضريبة من أراضي الرزق كانت متمثلة في " ضريبة استثنائية " فرضها المماليك من قبل على بعض أراضي الرزق مما جعل الفرنسيين يطالبون بها. انظر على سبيل المثال : " رزقة بناحية طوخ " بولاية الأشمونين.

دار الوثائق " ترابيع ولاية الأشمونين، لسنة ١٢١٣ (٩٨-١٧٩٩)، س٢٢٦٤.

(59) Vincennes, B6 81 " Comptes relatifs aux revenus en nature de La Haute - Égypte.

(٦٠) هنري لورنس : المرجع السابق ، ص٢٢٦.

(61) Napoléon Bonaparte : op. cit., p. 62.

(62) Rapport du Général Desaix au général en chef Kléber, (12 sept. 1799).

دار الوثائق : محافظ الحملة الفرنسية، محفظة ١٨ ، ملف ١٦.

(63) Desvernois : Mémoires de général baron 1789-1815, Publiés par Albert

Dufourcq, Paris, 1989, pp. 162-165;

كرستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص ص٢٥٠-٢٥٢

(64) Desaix à Belliard, à Siout, (11 Juin 1799), La Jonquière: op. cit., t. 5 , p. 262-263.

(٦٥) لانكريه : وصف مصر، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٧٩ ، مج٥، ص٣١.

(٦٦)دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية جرجا، لسنة ١٢١٣ (٩٨-١٧٩٩)، سجل رقم ٢٢٦٧.

(٦٧) نفسه.

(68) Villes de La Haute - Égypte ..., PP. 10-11.

(69) Tableau de l'impôt .., p. 5;

ويتفق ذلك مع النتيجة التي توصل إليها كونو بالنسبة لمشايخ القرى بالوجه البحري. انظر : كونو : فلاحو الباشا ، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحرى ١٧٤٠ - ١٨٥٨ ، المجلس الأعلى للثقافة ، العدد (١٣٦) ، القاهرة ٢٠٠٠، ص ص ١٢٤-١٢٨.

(70) Ibid.

(71) Vincennes, B[6] 81 : " Multésims des Provinces de L'Haute - Égypte par Hussein Effendi, (21 Déc. 1800);

دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية الفيوم (٢٢٥٧)؛ الجيزة (٢٢٧٥ ، ٢٢٨٦) البهنساوية (٢٢٧٩)؛ الأشمونين (٢٢٦٤)؛ جرجا (٢٢٦٧).

(٧٢) الجبرتي : عجائب الآثار، ج٣، ص ص ١٠، ٤٥٦ ؛

Peyrusse, A : Les Finances de L'Égypte pendant l'occupation française, La Revue Britannique, 1882, pp.[437-497] , p. 449.

(٧٣) تُعد حصص التزام عثمان أفندي العباسى (وكان قد شغل وظيفة الروزنامجي في فترة سابقة على مجيء الحملة) نموذجًا مهمًا للإفراج عن حصص الأفندية المنسحبين إلى بلاد الشام، وخاصة لأنه كان أكثر الأفندية التزامًا لحصص متعددة بلغت - وفقًا لما تم رصده بدفاتر الترابيع بالوجه القبلي (٧٤ قيراطًا و٢٠ سهمًا)؛ أي ما يربو على ثلاث قرى موزعة على أقاليم مصر الوسطى. وذكره الجبرتي بين العائدين من الأفندية خلال حملة سوريا.

انظر : دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية الجيزة (٢٢٧٩ ، ٢٢٨٦)؛ الفيوم (٢٢٥٧)؛ الأشمونين (٢٢٦٤)؛ البهنساوية (٢٢٧٩)؛ الجبرتي : عجائب الآثار، ح٣، ص ص٩١، ١٢٥، ٥٦٧.

(٧٤) الجبرتي : عجائب الآثار، ج٣، ص١٢٥.

(٧٥) ريمون : المرجع السابق، ص٢٨٠؛ وكان استيف قد أعد قوائم بالمتأخرين في تسديد الضرائب، وأشار في رسالته إلى الجنرال دوجا بقائمة تخص المباشرين الأقباط وحدهم. انظر:

Vincennes, B6 28 : Estève à Dugua, (12 août 1799).

(76) Peyrusse, A : op. cit., pp. 475-476.

(77) Bonaparte à Dugua, Corres. , t. 5, N° 3812, p. 237.

كذلك راجع : دي شابرول : وصف مصر، مج١، ص٢٠٧.

(78) Napoléon Bonaparte : op. cit., p. 157.

(٧٩) حسين أفندي : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، تحقيق محمد شفيق غربال ، نشرها فى مجلة كلية الآداب تحت عنوان «مصر عند مفترق الطرق» ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، مج٤ ، ج١ (القاهرة ١٩٣٦) ، ص٣٦.

(80) Tableau de l'impôt, [pp. 1-59]

المكتبة المركزية _ جامعة القاهرة، حافظة (196)، ملف (V111-E) .

(٨١) انظر الفصل الخامس.

(٨٢)دي شابرول : وصف مصر، مج١، ص٢٠٣.

(٨٣) حسين أفندي : المرجع السابق، ص٣٣.

(٨٤) من الجدير بالذكر أن المباشرين الأقباط كانوا قد قاموا بتحويل الضرائب العينية (وكان ـــ إيرادات الصعيد عينية) إلى ما يعادلها نقداً في إطار محاولة الإدارة المالية تبسيط الحسابات. انظر الفصل الرابع.

(٨٥) دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية جرجا لسنة ١٢١٣، سجل رقم , ٢٢٦٧

(*)براي : الأصل التركي للكلمة " بورايه " buraya بمعنى الإشارة لمكان أو لموضع محدد، ومنها "بورا/ بوره" bura بمعنى " هذا المكان ". واستخدم المباشرون الأقباط والأفندية هذه الكلمة

في دفاتر الروزنامة بمعنى " ما يخص " أو " لأجل". وحول أصل الكلمة انظر :

New Redhouse (Turkish - English) Dictionary, Istanbul 1968, p. 201.

(86) Arrêté de Bonaparte, Corres., t. 4, N° 3320, p. 506; Tableau de l'impôt, p. 5 ; Peyrusse. A : op. Cit., p. 475.

(٨٧) نقولا الترك : المصدر السابق، ص٣٨.

الفصل الثانى
إدارة الجباية بقرى الجمهور

كان لابد أن يُولى الفرنسيون اهتماماً كبيراً لإدارة القرى التى آلت - بعد مصادرتها - إلى أملاك "المشيخة الفرنساوية"، وخاصة وأنها أربت على ثلاثة أرباع قرى الصعيد (وأكثر من ثلثى قرى مصر)، وهو ما يعنى أنها شكلت المصدر الرئيسى لإيرادات مالية خزانة الجيش: فهل كان لدى الفرنسيين تصور واضح للطريقة التى يمكن أن تستغل بها هذه الممتلكات ، بالشكل الذى يحقق السيطرة على الموارد الخراجية التى كانت تغلّها هذه القرى للملتزمين القدامى ؟ وهل كان فى وسعهم احتواء الريف، بدرجة أو بأخرى، وتطويع الممولين للضرائب على التجاوب مع السلطة الجديدة ؟ أم يمضوا فى سياستهم المالية، بطريقة التجربة والخطأ، واختبار مردود القرارات والأوامر اليومية على أهالى القرى؟ ويمكن أن نطرح سؤالا إضافياً آخر ، حول درجة استجابة الفلاحين ومشايخ "قرى الجمهور" لما كانت تُمليه عليهم ظروف هذه المرحلة غير العادية. وتبدو هذه التساؤلات ضرورية لفهم وتحليل طبيعة العلاقة الجدلية التى ربطت أهالى القرى بالمسئولين الماليين، والتعرف على المشكلات التى واجهت إدارة الجباية خلال سنوات الاحتلال.

وفى البداية، كان التصور العام لإدارة "قرى الجمهور" بسيطاً للغاية: فقد كان الفرنسيون يعتبرون أنفسهم "ورثة المماليك" Successeurs des Mamelucks، ومن ثم فالأمر لا يعدو أن "ملتزمين جدداً" حلوا محل "الملتزمين المماليك"[1] وأن استدعاء الكوادر القديمة التقليدية كالمباشرين الأقباط ومشايخ القرى، الذين كانوا يديرون التزامات المماليك، يمكن أن يُذلل الكثير من الصعوبات، ولذلك يُلاحظ بأن بونابرت سارع بتعيين المباشرين الأقباط الذين أوفدهم تباعاً إلى الأقاليم التى تم إخضاعها للنفوذ الفرنسى[2] فيما عهد إلى الجنرالات (حكام الأقاليم) بتدبير أمر "مشايخ القرى"، بحيث يتم إلحاقهم بإدارة الدواوين الإقليمية، وتحميلهم المسئولية المعتادة عن جباية الضرائب من الفلاحين[3] وبدا للقيادة العامة أن الرهان على استجابة القرى لدفع الضرائب مرتبط باستمرار دور هذه الكوادر التقليدية من ناحية، واعتماد قوائم الضرائب دون أى تغيير فى معدلاتها من ناحية أخرى.

ويؤدى تعثر الجباية، خلال الشهور الأولى للاحتلال إلى الانزعاج؛ فقد تم الإفراط فى تبسيط مسألة الجباية، التى كانت، فى حقيقتها، بالغة التعقيد، الأمر الذى أفضى بالقائد العام إلى الضغط على القرى من خلال إصداره لتوجيهات تقضى بالقبض على مشايخ القرى، واعتبارهم رهائن enotage, لحين إعلان الأهالى عن الاستجابة لتسديد الضرائب(٤).

وعلى مدار العام الأول لا تهدأ القرى ولا تكف، غير مرة، عن مشاركة المماليك فى التصدى للاحتلال فى شتى أقاليم الصعيد(٥) وطالما أن الأمر لم يحسم، بشكل نهائى، للسلطة الجديدة؛ فإن ترويض القرى على إبداء المرونة فى دفع الضرائب يصبح من الأمور العسيرة للغاية.

ويُفضى الجنرال بليار – فى لغة مريرة – للجنرال ديزيه بهذه الحقيقة : "لن يهدأ لنا أبداً مقر بمصر، طالما ظل الأهالى يعتقدون، على نحو دائم، بعودة المماليك، إذ أنهم سوف يواصلون رفضهم لدفع الضرائب.. وتنظيم البلاد يجعلنا نخوض صعوبات جمة ؛ ومن ثم نظل نواجه ـ دون انقطاع ـ باحتكاكات عنيفة مع أهالى القرى..."(٦).

وإذًا كان من الضرورى طرد مراد بك ومماليكه من مصر الوسطى والعليا؛ حتى يتأكد للفلاحين ومشايخ القرى تحقق السيطرة الفرنسية؛ ولذا اقتضى الأمر، فى كل مرة، يظهر فيها المماليك فى بعض القرى، أن يسارع الجنرالات باستعراض كتائبهم على مرأى من الفلاحين والمشايخ(٧) ولأن المماليك يزاحمون الفرنسيين فى جباية الضرائب، فإن أهالى القرى يجدون أنفسهم مستهدفين للدفع مرتين ؛ مما يضطرهم إلى اتخاذ الحيطة والحذر في الدفع، وإلى متابعة تطور الموقف فى مطاردة الفرنسيين للمماليك. ويصبح من الأمور المعتادة أن الفلاحين لا يدفعون إلا فى اللحظات الحرجة التى لا يملكون فيها دفعاً للقوة العسكرية التى تداهم قراهم، سواء من قبل الفرنسيين أو المماليك ؛ حيث كان الطرفان فى حالة سباق وتنافس شديدين على سرعة التحصيل، كل قبل الآخر(٨).

وتفرض هذه الظروف ضرورة الأخذ بكل الوسائل التى من شأنها أن تُذلل السيطرة على جباية الضرائب، وسوف يتم الاعتماد، فى تحقيق هذه المهمة، على الأقل فى

الشهور الأولى لغزو الصعيد، على المعلم " يعقوب " الذى كانت له مكانة متميزة وتأثير كبير على أهالى الصعيد (٩). وهذا الأخير الذى ربط - منذ البداية - مصالحه بالفرنسيين - ينشط- على نحو ملحوظ- فى تسهيل عملية إنجاز الجباية. وهو يلجأ إلى "إعمال المكريات وأنواع المصايد والتحيلات " على حد قول الجبرتى الذى رصد فى يومياته بـ "مدة الفرنسيس" إحدى هذه الحيل بقوله : «إذا أرسلوا جماعة من الفرنج (الفرنسيين) بطلب كلفة أو نحو ذلك غيَّر (أى يعقوب) منهم زى اثنين أو ثلاثة، وألبسهم مثل ملابس العثمانيين ، وكتب فى ضمن المكاتبة التحذير من المخالفة، فإن هذا أمر سلطانى، فيروج ذلك على كثير من أهل البلاد ويمتثلون الأوامر" (١٠).

على أن الجباية فى العديد من القرى والنواحى تتعثر، ويخشى الفرنسيون من انفلات السيطرة على الموارد، وخاصة مع تزايد حركة المماليك بين القرى. وتجد الإدارة الفرنسية نفسها مضطرة إلى البحث عن وسيلة تؤدى إلى ضخ إيرادات الضرائب فى خزانة المالية، وفى الآن نفسه تتفادى الاحتكاكات العنيفة بالمولين. ويتراءى لبونابرت إمكانية تحقيق ذلك من خلال طرح "قرى الجمهور" للإيجار أو للالتزام؛ بحيث يصبح ثمة جماعة محددة، تتحمل مسئولية تأدية هذه المهمة الصعبة، وخاصة أن فترة تحصيل القسط الأول (بين نوفمبر وديسمبر) قد أوشكت على الانصرام. وعلى ذلك فإن قوة الأشياء وشدة الحاجة للأموال، والرغبة فى التأكيد على أن السلطة الجديدة هى الجديرة بتحصيل مستحقات الميري - كانت قد فرضت نفسها، ودفعت بالقائد العام إلى إصدار منشور ، وجهه للمصريين فى ٣٠ ديسمبر ١٧٩٨(١١) والذى يقضى بإدارة "قرى الجمهور" من خلال نظام الالتزام نفسه !!

طرح "قرى الجمهور" للإيجار

ويتم توزيع هذا المنشور فى المدن والأقاليم، ويصبح على المتقدمين أن يتوجهوا لإدارة الأملاك L'Administration des Domaines ؛ للتعاقد على إيجار حصة من؛ الأراضى المصادرة من المماليك. ويتضح من البنود التى تضمنها المنشور أنه صاغ مضمون التعاقد الإيجاري على نمطين : الأول بنظام الإيجار المباشر بين إدارة الأملاك،

بوصفها المالك الجديد للأراضى، وبين المولين أنفسهم (الفلاحون ومشايخ القرى)، وبنود العقد الإيجارى فى هذا النمط ليست محددة سلفاً، وإنما يجرى تحرير مضمونها بالتراضى أو بالإتفاق gré à gré والثاني من خلال "نظام الالتزام" نفسه، والقائم على أساس "المزايدة" على أن المنشور يحدد مدة التعاقد بعام واحد، وربما كان ذلك لتقليل مخاوف المتقدمين، إذا ما اعتبروا إعادة استئجار حصص التزامات سادتهم القدامى نوعاً من المغامرة، أو كان التحديد بهدف إعطاء الإدارة المالية حق مراجعة عقود الإيجار، فى كل عام؛ بحثاً عن الوسيلة الأكثر أهمية لمالية الاحتلال. كما أن المنشور لا يلزم المتعاقدين بسداد مقدم أقساط الالتزام Le prix de la concession عند التعاقد ؛ وإنما يتيح لهم دفعه خلال فترة تقارب الشهرين، ويصبح من ثم فى مقدور المستأجرين أو الملتزمين الجدد les nouveaux concessionnaires سداد ثمن التعاقد من حصيلة الجباية نفسها، وبذا لا يشكل عبئاً عليهم، كما أنه سوف يتولى الوكلاء الفرنسيون خصمه من جملة المستحقات المحددة على كل منهم.

ووفقاً للعقود التى طبعها مارسيل Marcel (مدير المطبعة)، اعتماداً على نص هذا المنشور، فإن الإدارة سوف تراعى خصوصية الأقاليم : فالصعيد يُسدد ٤/٥ ضرائبه عينا (بين ١٩ يونيو و٢٢ سبتمبر)، وتكاليف الجباية ونقل الحبوب وشحنها على المراكب تتحملها إدارة الأملاك ، وبالنسبة للجزء النقدى يتم تقسيمه على قسطين متساويين(١٢).

وعلى هذا النحو، يجرى الانتقال من الجباية المباشرة من القرى إلى الجباية من خلال المتعاقدين Les contractants ملتزمين كانوا أو مستأجرين. لكن العرض يُمنى بالإخفاق الشديد(١٣)؛ فالكثيرون من الأهالى، بما فى ذلك الملتزمين الذين لم يفرج عن حصصهم، آثروا على حد قول الجبرتى: "انتظار الفرج وعودة العثمانيين،[مخافة] أن يتكرر عليهم الحلوان والمغارم" مع أى تغير فى السلطة(١٤). ولا تعد بعثرة القوى المملوكية فى شتى أقاليم مصر الوسطى والعليا، من وجهة نظر الفلاحين ومشايخ القرى، بكافية للتدليل على زوال سلطتهم. وربما كان للمنشورات العثمانية التى وُزعت، مرات عديدة، بين القرى سراً ، أثرها فى تصور الجميع بأن الاحتلال الفرنسى

ليس إلا احتلالاً عابراً ؛ وإذاً فالتقدم لاستئجار أو لشراء حصة من أراضى المماليك مغامرة غير مأمونة العواقب. وكان هذا بمثابة إحدى القرائن التى سوف تؤكد فشل المرامى الفرنسية فى ربط فئات اجتماعية معينة بالاحتلال.

مشايخ القرى وقرار أول فبراير ١٧٩٩

ويتعذر على الفرنسيين إدارة "قرى الجمهور" بالالتزام فى ظل مناخ بالغ التوتر، والذى لا مشاحة قد ترك أثراً عميقاً فى فقد سوق الالتزام لجاذبيته المعتادة، بعدما تحيَّف الريف المخاوف ؛ وانعدم الأمن من جراء "حرب العصابات" شبه الدائمة بين المماليك والفرنسيين ، والتى جرت وقائعها بين حقول الفلاحين، والتى كثيراً ما تسببت فى إضرام النيران فى المزروعات وفى القرى نفسها(١٥). وهو ما جعل القرى تخرج عن بكرة أبيها؛ تدافع عن نفسها، وتواصل رفضها لدفع الضرائب. ويكتب ديزيه إلى بونابرت، إبان توجهه إلى سوريا: "لم نستطع حتى الآن (فبراير ١٧٩٩) أن نجمع إلا النزر اليسير من أموال الميرى ، على الرغم من الجهود التى بذلناها، ونسير بلا توقف وقد ساءت حالة الجنود فى ملابسهم وأحذيتهم ، وأن دعاة الثورة مثابرون على نشر دعايتهم.. وليس من السهل إخضاع الصعيد؛ إننا هنا كأننا فى أقصى الدنيا وحالتنا محزنة.." (١٦).

وتشكو الخزانة من قلة ما يصلها من الإيرادات؛ إذ كانت أوضاع الجباية فى جميع الأقاليـم سيئـة ، أو على الأقل تعانى من تباطؤ حركة التسديد ، والتى من المؤكد أنها لم تسعف بونابرت فى تدبير احتياجاته المادية؛ للإنفاق على حملة سوريا التى أوشك على القيام بها(١٧)؛ ويضطر من ثم إلى مسايرة الواقع الذى يُملى عليه الاستعانة بمشايخ القرى: فقد أصدر أمراً يوميـاً (فى ١ فبراير ١٧٩٩) يكلف مشايخ القرى ، دون رضاهم، بتحمل مسئولية جباية الضـرائب مـن قـرى الجمهـور؛ إذ ليس ثمـة مـن هـو أقـدر منهـم على استخلاص الضرائب من الفلاحين، وهم أيضاً الأكثر دراية وخبرة بأنماط العلاقات الإنتاجية التى كانت سائدة بين الفلاحين والملتزمين المماليك. ويصبح منوطاً بهم، وقد صاروا مندوبين للحكومة الفرنسية Préposés du gouvernement، أن يوردوا للخزانة مستحقات الميرى والمضاف والبرانى والكشوفية، وغيرها من الضرائب الشائعة

الرسمية وغير الرسمية التى كانت تحصل قبل مجىء الفرنسيين. وأن يتم دفعها للمباشرين الأقباط فى حضور "الشاهد" بالقرية؛ لتُسلم بعد ذلك للصراف الفرنسى بالدائرة[١٨].

واختلط الأمر على البعض ممن فسروا " الأمر اليومى " على أنه بداية حقيقية لتعديل هياكل مصر الريفية؛ إذ بدا لهم أن المشايخ قد أصبحوا " الملتزمين الجدد " Les nouveaux Moultezims الذين حلوا محل الملتزمين المماليك، وأن ذلك مثّل " نقلة اجتماعية " للمشايخ بوصفهم الفئة الأعلى بين فئات المجتمع الريفى[١٩]. فالثابت - وكما هو واضح تماماً ببنود "الأمر اليومى" - أن المشايخ نِيطَ بهم مسئولية جباية الضرائب - وفق المعدلات السائدة - قبل مجىء الاحتلال، بالإضافة إلى تحملهم القيام بمهام "القائمقام" (وكيل الملتزم) الذى كان يمثل الملتزم أمام الفلاحين ومشايخ القرى، ويباشر جميع مراحل الإنتاج داخل القرية، وينظم علاقات الإنتاج، ولاسيما فى أراضى الأوسية، كما كان يوفر للفلاحين كل مقتضيات الزراعة من بذور وتقاوٍ وبهائم ومحاريث وغيرها من أدوات الزراعة الضرورية[٢٠]. وإذاً فالأمر اليومى اعتبر المشايخ "وكلاء" ممثلين للسلطة الفرنسية، باعتبار هذه الأخيرة المالك الفعلى للأراضى؛ فقد نص "البند الثالث" من الأمر على أن: "كل المشايخ الكبار الذين على القراريت الذى يخص المشيخة الفرنساوية يحتاج أن يكونوا موضع قيمقام ويعملوا ويناظروا الذى كان يعمله قيمقام". ويضاف إلى ذلك أن المشايخ طُولبوا بتسديد كل أنواع الضرائب، بما فى ذلك "الفايظ والبرانى" اللذين كانا يئولان للملتزم (بند ١) كما لم يرد بالوثائق - على الإطلاق - ما يشير إلى توزيع الأراضى على المشايخ بصفتهم "ملتزمين"؛ ومن ثم يصعب قبول هذا التفسير. وبالقدر نفسه لا توجد شواهد مقنعة تحملنا على الاعتقاد بأن هذا الأمر قرينة على بداية التحديث التدريجى للريف المصرى[٢١].

وحرىٌ أن يكون هذا واضحاً؛ فالمشايخ أنفسهم لم يبدوا، فى معظم الأحيان، أى تفاعل إيجابى لهذا التكليف الإجبارى الذى لم يزد الأمر إلا صعوبة؛ لأنهم فى الأساس كانوا يجمعون الضرائب باسم مخدوميهم الأمراء المماليك، وتكليفهم على هذا

النحو إنما يعرضهم لمواقف شائكة؛ إذ سوف يُطالبهما الجانبان (الفرنسى والمملوكى) بالضرائب. وفيفان دينون فى يومياته (وكان يجوب القرى فى صحبة فرقة ديزيه بالصعيد) سوف نجده يصور صعوبة موقف المشايخ والفلاحين بأنهم "إن دفعوا للفرنسيين عَدُّوا ذلك جريمة تعاون معنا، فإذا عاد المماليك بعد رحيلنا لم يتركوا لهم قرشاً ولا حصاناً ولا جملاً، وكثيراً ما كان شيخ القرية يدفع حياته ثمناً لتحيزه المزعوم لنا"(٢٢). ويلقى الشيخ المصير ذاته إذا مال للمماليك ورفض إمداد الكتائب الفرنسية بالمؤن الغذائية والضرائب(٢٣).

ولا مشاحة أن الموقف الحرج الذى بات فيه المشايخ والفلاحون بقرى الجمهور، على هذا النحو، قد جعلهم أشد حرصاً عند الدفع. ويمدنا تقرير مدير المالية "بوسيلج" بصورة حية لحركة القرى لحظة مطالبتها بالضرائب: "إنهم يضنون بأموالهم ولا يسددونها إلا بشق الأنفس، وقرشاً بعد قرش، ونقودهم مخبوءة، وكذلك محاصيلهم وأثاثهم. وهم يعلمون علم اليقين أنه لا مناص من السداد، سواء كان ذلك اختياراً أو اضطراراً، ولكنهم يماطلون حتى إذا داهمهم الجيش لإرغامهم، ورأوا طلائعه من بعد، هجروا قراهم رجالا ونساء وأطفالاً، واستاقوا مواشيهم أمامهم، فإذا وصل الجيش إلى القرية ، ووجدها خالية على عروشها ، أنسوا من أنفسهم القوة ثم تربصوا فى قراهم، وصمدوا للجنود ، بعد أن يستنجدوا بالقرى المجاورة لهم وبالعربان النازلين على حدودها. وقلما يأخذهم الجيش على غرة؛ لأنهم يقيمون الأرصاد ويبثون العيون لإنذارهم بقدومه قبل وصوله"(٢٤).

وكان قد ترتب على خروج بونابرت لحملة سوريا سحب جزء مهم من القوات، مما أثر سلباً على حركة الجباية طيلة شتاء عام ١٧٩٩(٢٥) حتى لقد اضطر جنرالات الصعيد إلى تجنب جباية الضرائب من القرى الكبيرة أو ذات العائلات القوية(٢٦).

وسرعان ما ينعكس ذلك على مالية الاحتلال التى تشكو، من فترة طويلة، من قلة الدخول. ويبدو الجنرال دوجا (الذى عينه بونابرت قائمقام له فى حكم مصر خلال حرب سوريا) أكثر تشاؤماً؛ من جراء تدهور الموقف المالى والعام للجيش ؛ إذ يكتب إلى الجنرال داماس : ".. إننا هنا ينقصنا المال والمال ثم المال، والرجال والذخيرة والخشب

وصداقة الأهالى. فهل سوف تعالج عودة الجيش من سوريا كل ذلك ؟ إننى أتمنى ذلك من كل قلبى، لكننى أعترف لك أننى انتظر بنفاد صبر، انتهاء هذه المأساة التى تذهب كل يوم بأرواح بعض أبطالها الرئيسيين.."(٢٧).

تعثر الجباية والقبض على مشايخ "قرى الجمهور"

وإذ يؤدى فشل احتلال سوريا إلى تعثر الجباية أيما تعثر، فإن الجنرالات والمسئولين الماليين بالصعيد لا يجدون بداً من تكثيف حركة القوات العسكرية بين حقول المزارعين، وانتزاع المشايخ كرهائن؛ لقهر القرى على دفع الميرى(٢٨) فقد بات وضع المالية مؤسفاً، حتى لقد قرر بونابرت تعميم سياسة القبض على جميع مشايخ "قرى الجمهور"، ويتم اقتيادهم إلى القلعة. وتهديدهم جميعاً فى حال عدم استجابتهم للوفاء بتسديد كامل المستحقات، بأن يراكم عليهم غرامة ثقيلة، تقدر بـ ٣/١ الحصيلة، وأنه سوف يُمهلهم أسبوعين، حتى إذا ما مضى يوم ٢٩ أغسطس، دون تسوية حسابات قرى الجمهور - فإنه سوف يضطر إلى قطع رقابهم(٢٩) ويعلن بأنه لن يعترف بإيصالات السداد التى حررها لهم المماليك عند تحصلهم للضرائب خلال فترات المطاردة(٣٠).

ويبدو موقف "ديوان القاهرة" الرافض لقرار القبض على مشايخ القرى عاملاً أساسياً فى إثناء القيادة العامة عن متابعة ضغوطها وتهديداتها للمشايخ: فقد أعلن "المشايخ والعلماء أعضاء الديوان بأنهم لن يعودوا لممارسة مهامهم بالديوان إذا لم يفرج عن مشايخ القرى". وهذا التكاتف يثير امتعاض مدير المالية "بوسيلج" الذى يكتب رسالة مطولة إلى بونابرت؛ ليحيطه علماً بأبعاد المشكلة؛ وليؤكد له بأن الديوان، غير مرة، كان عقبة حقيقية أمام الإدارة المالية فى تحصيل الضرائب من القرى: "لقد خلط الديوان بين كل شئ؛ فهو ينصت للشكاوى التى يقدمها مشايخ القرى فى كل أقاليم مصر، وهم وغيرهم لا يريدون إلا أن يتملصوا من دفع الضرائب أو يحصلوا على تخفيضات لها. ويظل الديوان يتبارى فى الدفاع عنهم بحماس شديد الأمر الذى يجعلنى أنشغل بالتحقيق فى كل حالة.. والذى يؤلمنى - بشدة - حقيقة أنه إذا لم يدفع كل شخص، فإننا لن نجد للجيش أى مورد مالى، ولذلك فإننا مضطرون إلى خوض جولات صعبة وشاقة جداً، للحصول على الأموال.."(٣١).

على أن، "بوسيلج" نفسه سوف يقر فى تقريره المالى الشامل عن مجمل فترة بونابرت، والذى حرره لحكومة الإدارة الفرنسية بأن سياسة القبض على مشايخ القرى واتخاذهم رهائن لم تحقق نتائج ذات بال(٣٢). وهو ما أدى إلى تراكم متأخرات المال الميرى بقرى الجمهور، تماماً كشأن متأخرات قرى الرعايا. وتصبح الخزانة، من ثم، خاوية من "سول"(*) واحد عند مغادرة بونابرت لمصر فى ٢٨ أغسطس ١٧٩٩(٣٣) بل إن تقريراً للمنظم العام للصرف بالجيش "دور" سوف يكشف عن ارتفاع مديونية الخزانة لقطاع الخدمات فى الجيش (الأغذية - الصحة - الملابس - الأحذية.. إلخ) وهو ما يعنى وجود عجز عن تغطية الاحتياجات الأساسية للجنود، بشكل دفعه إلى أن يقرر، في نهاية التقرير بأنه لا حل للأزمة المالية إلا بعقد السلام(٣٤) وهو ما يعنى إنهاء مشروع الاحتلال!

ويدرك كليبر ثقل التركة التى ورثها عن سلفه، وبالقدر نفسه يشعر بأهمية الحاجة إلى تهدئة الأوضاع؛ حتى لا تخرج عن نطاق السيطرة : فجميع مشايخ القرى يعاودون مواقعهم فى الريف دون أن يمسهم شىء من تهديدات بونابرت السابقة. ويؤدي تعزيز الاحترام والتقدير لمشايخ " ديوان القاهرة " إلى استمرار دورهم، دون تحديد لاختصاصات معينة، تحول دون تدخلهم فى المسائل المتصلة بالمالية والضرائب، وذلك خلافاً لما أمله مدير المالية. ومن ثم، يجد الديوان نفسه مطلق الحق فى التدخل فى مشاكل الأرض والضرائب؛ إذ بعد أسابيع قليلة، يُبرز عريضة شكوى لمشايخ قرى، جاءوا من ولاية البهنسا يطالبون، لأسباب وجيهة، بتخفيض الضرائب(٣٥). ورغم الحاجة الماسة للأموال، إلا أن العريضة تلقى استجابة سريعة من جانب الإدارة الفرنسية(٣٦).

وكان الشاغل الرئيسى المهيمن على اهتمامات كليبر منصباً على كيفية تأمين احتياجات الجيش، والبحث عن الوسائل التى تحقق إيرادات إضافية للخروج من الأزمة، وذلك دون اللجوء إلى أسلوب المصادرات والضرائب الاستثنائية التى طالما أرهقت الأهالى فى فترة سلفه(٣٧).

وبداهة ينعكس ذلك على مجمل سياسته المالية : فهو فى البداية يُولى اهتماماً ملحوظاً بمشكلة "بواقى المال الميرى" عن عام ١٢١٣ (٩٨ - ١٧٩٩)(٣٨) باعتبار أن

تحصيل أى مبالغ من المشايخ والفلاحين من هذه المتأخرات يمكن أن يساهم فى تغطية جانب من المصروفات الضرورية المتزايدة. وسعياً إلى تعظيم العائد الريعى لاستغلال أراضى قرى الجمهور، فإنه يجرى اتخاذ قرارين مهمين : الأول تعديل شروط إيجار أطيان أملاك الجمهور بالشكل الذي يُؤمل معه إدرار فوائض أفضل من سابقتها، والثانى تعميم الضرائب على مجمل أنواع الأراضى التى تقع داخل قرى الجمهور.

قرار ١٨ سبتمبر ١٧٩٩ والشروط الإيجارية الجديدة

أولى كليبر اهتمامه بإعادة النظر فى شروط العقود الإيجارية قبل أيام معدودة من بدء السنة المالية الثانية، فقد أصدر فى ١٨ سبتمبر أمراً يومياً(٣٩) يقضى بأن "قرى الجمهور" سوف تطرح للإيجار وليس للالتزام. والإيجار نفسه سوف يقوم على فكرة "المزايدة" L'adjudication، وليس على مبدأ " التوافق " بين المستأجر والمالك: إذ بعد أن يتقدم الراغب فى الإيجار إلى مدير المالية، ويسجل معه مساحة الحصة وقيمتها الإيجارية المقترحة، يقوم الأخير بمطالعة مختلف التقديرات المقدمة، ويحرر للقائد العام تقريراً وافياً بها، يوضح به العقود الأكثر جدارة بالقبول، والأخرى التى يتعين إرجاءها؛ انتظاراً لعقود أكثر أهمية لها. على أن الاعتماد النهائى لن يتم قبل جلسة المزاد العلنية. وأنه إذا ما تقدم مُزايد L'enchérisseur بسعر أعلى، لأى عقد، فإنها تئول إلى الأخير وتُطرح عن المتقدم الأول.

ومن الواضح أن كليبر حاول الإفادة من مبدأ "المزايدة" فى نظام الالتزام، ليطبقه على الإيجار؛ وربما كان ذلك بهدف التعرف على القيمة الحقيقية لما يمكن أن تغله الأراضى؛ بعيداً عن التقديرات المشكوك فيها والتى قدمها المباشرون الأقباط. والمستأجر الجديد سوف يطلق عليه "متعهد" Soumissionnaire؛ باعتباره مسئولاً أمام الإدارة المالية عن زراعة الأراضى وتسديد المستحقات. والقيمة الإيجارية، بصفة عامة، سوف تشتمل على مختلف أنواع الضرائب التى كانت تحصل فى زمن المماليك(٤٠).

وفى وسعنا تفسير تمسك كليبر فى عدم إدارة "قرى الجمهور" ، من خلال نظام الالتزام؛ بأن ذلك كان جزءاً من حل للأزمة المالية؛ إذ كان يترتب على رد الحصص

لبعض الملتزمين أن يُستبعد من جملة مساحتها جزء لا يخضع للضرائب والمعروف بـ "الأوسية"، فضلاً عن أن الالتزام يؤدى إلى حرمان خزانة الاحتلال من عائدات ضريبتى "الفايظ والبرانى" اللتين كانتا تئولان للملتزم. ووفقًا للجدول التالـى يتضـح أن هاتين الضريبتين مثلتا ما يعادل تقريباً ٦٠٪ من جملة الإيرادات الضريبية المحصـلة من قـــرى الجمهور!!(٤١).

جدول يوضح إجمالى المال الفايظ والبرانى إلى

إجمالى الإيرادات المحصلة من قرى الجمهور لسنة ١٢١٣

اسم الولاية	الإجمالى للإيرادات "بقرى الجمهور"	إجمالى الفايظ والبرانى "بقرى الجمهور"
الفيوم	٧,٠٠٠,٣٠١	٤,٠٧٢,٥٤١
الأشمونين	٦,٦٧٦,١٠٦	٣,٢٠٧,٦٥٠
متفلوطية	٢,٨٦٨,٩٨٨	١,١٣٧,٧٢١
جرجا	٣٦,٧٠٦,٥٧٦	٢٣,٤٥٣,١٨٥
الإجمالى	٥٣,٢٥١,٩٧١	٣١,٨٧١,٠٩٧
النسبة	١٠٠٪	٦٠٪

المصدر : تم رصد بيانات هذا الجدول من خلال دفاتر ترابيع المعلمين الأقباط لسنة ١٢١٣ (٩٨ - ١٧٩٩): الفيوم (٢٢٥٧) الأشمونين (٢٢٦٤)، المنفلوطية (٢٢٦٥)، جرجا (٢٢٦٧).

وإذًا يمكن النظر إلى هذا القرار باعتباره وسيلة للحفاظ على موارد الخزانة. على أن تشديد كليبر على مبدأ "المزايدة" لا يعنى - أو بالأحرى - لا ينهض دليلاً على وجود طلب قوى أو تزاحم على استئجار الأراضى؛ فالأمر لا يعدو رغبة قوية فى تحقيق زيادة فى مجمل الإيرادات التى تغلُّها أراضى الجمهور وحسب. ورغم أن طرح الأراضى للإيجار لم يختلف فى كنهه عما كان سائداً فى زمن المماليك(٤٢) إلا أن الظروف ظلت غير ملائمة لتفاعل الأهالى مع سلطة محتل، فرض نفسه كمالك للأراضى، فى الوقت الذى لم يوفر المناخ الآمن للممولين. فقد ظلت القرى تعاني من المناوشات والمطارد ات

العنيفة بكل أقاليم الصعيد قاطبة. وكان الجانبان (الفرنسى والمملوكى) ما يزالان فى حالة سباق على جباية الضرائب، وكل حزب بما لديه من قوة عسكرية يحاول قهر القرى على الدفع(٤٣).

ويؤكد الجبرتى، من ناحية أخرى، بأن سوء فيضان ١٢١٤ (١٧٩٩-١٨٠٠)، والذى أدى إلى شراقى مساحات واسعة، كان من بين الأسباب التى نفرت الأهالى من حيازة الأراضى(٤٤) ومراسلات المسئولين الماليين وحكام الأقاليم بالصعيد سوف تؤكد ما ذهب إليه الجبرتى؛ فقد برزت ظاهرة "التسحب الجماعى" فى قرى الجمهور بالصعيد؛ حيال رفض مدير المالية طلبات تخفيض الضرائب بقدر الشراقى(٤٥)؛ إذ أعلن بأن الإدارة: "ليست مستعدة لأن تسمع كل الطلبات الراغبة فى تخفيض الضرائب، فجميع هذه الطلبات سوف ترفض كلية، فنحن فى حاجة ماسة إلى الأموال ، ويمكننا أن نكون أقل سخاءً عن أن نكون عادلين فى هذه المسألة"(٤٦).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الإعلان سبق صدور قرار ١٨ سبتمبر بأسبوعين، ويُفترض، من ثم، أنه حدَّ كثيراً من استجابة الأهالى للعرض الذى اقترحه كليبر لإيجارات الأراضى. وبين مراسلات هذا الأخير نجد إشارة واضحة إلى أن إقليم بنى سويف لم يتقدم أحد لاستئجار حصة واحدة من أراضى الجمهور(٤٧). وبالمثل لم تصلنا أية عقود إيجارية خاصة بأقاليم مصر العليا والتى سوف تشكل بعد بضعة شهور ولاية مملوكية، تُدار دخولها لحساب مراد بك وأتباعه من الأمراء المماليك(٤٨).

ويفهم من تساؤل استيف عن الأطيان التى استُؤجرت فى فترة سلفه وزير المالية "بوسيلج" بأنها لم تطرح للإيجار من بعده(٤٩). وهو الذى قفل عائداً لفرنسا فى ١٤ مارس ١٨٠٠(٥٠). ويشير سكرتير المالية بيروس ، بصفة عامة، إلى أن عملية طرح القرى للإيجار قد فشلت برمتها، وخاصة أن أكثر من تقدم للاستئجار كان من الجباة الأقباط؛ إذ يقول: "لقد علمتنا التجربة بأن طرح القرى لهؤلاء المستأجرين لم يكن مفيداً، بل كان مؤذياً لنا وللفلاحين كذلك؛ إذ كانوا يفزعونهم باسمنا، ويعتصرونهم بطلب الضرائب القديمة المتعسفة، فى الوقت الذى لا يكفون فيه عن طلب التخفيضات، وإعطائهم المهلة تلو الأخرى، تحت الزعم بأن الوضع سيىء بالقرى إلى حد يُعجزهم عن السداد"(٥١).

ويتأكد للفرنسيين صعوبة إدارة الأراضى من خلال "وسطاء مستأجرين"، وحالئذ لا يجدون بدأ من العودة - مرة أخرى - للاعتماد على "مشايخ القرى" الذين حملوهم كامل المسئولية عن جباية الضرائب من الفلاحين. غير أن ظروفاً عديدة تتضافر معاً، لتشكل معضلة تحول دون إبداء المشايخ وفلاحى قراهم أية مرونة أو استجابة للتعاون مع المسئولين الماليين الفرنسيين؛ فسوء الفيضان وإصرار الإدارة المالية - كما تقدم - على تحميل الشراقى على الفلاحين، ودخول ريف الصعيد - على نحو خاص - فى حالة من عدم الاستقرار، من جراء التقلبات السياسية السريعة والمتلاحقة على امتداد أربعة شهور (من يناير - إبريل ١٨٠٠) والتى صاحبتها ضغوط غير عادية على القرى، من قبل الفرنسيين والمماليك والعثمانيين، فى آن واحد؛ حيث سعى كل طرف إلى الاستئثار بإيرادات الجباية دون الأطراف الأخرى[٥٢] - جميع هذه العوامل قد ساهمت فى خلق مناخ مضطرب، كما أوجدت حالة من اللامصداقية فى الجميع، خلافا للإحباط الذى أصاب الفلاحين والمشايخ فى إمكانية تجاوز محنة الاحتلال الفرنسى على المدى القريب؛ حيث عاد الفرنسيون أدراجهم، واستأنفوا نشر قواتهم فى الأقاليم.

ووفقاً لشهادة سكرتير المالية: "كان الوضع المالى، عقب انهيار معاهدة العريش، مؤسفاً للغاية un état déplorable ؛ فالنفقات العادية والاستثنائية لا يمكن تغطيتها بالاعتماد على حصيلة غير كافية تماماً، من الموارد الضريبية، فى الوقت الذى يتواصل فيه العجز عن سداد مرتبات الجنود، وجزء كبير من مصر تعرض للخراب ، والتضحيات لا تحصى.."[٥٣] وفى ظل هذه الظروف المعقدة كان من المحتم تهدئة القرى؛ لترويضها ودفعها إلى التجاوب مع المسئولين الماليين.

"احتواء المماليك" : شرط لاستقرار الجباية وتجاوب القرى ؟

كان قد وضح تماماً أن الفشل فى تحقيق الأمن فى ريف الصعيد قد مثل لبّ المشكلة الأساسية، والتى ترتبط، على نحو وثيق، بفشل تجربة المطاردة للأمير مراد ومماليكه؛ إذ انهكت حرب العصابات والمناوشات الجيش والخزانة المالية معاً؛ فقد أثبت الزعيم المملوكى بأنه خصم لايُنال unennemi insaisissable[٥٤]، وأن القلاقل والاضطرابات التى تسبب فى إثارتها بطول الصعيد كانت عاملاً رئيسياً فى إعاقة عملية جباية

الضرائب من قرى الجمهور(٥٥). وفى ظل الحالة المالية المتعثرة، وخيبة الأمل فى العودة إلى فرنسا، بعد انهيار معاهدة العريش، يجد كليبر نفسه مضطراً إلى معاودة الاتصال بمراد بك، ودعوته للسلام والتحالف، لأجل تحقيق الأمن فى الريف والسيطرة على الموارد الضريبية. وسوف تؤكد الأحداث أهمية هذه الواقعية السياسية التى طالما ميزت سياسة كليبر فى تعامله مع الوضع المتردى للمالية والجيش.

وقد كان الجميع يدرك أهمية السلام مع مراد بك؛ فهذا الأخير له تأثير كبير على مشايخ القرى والفلاحين، حتى لقد أكد هكتور دور Hector D'aure (المنظم العام للصرف)، فى واحدة من مراسلاته المهمة: "أنَّ كلمة واحدة من مراد بك إلى مشايخ القرى تكفى لوصول الغلال للقاهرة"(٥٦).

وبعد نجاح المفاوضات وعقد المعاهدة (فى ٥ أبريل ١٨٠٠) والتى بمقتضاها أعطى لمراد بك ولمماليكه "ولاية جرجا" - عهد كليبر إلى الزعيم المملوكى بالعمل على حثّ القرى على التجاوب ودفع مستحقات الميرى(٥٧) ويلاحظ الجنرال دونزلو Donzelot (حاكم أسيوط والمنيا) انتشار خبر الصلح والسلام بين المماليك والفرنسيين، وأن مشايخ القرى قد أقبلوا على استقبال الأمير مراد بك، وقدموا له التحية اللائقة، وأن الأخير وأتباعه من الأمراء المماليك أوصوا مشايخ القرى باستقبال الفرنسيين والتعاون معهم فى دفع الضرائب(٥٨).

ويبدى مراد بك اهتماماً بالتأكيد للجانب الفرنسى على أنه سوف يبذل ما فى وسعه؛ لدفع القرى إلى الوفاء بما عليها من مستحقات: "وإنْ شاء الله تعالى ما دام احنا وانتم موجودين هنا لم أحدا يقدر يقصر فى دفع المطلوب.." (٥٩). وتكشف مراسلات هذا الأمير عن دور مهم لأتباعه من الصناجق والكشاف المماليك فى تفعيل حركة التحصيل الضريبى(٦٠). وتؤكد مراسلات بعض المسئولين الماليين على وجود تعاون واضح لمراد بك فى تقديم المراكب اللازمة لنقل غلال الفرنسيين من جميع القرى بين أسيوط والقاهرة. وكانت قلة المراكب من بين الصعوبات التى واجهت الفرنسيين فى العامين السابقين(٦١).

ويتضافر مع جهوده فى تذليل صعوبات الجباية من شتى قرى الجمهور، تأثيره القوى على قبائل البدو التى أقبلت على محاكاته فى عقد معاهدات سلام مع الفرنسيين[٦٢] ، وكانت هذه الخطوة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لأهالى القرى؛ لأنها أزالت المخاوف من غارات البدو؛ وبذلك أصبح الريف فى مأمن من التهديدات الخارجية، سواء من قبل المماليك أو من جهة العربان. ويلاحظ الجنرال زايونشيك تحقق الهدوء فى دائرته الشاملة لأقاليم مصر الوسطى[٦٣].

وسرعان ماتنعكس هذه التطورات على أوضاع الجباية؛ إذ تنعم، لأول مرة منذ بداية الاحتلال، باستقرار نسبى؛ يؤكده العديد من الإيصالات التى حررها المشايخ والفلاحون للمسئولين الفرنسيين، والتى يقرون بها بما عليهم من مستحقات الميرى، وبما سوف يسددونه من أقساط، كما يُلاحظ أنهم أبدوا استعداداً لحل مشكلة "بواقى المال الميرى" التى ناهضوا الإدارة المالية - قرابة العامين - فى دفعها[٦٤].

على أن هذه العلاقة الهادئة نسبياً ما لبثت أن انقلبت مرة أخرى؛ فتحت وطأة الأزمة المالية الشديدة تلجأ الإدارة الفرنسية إلى معاودة سياسة فرض الضرائب الاستثنائية، وابتداع ضرائب جديدة؛ بقصد إيجاد مصادر مالية ثابتة؛ لأجل حل المعضلة الأساسية المتمثلة فى الفجوة الواسعة بين الإيرادات والمصروفات[٦٥]، والتى ازدادت سوءاً إثر تقلص عدد القرى المنضوية تحت أملاك الجمهور، وخاصة فى صعيد مصر.

تقلص قرى الجمهور وتفاقم الضغوط المالية

وفى الحقيقة أدى تنازل كليبر للأمير مراد بك عن أقاليم "مصر العليا" إلى تناقص أملاك الجمهور فى ريف الصعيد، ومن ثم تراجع معدل الإيرادات الضريبية الناتجة عن هذه الأقاليم ، والمعروف أن "قرى الجمهور" كانت قد تعرضت للتناقص من قبل، إبان مفاوضات العريش (بين ديسمبر ١٧٩٩ ويناير ١٨٠٠)؛ حيث كان كليبر قد سمح برد بعض القرى لملتزميها القدامى، نظير دفعهم لمبالغ مالية معينة. وهو وإن كان قد رمى، من

وراء ذلك، إلى تحصيل ما يمكنه من إيرادات؛ تساعد فى تأمين الإنفاق على عملية انسحاب الجيش من مصر، إلا أن فشل المعاهدة فى أواخر مارس ١٨٠٠ قد تسبب فى فقدان عائدات الفايظ والبرانى من تلك القرى التى رُدَّت للملتزمين. وسوف تستوقف هذه المسألة سكرتير المالية بيروس؛ حيث سجلها فى تقريره المالى؛ باعتبارها أحد عوامل انخفاض الإيرادات(٦٦).

وتشكل معاهدة (كليبر - مراد) العامل الثانى فى تقلص " قرى الجمهور "؛ فقد أصبح ١/ ٣ قرى الصعيد تقريباً خارج نطاق أملاك الجمهور؛ حيث يُفهم من بنود المعاهدة أن أقاليم مصر العليا (إسنا - قنا - جرجا) أصبحت أشبه بالالتزام الكبير، يُسدد عنها الزعيم المملوكى خراجاً نقدياً وعينياً للخزانة الفرنسية؛ وذلك تحت مسمى "الميرى المستحق لصاحب السيادة على مصر" dû au souverain d'Egypte Miri(٦٧)؛ فالفرنسيون اعتبروا أنفسهم قد حلوا محل "الدولة العلية"، وأنهم أصبحوا المالك الفعلى للأراضى. وكان هذا هو عين المنظور الذى صيغت من خلاله بنود المعاهدة، فقد اشترط الجانب الفرنسى على مراد بك ألا يُغير من طبيعة الملكيات العقارية للأراضى، وإنما ينتفع هو وأتباعه الأمراء بإيرادات مصر العليا وحسب ، وفيما عدا ذلك فللأمير المملوكى أن يدير الأقاليم بالطريقة التى يراها مرضية(٦٨). وكان نابليون قد وصف ، فى مذكراته، هذا الامتياز "بالإقطاع"، وبأن وضع مراد بك كان بمثابة "إقطاعى تابع للجمهورية" à titre de Feudataire de la République !! وهو تشبيه لا يخلو من مبالغة(٦٩)، ولسنا فى حاجة إلى مناقشة هذه المسألة؛ فالفوارق جد واسعة بين نظامى الالتزام والإقطاع.

وأيًا كان الأمر، فالمؤكد أن التنازل عن أقاليم مصر العليا لمراد بك قد شكل ضغطاً آخر على الخزانة، واستناداً إلى البيانات الواردة فى "دفاتر الترابيع" يمكن عمل الجدول التالى الذى يوضح نسبة الإيرادات التى فقدتها خزانة مالية الاحتلال، ويبين كذلك إجمالى مساحة القرى التى خرجت عن دائرة أملاك الجمهور :

اسم الولاية	المساحة بالقيراط س	ط	٪	الإيرادات بالبارة	٪
أقاليم :الفيوم، الأشمونين ، المنفلوطية	٨	٢٢٨١	٦٩٪	١٠,٢١٨,١٣٤	٢٢٪
أقاليم مصر العليا : إسنا ، قنا ، جرجا	٩	١٠٣٤	٣١٪	٣٦,٧٠٦,٥٧٦	٧٨٪
الإجمالي	١٧	٣٣١٥	١٠٠٪	٤٦,٩٢٤,٧١٠	١٠٠٪

المصدر : تم رصد بيانات هذا الجدول من خلال دفاتر ترابيع ولاية الفيوم (س٢٢٥٧) ؛ الأشمونين (س٢٢٦٤) ؛ منفلوطية (س٢٢٦٥) ؛ جرجا (س٢٢٦٧) لسنة ١٢١٣ (٩٨-١٧٩٩) .

ويتضح من الجدول أن ولاية جرجا (إسنا، قنا، جرجا) كانت من أخصب أقاليم الصعيد قاطبة؛ فعلى الرغم من أنها لا تمثل سوى ٣١٪ (أى نحو ثلث مساحة الصعيد) إلا أنها تساهم بنحو ٤/ ٥ إيرادات الصعيد. وبسبب الوضع المالى المتردى، على نحو مستمر، فإن كليبر قد بدا حريصاً - عند تنازله عن هذه الولاية الغنية للمماليك - على احتفاظ الخزانة بجزءٍ مهمٍ من إيرادات هذه الولاية؛ فالخراج، بنوعيه النقدى والعينى، والذى أُلزِم مراد بك بدفعه للخزانة الفرنسية. بلغ" ١٠,٢٥٠,٠٠٠بارة"[٧٠] أى ما يُمثل ٢٨٪ من إجمالى إيرادات مصر العليا البالغة، وفقا لدفاتر الترابيع، "٣٦,٧٠٦,٥٧٦ بارة". والمعنى المتضمن، على هذا النحو، يُشير إلى أن مالية الاحتلال فقدت أكثر من ٢ / ٣ إيرادات إسنا وقنا وجرجا؛ كمقابل لشراء السلام مع المماليك! وإذا وضعنا فى الاعتبار، أن البيانات الإجمالية فى دفاتر الترابيع - على نحو ما سنرى - كانت موضع شك، وأقل كثيراً من الواقع - لتبين لنا أن المالية الفرنسية ضحت بجزء كبير جداً من إيرادات ولاية جرجا، وهو ما يعتبره البعض أحد الأسباب الرئيسة التى أدت إلى تدهور مالية الاحتلال[٧١].

وفى هذا الإطار يمكن فهم الإجراءات التى اتجه كليبر إلى اتخاذها؛ لتعويض ما فقدته الخزانة من إيرادات مصر العليا: فقد قرر عدم طرح أية حصة من "قرى الجمهور" للالتزام تحت أى مبرر[٧٢]، ومن جانب آخر اتجه إلى تعميم الضرائب على مجمل الأراضى، المعفاة من الضرائب كالأواسى والرزق والأوقاف وأراضى الأوتلاق (التى كانت دخولها

تحصل للباشا العثمانى)؛ لتعامل كـ "أراضى الفلاحة" الديوانية، ومن ثم يتم تحصيل ضرائب الميرى والكشوفية والفايظ على كل قيراط منها(٧٣). ولأجل تعويض إيرادات جمركى القصير وإسنا اللذين تُركا - كذلك - لمراد بك(٧٤) ، فإن كليبر يقرر إنشاء "جمرك أسيوط" على الحدود بين الولاية المملوكية ومناطق النفوذ الفرنسى(٧٥). ويُبالغ فى تحديد الرسوم الجمركية؛ بقصد تحويل تجارة البحر الأحمر إلى ميناء السويس بدلاً من ميناء القصير(٧٦).

على أن هذه الإجراءات التعويضية وغيرها لم تُجْدِ كثيراً فى سد الفجوة الفاغرة فى الموازنة المالية ككل، ومما زاد الأمر سوءاً اعتذار الأمير مراد بك عن سداد الخراج الملزم بدفعه؛ فقد كتب للجانب الفرنسى: "وحضرتكم تتحملونا وتقبلوا عذرنا فى سنة تاريخه، لأن حاصل لنا تعب من قبل المعايش، والأمر إلى الله تعالى وإلى حضرتكم السعيدة"(٧٧). بل والأكثر من ذلك طالب القيادة الفرنسية بالموافقة على ضم بضعة قرى أخرى من إقليم سوهاج إلى ولايته؛ نظير زيادة تُضاف على الخراج(٧٨). وتحت الحاجة الماسة لاستقرار الأوضاع فى الريف ولاستمرار السلام مع المماليك، فإن القائد العام منو، ورغم امتعاضه الشديد، لا يجد بداً من الموافقة(٧٩).

تفاقم الأزمة المالية واستئناف العلاقات المتوترة فى الريف

ومن كل حدب وصوب يُطالب منو بالأموال، على حين كانت الخزانة تئن من قلة ما يرد إليها من إيرادات الضرائب. وكان شراقى مساحات واسعة من الأراضى قد أثر، على نحو بالغ السوء، على انخفاض المحصلة النهائية للجبايات العينية، فى سائر الأقاليم، وإن كانت الصورة تبدو أكثر كآبة فى أقاليم مصر الوسطى؛ حتى ليتشكك "دور" (المنظم العام للصرف والمسئول عن أغذية الجيش) فى مدى إمكانية تغطية الاحتياجات الغذائية الضرورية. وأعرب فى رسالة مطولة للقائد العام منو عن قلقه البالغ: "إننا فى حالة عوز شديد للحبوب.. وانتظر بفارغ الصبر تقرير زملائنا (أعضاء اللجنة الإدارية)؛ ليطلعونا على حقيقة وضعنا فى هذا العام، فيما إذا كان فى إمكاننا تأمين احتياجات مختلف المواقع أم أننا سنضطر إلى شراء الحبوب (من الأسواق).. ؟ "!!(٨٠).

وتظل المخاوف مستمرة، ومن أسبوع لآخر، خلال صيف ١٨٠٠، يتأكد صعوبة إمداد مخازن الجيش بالحبوب، وخاصة من الصعيد، ويوشك احتياطى المؤن الغذائية على النفاد؛ فالإسكندرية التى كان مقرراً أن تُمد بالغلال التى تؤمن الاحتياجات الغذائية للجيش، لمدة عام كامل، تجد أن مخزونها لا يكفى لمدة شهرين !، والمخازن التى أنشأها كليبر، ليضخ بها ما يمكنه من حبوب تبقى خاوية(٨١)، ومما زاد الأمر ضغثاً على إبالة اتجاه منو إلى استرضاء الجنود، عبر دفع مرتباتهم المتأخرة؛ وذلك من خلال سحبه للاحتياطى الذى كان كليبر قد ادخره، من قبل، لخوض أية عمليات عسكرية ضد التحالف الأنجلو عثمانى. وهو ما يعنى أن أمن الجيش بات مهدداً ! (٨٢) وفى ٢٢ سبتمبر ١٨٠٠ (أى مع مطلع العام المالى الثالث) يعلن فليسيان Félician (صراف الخزانة الرئيسى) payeur principal : "بأن الخزانة تخلو تماماً فى هذا التوقيت من سول واحد" ! فى الوقت الذى يجب أن ينتظر الصرافون فيه، لمدة أربعة شهور تالية، أى حتى شهر نيفوز (٢١ ديسمبر - ٢٠ يناير ١٨٠١)؛ لكى تصلهم إيرادات القسط الأول من الميرى(٨٣).

وترادفت الظروف المتردية للمالية؛ لتشكل الخلفية الأساسية التى اضطرت منو إلى ضرب العديد من الضرائب غير العادية Les impositions extraordinaires ، وطلب القروض الإجبارية بدون فوائد Les emprunts forcés ، فقد أكدت التجربة، فى فترة سلفيه، أنه بدون اللجوء إلى هذه الوسيلة يصعب تماماً تأمين نفقات الجيش من خلال الاعتماد على الدخول العادية Les revenus ordinaires(٨٤) وخلال الفترة من أغسطس إلى أكتوبر ١٨٠٠ لا يألو منو جهداً فى البحث عن الجهات التى يمكن أن تصبح مصدراً جديداً وثابتاً للإيرادات، وكذلك حاول ضبط الموارد القديمة وإعادة ترتيبها؛ لكى تدر أموالاً مهمة على خزانة المالية الخاوية. ودون الدخول فى تفاصيل السياسة الضريبية لمنو(٨٥) يهمنا التركيز هنا على ما كان له تأثير مباشر على جباية الضرائب من الريف.

والواقع أن "الأمر اليومى، لمنو المتعلق بمشايخ القرى(٨٦) كان له أثر سلبى على العلاقة بين المولين للضرائب والإدارة المالية: فقد فرض على مشايخ القرى ضريبة يدفعونها نظير الإبقاء على مواقعهم كمشايخ للبلاد. وفى مقدمة الأمر برر القائد العام

إصداره لهذه الضريبة بأنها لا تعدو ما كانوا يقدمونه للسلطة السابقة من هدايا: "فمشايخ البلاد من حين دخول الجمهور الفرنساوى بمصر ما دفعوا ما كان متوجه عليهم يدفعوه.. على ما جرت به العادة من قديم الزمان.. باسم تقادم فى كل سنة للحكام وذلك تحت أن يلبسوهم ويقرروهم بوظيفتهم.." وعلى ذلك فإن "خزنة الجمهور السلطانية قد خسرت هذه المداخيل التى كانت تورد إليها وتحق لها شرعاً ودينا..". ويذهب منو إلى أن هذا يعطيه الحق فى إلزام المشايخ بدفع الرسم مضاعفاً لتعويض الخزانة عن عامى ١٢١٣ و١٢١٤ (١٧٩٨-١٨٠٠) فهم : " ما دفعوا شيا بمدة سنتين أعنى منذ حين أخذ الفرنساوية هذه البلاد من العوايد الواجبة عليهم ".

ويلاحظ ارتفاع هذه الرسوم التى قُدرت بحسب مساحة كل قرية؛ فقد تراوحت بين ٢٥ : ٢٥٠ ريالاً (٢٫٢٥٠ بارة إلى ٢٢٫٥٠٠ بارة)؛ ولذلك وُصفت بأنها "ضريبة تناسبية" Une imposition proportionelle[(٨٧)] وحيث إن العديد من القرى يتعدد بها المشايخ، فإن "الأمر اليومى" جعل التسديد يتم بصورة جماعية ؛ فيجرى تقسيم الضريبة بحسب مساحة حصص الأراضى الواقعة فى دائرة كل شيخ داخل زمام القرية. واللافت للنظر أن منو عمَّم الضريبة على جميع القرى (جمهور ورعايا)؛ أى أن مشايخ حصص الملتزمين سوف تشاطر مشايخ الجمهور دفع الرسوم[(٨٨)] وهو ما يُؤمل معه غلِّ إيرادات مهمة للخزانة.

وكان منو قد حرص على تضمين "الأمر اليومى" ما يظهر إحاطته بما يتمتع به المشايخ من امتيازات ضخمة قررتها "العادات القديمة" ، وأن جزءاً كبيراً منها يتكبده الفلاحون فى كل عام. ولم يكن التعريض بتلك الممارسات، ذات الطابع التعسفى، سوى لفت نظر المشايخ إلى أن إقرارهم فى "منصب المشيخة " أو بالأحرى تجديد تقلدهم لها - على نحو ما أشار فى أمر يومى آخر - هى واحدة من "المكرمات الفرنساوية" La générosité française[(٨٩)] التى تغض الطرف عن تعسفهم، وتتحرى تثبيتهم فى مواقعهم، وإن أبدت مراءً رغبتها فى تحقيق العدالة والانتصار للفلاح.

ويرصد الجبرتى فى يومياته وقع هذا "الأمر اليومى" على مشايخ القرى، والذى جاء دون شك - مفاجأة لهم، إذ يقول : "فلما شاع ذلك ضجت مشايخ البلاد" وإن كان

كاتب الحوليات قد أفرط فى شفقته على هؤلاء المشايخ؛ زاعماً بأن "منهم من لم يملك عشاءه(٩٠). وأياً كان الأمر، فإن تهديد منو بسرعة عزل من لم يستجب للدفع، قد جعل المشايخ يترادفون على القاهرة: " فيأتون أفواجا ويذهبون أفواجاً "(٩١) وكانت هذه الاستجابة قد استوقفت نظر المراقبين فى الجيش؛ إذ أن جميع أنواع الضرائب الأخرى لم تكن لتحصل إلا من خلال الجولات العسكرية(٩٢).

على أن هذا لا يعنى أن المشايخ تكالبوا على الوفاء بتسديد كامل الضريبة ؛ فالثابت أنهم دفعوا جزءاً من المستحقات التى تؤكد نواياهم فى الامتثال لـ "الأمر اليومى" وحسب؛ وذلك لئلا يحل فى مواقعهم آخرون، فيما اتجهوا إلى نقل الضريبة على أهالى القرى: فقد أكد الجبرتى بأن المشايخ طلبوا المباشرين الأقباط، واتفقوا على توزيع الضريبة على الأطيان، بحيث تدمج فى "مال الخراج"، وأعدت قوائم جديدة بأسماء القرى والكفور وبجملة المستحقات على كل منها بعد إضافة هذه الضريبة(٩٣)، واتجهت فرق الأوجاقات العثمانية (المنوط بها حفظ الأمن فى الريف)، وكذا الجباة والكتبة الأقباط والمماليك اتجهوا إلى مسايرة مشايخ القرى، وحملوا الفلاحين ما فرضه عليهم منو من ضرائب(٩٤).

وسرعان ما يُفَاجَأ الفلاحون بزيادة معدلات الضرائب على الأطيان، وبصورة غير محتملة، ويصبح الريف فى حالة من الغليان، تنذر بتوقف جباية جميع الضرائب. وبسبب إصرار منو على تحصيل الرسوم الجديدة ؛ فإن المشايخ والجباة الأقباط والأوجاقلو ومن إليهم من "أرباب العوايد" يمضون فى مطالبة القرى بالزيادات المطلوبة ، ويكتفى منو بإصدار منشور؛ يحث فيه الفلاحين على عدم الانصياع لمطالبهم: " يا أهالى مصر ودوايرها نعلمكم بأنكم لم تدفعوا لا للأغا ولا لساير الحكام أرباب العوايد.. فقد صدر أمرنا إليكم أن لا تدفعوا لهم شيا وتدفعوا العوايد الجديدة إلى الفرنساوية وغيرهم الذى بيدهم فرماننا.." وحاول منو كذلك - فى المنشور نفسه - إبطال دعوى الجباه بأن الضرائب زادت من جانب الإدارة المالية: "إن كان سمعتم من أحدا يقول مازلتم تدفعوا عوايد أكثر من ذلك فلا تصدقوهم لأن من الحسد والقهر يقولوا أكثر من ذلك"(٩٥).

وبداهة، لم يكن لهذا المنشور أو لغيره من أثر؛ ومن ثم يتواصل الضغط على الفلاحين، ويزداد انزعاج الفرنسيين، ويضطر منو إلى تأنيب الجباة عبر إصدار منشور آخر وصفهم فيه بـ "الأشرار" Les malfaiteurs وأنذرهم بدفعهم إلى المحاكمة للاقتصاص منهم(٩٦) غير أن الأحداث، من يوم لآخر، ظلت تدلل على ضعف السلطة الفرنسية عن وضع حدٍ لهذه الضغوط. وحالئذ لا يجد الفلاحون من سبيل سوى اللجوء إلى سلاحهم التقليدى المدمر: "التسحب الجماعى"، وآخرون، وهم الغالبية، آثروا زراعة مساحة محدودة من الأراضى، مخلفين وراءهم مساحات شاسعة من الأراضى الجيدة للبوار؛ بقصد النيل من السلطة، عبر تخفيض الإنتاج، ومن ثم تخفيض حصيلتها من الموارد الضريبية.

ورغم فداحة الخسائر التى سوف تتكبدها الخزانة إلا أن منو يظل يدلل على عدم درايته بالوسائل الفاعلة فى مواجهة هذه المسألة الخطيرة التى تكاد تنذر بانقلاب الريف على السلطة(٩٧)، إذ يكتفى بإصدار منشور جديد، يستحث فيه الفلاحين على الالتفات للزراعة: "يا أهالى بر مصر ومصر القاهرة إنى أنا أدعيكم بتفليح وتحريث أراضيكم وبساتينكم فإنى أرى فى كل يوم أراضى غير محروثة ومتروكة فعمروا جدرانها وصهاريجها والسواقى الناقلة لها الماء فى أملاككم وأغنوا بالبركة جميع أطيان بر مصر بالهنا والعافية فلا تفزعوا قط إنما ستلاقوا فى كل وقت فى جميع المواضع الأمانة والصيانة.."(٩٨).

لقد بات واضحاً للفلاحين أن سياسة إصدار المنشورات، الواحد تلو الآخر، والوعود المتتالية برد الأموال(٩٩) ليست سوى دعايات واهمة، وأنهم، فى مجريات الواقع، يُقهرون فى كل يوم على دفع تلك الرسوم. ويؤدى هذا إلى نتيجة عكسية؛ إذ يفقد الريف الثقة فى مدى إمكانية سلطة الجمهور على توفير سياج حماية للفلاحين من الابتزازات والضرائب الجديدة المضافة على قوائمهم. كما أن تردد الأنباء عن وجود استعدادات جادة للجيش العثمانى والإنجليزى، فى شهر يناير ١٨٠١، لخوض معركة مصيرية – كان قد أحدث نوعا من الاضطراب لدى جميع الأهالى المرتقبين للحظة التحرر من الاحتلال؛ فتتوقف حركة تسديدهم للضرائب(١٠٠).

ويجارى مشايخ القرى الاتجاه نفسه ؛ ويمتنعون عن مواصلة دفع ضريبة التعيين فى المشيخة. وعبثا يحاول منو إمهال المشايخ الفترة بعد الأخرى؛ لدفعهم إلى الوفاء بكامل المستحقات، غير أن الأنباء فى كل يوم تتزايد وتؤكد بأن الآفاق باتت تنذر بقرب حدوث معركة وشيكة، وحالذاك تتعثر الجباية تماماً(١٠١).

وفى هذا المناخ المتوتر كان من المتوقع ألا نلحظ أية ردود فعل لـ "المشروع العظيم" Le Grand Proje الذى أعلنه منو فى ٢٠ يناير ١٨٠١(١٠٢) والذى تضمن مزايا متعددة بالنسبة للفلاحين ولمشايخ القرى على وجه التحديد: فهو يرمى إلى القضاء على التجاوزات الشاذة، وجعل معدل الضرائب ثابتًا وموحداً على مساحة الأطيان، ونوعية هذه الأخيرة، والأكثر أهمية هو تمليكهم للأراضى؛ بحيث يصبحون الطبقة الوحيدة المالكة Une seule classe de propriétaires والمساواة بينهم وبين الملتزمين القدامى "الواحد منهم مثل الآخر يخضع لدفع ضريبة واحدة. على قدر متساو، وأن الفلاحين أحرار فى التصرف فى حيازتهم بحسب إرادتهم ورغباتهم.." ولن يتدخل فى شئونهم أى سلطة خلافاً لسلطة الاحتلال. وأن أية تجاوزات سوف تلقى العقوبة الصارمة التى يحددها بـ "الضرب بوقاحة وسفالة حتى الموت". كذلك يبرز المشروع مكانة خاصة لمشايخ القرى؛ حيث اعتبرهم أمناء رئيسيين فى جباية الضرائب فى مقابل اختزال دور المباشرين الأقباط. والجانب المادى فى المخصصات التى حددها للمشايخ، مقارنة بالمباشرين، سوف تجسد هذه المفارقة الجديدة(١٠٣).

على أن كل هذه المزايا لم تستثر اهتمام الفلاحين والمشايخ، وإنما ظلت الشواغل الأساسية فى إطار ارتقاب مجىء العثمانيين ووقوع الحرب. ولأن تنفيذ المشروع الإصلاحى لن يتم قبل عمل "مسح شامل للأراضى" والذى يحتاج إلى شهور طويلة، فإن القائد العام منو، وتحت وطأة الحاجة الماسة للأموال، يقرر عمل "جباية مؤقتة une perception provisoire والتى حددها بثلاثة ملايين فرنك. كما يطالب مراد بك بسرعة تسديده للخراج، والأخير لا يرسل سوى مقدم الأقساط والذي يسارع منو بتلقفه؛ ليُسدد به جزءاً من نفقات شهر بلوفيوز (٢٠ يناير - ١٩ فبراير ١٨٠١)(١٠٤) غير أن هذا يجعل المراقبين يتحققون من فراغ مالية الخزانة، وأن الإيرادات التالية جد نادرة.

ترقب الانسحاب وتوقف الجباية بأقاليم الصعيد

وتتواصل معاناة القيادة العامة من جراء عجز الخزانة عن تدبير الموارد الضرورية؛ فقد كان من الصعب ترويض القرى، فى مثل هذه الفترة الحرجة، على دفع الضرائب؛ ومن ثم يتم اللجوء، كما هو معتاد، إلى تكثيف حركة الطوابير العسكرية وجولاتها بين القرى، غير أن التحقق من بدء الاجتياح الفعلى للقوات العثمانية والإنجليزية (فى مارس ١٨٠١) كان قد جعل "الجباية مستحيلة" Le recouvrement impossible[١٠٥]، وتترادف الشواهد المادية المؤكدة على أن الاحتلال الفرنسى يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأهمها - بالقطع - انسحاب الجنود الفرنسيين من إقليم بعد آخر من الصعيد فى الاتجاه إلى القاهرة، وهبوط المماليك الذين دعاهم الفرنسيون إلى سرعة الإحلال محلهم وتأمين الحفاظ على النظام فى جميع أقاليم الصعيد التى جلى عنها الجيش الفرنسى[١٠٦].

وتصبح "قرى الجمهور" - أو بالأحرى- قرى المماليك المصادرة بسائر أقاليم الوجه القبلى - لأول مرة منذ مجئ الاحتلال - تحت سيطرة مراد بك وأتباعه من الأمراء المماليك. غير أن وفاة مراد بك المفاجئة (فى ٢٠ أبريل ١٨٠١) بمرض الطاعون الذى انتشر فى جميع البلاد وخاصة أقاليم الصعيد - تتسبب فى إشاعة الفوضى وانعدام الأمن. والبدو هم أول من ينتهزون هذه الظروف؛ ويقطعون الطرق ويكثفون عمليات السلب والنهب[١٠٧]. ولا تمثل هذه الحوادث سوى بداية لضغوط ثقيلة سوف تتواصل - على مدار الفترة التالية - تعرض أقاليم الوجه القبلى لها[١٠٨].

وتضحى خزانة مالية الاحتلال عاجزة تماماً عن تلقى أية دخول أو إمدادات غذائية من شتى أقاليم الصعيد فى الوقت الذى انتشر فيه الزحف العثمانى والإنجليزى على أقاليم الدلتا. وعلى ذلك وجد الفرنسيون أنفسهم، فى القاهرة، فى حالة عزلة قبل بدء الحصار الأنجلو - عثمانى.

ومع استمرار تدهور الموقف العسكرى يضطر الجنرال بليار (حاكم القاهرة) إلى الدخول فى مفاوضات على التسليم والانسحاب. وتشير لحظة التوقيع على المعاهدة، فى ٢٧ يونيو ١٨٠١، إلى انقطاع صلة "قرى الجمهور"، بشكل نهائى، بالإدارة المالية

الفرنسية. ويدخل الريف بصفة عامة، والصعيد؛ على نحو أخص، مرحلة صعبة للغاية؛ من جراء انعدام الأمن، وتسلط العسكر المماليك والعثمانية على الفلاحين ومشايخ القرى، وتضارب التوجهات بين الإبقاء على الالتزامات وبين الشروع فى مصادرتها وتعظيم إيرادات الباب العالى؛ بالشكل الذى استثار انتقاد الأهالى بدرجة عميقة، وصلت إلى حد تمنى أكثر الفلاحين "أحكام الفرنساوية"(١٠٩) الأمر الذى يعكس إدانة أدبية كاملة من جانب المجتمع لواقع الممارسات التعسفية والابتزازات الشاذة التى ارتبطت بعودة البلاد إلى كنف "الدولة العلية".

■ ■ ■

يتضح مما سبق أن الفرنسيين، بعد مصادرة "قرى المماليك"، وجدوا أنفسهم فى إطار علاقة مباشرة مع أهالى القرى التى أصبحت تعرف فى الوثائق المالية بـ "قرى الجمهور". غير أن الفرنسيين لم يكن لديهم تصور ناجز وملائم لإدارة جباية الضرائب من هذه القرى. ومع فشل البحث عن "وسطاء جدد" (ملتزمين أو مستأجرين)؛ حيث كان الأهالى ما يزالون مقتنعين بإمكانية عودة المماليك للسلطة - اضطر الفرنسيون إلى الاعتماد على مشايخ القرى وإرغامهم على تحمل مسئولية الجباية، بشكل كامل، فى فترة عصيبة، اضطرب خلالها الريف فى معظم أقاليم الصعيد.

على أن تجربة الاحتلال، بالرغم من ذلك، ظلت تمثل مرحلة مهمة فى بروز دور مشايخ القرى كأهم طبقة يمكن الارتكان إليها فى حفظ الأمن وجباية الضرائب. وإذا كان ذلك يمثل امتداداً لدورهم التقليدى السابق، إلا أن التغير الحقيقى ظل متمثلاً فى أنهم أصبحوا، من الآن فصاعداً، على اتصال مباشر بالإدارة المركزية؛ فقد عملوا كموظفين رسميين أو مندوبين عن حكومة الاحتلال الفرنسى، وبالكيفية نفسها لجأ إليهم محمد على، ومن ثم تعززت وضعيتهم فى القرن التاسع عشر كأهم طبقة فى المجتمع الريفى، تتمتع - بعد تقويض نفوذ الملتزمين - بالثراء الواسع والسلطة معاً.

وفي مقابل ذلك انزوى كبار الملتزمين من الأمراء المماليك، ولم يعد ممكنا تصور استردادهم لمكانتهم ولقراهم مرة أخرى؛ فالدولة العلية سوف تبذل قصارى جهدها في تقويض نفوذهم، وحرمانهم من مواردهم المالية؛ وينجز محمد علي المهمة - فيما بعد -

على نحو أكثر حسماً، ومن ثم فإن اللحظة التي أُعلِن فيها عن ضم " قرى المماليك " لأملاك " الجمهور الفرنسي " كانت بالفعل لحظة فارقة؛ إذ بعدها تلاشت للأبد صورة سادة الأمس في عيون فلاحيهم الذين ارتبطت قراهم بالدولة المركزية.

وكان من نتائج هذا التناول أن الأمن أو الاستقرار السياسى كان شرطا أساسياً لاستقرار عملية السيطرة على الموارد الضريبية اللازمة لكل سلطة؛ ولذلك فإن "حرب العصابات" التى جرت حوادثها وسط حقول الفلاحين، بطول أقاليم الصعيد، دون نتيجة حاسمة - كانت سبباً رئيساً فى تعطل الجباية، وتراكم متأخرات الضرائب، ومن ثم حرمان الخزانة من الإيرادات التى كان الجيش فى مسيس الحاجة إليها. وشكل هذا الخلفية الأساسية التى أملت، خلافاً لأسباب أخرى، على القيادة العامة حتمية عقد السلام مع المماليك غير أن ثمن هذا السلام، من ناحية أخرى، كان فادحاً ومؤثراً للغاية على مالية الاحتلال؛ إذ فقدت الخزانة ٤/ ٥ ما كان يغله الصعيد من مختلف الموارد الضريبية. وكان لذلك مردوده على مالية الجيش ؛ إذ لم تعد الايرادات المحصلة بكافية؛ لتغطية النفقات الضرورية ، وكان تزايد وطأتها يحتم، بشكل متكرر، اللجوء إلى فرض الضرائب الاستثنائية، واستحداث ضرائب أخرى غير عادية، الأمر الذى جعل الفرنسيين لا يستفيدون كثيراً من حالة الاستقرار التى عمت أقاليم الصعيد بعد السلام مع المماليك. ومن ثم ظلت العلاقة بين "قرى الجمهور" والإدارة المالية، طيلة فترة الاحتلال، بعيدة عن أن تتسم بطابع المرونة أو التجاوب الحقيقى المتواصل.

هوامش الفصل الثانى

(1) Peyrusse, A: op. cit., p. 476, 477.

(٢) انظر الفصل الثالث.

(3) Bonaparte à Rampon, à Atfyeh, (24 août 1798), corres., T. 4, N° 3104, p. 396.

(4) Bonaparte à Rampon, (20 sept. 1798), Ibid, t. 4, N° 3352, p. 528; Dugua à Bonaparte, (20 Av. 1799), La Jonquière, t. 5, pp. 57-8.

(٥) يمكن الرجوع للتقـرير الشـامل الذى حرره الجنرال ديزيه عن مجمل العمليـات العسـكرية للغزو الفرنسـى للصعيد:

Desaix à Bonaparte: "Rapport sur la campagne de La Haute - Égypte". (8 août 1799), Dans: Pièces diverses relatives aux opérations militaires et politiques du général Bonaparte, Paris an 8 (1799-1800), pp. 190-232.

(6) Belliard à Desaix, (5 déc. 1798), à Beni-souef, La Jonquière, t. 3, p. 361.

(7) Zayonchek à Dugua, (21 Mai 1799), Polonais.., pp. 249-250.

(8) Zayonchek à Desaix, (12 Mai 1799), Ibid, p. 246; Denon, v. : op. cit., p.82;

كرستوفر هيرولد: المرجع السابق ، ص ص ٢٤٧، ٢٥٦، ٣١٨-٣١٨.

(9) Belliard à Desaix, à Beni-Souef, (4 déc. 1798) La Jonquière, t. 3, p. 360, Note (1); Homsy, G: La Général jacob et l'expédition de Bonaparte en Égypte, (1798-1801), Marseille 1921, p. 54.

(١٠) الجبـرتى: مدة الفرنسـيس ، ص ٣٨. ويلاحظ أن الجبرتى فى مـؤلفه "عجـائب الآثار" سوف يخـفف من حـدة نقـده لمسلك المعلم يـعقـوب، ويختـزل هذه الرواية فى جـملة قـصيـرة: "وصحبتهم يعقوب القبطى ليعرفهم الأمور ويطلعهم على المخبآت". انظر:

الجبرتى : عجائب الآثار، ج ٣، ص ٢٥.

(١١) أشار كل من "شـوفاليه" و "شـو" إلى هذا المنشور؛ اعتـماداً على "مجموعة وثائق "مارسيل"

انظر: Fonds de Marcel

Chevalier: "La politique financière de L'expédition d'Égypte", Cahiers d'histoire égyptienne, t.VIII, (1956), (pp. 47-68), p. 51; Shaw, S-J: Ottoman Egypt in the age of the french Revolution, Harvard 1964, p. 142.

(12) Chevalier, M : op. cit., pp. 51-52.

(13) Ibid, p. 52; Shaw: Ottoman Egypt, p. 142.

(١٤) الجبرتي: عجائب الآثار، ج٣، ص ٢٢٩. وإن كان الجبرتي قد أشار إلى ذلك على وجه العموم بالنسبة لكل من تراجع عن شراء حصة من الالتزام خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

(١٥) هناك العديد من القرى التي أُحرقت تماماً وأصبحت أطلالاً ورماداً، ومن ذلك - على سبيل المثال: قرية سرسنا بالفيوم، وقرية أبو جرج بسوهاج ، وقرية بني عدى بجرجا.

انظر: عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨، ص ص ٤٠٤-٤٠٥، ٤٠٧-٤٠٨، نبيل الطوخي: المرجع السابق، ص ص١٤١، ١٥١، ١٧٥

(16)Desaix à Bonaparte, De Kous, (21 fev. 1799), La Jonquière, t. 3, pp. 577 - 578.

(١٧) اضطر بونابرت إلى إلزام مدير المالية بوسيلج بأن يسارع قدر استطاعته بإمداده بالأموال: "فأنت تعرف كم هي ضرورية وخاصة في هذا التوقيت الذي تشتد حاجتنا فيه إلى الأموال التي تؤمن المتطلبات غير العادية لحملة سوريا": انظر.

Bonaparte à Poussielgue, (8 Fév. 1799), Corres., t. 5, N^{O} 3917, pp. 303-304.

(١٨) نشر الصاوي نص هذا الأمر اليومي (الصادر باللغة العربية) بين ملاحق دراسته. انظر:

الصاوي: المرجع السابق، ملحق رقم (٤٣)؛ Chevalier, M : op. cit, p. 52-53.

(١٩) كان هنري لورنس هو من فسر الأمر اليومي "على هذا النحو راجع:

هنري لورنس: المرجع السابق، ص ص ٢٩٩ _ ٣٠٠.

(٢٠) حسين أفندي: المصدر السابق، ص ٤١؛ عبد الرحيم عبد الرحمن: المرجع السابق ، ص ص ٥٠-٥١.

(٢١) هنرى لورنس: المرجع السابق، ص ٣٢٢، هامش رقم (١٢٦) حيث نجده يشير فى هذا الهامش إلى أن الأمر اليومى كان بداية تحديث أخذ يستمر بشكل تدريجى طيلة السنوات الثلاث للاحتلال!

(22) Denon, v: op, cit., pp. 252-253.

(23) Zayonchek à Bonaparte, (7 Juillet 1799), Polonais.., p. 285; Desaix à Bonaparte, (Campagne de la Haute- Égypte), Pièces diverses.., an VIII, p. 227.

(24) Poussielgue au Directoire exécutif, (9oct. 1799), klé.., t. 3, p.145; Copies of original letters from the french Army in Egypt, Londres, 1800, v. 3, p. 106.

(25) Zayonchek à Berthier, (23 Juin 1799), Polonais.., p. 270.

(26) Zayonchek à Dugua, (20 AV. 1799), Ibid, p. 215.

(27) Situation de l'Egypte pendant L'Expédition de Syrie par Dugua à Damas, (5 Mai 1799), Dans: Guitry (Commandant) : L'Armée de Bonaparte en Égypte, (1798-1799), Paris 1897, p. 316.

(28) Dugua à Bonaparte, (20 AV. 1799), La Jonquière, t. 5, pp. 57-8;

الرافعى: المرجع السابق، ج١، ص ٤١٦.

(29) Bonaparte à Dugua, (12 août 1799), Ibid, t. 5, p. 547.

(30) Ordre du Jour de Bonaparte, (18 août 1799), Corres., t. 5, N^{o} 4368, p.568.

(31) Vincennes, B^{6} 28: poussielgue à Bonaparte, (6 août 1799).

وهو يُنبه بونابرت إلى ضرورة وضع حد لتدخل الديوان وتحديد صلاحياته.

(32) Poussielgue au Directoire exécutif, (9 Oct. 1799), Klé, t. 3, p. 145.

(*) السول Le Sol: هو أصغر وحدة نقدية فى النقد الفرنسى، وكان كل ٢٠ سول يعادلون فرنك واحداً ، وكل سول واحد يعادل ١ , ٤ بارة مصرية. انظر:

Chevalier, M: op, cit, p. 62, Note (50).

(33) Kléber au Directoire exécutif, (26 Sept. 1799), Klé.., t. 2, p. 520.

(34) Aperçu des Sommes dûes, époque à Laquelle le Général Kléber a pris le Commandement de l'armée, (7 Oct.1799), Dans: Copies of Original letters.., t.3, pp. 57-59.

(35) Vincennes, B^6 81: Le Divan du Caire à Kléber, (5 Oct. 1799).

(صادرة باللغتين العربية والفرنسية).

(36) Vincennes, B^6 81:

"إعلام لكامل مشايخ وفلاحين ناحية أبو جرج".

(37) Kléber au Directoire, Le Caire, (26 Sept. 1799) Klé.., t. 2, p. 520.

(38) Kléber à Poussielgue, (2 Sept. 1799); (3 Oct. 1799); (7 Déc. 1799). Klé.., t. 3, pp. 12, 121-122, 288.

(39) Ordre du Jour, (18 Sept.1799), Ibid, t. 3, pp. 78-79.

(٤٠) أشار بيروس إلى أنها شملت "الميرى والفايظ والكشوفية"، وإن كنا نلحظ بوضوح تحصيل الفرنسيين "للبرانى" كذلك وفقاً لما جاء بدفاتر الترابيع. انظر:

Peyrusse, A: op, cit, p. 466.

(٤١) يشير بوسيلج فى تقريره المالى عن العام الأول إلى أن أقاليم الصعيد تدر من ضريبتى " الفايظ والبرانى" عيناً ما قدره "١ر٨٠٠ر٠٠٠ إردب" من كل أنواع الحبوب !" راجع:

Poussielgue au Directoire exécutif, (9 Oct. 1799), Klé.., t. 3, p. 143.

(42) Kléber à Poussielgue, (3 Oct. 1799), Ibid, t. 3, pp. 121-122.

ويمكن الرجوع لنموذجين نشرهما عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم فى ملاحق دراسته: المرجع السابق ، ملحق رقم ١٥، رقم ١٦، ص ص ٢٩٥-٣٠١.

(43) Reynier à Dugua, Benisouef, (1 Fév. 1800).

دار الوثائق: محافظ الحملة الفرنسية، محفظة ٦، ملف ١٧، ورقة ٢٩.

(٤٤) الجبرتى: عجائب الآثار، ج ٣، ص ٢٢٩؛ مظهر التقديس، ص ٢١٢.

(٤٥) انظر الفصل الثالث.

(46) Vincennes, B^6 183: Poussielgue à Zayonchek, (5 Sept. 1799).

(47) Kléber à Poussielgue, (3 Oct. 1799), Klé.., t. 3, pp. 121-122.

(48) Traité avec Mourad Bey, (5 Avril 1800), Ibid, t. 4, pp. 803-804; Peyrusse, A: op, cit, p. 471.

(٤٩) حسين أفندى: المصدر السابق، ص ٤٨. ويلاحظ أن استيف فى سؤاله يُنْبِىءُ عن عدم معرفته بمسار الجهة التى آلت إليها حصيلة الأطيان المستأجرة، برغم أنه كان على رأس هيراركية الصرافين الفرنسيين !! مما يُوحى بقلة مردود حصيلة الإيجارات بصفة عامة.

(50) Peyrusse, A: op, cit., p. 451;

الصاوى: المرجع السابق، ص ٢٢٣، هامش (٤).

(51) Ibid; pp. 466-467.

(٥٢) أنظر الفصل الثالث.

(53) Peyrusse, A: op, cit., p. 451.

(54) Histoire Scientifique, t. 3, p. 406.

(55) Zayonchek à Dugua, Polonais.., pp. 316-17.

(56) D'aure à Hussien, Chef ambassadeur de Mourad Bey, (15 Av. 1800).

دار الوثائق: محافظ الحملة الفرنسية، محفظة ٥٠، ظرف ٧، ورقة ٧٩.

(57) Note officielle de la part du général en Chef Kléber, concernant la conduite à tenir par Le très Illustre et honoré Mourad Bey, Klé.., t. 4, pp. 806-7.

(58) Pièces diverses.., pp. 301-2.

(٥٩) المكتبة المركزية -- جامعة القاهرة، محافظ الحملة الفرنسية: محفظة بدون رقم "رسالة مراد بك إلى الجنرال دونزلو"، رقم (٥٤) بتاريخ ١٤ محرم ١٢١٥ (٧ يونيو ١٨٠٠).

(٦٠) الأرشيف نفسه: مراسلات الأمير مراد بك إلى الجنرال دونزلو، رقم (٥٢) بتاريخ ١١ محرم ١٢١٥ (٥ يونيو ١٨٠٠)، رقم (٥٤) بتاريخ ١٤ محرم ١٢١٥ (٧ يونيو ١٨٠٠)، رقم (٧٦) بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢١٥ (٦ يوليو ١٨٠٠).

(61) D'aure au prince de la Haute- Égypte Mourad Bey, (7 Fru. An VIII); D'aure à Ibrahim Kiaya de Mourad Bey, (Même date).

دار الوثائق: محافظ الحملة الفرنسية، محفظة ٥٠، ظرف ٥، ورقة ٢، ورقة ٣.

(62) Vincennes, B6 51: Friant à Menou, au Caire, (23 août 1800); Zayonchek à Kléber, Beni-Souef, (22 Mai 1800), polonais., p. 407.

(63) Zayonchek à Kléber, Beni-Souef, (15 et 22 Mai 1800), Polonais.., pp. 405-406.

(64) Vincennes, B6 81.

توجد إقرارات المشايخ والفلاحين فى هذه المحفظة، وقد صُنفت تحت مسمى quittances أى إيصالات أو براءات ذمة.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة يمكن الرجوع لتقرير سكرتير المالية "بيروس" الذى قدم تحليلاً دقيقاً للضرائب الاستثنائية والقروض الإجبارية. انظر:

Peyrusse, A: op, cit., pp. 456-463.

(66) Ibid; p. 468.

(67) Traité avec Mourad Bey; (5 Av. 1800), Klé.., t. 4, pp. 803-804, Art. (1 et 2).

(68) Ibid; Art. (5).

(69) Napoléon Bonaparte: op, cit., p. 310.

(٧٠) حُدد الخراج العينى بـ ٣٥ ألف أردبٍّ، وبحسب السعر الرسمى فى قوائم حسابات عام ١٢١٤ كان الإردبُّ بـ ١٥٠ بارة، ومن ثم فإن الخراج العينى عند تحويله إلى ما يعادله نقداً ينتج ٥٫٢٥٠٫٠٠٠ بارة، على حين كان الخراج النقدى محدداً بـ ٢٥٠ كيساً؛ أى ما يعادل ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ بارة، وبذلك يصل إجمالى الخراج إلى ١٠٫٢٥٠٫٠٠٠ بارة.

(71) Rigault, G: Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de L'expédition d'Égypte (1799 - 1801), paris 1911, pp. 127-128.

(72) Ordre du Jour, (28 Av. 1800), Klé.., t. 4, pp. 850-854, Art. (22).

(73) Peyrusse, A: op. cit., pp. 465, 477.

(74) Traité avec Mourad Bey.., Art. (4).

(75) Ordre de Kléber, (12 Juin 1800), Klé.., t. 4, pp. 966-967.

(٧٦) فاطمة الحمراوى: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر فى عهد الحملة الفرنسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٨، ص ٣٦٣.

(٧٧) صورة جواب من ميراللوا "مراد بك" إلى "عبد الله منو" سارى عسكر، رقم (٦٧) بتاريخ ١٥ من صفر ١٢١٥/ ٨ من يوليو ١٨٠٠).

(78) Menou au Ministre des affaires étrangères, (24 Sept. 1800), Kléber et Menou en Égypte depuis le départ de Bonaparte, Documents publiés pour la société d'Histoire contemporaine, par Rousseau, paris 1900, pp. 357-358.

وحاول منو من خلال هذه الرسالة توضيح موقفه من معاهدة كليبر - مراد ؛ ولذلك جاءت الرسالة كتقرير عما جرى مع الأمير المملوكى.

(79) D'Aure à Donzelot, (14 Juillet 1800).

دار الوثائق: محافظ الحملة الفرنسية، محفظة ٥٠، ظرف ٦، ورقة ٢٤٩.

(80) D'Aure à Menou, (27 Juillet 1800).

الأرشيف نفسه: محفظة ٥٠، ظرف ٥، ورقة ٣٢، ٣٣.

(81) Histoire Scientifique, t. VIII, pp. 74-75.

(82) Rigault: op, cit., pp. 134-135.

وكانت قيمة المبلغ المدخر ٥٠٠ر٠٠٠ فرنك (يعادل ١٤ر٠٠٠ر٠٠٠ بارة). ووصف ريجو تصرف منو بـ "الفعل الطائش"Mesure imprudente.

(83) Ibid.

(84) Peyrusse, A: op, cit., pp. 456-463; Histoire Scientifique, t. VIII, pp. 74-75.

(٨٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الرسوم الجديدة انظر:

Histoire Scientifique, t. VIII, pp. 77-88; Rigault, G: op, cit., pp. 130-135.

(٨٦) أمر يومى من حضرة السرى العسكر العام فى ٥ فروكتيدور سنة ٨ (٢٣أغسطس ١٨٠٠) صادر باللغتين العربية والفرنسية ، ونشر الصاوى جزءاً مهماً منه فى ملاحق دراسته راجع: الصاوى : المرجع السابق، ملحق رقم (٨٨)، والتعليق ص ص ٢٣٧-٢٣٨.

(87) Peyrusse, A: op, cit., pp. 483-484.

ويلاحظ أن الجبرتى ضاعف الأرقام المفروضة على كل مساحة من الأفدنة، لأنه احتسبها بجملة ما هو مطلوب تسديده عن العامين السابقين (١٢١٣-١٢١٤). انظر: الجبرتى: عجائب الآثار، ج ٣، ص ٢٢٤.

(88) Ibid.

(٨٩) أمر يومى من حضرة صارى عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية المحرر فى ٨ نيفوز سنة ٩ (٢٩ ديسمبر ١٨٠٠) منشور فى: الصاوى: المرجع السابق، ملحق رقم (١٠٠) والأمر صادر باللغتين العربية والفرنسية.

(٩٠) الجبرتى: عجائب الآثار، ج٣، ص ٢٢٤. (حوادث جمادى الثانية ١٢١٥).

(٩١) نفسه، ج٤، ص ١٧٤ (فى إطار ترجمته للشيخ سليمان الفيومى الذى كان على رأس هيئة مفتشى المشايخ فى الأقاليم).

(92) Rigault, G: op, cit., p. 242.

(٩٣) نفسه، ج٣، ص ص ٢٢٤-٢٢٥. (حوادث جمادى الثانية ١٢١٥).

(94) Menou à Donzelot, (1 Oct. 1800); (22 Nov. 1800).

ويبدو من رسالة منو أن الظاهرة انتشرت فى الصعيد وبصفة خاصة فى إقليم المنيا. دار الوثائق (قاعة البحث والإطلاع): "أصول وثائق الحملة الفرنسية" محفظة بدون رقم ، ملف 15، وثيقة 13.

(٩٥) "من عبد الله جاك منو إلى جميع أهالى مصر ودوايرها" _ (٢٨ سبتمبر ١٨٠٠) منشوراً فى: الصاوى: المرجع السابق، ملحق رقم (٩٨)، (والمنشور صادر باللغتين العربية والفرنسية).

(٩٦) "من عبد الله جاك منو إلى جميع أهالى مصر" (٧ نوفمبر ١٨٠٠) المرجع نفسه، ملحق رقم (٩٩). (المنشور صادر باللغتين العربية والفرنسية).

(97) Rigault, G: op, cit., p. 242.

(٩٨) "من عبد الله جاك منو إلى أهالى مصر" (٨ ديسمبر ١٨٠٠) المكتبة المركزية _ جامعة القاهرة: وثائق الحملة الفرنسية، حافظة (211). (المنشور صادر باللغتين العربية والفرنسية).

(٩٩) يلاحظ أن منو ردد التزامه برد الأموال للفلاحين فى مراسلاته مع كبار القادة حكام أقاليم

الصعيد. انظر:

Menou à Donzelot, (2 Nov. 1800).

دار الوثائق (قاعة البحث والإطلاع): "أصول وثائق الحملة الفرنسية" محفظة بدون رقم، ملف ١٥، وثيقة ١٣.

(100) Peyrusse, A: op, cit., p. 469.

(101) Ibid; pp. 469, 484; Menou à Donzelot (12 Fév. 1801).

دار الوثائق (قاعة البحث والإطلاع) "أصول وثائق الحملة الفرنسية" محفظة بدون رقم، ملف ١٥، وثيقة ٢٢، ونشر الصاوى أمراً يومياً لمنو يُمهل فيه المشايخ لفترة أخرى لاستكمال السداد. انظر: الصاوى : المرجع السابق، ملحق رقم (١٠٠).

(102) Ordre du Jour, (20 Jan. 1801), Kléber et Menou.., pp. 382-393.

(١٠٣) انظر الفصل الرابع.

(104) Peyrusse, A: op, cit., p. 469; Rigault, G: op, cit., p. 243.

وبلغ حجم ما أرسله مراد بك ٨٧, ٥٠ فرنك عن سائر أقاليم مصر العليا.

(105) Peyrusse, A: op, cit, p. 469.

يلاحظ أن حصيلة "الجباية المؤقتة"- وفقا لبيانات بيروس - لم تنجز كاملة، فما تم جبايته بالفعل لا يكاد يصل إلى ـــ المبلغ المحدد !

(106) Vincennes, B6 133: Belliard à Mourad Bey, (15 Mars 1801); Belliard à Donzelot, (19 et 26 Mars 1801).

(107) Vincennes, B6 133: Belliard à Osman Bey Tombourgi, (1 Mai 1801); Histoire Scientifique.., t. VIII, p. 255.

(١٠٨) الجبرتى: عجائب الآثار، ج٣، ص ٣١٧.

(١٠٩) يرصد الجبرتى بين يومياته العديد من الملاحظات والتفاصيل الدقيقة للوطأة التى عانى منها الريف أثناء جلاء الفرنسيين وما بعد رحيلهم. انظر :

الجبرتى : عجائب الآثار، ج ٣، ص ص ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٧-٣١٨، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٣٧-٣٣٩، ٣٧٥-٣٧٦.

الفصل الثالث
إدارة الجباية بقرى الرعايا

كانت المخاوف تختلج فى صدور الملتزمين، من جرَّاء تَمَنُّعِ الفرنسيين عن الإفراج عن حصص الالتزام، فى الوقت الذى عُممت فيه مصادرتهم لكل "قرى المماليك" . وبعد إفصاح بونابرت عن مقاصده، فى جلسة الديوان العمومى، فى الإبقاء على النظام المالى، وتمكين أرباب الالتزام، من غير المماليك، من حصصهم، هدأت - إلى حد ما - سريرة هؤلاء الملتزمين .

ومع ذلك كان جل الملتزمين فى حيرة شديدة بين الحفاظ على حصص التزامهم، وبين الخوف من المغامرة بالتعاقد مع السلطة الجديدة التى اشترطت على المتقدم دفع رسم التسجيل والذى حُدد بـ ٢٪ من قيمة حصة الالتزام، وكان هذا الرسم - فيما يبدو - ثقيلا نسبياً؛ فالجبرتى يوضح أن ثمة ملتزمين عجزوا عن استرداد حصصهم "القصر أيديهم عن [دفع] الحلوان"(١) وخلافا لذلك، كانت تطورات الأحداث، من فترة إلى أخرى، لا تشير ألبتة إلى تحقق استقرار الأمور، بشكل قطعى ودائم للفرنسيين؛ الأمر الذى جعل بعض الملتزمين على قناعة تامة بأن الاحتلال الفرنسى ظرف مؤقت،سرعان ما يتلاشى مع وصول الجيش العثمانى، فآثروا الانتظار؛ لئلا "يتكرر عليهم الحلوان والمغارم" غير أن قنوط الملتزمين من طول الانتظار، دون نتيجة حاسمة، وهم الذين ليس لهم دخول أخرى لمعاشهم، دفعهم دفعاً إلى مطالبة الإدارة الفرنسية بحصصهم، يقول الجبرتى: "فلما طال المطال وضاق حال الناس عرضوا أمرهم وطلبوا من مراحم الفرنساوية الإفراج عن بعض ما كان بأيديهم ليتعيشوا به... " غير أن مرامى الفرنسيين كانت متجهة إلى تقويض مجمل ما تبقى من الالتزامات، فيما سماه الجبرتى بـ "نزع المفروج عنه"(٢).

ويدرس هذا الفصل، على نحو محدد، مضمون هذه العلاقة التى ربطت الملتزمين بالإدارة المالية، بقصد فهم طبيعة المشكلات التى برزت بين الجانبين، فى ظل ظروف غير مستقرة تماماً، وهو ما يساعدنا على تحليل الأسباب التى أفضت - فى نهاية المطاف - بالفرنسيين إلى إعادة طرح مسألة "الالتزام" من جديد، ومناقشة الكيفية التى يتم بها جدياً تقويض هذا النظام برمته .

الملتزمون وإدارة التسجيل والأملاك

كان بونابرت قد أسند إلى " إدارة التسجيل والأملاك L'administration de l'enregistrement des domaines بعد إبطال العمل بديوان الروزنامة - مهمة الإشراف على جباية الضرائب من قرى الالتزام . وبات على كل الملتزمين أن يتعاملوا مع هذه الإدارة الجديدة التى شغلت مهام قلم "أفندى الغلال"، وقلم "أفندى الشهر" اللذين كانا مسئولين عن تحصيل الميرى من سائر أقاليم الصعيد قبل عام ١٧٩٨[٣]. وأصبحت " إدارة التسجيل والأملاك " الجهة الرسمية لتوثيق " تقاسيط الألتزام " وتقديم "الإفراج الديوانى " أو ما كان يعرف بـ " فرمان تمكين الالتزام"[٤] .

وكان الملتزم، لحظة دفعه لرسم التسجيل (٢٪) يحصل على "عقد الالتزام " "Le contrat d'affermage" والذى حُدِّدَ لمدة سنة مالية واحدة، تبدأ من الأول من فاند يمير سنة ٧ (٢٢سبتمبر ١٧٩٨)، ومن ثم يصبح لزاما على كل ملتزم، مع كل عام يمضى، أن يجدد تسجيله لعقد الالتزام[٥].

ولما كان الصعيد يتفرد - بخصوصية واضحة - فى نوعية أراضيه ، وموارده الضريبية ، ومواسم حصادها، فقد كان لابد من مراعاة ذلك فى عقود الإيجار : فالفلاحون فى الصعيد يدفعون ضرائب النبارى والبعلى والعقر والشتوى نقداً، غير أن هذه الأنواع لا تشكل سوى ١ / ٥ حصيلة الضرائب؛ إذ كانت ٤ / ٥ إيرادات الصعيد تسدد، بصفة أساسية، من الحبوب، ويطلق عليها "ضريبة البياضى"[٦] والتى كانت تحصل بين مارس ومايو . وبينما كانت "ضريبة البعلى" تدفع محصولها بين يوليو وأغسطس، كانت "أراضى النبارى " تسدد ضرائبها بين نوفمبر ويناير [٧] . وحيث كانت نوعية المحاصيل ، ومقدار إنتاجها ، ومعدل المصاريف اللازمة لها تتوقف على: نوعية الأراضى ، ودرجة خصوبتها، وقربها أو بعدها من ساحل النيل - فقد كان لابد أنْ تتباين معدلات الضرائب على وحدة الفدان من إقليم إلى آخر[٨] ، وإذا كان الملتزمون مضطرين لنقل الحبوب من قراهم، مهما كانت بعيدة إلى مراكز الشون الرئيسة على شاطئ النيل، فقد كانت الإدارة ملزمة بتخفيض الميرى بقدر التعويضات المحددة التى تمنحها للملتزمين فى مقابل ذلك[٩] .

وفضلاً عن ذلك كانت أراضى الصعيد دوما فى حاجة إلى المسح السنوى، ولذلك عُرفت بـ " أراضى المساحة" . وكان جزءاً من الأرض يعرف "بالكلالة" الذى لا يخضع للمقارنة، على نحو ما كان سائداً فى معظم ولاية الفيوم، أو فى الأراضى التى عرفت بأراضى "طرح النيل"(١٠) .

وعلى النقيض من ذلك كان الفلاحون فى أقاليم الدلتا وفى جزء من شمال الصعيد (٢/ ٣ بنى سويف و ٣/ ٤ أطفيح) يدفعون الضرائب نقداً؛ ولأن الأراضى هناك "أثرية" (أى لا تخضع للقياس السنوى) فقد كان من السهولة بمكان تحديد معدل ما يفرض على حصص الملتزمين بشكل ثابت . وإذاً كان لابد أن تراعى إدارة التسجيل عند تحريرها لعقود الالتزام هذا التباين الشديد؛ ولذلك أَعَدَّتْ نموذجين للعقود deux Contrats- types ورُوعِىَ فى العقد الذى خصَّ أقاليم الوجه القبلى، ذلك الاختلاف فى نوعية الأراضى ودرجة جودتها، وخصوصية الدورة الزراعية، ومن ثم مواقيت جباية الضرائب ، بالإضافة إلى التعويضات الممنوحة للملتزمين؛ لقاء نقل الحبوب من قراهم وشحنها على مراكب النيل(١١).

وكانت إدارة التسجيل والأملاك تعتمد ، بشكل أساسى، على "خازندارية الجمهور" (الصرافين الفرنسيين) بالأقاليم، بالإضافة إلى حصيلة إيرادات الضرائب من الملتزمين . وكان الخازندار الفرنسى يتلقى من «قضاة الجمهور» (مديرى التسجيل بالقاهرة) ما يُعرف بـ «التمسكات» الخاصة بكل ملتزم فى الولاية ، التى يسجل بها اسم الملتزم وقريته ، ومساحة حصته ، وتسديده لرسم التسجيل ، والمبالغ التي لاتزال مستحقة عليه؛ حيث لم يكن للخازندار أن يتحصل أية رسوم دون مراجعتها على هذه "التمسكات"(١٢).

ومثلما كانت إدارة التسجيل تعتمد "تقسيط الالتزام"، والذى بموجبه تمنح "أوراق الإفراج" Le titre de garantie de propriété (١٣) ، فإنها كانت ملزمة بإرسال "تذاكر التصرف" المحررة باللغة العربية Des billets en arabe إلى مشايخ القرى والفلاحين؛ والتى يوقعها اثنان من مديرى إدارة التسجيل(١٤)؛ لما لذلك من

أهمية فى التأكيد على اعتراف السلطة الجديدة بإقرار الملتزم على حيازته؛ كيما يتوافر للأخير المصداقية الكافية التى تجعل المولين للضرائب بقريته لا يترددون فى دفع الضرائب له . وربما تعزيزاً لذلك كان مديرو التسجيل يحرصون على جعل "مصطفى أفندى" (وكان هو ونسيم ملطى عضوين مصريين من بين أعضاء خمسة مشكلين لإدارة التسجيل) الطرف الدائم فى التوقيع على "تذاكر التصرف"؛ نظرا لما هو معروف للجميع عن تخصص "أفندية الروزنامة" فى توثيق وتسجيل "تقاسيط الالتزام" ، أو أى تغير يطرأ على مسار توريث أو نقل الحيازة بصفة عامة(١٥).

وثمة نموذج نادر لهذه "التذكرة" نَشَرَهُ "المويلحى"، ومنه يتضح أن "التذكرة" كانت تخرج فى صورة أمر موجه للمشايخ والفلاحين : "أنكم صرتوا فى التزام (فلان) وإنه بموجب التقسيط الذى بيده [والذى] عليه علامات قضاة الجمهور الفرنساوى فإنكم تكونوا تحت الطاعة وتغلقوا المال المطلوب منكم لأجل دفع المال الميرى تعلموا ذلك"(١٦) .

ولم تكن "التذكرة" تهم الملتزمين وحدهم؛ فقد وُجِد بالأرشيف الفرنسى نموذج آخر يخص "رزقة " بإقليم البهنسا، يؤكد حرص القائمين عليها أو المستفيدين من ريعها، على إعلام أهالى الناحية باستقرار التصرف فى إدارة أراضى الرزقة بين أيديهم(١٧).

ولا يبدو- كما يمكن للظاهر أن يوحى - أن مثل هذه الوثائق تمكننا من تعميم فهمنا لمدى استجابة الملتزمين ونظار الأوقاف والرزق لمسألة التسجيل والحصول على "تذكرة التصرف"؛ فالشكوى التى رفعها الملتزمون لبونابرت فى أواخر يناير ١٧٩٩، والتى أبدى الأخير اهتمامه بالرد عليها، كانت تتعلق بحصص الالتزام التى تعرضت لجبايات قسرية، لكل مصادر الضرائب ، بما فى ذلك الرسوم المعروفة للملتزمين (الفايظ والبرانى)؛ حيث لم يستجب هؤلاء الملتزمون لتسجيل قراهم، وكان هذا سبباً أساسياً فى جرّ الجباية العشوائية إلى حصصهم لصالح الجمهور .

وخلافاً لما تحمله هذه الوثيقة من دلالة على اكتراث القائد العام بتهدئة الملتزمين واحتواء الموقف، من خلال تأكيده على خصم ما تم جبايته من "الفايظ والبرانى" من جملة الأقساط المستحقة عليهم، فإنها تظل تدلل على أن حركة الإقبال أو الاستجابة

للتسجيل كانت بعيدة عن أن تأخذ إيقاعاً سريعاً[18] كما أن "الأمر اليومى" الصادر فى ١٦ يونيو ١٧٩٩ (أى مع اقتراب السنة المالية الأولى من نهايتها) بعمل غرامة كبيرة قدرها ١٠٪ على كل من لم يدفع "كامل الميرى"[19] تقطع بأن ثمة عدداً من الملتزمين لم يتجاوب، على الإطلاق، مع الشرط الذى أعلنه بونابرت، غير مرة، بأن كل ملتزم لم يسجل التزامه ويرغب فى الاحتفاظ بحصصه من الأراضى يشترط عليه دفع ٣/١ حصيلة الأقساط[20] .

على أن التعليق الذى سجله سكرتير المالية بيروس بشأن موقف المصريين من إجراء التسجيل، يمكن ان نعتبره قرينة أكثر دلالة؛ إذ يشير إلى أن "المصريين لا يرون فى ملكيتهم أى شئ يدعوهم لدفع رسوم على ثرواتهم وإيجار أراضيهم وبيوتهم .. فالعادة لديهم أنهم يرتبطون فيما بينهم، فى مجرى شئونهم الخاصة، بالكلمـة أو بالتعهـد الشفاهى Par des engagements Verbaux ؛ نافرين من الإجراءات الروتينية (الشكلية) التى كنا نريد ترويضهم عليها .." ولهذا ظلت بعض الالتزامات غير مسجلة حتى الشهور الأولى من عام ١٨٠٠[21].

وارتبط بهذه المسألة وجود قرى عديدة، تم حجبها عن الفرنسيين، ولن تتمكن إدارة التسجيل من رصدها، وإنما بفعل المراقبة الدءوب والناشطة لبعض الوكلاء الماليين سوف يتم - بالتدريج - التعرف على بعضها. الأمر الذى يجعلنا نفترض وجود عدد من الملتزمين ظلوا مجهولين للإدارة المالية لفترة طويلة من عمر الاحتلال .

اضطراب الجباية وتراكم متأخرات الميرى

الواقع أن إدارة التسجيل باشرت جباية الميرى من "قرى الرعايا" استناداً إلى القوائم التى قدمها المعلم "جرجس الجوهرى" (كبير المباشرين الأقباط)، وهى قوائم تتسم بالعمومية؛ إذ حُرِرَت بأسماء الأقاليم وبجملة ما على كل منها من أموال الميرى، وحتى حينما كان الفرنسيون يطالبونه بالتفاصيل، كان يتجه إلى تسجيلها بأسماء النواحى الرئيسية لكل إقليم، متجنبا تحديد عدد القرى التى تنضوى تحت كل ناحية(*) كما لم يسجل أسماء الملتزمين ومساحة حصصهم وقيمة "الميرى والكشوفية" المربوطة على حصة كل منهم[22].

وكان قد ترتبت على ذلك نتيجتان؛ الأولى : صعوبة إحاطة الجانب الفرنسى بكل ما تشتمل عليه الأقاليم من قرى ونواحٍ . والثانية وهى الأصعب من حيث تداعى الآثار السلبية - تتمثل فى: فقدان الملتزمين وأهالى القرى الثقة فى المسئولين الفرنسيين القائمين على إدارة الجباية ؛ إذ بدون قوائم محددة كان الجميع يمتنع عن الدفع . ولطالما عبر الوكلاء الفرنسيون عن مخاوفهم من الاصطدام بالملتزمين والفلاحين؛ من جراء عدم توافر القوائم التفصيلية الدقيقة(٢٣).

وتزايدت خطورة هذه المسألة فى ظل القلق والاضطرابات الشديدة التى نجمت عن امتداد المواجهات العسكرية، بين المماليك والفرنسيين، إلى حقول الفلاحين نفسها، والتى دائماً ما كانت تخلف وراءها تدميراً، واسع النطاق، للمزروعات ، ولشبكة الرى، خلافاً لأعداد متفاوتة من فلاحى تلك القرى البائسة(٢٤)، وهو ما لابد قد ترك آثاراً سلبية على قوة العمل وحجم الإنتاج . ويزداد الأمر صعوبة؛ من جراء عدم التنازل من الجانبين عن المطالبة بحصيلة مستحقات الميرى ؛ إذ أنهم فى حالات متكررة، أُجبروا على الدفع مرتين . وتضطر قرى عديدة إلى "التسحب الجماعى" ، وهى الظاهرة التى برزت بوضوح فى قوائم تحصيل الضرائب، للعام المالى الأول (١٢١٣هـ / ٩٨-١٧٩٩)، وعلى نحو ملحوظ، فى إقليمى إسنا وقنا ؛ حيث كان يشار إلى مثل هذه القرى بأنها : " Villages in hobites en ec moment " ؛ أى "قرى خاوية من السكان فى هذه الأونة"(٢٥) . ولم تُجْدِ محاولات الفرنسيين فى ردّ هؤلاء الفلاحين إلى قراهم(٢٦).

وسرعان ما ينعكس هذا المناخ بالغ التوتر على مصالح الملتزمين أنفسهم؛ فالإشارات التى ترد متناثرة، توضح وجود صعوبات غير عادية فى تحصيل الضرائب . وربما كان لفشل بونابرت فى احتلال سوريا أثره الكبير فى ذلك؛ فالمجتمع الريفى لم يكن متابعا لمعارك المماليك والفرنسيين المحلية فحسب، وإنما كان ثمة وسائل متاحة جعلته على دراية بما جرى بسوريا(٢٧). هذا بالإضافة إلى سوء الطالع الذى بشر به ذلك الفيضان المنخفض (صيف ١٢١٤/١٧٩٩)؛ ومن ثم فالريف قلق بما فيه الكفاية لتأجيل دفع الضرائب. و"فيفان دينون" قدم شهادته كمراقب على ما كان يحدث فى الصعيد فى تلك الأونة :

"فالفلاحون لا يرفضون الدفع فحسب ، ولكنهم ما من حيلة بارعة إلاَّ ولجأوا إليها ؛ ليؤجلوا تسديد الضرائب ولو ساعات قليلة..." سواء أكان هذا فى الأقسام التابعة لقراريط الجمهور أو قراريط الرعايا[٢٨]. والجنرال زايونشيك (حاكم الفيوم وبنى سويف والمنيا) يؤكد بأن "فلاحى إقليم البهنسا" (خلال عام ١٢١٣ / ١٧٩٩) كانوا شديدى المراس والعناد فى دفع الضرائب" [٢٩]. وتضطر إحدى الملتزمات فى ناحية "تومبادى" بولاية الأشمونين لرفع عريضة شكوى لإدارة التسجيل والأملاك؛ تطالب بتدخلهم؛ لحثّ فلاحى حصتها على دفع مستحقاتها من الضرائب [٣٠]. وثمة حالة مماثلة للشيخ السرسى - أحد أعضاء ديوان القاهرة- الذى طالب الإدارة الفرنسية، من خلال الديوان، بالتدخل للضغط على فلاحى قريته، الممتنعين عن دفع ضرائبه، رغم نفوذه الواسع ومكانته المعروفة لدى الفرنسيين[٣١]. ولم تكن هذه الشواهد مجرد حالات استثنائية؛ فقد أُعدت، فى منتصف أغسطس ١٧٩٩، قائمة طويلة بالمتأخرات التى تراكمت على الملتزمين[٣٢].

ولعل الملتزمين أنفسهم كانوا غير مكترثين بالوفاء بتسديد "أقساط الميرى"، وإنْ تعنت القرى ربما قدم لهم المبرر الذى يستندون إليه فى تأجيل الدفع الى أقصى مدى ممكن؛ حتى إذا ما انقلب الحظ على الفرنسيين، يتجنبون الانزلاق أو التورط فى دفع الضرائب مرة أخرى للباب العالى.

إجراءات صارمة واستجابة سلبية

وتحت وطأة الحاجة الماسة للأموال سوف يغض الفرنسيون الطرف عما يعم الريف من توترات، ويُحَمِّلونَ الملتزمين المسئولية كاملة. ويصبح لزاماً على هؤلاء الملتزمين الإسراع بتسوية حساباتهم الضريبية أمام إدارة التسجيل.

وبعد فشل تجربة احتلال بلاد الشام، وتوقع مواجهة عسكرية وشيكة الحدوث ضد جيش التحالف الأنجلو-عثمانى ، فإن بقاء الخزانة خاوية من الأموال، إنما يعرض الجيش لخطر محدق ؛ ولهذا كانت أولى الشواغل الأساسية للقائد العام عقب عودته من سوريا، التصدى لمشكلة تعثر الجبايات وتراكم متأخرات أقساط الميرى على الملتزمين : فقد

أصدر أمراً يومياً (فى ١٦ يونيو ١٧٩٩) ينذر فيه بأن من لم يواف الخزانة بمستحقات القسطين الأول والثانى (٢/ ٣ القيمة الإيجارية) خلال الأسبوعين التاليين (أى حتى ٣٠ يونيو ١٧٩٩) فإنه يتعرض لغرامة نسبتها ٥٪ من إجمالى المستحقات، وتتضاعف النسبة إلى ١٠٪ لكل من لم يدفع كامل الميرى، وبتجاوز المهلة تتوالى الغرامة التراكمية بواقع ١٪ عن كل يوم يمضى دون دفع كامل للأقساط ، وأخيراً إذا لم توف الحصيلة حتى ٢٠يوليو ١٧٩٩ ويُثبت أن فلاحى القرى سددوا الأموال والغلال ، فإن الملتزمين يجرى حبسهم، ومصادرة كل تعلقاتهم التى تضم لـ "ديوان الجمهور" وأن إدارة التسجيل سوف تحيط وكلاءها بالولايات بأسماء هؤلاء الملتزمين الذين تتحول حصصهم - عندئذ - للأملاك الفرنسية[٣٣]؛ لتُدار بطريقة مباشرة من خلال مشايخ القرى .

وفى الجريات الواقعية، وبالرغم من القوة الفعلية للتهديد بتعميم المصادرة والحبس - فإن الملتزمين، فى معظمهم، لا يبدون أية استجابة . وقلما تشير الشواهد - بدقة كافية - إلى أن بونابرت نفذ تهديده السابق على الملتزمين بصفة عامة . والمعلومات الراهنة والواضحة تتعلق برسالة بعث بها إلى مدير المالية بوسيلج فى ١٢ أغسطس (أى قبيل رحيله بعشرة أيام) تتضمن تهديد زوجة "حسن بك الجداوى" بالقبض عليها ، ونزع قرى الالتزام التى تخصها إن لم تسدد فى الحال[٣٤]. وربما كان التشدد فى حالتها راجعاً إلى أن فلاحى قراها قد وافوها بالضرائب بالفعل . غير أن هذه الحالة الخاصة لا يمكن اعتبارها قرينة على بدء تنفيذ العقوبة على الملتزمين الآخرين؛ إذ برغم ما كشفته "قائمة متأخرات الملتزمين " Comptes des Fermiers عن تراكم الأقساط على الكثيرين أمثال الشيخ البكرى والشيخ المهدى والشيخ السرسى، والتى حُررت فى ١٥ أغسطس، إلاَّ أننا لا نلحظ ردود فعل مشابهة لتلك التى اتُخذت ضد زوجة حسن بك ، فى الوقت الذى كانت الخزانة تشكو - بالفعل- من قلة الإيرادات المحصلة .

والأقرب للاعتقاد أن القائد العام آثر تجنب توسيع دائرة الاصطدام بالملتزمين، وبصفة خاصة كبار الملتزمين من المشايخ والعلماء الذين أعربوا قبل أيام قليلة عن استيائهم وغضبهم من حبس "مشايخ القرى" بالقلعة؛ من جراء تأخرهم عن سداد الضرائب[٣٥] . وهو مالا بد قد أزعجه؛ لفرط رغبته فى أن يُغادر مصر وهى متمتعة بنوع

ما من الاستقرار[٣٦]، حتى وإن كان من النوع الهش . ولعل المنشور الذى سجله "الجبرتى" فى يومية ٢٨ أغسطس يؤكد هذا التحليل؛ إذ قد نمَّ عن وجود حالة ضرورة إلى تهدئة الأوضاع؛ عبر إعطاء مهلة إضافية : "فمن كان عليه مال ميرى ملزوم بغلاقه، ومن لم يغلق ما عليه بعد مضى ٢٠ يوماً عُوقِب بما يليق به"[٣٧].

ومن واقع استمرار تراكم متأخرات الميرى الخاصة بعام ١٢١٣(٩٨-١٧٩٩)، على مدار الفترة التالية، يمكن الاستنتاج بأن إدارة الاحتلال قد تخلت عن تهديدها للملتزمين بالحبس والمصادرة . ولا يخفى أن رحيل بونابرت فجأة ، فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٩، يظل يشير إلى أنه آثر أن يترك مسئولية تسوية حسابات متأخرات الميرى لخليفته وبالفعل سوف تمثل هذه المشكلة إحدى المعضلات الأساسية التى تنشغل بها الإدارة المالية حتى نهاية فترة الاحتلال .

وبقدر ما كان بونابرت متوازناً مع الملتزمين المحليين(المصريين)، بقدر ما كان أكثر تشدداً مع نظرائهم من الملتزمين الفرنسيين Les Fermiers Français[٣٨]؛ فقد أصدر توجيهاته إلى الجنرال دوجا Dugua حاكم القاهرة بأن يتولى تسوية متأخرات الميرى المتراكمة على هؤلاء الملتزمين ، ومن يرفض السداد يخضع لعقوبتى المصادرة والسجن . وكان استيف (الأمين العام للخزانة) هو المكلف بإمداد الجنرال دوجا بأسمائهم[٣٩].

وقد لاحظ الجنرال دوجا أن القائمة ضمت أسماء مهمة لجنرالات ومشاهير بالجيش؛ أمثال : " الجنرال مورا Mura والجنرال دستنج Destaing والجنرال فوجيير Fugiére والجنرال لانوس Lanousse ومساعد الجنرال كامبيس Cambi، فضلاً عن المواطن تاليان Tallien (الذى سيتولى إدارة المالية نفسها بعد ذلك).. إلخ ، وهم كفاءات لها اعتبارها، ويصعب إلحاق الإهانة بهم عبر اقتيادهم لسجن القلعة . وإذا كان التكليف بالمهمة قد حتم على دوجا إنجازها، فإن الأخير سوف يلجأ إلى استغلال رصيد علاقته بهم، ولا سيما مع الجنرالين لانوس ودستنج: فقد حرر خطاباً لهما، أكد فيه بأن هذه المهمة أكثر قسوة عليه بقدر ما هى ثقيلة "فالقائد العام أعطى الأوامر بالتنفيذ دون مراعاة لتمييز الرتبة أو الجنس، والمبالغ المستحقة جد كبيرة Une samme trés considérable،

وأنه لَحَرِىٌ بكما أن تسارعا بالتسديد؛ إذ أن كل يوم يمضى يضاف إلى الحصيلة ١٪ كغرامة تأخيـر D'une amende de retard " وأنهى رسالته بالتأكيد على جدية التنفيذ، من خلال الإشارة إلى حالتين طُبِّقَتْ عليهما العقوبة؛ حيث كان قد اقتيد كل من مساعد الجنرال كامبيس، والقائم بأعمال الجنرال مورا إلى سجن القلعة، وبينما أطلق سراح الأخير، فإن كامبيس ظل فى الحبس(٤٠).

وليس لدينا معلومات عن حجم هذه الالتزامات، وإن كان يبدو من واقع كشف حسابى قدمه داللونفيل Dallonville مدير إدارة الأملاك - أنها لم تقل أهمية عن التزامات كبار المشايخ بالقاهرة؛ إذ يتضح من القائمة أن تاليان وحده كان مسئولا عن تسديد ١,٧٠٦٠,٠٦٠ بارة، وهو رقم يفوق ما كان مقررا على الشيخ البكرى الذى كان مطالباً بتسديد ١,٤٠٨,١٠٨ بارة . كما أن مجموع متأخرات الجنرالين دستنج ومورا تكاد تعادل متأخرات الشيخ المهدى والشيخ السرسى المعروفين بكبر حيازتهما من الأراضى(٤١).

ولقد كان بونابرت ممتعضاً من عدم مراعاة الملتزمين الفرنسيين (العسكريين والمدنيين) للموقف الصعب الذى تمر به مالية الجيش . على أنه سوف يُحَمِّلُ الإدارة المالية مسئولية هذه النتيجة السلبية التى يؤكد بأنها لم تنجم سوى عن إهمال شديد للغاية وعجز فاضح فى تأدية المهام(٤٢). وكان هذا التقريع آخر ما وجه بونابرت - قبيل رحيله بأيام- لإدارة الجباية .

الاتجاه إلى تحجيم قرى الالتزام

ويتولى كليبر القيادة العامة للجيش فى أواخر أغسطس ١٧٩٩، وفى إطار مساعيه الحثيثة؛ لتقليل الفجوة الواسعة بين الإيرادات والمصروفات، فإنه يجد نفسه فى مواجهة الملتزمين؛ وخاصة أن متأخرات الأقساط أربت على مليونى فرنك (أى أكثر من ٥٦ مليون بارة)(٤٣). بيد أن تصديه للمشكلة أفضى به إلى اتخاذ قرارٍ حاسمٍ بالتوقف عن طرح "قرى الجمهور" للالتزام، وذلك فى "أمره اليومى" الصادر فى ١٨ سبتمبر ١٧٩٩، والذى أكد فيه على بطلان كل عقود الالتزام التى أُبرِمت، فى مطلع السنة المالية الجديدة (١٢١٤/١٧٩٩-١٨٠٠) لحصص من الأراضى التابعة لأملاك الجمهور، وأنه قد

صار لازماً على قادة الدوائر الإقليمية أن يقبضوا على أولئك الذين يحاولون - بصفة ملتزمين - جباية أية ضرائب من تلك القرى[٤٤]. وحال إعادة تنظيم هيكل الإدارة المالية والنظام الضريبى (فى ٢٨ أبريل ١٨٠٠) سوف يعيد كليبر التأكيد على ما جاء فى قرار ١٨ سبتمبر:

"Ilne Pourra plus, Sous aucun prétexte, être passé de baux pour affermages de villages"

(لن تُمرر، تحت أية ذريعة، إيجارة لالتزامات القرى) [٤٥] .

ولا مشاحة أن قرارى (١٨ سبتمبر ١٧٩٩، و ٢٨ أبريل ١٨٠٠)، على هذا النحو، قد قطع الطريق على إمكانية الإفراج عن القرى المصادرة، ومن ثم تجمدت مساحة التزامات "قرى الرعايا"، ولم يعد فى إمكان الملتزمين، الذين لم يتقدموا، فى العام المالى الأول، لتسجيل حصصهم - أية فرصة لاسترداد قراهم؛ فقد عُمِّمَ القرار، وتشددت الإدارة المالية فى تنفيذه، فيما عدا التزامات حسن طوبار [*] التى جرى اعتبارها استثناء وحيداً وضرورياً. وفى رسالته إلى الصراف العام للخزانة، أفصح كليبر عن السبب الذى أفضى به إلى طرح هذا الاستثناء : " أن من بين الأسباب القوية التى تدفعنى لأن أسوس حسن طوبار، إنما تتمثل فى قوة تأثيره الفاعلة فى هذه البلاد، وهذا ما حدا بى إلى أن أترك له التزامه، فلتعملوا تقارير خاصة، تضع هذا الرجل تحت عيونى"[٤٦].

على أية حال، كان تحجيم "قرى الالتزام" هو أحد إجراءين أساسيين، اتخذهما كليبر فى إطار إعادة تنظيمه لإدارة جباية الميرى من "قرى الرعايا" . وكان الإجراء الثانى متمثلاً فى إبطال المكاتب الفرعية لإدارة التسجيل التى كانت موزعة على الأقاليم ، وإن كان الأمر اليومى (الصادر فى ٢٨نوفمبر ١٧٩٩) قد أبقى على "إدارة التسجيل والأملاك المركزية" بالقاهرة، لتباشر مهامها العادية فى توثيق الحيازات، وما يطرأ عليها من تغيرات(٤٧). على حين استُبدِل بالمكاتب الفرعية إدارة جديدة يتولاها "الأفندية" الذين كانت لهم خبرة طويلة بإدارة جباية الميرى، وهو ما يؤمل معه وضع حد لمشكلة متأخرات الحبوب التى تراكمت، بشكل خاص، على ملتزمى القرى بالصعيد[٤٨].

إدارة أفندى الملتزمين

يصبح حسين أفندى (*) على رأس هذه الإدارة، على أننا نجهل التاريخ الرسمى لتكليفه بوظيفته الجديدة . ويبدو من تاريخ أول مراسلة بينه وبين رئيس المالية بوسيلج أنه كان بصدد إعداد الهيئة المكتبية لإدارته، خلال الأسبوع الثانى من سبتمبر ١٧٩٩(٤٩)، وعلى ذلك فإن إدارة أفندى الالتزام باشرت مهامها بعد قرار كليبر بقصر مجال الالتزامات على القرى التى سُجلت فى العام المالى الأول .

ويتجلى مجال اختصاص إدارة حسين أفندى من واقع تلقيبه بـ أفندى المتلزمين Effendi des Multésime (٥٠)، أو بحسب توقيعه على تقاريره "كاتب الميرى "(٥١)، ووفقا لتقرير المراقب الإنجليزى جون كيث John Keith ، الذى أتيح له خلال سريان معاهدة العريش، الاتصال بالشخصيات الإدارية المهمة "كان حسين أفندى اكثر من يعرف شئون الميرى وأنه لا يمكن تعويضه بآخر "، وقد ترجم وظيفته إلى "المراقب على شئون الميرى" "Controller for the affairs of the miri" (٥٢). وإن كان هذا لا يعنى أنه تولى مهام الإشراف على كل الميرى؛ فالثابت أنه اختص بميرى قرى الرعايا الذى يشار إليه فى الوثائق الفرنسية Le Miri des Propriétaires تمييزاً عن ميرى الأملاك العامة Le Miri des domaines nationaux وإن كان النوعان من الميرى قد خضعا لرقابة مدير المالية (٥٣).

ولما كانت الضرائب العينية هى المجال الأصعب على الضبط ، والأكثر إثارة للمشكلات مع الملتزمين وأهالى القرى(٥٥)، فقد ارتأت الإدراة المالية - على ما يبدو - قصر مهمة "حسين أفندى" على تنظيم "الميرى العينى"(٥٦). ويبدو هذا سبباً كافيا لتفسير اقتصار تقارير ومراسلات "حسين أفندى " على ولايات جرجا والمنفلوطية والأشمونين والبهنسا التى كان غالب مواردها الضريبية من الحبوب (٥٧). وللسبب نفسه لم تدرج قرى ونواحى ولاية الفيوم فى قوائمه، برغم أنها تابعة إداريا ومالياً للصعيد؛ وذلك لأن مدفوعاتها نقدية(٥٨). وحال تحول إقليم جرجا إلى "ولاية مملوكية"، بدءاً من ٥ أبريل ١٨٠٠، فإن نطاق الأقاليم التى كانت تتبع إدارة حسين أفندى تتحدد بحصص

الملتزمين فى كل من أسيوط والمنيا وبنى سويف[٥٩]. وعندما يتجه كليبر فى إصلاحه للنظام الضريبى بعمل "الضريبة النقدية العامة" فإن حسين أفندى يكلف بتحويل الحبوب المحصلة إلى ما يعادلها بالنقود، وذلك بحساب الأردب على "١٥٠ بارة"[٦٠]. وعلى ما يبدو كان المباشرون الأقباط قد زاحموا أطرافًا أخرى فى عملية تسويق الغلال والمواشى[٦١]، وذلك قبل تسديدهم للحصيلة لإدارة "حسين أفندى".

والمعنى المتضمن، على هذا النحو، يشير إلى أن وظيفة "حسين أفندى" قاربت وظيفة "قلم أفندى الغلال" الذى كان مسئولاً عن تنظيم شئون الميرى العينى بسائر أقاليم الوجه القبلى. وهو وإن كان أحد أهم أقلام "الروزنامة"، إلا أن ذلك لم يكن ليعنى أنه صار "روزنامجياً" فى زمن الاحتلال الفرنسى، على نحو ما تصور البعض[٦٢]. ولا حاجة لنا إلى بحث هذه المغالطة؛ فالروزنامة - على نحو ما وصفها فى مجمل أجوبته على تساؤلات استيف - أُبطلت تماما[٦٣]، وحتى وظيفته كأفندى للالتزام، طوال فترة الاحتلال، لم تعد سوى إدارة مكتبية لتنظيم ميرى الغلال؛ إذ لم يكن له حتى التدخل فى حل مشاكل الإنتاج بين الفلاحين والملتزمين، أو بين الأخيرين والإدارة المالية. هذا فضلا عن أنه لم يكن مسئولاً عن مشكلة المتأخرات والبواقى المتراكمة على الملتزمين من عام لآخر، فمثل هذا النوع من المشكلات كان من اختصاص المسئولين الماليين الفرنسيين[٦٤]. وقد يفسر ذلك هدوء العلاقة، على نحو دائم، بينه وبين الإدارة المالية التى أولته ثقتها، وذلك على النقيض من وضع نظرائه من المباشرين الأقباط، وهو ما كان مردوده واضحاً فى حرص الإدارة الفرنسية على استمرارية دوره طيلة فترة الاحتلال.

وبالرغم من الصمت المطبق من جانب المصادر بشأن التنظيم الذى احتوى "جماعة الأفندية"، إلا أنه على ضوء عدد قليل من الوثائق العربية بالأرشيف الفرنسى، والتى تحمل توقيعات هؤلاء الأفندية، يمكن الاستنتاج بأن نوعاً من التنظيم الهيراركى لهذه الجماعة كان قد ساد الأقاليم، بحيث يصبح فى كل ناحية رئيسة واحد منهم يجرى

تلقيبه باسمها "أفندى الناحية"(٦٥)، يتقدمه " أفندى الولاية" (٦٦) الذى يعد مسئولا عن "أفندية النواحى بالولاية". والذى ترجم الفرنسيون وظيفته إلى " Chef des effendis de province " (أى مقدم الأفندية بالولاية)(٦٧).

ولم نجد بالوثائق ما يشير إلى وجود علاقة إدارية بين "حسين أفندى" و "أفندية الولايات" . وثمة وثيقة التماس رفعها ملتزمو ناحية "صفط راشين" Saft Rchin بولاية بنى سويف ضد "أفندى الناحية" الذى رفض أن يسلمهم إيصال "المخالصة " Un reçu de Miri؛ بسبب أنه لم يتلق من القاهرة ما يفيد بأن القرية سددت الضرائب(٦٨). ومن مسار الشكوى التى رفعت لمدير التحصيلات العينية (رينيه) نفهم بأن الأخير كان هو المعنى بالأمر ، وليس "حسين أفندى" الذى كانت إدارته- كذلك - تتبعه مباشرة . وعلى ذلك فإن الجهة الرقابية والمسئولة عن محاسبة الأفندية، فيما نيطَ بهم من مهام ـ كانت ممثلة فى واحدة من الإدارات المالية والفرنسية كإدارة الوكلاء الفرنسيين ، الذين عمل الأفندية كمندوبين مساعدين لهم فى جباية الضرائب(٦٩) ، ثم بعد إلغاء إدارة الوكلاء فى ٢٨ أبريل ١٨٠٠ صار الأفندية يتبعون مباشرة إدارة التحصيلات العينية .

وتلقى وثيقة "الالتماس" السابقة الضوء على دور الأفندية فى مراجعة مستندات تسديد "الميرى" بالشكل الذى يشير إلى مواصلة "أفندية النواحى والولايات" لدورهم التقليدى السابق على سنة ١٧٩٨: إذا كان "أفندى الناحية " يرسل إلى الملتزم أحد الجاويشية الذين يحملون " تذكرة الميرى " التى كانت بمثابة إخطار بالدفع، يحدد به إجمالى الضرائب المقرر دفعها بين يدى الروزنامجى بالقاهرة . وكان الأخير بعد تلقى الحصيلة المطلوبة يعطى للملتزم إيصالاً مؤقتاً؛ ليدفع به إلى "أفندى الناحية" الذى يسارع بمطابقة الإيصال المؤقت بالسجل المحرر به اسم الملتزم والأقساط المقررة عليه، بعدها يسلمه المخالصة النهائية(٧٠)، أو- بحسب تعبير وثائق الترابيع - إيصال " القبض الوافى "(٧١).

وتستمر الإجراءات نفسها، فى زمن الاحتلال، غير أن إلغاء الروزنامة وإبطال وظيفة الروزنامجى جعل الملتزمين يسددون بين يدى "مدبر الحدود" (مدير المالية الفرنسى) الذى يوالى إخطار الوكلاء الماليين فى الأقاليم بما سددوه بالفعل ، ويحدد البواقى التى ما تزال مستحقة الدفع(٧٢)، ومن المؤكد أن هذا كان سبباً فى ندرة الوثائق المتعلقة بالأفندية، إذ لم توجه إليهم الإخطارات مباشرة ، وإنما عبر مرءوسيهم الوكلاء الفرنسيين . ووفقا لهذه الإفادات كان الأفندية يدفعون بإيصال "القبض الوافى" للملتزمين .

ولما كان الملتزمون قد اعتادوا المماطلة فى الدفع، "مدبر الحدود" يجد نفسه مضطراً إلى إلزام الوكلاء الماليين بالتحصيل العام من القرى، بقطع النظر عن كونها تابعة لأملاك الجمهور أو كانت تخص التزامات الرعايا، وأن يتم بعدها محاسبة الملتزمين(٧٣). وربما لذلك مال الملتزمون إلى دفع الميرى للمباشرين الأقباط؛ لأجل الحصول على إقرار بخط يد هؤلاء الآخرين وتوقيعهم؛ فقد علمتهم الظروف أن المباشرين الأقباط هم رجال كل سلطة فى إدارة جباية الضرائب، ولذلك حرصوا على أن يحتوى نص الإيصال على الإشارة إلى "أن غلال الميرى تعلق الملتزم صارت فى عهدة الوكيل القبطى .."(٧٤) ومن ثم يجنبون أنفسهم - قدر الإمكان - أن يستهدفوا لدفع الحصيلة المقررة مرتين . ومن جانب آخر، وفيما يدل على مبلغ حالة القلق والخوف من تقلبات السلطة السياسية والعسكرية، نجدهم يعززون مستنداتهم فى دفع الضرائب باللجوء إلى "نواب الشرع" بمحاكم النواحى، وهم يصطحبون الشهود؛ لتدعيم الإثباتات، فيسجلون فى دفتر نائب الناحية ما سلموه من الغلال، ولأن حصيلة الحبوب تنقل على المراكب، فإنهم ينزعون إقراراً من " الرويسا " بالكمية التى شُحنت على مراكبهم، ويصبح نص الوثيقة شاملاً لكل البيانات السابقة(٧٥).

بين الحسابات الهازئة وحفظ تراث الروزنامة

وعلى هذا النحو صارت "إرساليات الحبوب" فى عهدة المباشرين الأقباط . وحال إسناد مهمة تنظيم قوائم ميرى الملتزمين لحسين أفندى تعين على المباشرين أن يسلموه

ناتج الحصيلة(٧٦)، مصحوبة بالقوائم التى تحدد ميرى كل ناحية تم جباية الحبوب منها . وفى نهاية كل شهر كان على حسين أفندى أن يوافى " مدير الدخول الطبيعية " بتقرير مفصل بما تسلمه من المباشرين الأقباط(٧٧). والسؤال الضرورى ينزع إلى التعرف على مدى توحد أو تباين المواقف بين إدارة أفندى الملتزمين وبين إدارة المباشرين، بشأن كل ما كان يطلب منهما من قوائم حسابية أو استفسارات معينة، فإلى أى حد اتفقت أو تناقضت مصالح الجانبين بعد ما اندرج كل منهما فى العمل مع الإدارة المالية ؟

الواقع إن غياب وجود قوائم شاملة ومحددة بأسماء جميع القرى والنواحى ومكلفاتها الضريبية – حال دون إمكانية مراجعة قوائم الميرى ، وكشف ما بها من مغالطات أدرجها الجباة فى مجمل حساباتهم الضريبية؛ ونتيجة لذلك استمرت قوائم الميرى تُحرر بطريقة مجملة غير تفصيلية ، ولم تجد الإدارة المالية من سبيل – طيلة العامين الماليين (١٢١٣-١٢١٤/ ١٧٩٨-١٨٠٠) – سوى العمل فى إطار تلك القوائم، وذلك على الرغم من تزايد المظان والشكوك المطلقة فى صحة بياناتها.

غير أنه مع مطلع العام المالى الثالث والأخير ١٢١٥ (سبتمبر ١٨٠٠) يتوافر عاملان أساسيان، يؤديان معاً إلى إتاحة الفرصة؛ لوضع تقييم حقيقى لكل قوائم الحسابات التى ترفع إليهم ، الأول منهما تمثل فى: حصول مدير المالية استيف على قوائم مفصلة، عُرفت بـ "دفاتر الترابيع" التى اضطر المباشرون إلى تحريرها؛ كثمن لنيل حريتهم؛ بعد أن طال اعتقالهم طوال شهور صيف ١٨٠٠(٧٨). ومن ثم أتيح مصدر جديد لقوائم الميرى، يسمح بعقد المقارنة . وهنا يأتى دور العامل الثانى والمتمثل فى : تعيين رينيه Reynier (الوكيل المالى السابق لدائرة بنى سويف والفيوم) فى وظيفة "مدير الدخول الطبيعية" "Directeur des sunevel en nature" فقد كان معروفاً بدأبه وحصافته فى مراجعة كشوف الحسابات القبطية إلى الحد الذى أزعج المباشرين الأقباط(٧٩).

وعلى ذلك أصبح فى الإمكان إعمال المقارنة ، واختبار مدى صحة ما احتوته "دفاتر المباشرين" ، أو على الأقل رصد مواطن التباين بينهما وبين كل القوائم التى رفعت، على مدار العامين السابقين، للإدارة المالية، بما فى ذلك قوائم حسين أفندى التى بادر

رينيه بالزام الأخير بتقديمها بطريقة مغايرة، توضح أسماء القرى والنواحى وأسماء الملتزمين، ومساحة حصصهم فى كل قرية (بالقيراط)، وقيمة المستحقات على كل منها، وما تم دفعه من الأقساط، والبواقى التى ما تزال مستحقة السداد[80] .

وبين مراسلات رينيه يمكن رصد نموذج يوضح أهمية الجهد الذى بذل فى المقارنة بين قوائم حسين أفندى وقوائم المباشرين الأقباط، وهو نموذج يتعلق بحسابات إقليم بنى سويف : فقد تكشف لرينيه وجود ١٤ قرية، بها قراريط تخص ملتزمين لم يرد ذكرهم فى قوائم حسين أفندى، على حين رصدهم المباشر القبطى للدائرة، وسارع رينيه بمخاطبة حسين أفندى ، وفى لغة هادئة طالبه بتقديم تفسير للأمر "والتحقق فيما إذا كانت هذه القراريط قد سقطت من القائمة؛ نتيجة سهو أم دفعت نقداً ؟"[81]؛ حيث كان حسين أفندى مختصاً - كما ذكرنا آنفا - بضبط "الميرى العينى" فحسب .

لقد وجد حسين أفندى نفسه - على نحو مفاجىء - فى وضع حرج لا يمكنه إيجاد مبرر لكل ما جاء بحسابات المباشرين من تجاوزات صارخة، فى الوقت الذى يخشى فيه أن تطوله شبهة الإهمال أو الاختلاس، كما أن مصالحه الخاصة تملى عليه ضرورة الاحتفاظ بوظيفته التى جعلته على رأس الأفندية، ومن ثم فهى تفوق وظيفة "أفندى المحاسبة" (*) التى كان يشغلها قبل مجىء الاحتلال؛ ولذلك لم يكن أمامه من سبيل سوى درء المسئولية عن جانبه؛ بكشف المغالطات المتعمدة الواردة فى قوائم المبشرين، بشأن ميرى الأربع عشرة قرية . ولفرط ثقته فى صحة بياناته،دعا رينيه إلى ضبط قوائمه الخاصة على ضوء تصويباته تلك: "فإن كان يا سيدى عندكم غلط فى بعض القراريط فتصلحوه على موجب ذلك"[82].

ويلاحظ أن هذه التصويبات قد فضحت بعض أساليب المباشرين فى التحايل على إيرادات المالية؛ إذ كان أكثرها خطورة اتجاه المباشرين إلى تسجيل بعض القرى على أنها "التزام رعايا" فى حين كانت فى الحقيقى " قرى مملوكية " مصادرة ومصنفة تحت "التزام جمهور"، الأمر الذى يعنى أن إيرادات "الفايظ والبرانى" من هذه القرى لن تعرف طريقها لخزانة السلطة الفرنسية . ورصدت ملاحظات حسين أفندى تغيير

المباشرين الأقباط فى نوعية الميرى، فيحولون فى دفاترهم "الميرى النقدى" إلى "ميرى عينى"، وهو ما تم على مستوى ١٠ نواحٍ من إجمالى الـ ١٤ ناحية(٨٣) التى ذكرهم رينيه. والهدف من ذلك واضح : فالقرى التى تدفع "الميرى العينى" يتم تخفيض مدفوعاتها بقدر التعويضات المحددة لنقل الحبوب من القرى إلى الساحل ولنفقات شحنها ونقلها للقاهرة.

ومن المؤكد أن مثل هذه الملاحظات قد ساهمت فى إثارة شكوك الفرنسيين فى مدى صحة ومصداقية ما جاء فى مجمل "دفاتر المباشرين" . ويبدو أن الاختبارات والمراجعات المستمرة قد كشفت الكثير من التجاوزات فى تلك الدفاتر، على أن أكثرها خطورة ـ وفقا لما ذكره سكرتير المالية بيروس ـ كان متمثلاً فى عدم صحة الحصيلة المجملة لكل أنواع الضرائب المقررة على الأقاليم(٨٤). ومن خلال نموذج لناحية، توافر لها بيانات واضحة فى قائمة حسين أفندى وفى دفاتر الترابيع، وهى ناحية "منبال" بولاية بنى سويف، اتضح أن حصيلة الضرائب المسجلة بالترابيع لا تمثل سوي ٤/١ المستحقات المفترض تحصيلها!!(٨٥). وإذا كان ذلك يؤكد صحة ما جاء فى تقرير سكرتير المالية، إلا أننا لسنا فى وضع يتيح لنا التأكد من مدى إمكانية تعميم هذه النتيجة بالنسبة لسائر القرى والنواحى .

والثابت أن رينيه وجد صعوبة كبيرة فى فهم الكثير من قوائم المباشرين الأقباط؛ بسبب اعتيادهم على تدوين الحسابات بطريقة مجملة وبأسماء النواحى الرئيسية ؛ مما جعله يؤكد للإدارة المالية على أن تقرير "المعلم ميخائيل متى" – مباشر ولاية بنى سويف– به كثير من "الغموض" des obscurités (٨٦) ، ومن ثم سوف يضطر رينيه وهو بصدد تحرير تقريره الشامل عن متحصلات ميرى "قرى الرعايا" لعام ١٢١٤(١٧٩٩–١٨٠٠) – إلى تمييز مجموعة النواحى التى ذكرها " المعلم ميخائيل متى " بعبارة تحمل اسمه : D'eclara tion de Mikáél Matta ؛ (أى وفقا لما أعلنه ميخائيل متى)، وبالعبارة نفسها أشار إلى البيانات والقرى التى صوّبها " حسين أفندى بأنها Déclaration d'Hussein Effendi(٨٧).

ورغم أهمية ما قدمه حسين أفندى إلا أنه يظل مجرد إيضاحات لما سُئل بشأنه ، وليس مراجعة شاملة لكل دفاتر المباشرين؛ فقد نأى بنفسه عن أن يُستخدم كأداة فى كشف أساليب تحايل المباشرين على إيرادات السلطة الفرنسية . ويبدو هذا واضحاً فى رسالته إلى رينيه التى يؤكد له فيها أنه ليس من اختصاصه مراجعة ميرى الغلال فى "قرى الجمهور" التى لم يسبق له تحمل مسئولية تنظيم قوائمها والتى اضطلع بها المباشرون(٨٨).

لقد كان حسين أفندى مدركاً ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين ما يحفظ له مصالحه لدى الفرنسيين وبين ما ينأى به عن الاصطدام بالمباشرين؛ وخاصة أن توحيد الموقف بين الجانبين (الأفندية والمباشرين) كان مطلباً ضرورياً كذلك؛ لئلا ينفلت الأمر من بين أيديهم، وتصبح كل أسرار النظام المالى واضحة للفرنسيين أو لغيرهم .

ولم تغب هذه المسألةُ أَلْبَتَّةَ عن وعى الأفندية والمباشرين : فقد سبق لـ حسين أفندى أن شارك كُلاًّ من "المعلم يعقوب" و "المعلم لطف الله" فى كتابة مذكرة مالية، رفعها الثلاثة لمدير المالية استيف، فى ظروف بالغة الصعوبة، بلغ خلالها سخط الفرنسيين على المباشرين والأفندية ذروته؛ وذلك عندما اعتقل استيف المباشرين الأقباط، واشترط للإفراج عنهم ولنوال حريتهم أن يمدوه بدفاترهم وأن يفضوا بما لديهم من معلومات . وفى هذه اللحظة تفتق ذهن الثلاثة عن تقديم مذكرة تحوى ملاحظات عامة عن شكل حيازة الأراضى فى مصر "Notes Sur le mode de possession des terres "، قدمت لمدير المالية فى ٣ يوليو ١٨٠٠(٨٩) وتعد نموذجاً بالغ الدلالة لنوعية المعلومات التى كان يمكن أن يفضى بها ثلاث شخصيات من أكثر من أفادوا، من بين سائر الأفندية والمباشرين الأقباط ، من التقرب للفرنسيين .

ففى الواقع أن ما تضمنته المذكرة ليس سوى لوحة عامة عن التنظيم المالى وحيازة الأراضى، على النحو الذى ساد منذ فتح السلطان سليم الأول لمصر، فى مطلع القرن السادس عشر . والمعنى على هذا النحو، يجعل المذكرة تقترب، إلى حد كبير، من

مضمون "أجوبة حسين أفندى" على التساؤلات التى طرحها عليه استيف، حتى ليمكن القول : بإن الأطروحتين (مذكرة ٣ يوليو ١٨٠٠، وأجوبة ٢٧ مايو ١٨٠١) ليستا إلاّ تقريراً نظرياً، حُجبت بمقتضاه - عن وعى كامل - معظم التغييرات الواقعية والتطورات المختلفة التى عبثت بالنظام المالى طيلة ثلاثة قرون.

وتعد هذه الرؤية المثالية التى قدمت عن النظام بمثابة شاهد على احتكار شديد للمعلومات، لم تستطع تهديدات المحتل كسره . ومن الطريف أن يصرح حسين أفندى فى أجوبته بأن الشرط الرئيسى لرجال الروزنامة هو القدرة على كتمان المعلومات؛ لأنها "من أسرار الملوك"، وأن هؤلاء الروزنامية سلا يقع فيهم تغيير ولا تبديل إلا بالموت أو بخيانة ظاهرة"(٩٠) .

وكيفما كان الأمر فإن استمرار تعثر جباية الميرى، وتفاقم حدة الأزمة المالية، قد حتما ضرورة إعادة تنظيم المالية؛ فلم يؤد إحلال "إدارة أفندى الملتزمين" محل "إدارات التسجيل " إلى تحسين وضع الجباية من "قرى الرعايا" ؛ فتراكم الأقساط التى لم تُسدد، من عام لآخر، أصبحت سمة أساسية للملتزمين، خصوصاً فى صعيد مصر الذى بلغت فيه متأخرات الأقساط، عن أعوام (١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤ / ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠) ما قدره : "١,٦٣٩,٤٠٣ إردباً" من الحبوب ؛ أى ما يعادل ٩٠٪ تقريبا من إجمالي حصيلة الغلال في عام كامل!!(٩١). كما تكشف للفرنسيين أن جباة الضرائب، عند تقديمهم لقوائم الضرائب، انحازوا للملتزمين على حساب الفلاحين(٩٢)، فى الوقت الذى استمر فيه الملتزمون فى جباية "الرسوم العرفية" المجهولة تماماً للفرنسيين . وكان استيف قد صرح للقائد العام منو (فى ٢١ ديسمبر ١٨٠٠) بأنه من المستحيل تمييز تلك الضرائب : " إن كل شيء مشروع وفقاً لهم (الملتزمين) ووفقاً للعرف،ولا شئ يدل على ذلك " !!(٩٣).

ولا يخامر المراقبون الشك فى أن هذه الممارسات الشاذة كانت وراء انعدام الحافز لدى الكثير من الفلاحين للاهتمام بالأرض واستصلاح البائر منها؛ فكل تحسن ما تطوله سريعاً يد أرباب العوائد الذين يحملون الأراضى المستصلحة بالمزيد من الأعباء

الضريبية(٩٤). وهو ما يبدو سبباً كافياً لانحسار المساحة الزراعية والتى يقدرها «توزار» بـ ـ أراضى الصعيد !!. وبقطع النظر عن مدى دقة أو صحة هذا التقدير، فمما لا شك فيه أن ترك مساحات شاسعة من الأراضى دون زراعة قد أثر بدوره على انخفاض الموارد الضريبية. وكان «فيفان رينون» قد أبدي الملاحظة نفسها ، والتي فسرها بأنها موقف صارم من الفلاحين أن يتعمدوا حرمان مستبديهم من فائض عملهم Superflu de leurs travaux(٩٥).

وإذًا تطلب الأمر إيجاد علاج جذرى للأزمة المالية . ولأن هذه الأخيرة طالت تأثيراتها السلبية الجميع؛ من جراء وطأتها الشديدة، فإن الكثيرين من المسئولين الماليين والعسكريين يجدون أنفسهم مدفوعين إلى تقديم اقتراحات عديدة، سوف تحفز القائد العام منو على إصدار أمره اليومى (فى ٨ سبتمبر ١٨٠٠) الذى دعا فيه كل الفرنسيين إلى تقديم الأفكار والمقترحات الجديرة بإصلاح المالية وزيادة الإنتاج والإيرادات(٩٦). وحيث إن معظم المقترحات سوف تمس مصالح الملتزمين، فإن استمرار إدارة "أفندى الملتزمين" فى مباشرة جبايات الضرائب من "قرى الرعايا"، يصبح رهن ما سوف تسفر عنه الأفكار المقترحة للإصلاح المالى من نتائج فعلية .

محاولة تنحية الملتزمين وهدم النظام القديم

استعرض كل من "ريجو" و "الورنس" فى مؤلفيهما جملة الأفكار والمقترحات التى تقدم بها كل من باجاليانو ودالماس وليبنوز ورينيه، وتوزار واستيف... إلخ ممن انعكست أفكارهم فى المشروع الإصلاحى الكبير الذى أصدره القائد العام منو (فى ٢٠ يناير ١٨٠١)(٩٧). والملاحظ - بصفة عامة - على تلك المقترحات أنها فى مجملها اتفقت على الإطاحة بنظام الالتزام، والقضاء على الوسطاء ، الذين ينظر إليهم باعتبارهم متطفلين على اقتصاد البلاد، فى مقابل تحسين وضعية الفلاحين، عبر توزيع مساحات معينة من الأراضى عليهم، وتحديد الضرائب مرة واحدة، وتثبيتها على أساس وحدة الفدان، وأخيراً الاهتمام بإصلاح البنية الأساسية لشبكة الرى، وتوزيع ماء النيل بين القرى ، بطريقة عادلة ، تضمن انتهاء حروب ومنازعات القرى فيما بينها ، والتى كثيراً ما كانت تتسبب فى تعطيل الزراعة فى مساحات كبيرة . كذلك بدا واضحاً أن ملمحاً

رأسمالياً قد طبٌع هذه المقترحات ككل ، تَمَثَّلَ فى العمل على توفير "الحافز على الإنتاج" ؛ لزيادة الرقعة الزراعية – من ناحية؛ ولتحقيق سرعة فى أداء الفلاحين للضرائب – من ناحية أخرى .

ويحاول منو تهيئة الأجواء لتقبل فكرة تغيير النظام القديم، ولن يعنيه، فى المقام الأول، سوى الفلاحين؛ بصفتهم الممولين الحقيقيين للضرائب . ومن ثم يوجه منشوراً خاصاً لهم فى ٢٨ أكتوبر ١٨٠٠(٩٨)، ركز فيه على توعية الفلاحين بأنهم ليسوا فى مرتبة أدنى من الملتزمين، الذين لا يملكون عليهم سلطة، ومن ثم فليس ثمة ما يلزم الفلاحين على الاستجابة لجشعهم وهم – على نحو دائم – يطالبونهم بأداء "التكاليف العرفية"(الضرائب غير المسجلة) التى تلتهم معظم العائد الريعى، وتتسبب فى فقرهم وشقائهم . وطالما أن سلطات الاحتلال سوف تعاقب المتجاوزين من الملتزمين بمصادرة ممتلكاتهم، فإن على الفلاحين أن يصروا على عدم دفع شىء ، ولو بارة واحدة، فوق ما هو مقرر عليهم وأنه بإمكانهم تفادى مظالم هؤلاء الوسطاء بأن يسارعوا بأنفسهم إلى الصرافين الفرنسيين بالأقاليم؛ لتسديد الحصيلة المستحقة عليهم .

وفى الواقع كان هذا اختباراً قوياً لمدى إمكانية جعل العلاقة المباشرة بين الفلاحين والإدارة المالية نمطاً يسود العلاقات الإنتاجية بالريف، كما يعد هذا "المنشور" الأول من نوعه الذى يعلن فيه عن دعوة صريحة إلى رفض سلطة الملتزمين على القرى . ومن الواضح أن مرامى "منو" كانت فى اتجاه يحول بين الملتزمين وبين سيطرتهم على الإيرادات الضريبية غير المعلومة تماماً للفرنسيين ؛ وطالما أن هذه الأخيرة، لا سبيل لحصرها أو للتعرف على طبيعتها وأنواعها، فإن بقاءها بين يدى الفلاحين يصبح هدفاً فى حد ذاته، إذ كان المأمول من تحسين العائد الريعى للفلاحة أن يحفز الفلاحين على زيادة الإنتاج وخاصة فى ظل انخفاض قوة العمل فى الريف(٩٩). كما لا يخفى أنه فى حال تحقق استجابة الفلاحين لسرعة تسديد الضرائب بأنفسهم ، فإن الملتزمين لن يجدوا مبرراً لمراكمة "بواقى الميرى" ؛ مما يُؤمل معه وضع حلٍ ناجعٍ لمشكلة المتأخرات .

وكانت ردود الفعل غير متوقعة ؛ فقد فسر الفلاحون " المنشور " على أنه دعوة إلى الكف عن دفع أى شىء لملتزمى الضرائب ، ويشير إلى ذلك كاتب الحوليات بوضوح:

"أرسلوا (الملتزمون) إلى حصصهم يطالبون الفلاحين بما عليهم من الخراج ، فامتنع الفلاحون من الدفع، وأخبروا أن الفرنساوية حرجوا عليهم ومنعوهم من دفع المال للملتزمين "(١٠٠).

ويبدو أن الإدارة الفرنسية قد أبدت ارتياحاً كبيراً لموقف الفلاحين؛ باعتباره خطوة بالغة الأهمية فى إزالة المخاوف من الاصطدام بالمجتمع حال المضى فى تقويض نظام الالتزام . ويتعزز موقف الفلاحين مع إيثار الفرنسيين الصمت والذى يمكن رده إلى تحريهم لمدى شيوع هذه الظاهرة على مستوى كل الأقاليم؛ فقد كانت القيادة العامة تتلقى شكاوى فردية من الملتزمين دون الاكتراث بالرد عليها(١٠١)، وأقصى ما كان يصدر عن الإدارة المالية إعلانها بفحص المشكلة وسعيها إلى تهدئة الموقف بين الملتزمين والفلاحين(١٠٢). ويفترض بأن عرائض الشكاوى قد تزايدت فى هذه الفترة عينها؛ من جراء حلول موسم تحصيل القسط الأول من الميرى فى نهاية نوفمبر ومطلع ديسمبر ١٨٠٠.

ولا يجد الملتزمون تفسيراً لامتناع "سارى عسكر" عن الرد على "العرضحالات" التى أخذوا يرسلونها تباعاً سوى أن نوايا سلطات الاحتلال تتجه الى تجريدهم من أموالهم وبلادهم ؛ مما جعلهم يرفضون مواصلة دفع "فردة الملتزمين"؛ مبررين ذلك بعجزهم عن "غلاقها لتوقف الفلاحين عن دفع المال بأمر الفرنساوية وعدم تحصيلهم المال من بلادهم.."(١٠٣)

عريضة الملتزمين وصداها المؤثر

وحينما تردد على لسان "الخازندرا العام للمالية" أن النية تتجه إلى مصادرة التزام "قرى الرعايا" ارتعدت فرائص الملتزمين، وبدأت جموعهم تتكالب على القاهرة، ووحد الموقف العصيب صفوفهم، وكتبوا "عريضة جماعية " إلى " ديوان القاهرة" (١٠٤). وتنطوى هذه الشكوى على دلالات ذات مغزى بشأن مفهوم الملتزمين للملكية ولحقوق التصرف فيها : فقد أوضحوا للجانب الفرنسى بأن دفع الملتزم الميرى للباب العالى، وحصوله على "التمكين السلطانى" هو ما يجعله مالكاً لحصته من الأراضى؛ ومما يؤكد

ذلك ممارسته لكل حقوق التصرف : البيع ، والشراء ، والرهن ، والإيجار . وطالما بقى محافظاً على دفع مستحقات الميرى، فإن ملكيته لا تنزع عنه، فضلاً عن أنه بعد مماته تنقل الحيازة لأبنائه بعد دفع رسم "الحلوان" . وأن هذا هو "ترتيب مصر"، وإذاً ليس ثمة ما يضفى الشرعية على ما أسموه "العمل بنظام بلاد الفلاحين"، أى توزيع قرى الملتزمين على الفلاحين؛ "فالأرض ملك الملتزم لم هى ملك الفلاح". والملتزم معه التمسكات الموثقة من السلاطين العثمانيين ومن إدارة التسجيل الفرنسية نفسها، وهم قائمون على دفع "الخراج" وكل الضرائب الاستثنائية التى طُولبوا بها من قبل . وأنه إذا كانت بغية الفرنسيين من وراء ذلك زيادة "المال الميرى" فإن العادة جرت مع السلاطين العثمانيين أن يحددوا لهم "المال المضاف" وهم يتولون تسويته على قراهم . وعلى ذلك فليس ثمة ما يبرر، تحت كل الظروف، مصادرة بلادهم؛ إذ أن ذلك "لم هو شان الملوك"! .

وعرج الملتزمون بعد ذلك على إبراز البعد الإنسانى فى المسألة : فهم الطبقة الاجتماعية المتميزة التى تدهور حالها بفعل الضرائب الاستثنائية الثقيلة (١٠٥) التى اضطرتهم إلى الاستدانة؛ فمنهم من رهن حصة التزامه، أو بعض منقولاته وأمتعته ، والنساء رهنت مصاغهن، وهن منقطعات عن أزواجهن الأمراء المشتتين فى البلاد . وأنهم، من ثم، يهابون بالفرنسيين ألا يقطعوا المصدر الوحيد لمعيشتهم؛ لئلا يصبحوا "صعاليك" يهيمون على وجوههم بأولادهم ويسألون الناس إلحافاً فى بلاد غير بلادهم؛ إذ مع تحقيق مصادرة الأراضى سوف يفقدون رصيدهم بين الناس، وحالئذ لن يأتمنهم أحد على أى نوع من المعاملات .

وتؤدى "العريضة" إلى إثارة مناقشات واسعة بين فورييه Fourier (المندوب الفرنسى الدائم بالديوان) وبين الملتزمين ومشايخ الديوان أنفسهم . وإزاء احتدام المناقشة يضطر فورييه إلى حسم هذا الموقف الشائك بأنه مسألة خارج اختصاص الديوان . ويدفع بالعريضة إلى القائد العام (١٠٦).

ولما كان منو لم ينجز بعد مشروعه المقترح لإصلاح المالية؛ حيث كان ما يزال يتلقى التقارير والمقترحات، لجأ إلى تهدئة الملتزمين واستيعابهم، ولا سيما وأنه لم يتخذ بعد قراراً نهائياً بشأن مصير قراهم . وإذا يخشى من احتمالات حدوث حركة جماهيرية يفتعلها هؤلاء الملتزمون، وخاصة وأن كبار المشايخ والعلماء، ذوى التأثير الواسع، كانوا من كبار

الملتزمين - فإنه يسارع بالرد على "العريضة" عبر منشور (فى٢٢ ديسمبر ١٨٠٠) وجّهه إلى هؤلاء المشايخ والعلماء وسائر الملتزمين والفلاحين . أعرب فى مقدمته عن دهشته وغضبه من مقدمى "العريضة"؛ لأنه - على حد قوله - لم يفكر قط فى تجريد الملتزمين من حصصهم، وأنهم أساءوا فهم مقاصده؛ لأنهم يكنون مشاعر العصيان والتمرد، فى الوقت الذى ينشغل فيه، على نحو دائم ، بتحقيق السعادة للأهالى : فهو وإن كان يعد بعض الإجراءات الجديدة التى سوف تحدث تغيراً مهماً فى شكل إدارة تحصيل الإيرادات التى تتعلق بقرى الالتزام، إلا أنه حريص، فى الوقت نفسه، على تأمين العائد الريعى لملكيتهم Davantage de leur propriété وحتى يشتت ذهنية مقدمى العريضة عن مراميه الأساسية فى الإجهاز على غالب المردود العينى والنقدى الذى تدره قرى الالتزام فإنه يلجأ - كعادته - إلى استخدام مفردات الخطاب الدينى؛ من زاوية تحريه تحقيق ما يقتضيه الدين من معاملات ؛ تحقق العدالة فى توزيع الثروات، الأمر الذى يمكنه، بعد طمأنتهم على مصالحهم، من انتقاد أساليبهم فى استغلال الفلاحين، وأن هذه الممارسات منافية للدين، وأنها تفرض ضرورة الإصلاح الضريبى(١٠٧).

وهكذا حاول منو احتواء الملتزمين فى الوقت الذى تفادى فيه النفى القاطع لبقاء أوضاع الحيازة على ما هى عليه؛ وذلك حتى لا يكون لمشروع الإصلاح الذى أوشك على الانتهاء من إعداده، وَقْعُ المفاجأة التى يخشى أن تستثيرهم مرة أخرى .

ويلاحظ أن "الجبرتى" لم يصدر فى يومياته هذا المنشور، وإن كان يسجل ما أعلنوه بالديوان من أن مصادرة قرى الملتزمين وتمليكها للفلاحين ليست إلا "أكذوبة، وإن صدرت عن الخازندار، فإنما كانت على سبيل الهزل أو يكون التحريف من الترجمان أو الناقل" (١٠٨)

المشروع العظيم ومصير قرى الالتزام

ويدرك منو أهمية أن تمضى سياسته الإصلاحية، التى ترمى إلى إحداث التغيير فى شكل النظام القديم، فى إطار تحول هادىء، لا يستثير أصحاب المصالح ولا الجماهير المرتبطة بهم؛ وذلك اعتماداً على "سياسة التعويض" La plitiqur de dédommagement ؛

كبديل ملائم، عند إلغاء مخصصات هؤلاء الملتزمين[١٠٩]. والأمر ليس قاصراً على مجال الالتزام الريفى فحسب وإنما الالتزام الحضرى كذلك[١١٠].

ومن ثم ، فإن منو سوف يحرص، عند اتجاهه لإلغاء الالتزام، على تعويض الملتزمين : فقد أصدر الأمر اليومى الشهير فى ٢٠ يناير ١٨٠١[١١١] والذى تضمن ما يعرف بـ "المشروع العظيم" Le Grand projet ناصاً على تحديد ٧/ ٢٤ من ناتج القرية (أى ٢٩٪ من إجمالى حصيلة الضرائب) كمعاش سنوى للملتزم Une pension annuelle, والذى يتولى مشايخ القرى تسليمه لكل الملتزمين مع حلول كل قسط من الأقساط الأربعة المحددة فى (٢١ ديسمبر، ١٩ فبراير، ١٩ أبريل، ١٩ يونيو)؛ حيث لن يسمح لأى ملتزم أن يحتك بفلاحى قريته . وبالقدر نفسه يحرم عليه التدخل فى الشئون الإدارية والقضائية بالقرية؛ إذ لم يعد للملتزمين أى نوع من السلطة على أهالى القرى، وأن كل من يتجاوز هذه المسألة، على نحو خاص، سوف يتعرض للتحقير والضرب حتى الموت[١١٢] .

وينص الأمر اليومى - كذلك - على تمليك الفلاحين لأراضى الفلاحة فى مقابل الإبقاء على "الأواسى" فى ملك الملتزمين، ويمارس الطرفان (الملتزم والفلاح)، على حد سواء، كل حقوق التصرف على الأرض على أن الملكية التى يعنيها منو فى مشروعه ليست الملكية التامة ؛ فهؤلاء الملاك (فلاحون وملتزمون) ملزمون بدفع الضرائب على كل أراضيهم ، وذلك وفقا للمعدل الثابت والمحدد بـ ٦، ٥، ٤ قرش بوطاقة، على أساس وحدة الفدان الواحد المقسم بحسب جودة وخصوبة الأرض (عال - وسط - دون)، كما يظل مبدأ المسئولية الجماعية فى أداء الضرائب المقررة على القرية سارياً دون تمييز "أراضى الأواسى" عن " أراضى الفلاحة "، ومن ثم ينتهى التمييز التقليدى بين هذين النوعين من الأراضى، والذى كان قد ساد فى مصر ، لقرون طويلة ، وبالمثل لن يكون ثمة فاصل بين قرى الرعايا وقرى الجمهور؛ طالما أن جميع الأراضى سوف تدار لحساب الجمهور . والاستثناء الوحيد يظل شاملاً لأراضى الرزق والأوقاف المرصدة على المساجد والمؤسسات الدينية[١١٣].

ويتحفظ المشروع على إمكانية إعادة النظر فى النسبة المحددة للملتزمين(٧/ ٢٤)؛ فيما إذا كان من الملائم الإبقاء عليها أو تعويضهم بملكية تامة لجزء من أراضى الأواسى والرزق التى بـ «قرى» الجمهور[١١٤] وإذًا فالهدف الواضح يتجه إلى غلّ أيدى الملتزمين عن تحصيل جزء كبير من رسومهم بقدر ما يرمى إلى تعظيم الفائض الذى يئول للخزانة . وقد أكد سكرتير المالية بأن الرغبة كانت شديدة فى رفع نصيب الخزانة إلى ٢٠/ ٢٤ قيراطاً؛ أى جعل مالية الجيش تستحوذ على فائض لا يقل عن ٨٣,٥٪ من جملة مدفوعات كل قرية، وأن تخصص النسبة المتبقية لنفقات جباية الضرائب[١١٥].

وكان مقرراً أن يتم تنفيذ هذا المشروع الشامل للإصلاح الضريبى بعد القيام بمسح جديد، يتم تحت إشراف "لجنة فرنسية" تضبط عدد الأفدنة المزروعة ، والبائرة ، ونوعية ودرجة خصوبتها ، وأسماء المتعاقدين Les Cantractants (من الملتزمين القدامى والفلاحين)، وحصة كل منهم[١١٦]. وأن تتحرى اللجنة الدقة؛ لتصويب البيانات المغلوطة التى يصعب حصرها، مما كان المغرضون من سالخولا ومشايخ القرى والجباة الأقباط" قد أدرجوها فى الدفاتر التى سُلّمت للمالية[١١٧].

وعلى ذلك تكونت "لجنة المساحة" (فى مارس ١٨٠١ م)، وبدأ مسئولوها فى وضع الترتيبات اللازمة لإنجاز هذه العملية الصعبة[١١٨]. وحظر على الملتزمين نزول القرى؛ لئلا يستحوزوا على متحصلات عام ١٢١٥ (١٨٠١) من الفلاحين الذين لم يكونوا أقل متابعة للموقف : إذ كانوا أكثر حذراً فى الاستجابة لدفع الضرائب لجميع الأطراف ، ولحظة شيوع خبر اجتياح القوات العثمانية والإنجليزية للبلاد توقفوا عن دفع الضرائب تماماً. وسعى الفرنسيون إلى الضغط على مشايخ الديوان ؛ لدفعهم إلى تحرير منشور للفلاحين، يحثهم وبشكل عاجل ، على مواصلة تسديد الضرائب ، غير أن مشايخ الديوان وقد أدركوا اقتراب جيش الصدر الأعظم من القاهرة، لا يجدون حرجاً فى الرفض ، ويذكرون الجانب الفرنسى بالمبدأ القديم : "هذا غير ممكن لحصول البلاد فى حيازة القادمين، وقطع الطريق... وعدم الانتظار .."[١١٩].

ويجد استيف فى موت العديد من الملتزمين بالطاعون [١٢٠] مصدراً يمكن أن يمد الخزانة بعائدات مهمة؛ إذ يجتمع بمشايخ الديوان ويعرب لهم عن عزم الإدارة المالية على

ضبط قرى الملتزمين الذين ماتوا بالطاعون إلى أملاك الجمهور إذا لم يتقدم ورثتهم للمصالحة ودفع الحلوان، وأنه لا يمهلهم سوى "ثمانية أيام فمن لم يصالح على الالتزام الذى له فيه شبهة فى تلك المدة ضبطت حصته ولا يقبل له عذر بعد ذلك .." . وإذا كان استيف يعى تماماً مبلغ الشكوك التى تخامر نفوس الملتزمين ومشايخ الديوان ، فى مدى بقاء السلطة بين أيدى الجيش الفرنسى، فإنه – كعادته فى الجلسات التى عقدت فى الفترة الأخيرة – يواصل تأكيده على قوة الجيش على دحر الأعداء القادمين ؛ ومن ثم فإن عدم الاستجابة السريعة لدفع الحلوان سوف تتسبب فى ضياع حيازاتهم إلى الأبد (١٢١). على أن هذه التهديدات لا تنطلى على الجميع، وتعقيبات الجبرتى ـ بوصفه أحد الملتزمين ـ تؤكد ذلك؛ فهى بالنسبة لهم ليست سوى "تمويهات وخرافات .. وكلام كثير من بحر الغفلة"(١٢٢).

لقد تأكد للملتزمين أن مصالحهم باتت مهددة تماماً فى حال استمرار النفوذ الفرنسى بمصر، وعلقوا آمالهم على انتصار جيش التحالف، كفرصة أخيرة؛ تحفظ عليهم حيازاتهم وقراهم . ولم يكن ليخطر ببال أحدهم أن الفترة التالية سوف تضع نهاية حاسمة لمصير نظام الالتزام، وتغل يد الملتزمين عن الانتفاع بحيازة أراضيهم ، وتدفع بهم نحو وضعٍ اجتماعىٍ مغايرٍ تماماً لما كانوا عليه قبل عام ١٧٩٨ .

■ ■ ■

يتضح مما سبق أن إدارة الجباية بـ "قرى الرعايا" لم تلق صعوبات وتحديات أقل مما واجه نظيرتها بـ "قرى الجمهور" . وبات واضحاً للجميع صعوبة ترويض الريف، وخصوصاً فى الصعيد، على التجاوب مع الإدارة المالية التى لم تستطع تحقيق سيطرة فعلية على جميع الموارد الضريبية، وهو ما انعكس – سريعاً – فى تفاقم الأزمة المالية والتى وصلت إلى حد عجز الخزانة عن تأمين الاحتياجات الأساسية للجيش .

ومع فشل كل الاجراءات التى اتُخذت، فى إطار البحث عن مخرج من الأزمة، والتى تزايدت وطأتها فى العام المالى الأخير (١٢١٥/١٨٠٠-١٨٠١) - لم يجد الفرنسيون من سبيل سوى الإطاحة بـ "الوسطاء" وبالنظام المالى الذى يشملهم، وإدخال تغيير جذرى يختزل المسافة الفاصلة بين المولين للضرائب والسلطة المركزية ؛

بهدف تحقيق السيطرة على معظم الفائض .غير أن وصول العثمانيين والإنجليز حال بينهم وبين تحقيق هذه المرامى .

على أنه من الصحيح أن تجربة الاحتلال تركت آثاراً عميقة على مصير "نظام الالتزام"؛ فالضربات التى تلقاها هذا النظام خلال السنوات الثلاث، وأهمها بالطبع إضعاف قوة المماليك ، إلى أقصى حد، وهم الذين كانوا يستحوزون على ٣/ ٤ قرى الصعيد (و ٢/ ٣ قرى مصر) قد مهدت الطريق للإجهاز على ذلك النظام؛ حيث بات من المستحيل أن يستعيد الملتزمون وضعهم السابق قبل عام١٧٩٨، وأضحى مستقبلهم أكثر غموضاً، والجبرتى يصفهم بأنهم أصبحوا "حيارى باهتين... لا يدرون عاقبة أمرهم"(١٢٣) .

وعلى الرغم من أن جباة الضرائب كانوا جزءاً من النظام القائم، إلا أن خبرتهم العميقة بالحسابات، واحتكارهم المحكم للمعلومات الدقيقة، وعلاقتهم القوية بالممولين للضرائب- قد جعل من الصعوبة بمكان التخلى عنهم أو تهميشهم؛ فهم أدوات ضرورية لإدارة النظام المالى، ولكن مصالحهم تحدد، فى الوقت نفسه، درجة تفاعلهم مع السلطة . وكان حرص " الأفندية " على استمرارية دورهم قد فرض عليهم ضرورة الحفاظ على " تراث الروزنامة " ؛ إذ لم يفصحوا عن شئ ذى بال ، وكل ما قدموه بالفعل ، وفى ظروف صعبة وتحت ضغوط متواصلة ، كان من قبيل العموميات . على أن مواطن احتكاك المسئولين الماليين بالمباشرين الأقباط كانت أكثر وضوحاً ، وظلت العلاقة ، طيلة السنوات الثلاث بالغة التوتر، وبسبب ذلك سوف نجد الفرنسيين يخوضون جولات صعبة فى استكشاف عالم الروزنامة الحسابى ، وهو ما يمثل لبّ الإشكالية التى يعالجها الفصل التالى .

هوامش الفصل الثالث

(١) الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص ٢٢٩ .

(٢) نفسه

(٣) حسين أفندى : المصدر السابق، ص ص ٢٨-٢٩؛ استيف : وصف مصر، مج٥، ص ١٢١ .

(4) Arrêté de Bonaparte, (14 dec . 1798), Corres., t.5, N^{O} 3759, pp. 209-210.

ونجد بين ملاحق دراسة "الصاوى" المنشور العربى لهذا الأمر . راجع

الصاوى : المرجع السابق، ملحق رقم (٦٩) .

(5) Chevalier, M: op. cit, P.51.

(٦) استيف : المصدر السابق، مج٥، ص ٩٦ .

(7) Tableau de l'impôt, pp. 1-2; Rapport sur les finances et les contributions de la province de Girgé par Morand, pp. 1-5.

(8) Tableau de Petrucci, p. 6-7;

استيف : المصدر السابق ، مج٥، ص ٩٦، هامش (١)

(9)Chevalier, M: op. cit, P.52;

استيف : المصدر نفسه، ٩٧.

(١٠) حسين أفندى : المصدر السابق، ٣٤.

(١١) استيف : المصدر السابق، ص١٠٩.

(12) Chevalier, M : op , cit, P.52.

(13) Arrêté de Bonaparte. (14 déc . 1798), Corres., t.5, N^{O} 3759, pp. 209-210.

(١٤) نشر "المويلحى " نموذجاً للإفراج الديوانى الصادر باللغة الفرنسية فى مقالته عن تسجيل الملكية زمن الاحتلال الفرنسى انظر :

Ibrahim El Mouelhy : L'Enregistrement de la propriété en Égypte durant l'occupation française (1798-1801), Bulletin Institut d'Égypte, t. xxx, 1949, [197-228], p. 216.

(15) Corres., N°3759, pp. 209-210.

(١٦) لانكريه : وصف صر، مج٥، ص ص ٤٤-٤٥.

(17) El Mouelhy, I : op. cit, pp. 212-213 .

(18)Vincennes, $B^6$81 : "ordre aux paysans d' El Djornous (de Bahnassa), (Le 29 Mars 1799) .

ونص التذكرة صادر بالعربية والفرنسية وبتوقيع مصطفى أفندى وباليانو وتاليان .

(19)Vincennes, $B^6$94 : "Ordre du Jour (Le 27 Jan.1799), Circulaires d'Estève Payeur général de l'armée d'orient, p. 122.

(٢٠) الصاوى : المرجع السابق، ملحق رقم (٧٠)

(21) Conseil d'administration, (20 oct . 1798), Corres ., t.5, N° 3509, pp. 81-82; Arrêté de Bonaparte, (14 déc . 1798), N° 3759, pp. 209-210.

(22)Peyrusse, A : op. cit., p. 475.

(*) الناحية : وحـدة مالية تضم عدداً متفاوتاً من القرى والكفور قد يصل الى ١٥ قرية، وتسمى الناحية عادة باسم القرية الرئيسية Le village principal انظر :

Peyrusse, A: op.cit 413;

- جيرار : وصف مصر، مج٤،ص ١٥٩ .

(٢٣) لدينا نموذجان مما قدمه المعلم جرجس الجوهرى من قوائم الميرى الأول قدم للمجلس الإدارى بمقر قيادة بونابرت، والثانى رفع لمدير المالية بوسيلج بأمر من بونابرت . انظر :

Etat des contributions en Conseil d'administration, (20oct.1798), Corres., t.5, N°3509, pp.80-82; grains des villages de la province de Girgé, rédigé par l' Intendant général, (22 Jan. 1799).

المكتبة المركزية - جامعة القاهرة، حافظة (196) ملف (V111-q)

(24)Vincennes, $B^6$161 : "Reynier à Tallien, (14 déc. 1799) .

وسوف يتم معالجة هذه المسألة على نحو يوضح أبعادها فى الفصل الخامس .

(25)Vincennes, $B^6$81 : Le divan du Caire à Kléber, (5 oct. 1799).

الشكوى صادرة باللغتين العربية والفرنسية . وتخص أهالى ناحية "أبو جرج" بولاية البهنساوية .

(٢٦) يلاحظ أن خمس عشرة قرية تسحَّب فلاحوها من إجمالى ثلاث وثلاثين قرية بإسنا، على حين نجد نحو خمس قرى فقط فى إقليم قنا من إجمالى ثلاثين قرية . أنظر:

Tableau général des Villes et Villages de la province d'Esné; Tableau général du montant des contribution de la province de Thêbes. (17 Juin 1799).

- المكتبة المركزية _ جامعة القاهرة، حافظة (186).

(27) La Jonquière: op. cit, p. 558.

(٢٨) إن إعراب الفرنسيين عن مخاوفهم من مبالغة العثمانيين فى تصوير فشل احتلال سوريا للفلاحين، ليؤكد على تمكن العثمانيين، فضلاً عن المماليك، من الاتصال بالقرى . وسوف نجد محكمة إسنا الشرعية تسجل إحدى المنشورات العثمانية التى وُزعت على أهالى القرى . انظر :

Zayonchek à Dugua, (12 Juin 1799), Polonais, p. 258;

- دار الوثائق : محكمة إسنا الشرعية (إشهادات)، س ٥١، ص ٢٨٤، م ٦٧٦.

(29) Denon, V : op . cit, p 118 .

(30)Zayonchek à Boyer, (27 Juin 1799), Polonais ì, p. 273.

(31)Vincennes, $B^6$161 : Reynier aux administrateurs des Domaines, (30 Déc. 1799) .

(٣٢) هنرى لورنس : المرجع السابق، ص ٣٧٣؛ أندريه ريمون : المصريون والفرنسيون فى القاهرة، ص ٢٩٢ .

(٣٣) أندريه ريمون : المرج السابق، ص ٢٩٢ .

(٣٤) الصاوى : المرجع السابق، ملحق رقم (٧٠)

(35)Bonaparte à Poussielgue, (12 août 1799), Corres., t.5,N° 4345 ,pp.555-556

(36)Vincennes, B^6 28 : Poussielgue á Bonaparte, (6 août 1799) .

(٣٧) يلاحظ ذلك بوضوح تام فى آخر تقرير له عن مصر؛ حيث نجده يشير إلى أنه غادر مصر وهى فى غاية التنظيم والرخاء فى حين أن كل شىء فى ماليـة البلاد كان ينطق بعكس ذلك تماماً !! انظر :

Bonaparte au Directoire exécutif, Aix, (10 Oct. 1799), Corres., t.5, N^{o} 4382, pp.578-579.

(٣٨) الجبرتى : مظهر التقديس، ص ١٥١؛ عجائب الآثار، ج٣، ص ١٣٣ .

(٣٩) كان أول إعلان عن السماح للفرنسيين ولغيرهم بدخول مجال استئجار الأراضى بالالتزام قد نشر فى صحيفة "كوريبه" انظر :

- كوريبه دى ليجيبت، العدد (٩) (١٠ فاندميير سنه ٧/ ١ أكتوبر ١٧٩٨)، ص٢٦.

(40)Vincennes, B^{6} 28 : Estève à Dugua, (12 août 1799) .

(41)Dugua à Lanusse et à Destaing, (15 août 1799), La Jonquière, t.5, p. 548, Note (2) .

(42) Dallonville à Poussielgue, (13 août 1799), La Jonquière, t.5, p. 548, Note (2) .

- أندريه ريمون : المصريون والفرنسيون، ص ٢٩٢ .

(43) Bonaparte à Poussielgue, (12 août 1799), Corres., t. 5, N^{o} 4345, pp. 555-556.

(44) Kléber à Poussielgue, (2 sept. 1799), (3 Oct. 1799), (7 Déc. 1799), Klé.., t. 3, pp. 12, 121-122, 288.

(45) Ordre du jour,(18 sept. 1799), Ibid, t.3, pp. 78-79; Kléber et Menou.., pp. 52-53.

(46) Ordre du Jour, (28 avril 1800), Ibid, t.4, pp. 850-854; Kléber et Menou.., pp. 273-277.

(*) حسن طوبار : كان شـيخا على بلدة "المنزلة"، واحتكرت أسرته مـشيخة البلد لأربعة أو خـمسة أجيال؛ حيث كانت لهم عصبية كبيرة وتأثير واسع النطاق على الأهالى، وقد قاوم الفرنسيين،

غير مرة، واستبسل فى مواجهتهم واحتشدت خلفه أعداد غفيرة لا حصر لها ، ولمزيد من التفاصيل حول دوره فى مواجهة الفرنسيين. انظر :

عبدالرحمن الرافعى : المرجع السابق، ج١، ص ص ٣٢٨-٣٢٩، ٣٤٠-٣٤٧.

(47)Kléber à Chanaleilles, (22 Mai 1800), Klé .., t.4, p. 914 .

(48)Kléber au Payeur général, (22 mai 1800), Ibid, t. 4, p. 916.

(49)Vincennes, B^6 94 : "Ordre du Jour (28 Nov. 1799), Circulaires d' Estève .., p. 261.

(50) Peyrusse, A : Op. Cit, P. 473; Vincennes, B^6 183 : Poussielgue à Desaix, (23 août 1799) .

ويوضح بوسيلج لديزيه بأن أقاليم مصر السفلى سددت ضرائبها كاملة عن عام ١٢١٣ هـ

(*) حسين أفندى : ليس لدينا معلومات كافية عنه، وإن كنا نعرف من دفاتر الترابيع أنه كان "محاسبجى"؛ أى قائم على "قلم المحاسبة" بالروزنامة، ومن ثم كان مسئولاً عن ضبط قطاع المصروفات المالية . وكان له هيئة مكتبية من خمسة أفندية يساعدونه فى حساب المصروفات .

ويبدى شفيق غربال شكه فى أنه هو "حسين أفندى" نفسه الذى تقلد الروزنامة فى عهد محمد على . انظر :

دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية منفلوطية لسنة ١٢١٥ (١٨٠١)، سجل رقم ٢٢٧٨؛ حسين أفندى : المصدر السابق، ص ص ٥-٦، ٢٩ .

(51)Vincennes, B^6 183 : Poussielgue à Hussein Effendi, (12 sept. 1799) .

وتشير المراسلة إلى ضم حامد أفندى إلى إدارة حسين أفندى .

(٥٢) دائما ما كان يلقب بهذا المسمى فى كل المراسلات الموجهة إليه . انظر على سبيل المثال :

Vincennes, B^6 162: Reynier à Hussein Effendi des Multésimes.

(٥٣) ثمة تقرير نادر بوثائق فانسان ، صادر باللغة العربية، حرره حسين أفندى ويحمل توقيعه وخاتمه .انظر:

من حسين افندى كاتب الميرى الى رينيه المحصل الرئيسى للدخول الطبيعية" بتاريخ ١١ ديسمبر ١٨٠٠ :

Vincennes, B^6 162

(54)Memorandum of Individuals That Have been forced to serve the French by John Keith, Cairo (17 Fev. 1800). Dans : Klé ì, t. 4, p. 688.

(55) Ordre du jour,(12 Juin 1800), Ibid, t.4, pp. 967.

(56) Peyrusse, A : op. Cit., p. 470-472.

(57)Vincennes, B^6 162 : Reynier à Hussein Effendi des Multésimes.

(58)Vincennes, B^6 81 : Multésimes des Provinces de l'Haute - Égypte pour L'an 1214.

(٥٩) حسين أفندى : المصدر السابق، ص ٣٤ .

(60)Vincennes, B^6 81 : Recettes du Miri Multézimes par Hussein Effendi (Fev. 1801), .

(61)Vincennes, B^6 162 : Reynier à Husein Effendi des Multésimes, (17 Oct. 1800).

(62)Vincennes, B6 82 :

قـائمة مبـاركة .. بعلم ثمن الأغـنام والغلال المبيع بالفيـوم فى عـهدة مـباشـرين الولاية لسنة ١٢١٤؛"

B^6 161 : Reynier à Poussielgue, (3 Oct. 1799) .

(٦٣) كان " شـو " من بين من اختلط عليـهم الأمر وتصوروا أنه تولى الروزنامـة فى فترة الاحـتلال الفرنسى . راجع :

Shaw,J.S : op. cit., P.179.

(٦٤) حسين أفندى :المصدر السابق (مقدمة التحقيق لـ " شفيق غربال ") ، ص٥ .

(٦٥) لعل مراسلات رينيه (الوكيل المالى بالدائرة الثانية : الفيوم ـ بنى سويف والمنيا) توضح ذلك بجلاء انظر:

Vincennes, B^6 161 : Reynier aux administrateurs des Domaines, (30 Déc. 1799); à Tallien, (31 Déc. 1799); B^6 162 : Reynier à Lapanouse, (30 Jan. 1801) .

(66)Vincennes, B6 161

"مجموعة وثائق عربية مفردة" ونجد بينها "إقرارًا شرعيًا بتسليم الغلال" بتوقيع "حسن هاشم أفندى ناحية الغايات بولاية البهنساوية .

(67)Vincennes B6 82 :

"ديوان مدينة الفيوم إلى صارى عسكر الجمهور الفرنساوى حاكم الولاية البهنساوية والفيومية (١٢١٤/ ١٧٩٩ - ١٨٠٠)

(68)Vincennes, B6 161 : Reynier à Poussielgue (14 Oct. 1799) .

(69)Vincennes, B6 162 : Reynier à Moallem Mikaël, à Beni - souef, (17 Oct. 1800) .

(٧٠) توجد إيصالات عديدة باللغة العربية تؤكد ذلك . انظر :

Vincennes, B6 81 :

(٧١) لانكريه : وصف مصر، مج٥، ص ٤١؛ استيف : نفس المصدر والمجلد، ص ص ٢١٢-٢١٣.

(٧٢) دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية، لسنة ١٢١٥ (١٨٠٠ - ١٨٠١)، سجل رقم ٢٢٦٥ .

(73)Gloutier à Reynier, (24 Jan. 1800) . 1799) .

دار الوثائق : محافظ الحملة الفرنسية، محفظة رقم (٦) ملف (١٩) ورقة (١٣) . ومن الجدير بالذكر أن جلوتيه كان قد تولى منصب مدير المالية خلال فترة تغيب بوسيلج فى مفاوضات العريش .

(74) Zayonchek à l' Adjudant - Général Boyer, (25 Juin 1799), Polonais , p. 271 .

وحملت رسالة زايونشيك نص الأمر الذى أصدره مدير المالية بوسيلج إلى الوكلاء الماليين بالصعيد .

(75)Vincennes B6 82 : Quittance de Michaël Matta .

إيصال من ميخائيل متى مباشر إقليم بنى سويف بما وصله من ميرى الملتزمين بمنشأة الأمرى".

(76)Vincennes, B^6 81 :

رسالة مباركة تضـمن علم ما حمل من الغلال الميرى عن سنة ١٢١٣ "محررة بمجلس الشرع الشريف بناحية بيـا الكبرى بولاية البهنساوية .كذلك توجد نماذج عديدة بالمحـاكم الشرعية .

انظر على سبيل المثال :

دار الوثائق : محكمة منفلوط الشرعية، س٤،ص ٦٠، م ١٩٣ (١٢صفر ١٢١٤) .

(77) Peyrusse, A : op. cit., p. 465 .

(78)Vincennes, B^6 161 : Reynier à Hussein Effendi, (17 Oct. 1800).

(٧٩) انظر الفصل الرابع .

(٨٠) انظر الفصل الخامس .

(81) Ibid;

وثمة تقرير واف يوضح التزام حسين افندى بالتوجيهات التى كلف بتنفيذها انظر:

Vincennes B^6 81 : Multésimes de la Haute - Égypte pour l'an 1214 .

(82) B^6 162 : Reynier à Hussein Effendi des Multésimes, (8 déc. 1800).

(*) أفندى المحاسبة : هو أحد أفندية الروزنامة، وكان مختصاً بتنظيم حسابات المصروفات التى تنفق بتنظيم حسـابات المصروفات التى تنفق على المنشـآت العامة وعلى شراء سلع مـعينة للمطبخ السـلطانى، بالإضـافة إلى تنظيـمه لحسـابات الصرة الشـريفة وجرايات أهالى الحـرمين . انظر حسين أفندى : المصدر السابق، ص ٢٩ .

(83)Vincennes B^6 82 :

مرسلة من حسين أفندى إلى رينيه (١١ ديسمبر ١٨٠٠)

(84)Ibid.

(85)Peyrusse, A : op. cit., p. 472-473.

(٨٦) كان المفتـرض أن تكون الحصيلة الإجمـالية على الـ ٢٤ قيراطاً (١٣١٦ إردبّـا من الحبوب) ؛ أى ما يعادل (١٦٦.٤٩ بارة) فقط !!

انظر :

– دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية الأشمونين، لسنة ١٢١٣، سجل رقم (٢٢٦٤) .

(87)Vincennes, B^6 81 : Compte donné en arabe par Mikaël Matta.

(88)Vincennes, B^6 81 : Multésimes des Provinces de Benissouef, Miniet, Girgé, Syout et Atfiely .

(89)Vincennes, B^6 82 :

مراسلة من حسين أفندى إلى رينيه (١١ ديسمبر ١٨٠٠) .

(٩٠) انظر الفصل الرابع .

(91)Vincennes, B^6 47 : (3 Juillet 1800); Rigault, G : op. cit., pp. 244-248 .

(٩٢) حسين أفندى : المصدر السابق، ص ٣٢ .

(93)Peyrusse, A : op. cit., p. 473;

ووفقًا لبيروس كان إجمالى حصيلة الضرائب العينية من الغلال فى السنة الرغدة يصل إلى ١,٨٣٠,٦٤٧ إردبًا.

(٩٤) فاطمة الحمراوى : المرجع السابق، ص ٣٠٣

(٩٥) هنرى لورنس : المرجع السابق، ص ٥٤٧ .

(96)Vincennes, B^6 54 : Mémoire d'un Fonctionnaire français à Donzelot, à thebès (Kéna), (8 Oct. 1800); Rigault, G : op. cit., p. 248 .

(97) Denon, v. : op. cit, p. 116.

(98)Vincennes, B^6 59 : Quelques idées sur l'Égypte par Tousard (31 Déc. 1800).

(99)Rigault, G : op. cit., p. 250.

(100) Ibid, pp. 250-251;

هنرى لورنس : المرجع السابق، ص ص ٥٢٨ - ٥٢٩؛ ٥٤٦-٥٤٨ .

(101) Proclamation de Menou aux habitans de l' Égypte, (28 Oct. 1800) .

نسخة أصلية من المنشور الصادر باللغتين العربية والفرنسية المكتبة المركزية _ جامعة القاهرة، محفظة (٢١١)؛

محمد بن يوسف جوربجى جمليان هياتم : صور الفرمانات الصادرة من أمراء الفرنسية فى مصر

فى مدة الثـورة، مخطوط بمعهـد إحياء المخطوطات العـربية، رقم ١٠٠ تاريخ _ سوهاج، ورقة ٢٨ ب_ ٢٩ أ؛ ونشر بصحيفة "كوريه دى ليجبيت" العدد (٨٧) ص ص ٣٢٤-٣٢٧.

(١٠٢) يعد تقرير "توزار" من أكثر التـقارير أهمية فى مناقشة أسباب انخـفاض الكثافة السكانية فى الريف وآثارها السلبية على تقلص المساحات الزراعية فى الصعيد . انظر :

Vincennes, B6 59 : Quelques idées sur l'Égypte par Tousard, (31 Déc. 1800) .

(١٠٣) الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص ٢٢٨ . (يومية ٩ رجب ١٢١٥ / ٢٦ نوفمبر ١٨٠٠) .

(١٠٤) يقول الجبرتى : " فكتب لهم (الملتزمون) عرضحال فى شأن ذلك، وأرسل إلى سارى عسكر ولم يرجع جوابه ... " المصدر نفسه .

(105) Vincennes, B6 162: Reynier à Lapanouse, (30 Jan. 1801).

(١٠٦) الجبرتى : عجائب الآثار ، ص ٢٢٩ (يومية ٢٢ رجب ١٢١٥ / ٩ ديسمبر ١٨٠٠) .

(107)Vincennes, B6 58 :

عرض حال من الوجـاقات السبعـة ومن كامل أعيان الملتزمين ومن بعـض الحريمات الملتزمين خطاباً إلى حضرة مديرين الديوان العمومى" وتم ترجمة العريضة إلى اللغة الفرنسية لعرضها على القائد العام "مينو" وجاءت تحت عنوان :

Pétition de la part de sept Corps militaires de tous les seigneurs et Dames propriétaire des villages en Égypte au Grand Divan du Caire, (15 déc. 1800) .

وقد أدرج الجبرتى فى يومياته مضمون هذه الشكوى . انظر:

الجبرتى : عجائب الآثار ، ص ٢٢٩ (يومية ٢٧ رجب ١٢١٥/ ١٤ ديسمبر ١٨٠٠) .

(١٠٨) يوضح الجبرتى بأن "فـردة الملتزمين" جعلت الناس " سكارى حيـارى " ؛ لأنها - على حد تعبيره - "من أعظم الدواهى المُغلقة ونكسـات الحمى المطبقة" . عجائب الآثار ، ص ٢٢٤ .

(١٠٩) نفسه، ص ٢٢٩ .

(١١٠) مما جاء فى المنشور : "هل وجـدتم نصاً فى القرآن يؤيد هذه الممارسـات المشينة ؟ إننى أجده دائما ما يحث على الإحسان على الفقراء، ويدعو إلى مساعدة المكروبين، وأن يقاسم الأغنياء

فى شرائهم الفقراء ... ". انظر :

Proclamation de Menou .., (22 déc. 1800), Dans : Pièces officielles de L'armée d' Égypte, Paris an 1X (1801), t.2, pp . 489-493.

(١١١) الجبرتى : المصدر السابق، ص ٢٣٠ .

(١١٢) وفقاً لسكرتير المالية (بيروس) كانت هذه الفكرة من بين بنات أفكار مدير المالية الجديد "استيف". انظر :

Peyrusse, A : op. cit., p. 494.

(١١٣) يرد فى الجبرتى نصاً يتعلق بالتزام العوائد المقررة على طوائف الحرف والمتسببين بالأسواق، ومنه يتضح أن الفرنسيين، فى التوقيت ذاته، ضموا هذه العوائد لخزانة الجمهور؛ نظير تعويض أربابها بمرتب معين يسدد إليهم فى نهاية كل شهر . انظر :

المصدر نفسه، ص ٢٣٠ (يومية ٢٦ رجب ١٢١٥ / ١٣ ديسمبر ١٨٠٠) .

(114) Ordre du Jour (20 Jan. 1801), Kléber et Menou .., pp. 382-393 .

(115) Art . 6, 8, 21, 22.

(116)Art .3, 4, 6, 8, 27, 28; Peyrusse, A : Op. Cit., p . 492 .

(117)Art . 27

(118)Peyrusse, A : Op. Cit., p . 494 .

(119)Art . 14-18

(120)Peyrusse, A : op. cit., p . 492;

- وكان "بوفيلو" (الموظف بالإدارة المالية للصعيد) من بين من نبهوا القائد العام "مينو" عن الممارسات المشينة التى ارتكبت فى بيانات مساحة أراضى الصعيد، وذلك قبل أن يقدم المباشرون الأقباط دفاتر الترابيع . انظر:

Buvelot à Menou, (15 sept. 1800) .

(١٢١) كوريه دى ليجيبت، عدد رقم (١٠٧)، ص ص ٣٩٥-٣٩٦؛

Rigault, G : op. cit., pp. 258-259 .

(١٢٢) الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص ٢٥٥ . (يومية ١٢ ذى الحجة ١٢١٥/ ٢٦ أبريل ١٨٠١) .

(١٢٣) أشار الـشيخ حســن العطار (وكان فى أسيوط) فى رسـالته إلى الجـبرتى، وقـد دونها الأخيـر فى يومياته ، إلى أنه من بين مــن ضربهم الطاعون بقوة جمـاعة الملتزمين فضلا عن الفـلاحين، حتى لقد تعطل الحصاد فى قرى عديدة . انظر :

الجبرتى : المصدر نفسه، ج٣، ص ص ٢٦٥-٢٦٦ .

(١٢٤) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ص ٢٨٧- ٢٨٨ .

(١٢٥) نفسه، ج٣ ،ص ص ٢٥٦، ٢٨٨، ٢٨٩ .

(١٢٦) نفسه ، ج٤، ص ٢٣٦(حوادث جمادى الأول ١٢٢٩/ أبريل ـ مايو ١٨١٤) .

الفصل الرابع
المباشرون الأقباط وإدارة الجباية

تلاحقت الهزائم بالمماليك فى كل من شبراخيت وإمبابة ، بعد سقوط الإسكندرية فى ٣يوليو ١٧٩٨، فى الوقت الذى كان القائد العام "بونابرت" يراسل فيه كل الجماعات التى لها صلة بالسلطة المملوكية وبشئون إدارة البلاد، وخاصة تلك التى كانت تحظى بثقة الأهالى. وحينما داهم الفرنسيون القاهرة (فى ٢٣ يوليو) بات الموقف أكثر صعوبة؛ إذ كان على الجميع أن يحدد موقفه سريعًا. ولما كان "المباشرون" الأقباط أكثر من غيرهـم ارتباطاً بالبيوت المملوكية؛ حيث كانوا يديرون حسابات ممتلكاتهم العقارية، ومجمل أنشطتهم المالية - قد تعين عليهم أن يحسموا أمرهم قبل السلطة الجديدة التى عرضت عليهم الأمان ودعتهم للعمل معها.

ومن المؤكد أن الموقف كان عصيباً ومحيراً، ليس من جراء ضيق الوقت المتاح لبلورة رؤية شاملة للمسألة، وإنما - كذلك - بسبب تناقض الاتجاهات التى قد لا تسمح بموقع وسط لمالأة الجميع، وتحتم، من ثم، العمل مع سلطة واحدة، خاصة وأن البيانات الأولى للغزو الفرنسى كانت تعلن عن شروعها فى تقويض النظام المملوكى ومصادرة كل ممتلكاته(١)، وهو ما كان يمس بشكل مباشر مصالح جماعة المباشرين؛ ولذلك لم يكن ليماطل "المعلمون الأقباط" القيادة الفرنسية طويلاً، حيث انتهى بهم الأمر إلى قبول عرض بونابرت : فهل كان إقدامهم على هذا القرار يمثل نوعاً من المغامرة؛ بغية حفاظهم على استمرارية تواجدهم فى إدارة مالية البلاد، أم تجاوز الأمر حدود مصالحهم المباشرة، وحمل رؤية خاصة فى قراءة الواقع السياسى، وفى التحسب لتقلباته المفاجئة؟ ومن جانب آخر هل أتاح إلحاقهم بالإدارة الفرنسية ممارسة دورهم بالكيفية نفسها التى كانوا عليها قبل مجىء الحملة، أم وُضعَت قيود معينة اختزلت هامش الحركة، وجعلت من المباشرين مجرد أدوات ضرورية جرى تطويعها؛ لإحاطة الجانب الفرنسى بالحقائق الضريبية والإدارية للبلاد؟ إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات سوف تساعدنا على فهم طبيعة الدور الذى أدته جماعة المباشرين فى إدارة الجباية، وعلى تحليل مجمل

العلاقات التى ربطتهم بالمسئولين الفرنسيين. ويتم التناول على محورين أساسيين؛ الأول: يتعلق بشكل التنظيم الذى ضم المعلمين الأقباط فى إدارة الجباية، والثانى : يقوم على تتبع مراحل تطور العلاقة بين الجانبين.

أولاً : المباشرون الأقباط والبنية التنظيمية لإدارة الجباية

اتجه بونابرت، بعد احتلاله للقاهرة، إلى التصدى لتنظيم إدارة الجباية، لأجل تحقيق السيطرة على الموارد المالية، وحرمان القوات المملوكية من تلقى أى دعم يساعدها على استمرار المقاومة للغزو الفرنسى. وكان أول إجراء اتخذه فى هذا الصدد، متمثلاً فى تكليف المباشرين الأقباط بجباية الضرائب من الأقاليم التى يتم احتلالها(٢)، وتبدو حصيلة اطلاعه على مجمل التطورات الأساسية التى مرت بها الإدارة المالية، عبر العقود الأخيرة السابقة على مجىء الحملة، والتى غالبًا ما كان تقرير "فولنى" أحد مصادره المهمة فى ذلك (٣) – من بين البواعث الرئيسية فى توجهه المباشر إلى الاستعانة بالمعلمين الأقباط، على وجه الخصوص؛ ذلك أن الجباية فى مصر كادت تُمثل تخصصاً طائفياً قاصراً عليهم، ولاسيما منذ ارتباطهم بإدارة حسابات "شيخ البلد" الذى آلت إليه السيطرة، منذ من عهد على بك الكبير، على إدارة الالتزامات الضريبية بشكل عام. ولعل هذا ما أكسبهم دراية وخبرة، أكثر من غيرهم، بالتغييرات الأخيرة الطارئة على المعدلات الضريبية ومسمياتها وخريطة التوزيع الجغرافى للالتزامات وللأراضى المعفاة من الضرائب(٤). ويضاف إلى ذلك حالة القلق والمخاوف التى انتابت الإدارة الفرنسية من أن يؤدى عدم إحاطتها بالجباة الأقباط إلى حدوث فوضى فى تحصيل الإيرادات، ولعل هذا ما عناه سكرتير مالية الحملة بيروس Peyrusse عندما أكد بأن استعادة إدارة التحصيلات، بكامل موظفيها القدامى، كان بهدف "إيجاد وسيط تقليدى قديم يجمع بين المباشرين (المنتشرين بالأقاليم) وبين الإدارة المالية الجديدة"(٥) وعلى ذلك لم يجد "بونابرت" مناصاً من الدفع بهم إلى استعادة دورهم التقليدى فى إدارة الجباية.

على أن الأمر لن يسلم إلى طائفة المباشرين بالكيفية التى كانوا عليها قبل مجىء الفرنسيين؛ إذ اتجه بونابرت إلى وضع وكيل فرنسى Agent français بجانب كل مباشر قبطى؛ حتى يراقب سلوكه، ويتابع حساباته ويصبح ذا دراية عميقة بعادات البلاد ولغتها(٦).

ويُجرى بونابرت تعيين كبير الأراخنة "جرجس الجوهرى" أميناً عاماً لإدارة الجباية فى كل الأقاليم بمصر، على نحو ما كان عليه فى زمن مشيخة البلد المملوكية. وتمتد، من ثم، سلطته على سائر المباشرين الأقباط، باعتبار الأواخر موظفين رسميين خاضعين لتوجيهاته وأوامره؛ وذلك بهدف إحكام السيطرة على إدارة الجباية(٧). وبداية كُلِّفَ المعلم "جرجس الجوهرى" بتقديم قائمة بأسماء مَن يتم اعتمادهم من بين أبرز الأمناء الأقباط، وتوزيعهم على مختلف الأقاليم(٨) كما أصبح منوطاً به تنظيم قوائم القرى ومكلفاتها الضريبية، فضلاً عن إحاطة الإدارة المالية بالإجراءات المتبعة لـ Les formalités d'u.sage فى مخاطبة مولى الضرائب(٩)؛ لأجل حثهم على التفاعل الإيجابى مع المسئولين الماليين.

كذلـــك تـــم تشكيـــل لجنـــة قبطيـــة خاصـــة، أُطلـــق عليهـــا "لجنة المباشريـــن الأقباط الخمسة" Commission de cinq intendants généraux cophtes والتى ضمت كُلاً من المعلم جرجس الجوهرى (بوصفه رئيساً لها)، والمعلم يعقوب حنا، والمعلم أنطون أبو طاقية، والمعلم فلتاءوس، والمعلم ملطى. ولهؤلاء الأعيان الكبار من القبط كلمة قوية على سائر المباشرين الأقباط ومرءوسيهم بالقرى والنواحى، ومن ثم كُلِف كل منهم بمساعدة المعلم جرجس الجوهرى فى تنظيم المباشرين ومرءوسيهم بالأقاليم، وفى توزيع الضرائب وتحصيلها(١٠).

واتسقت عملية توزيع المعلمين الأقباط والوكلاء الفرنسيين مع حركة السيطرة العسكرية على الأقاليم، وإلى هذا السبب يرد إتمام تنظيم الإدارة المالية بأقاليم الدلتا قبل الصعيد بنحو نصف عام تقريباً؛ إذ لم تتحقق السيطرة الفرنسية على كافة أقاليم الوجه القبلى قبل الثانى من فبراير ١٧٩٩، وهو التاريخ الذى أُعتبر بداية التقويم الحقيقى لتحرير قوائم تحصيل الضرائب بالصعيد(١١). وكانت فترة الغزو (سبتمبر ٩٨ - فبراير ١٧٩٩) قد وافقت موسم جباية القسط الأخير من حساب مالية عام ١٢١٢(٩٧-١٧٩٨)، والقسط الأول لجبايات عام ١٢١٣(٩٨-١٧٩٩)، والتى اضطربت، من جراء السباق المحموم على تحصيلها بين مماليك مراد بك والطوابير العسكرية الفرنسية، وكان ذلك سبباً فى اتجاه القيادة العامة لحملة الصعيد إلى الاستعانة بكل المباشرين وأتباعهم من الكتبة والصيارفة، ممن صادفوهم بالأقاليم، وجرى اعتبارهم "أمناء مؤقتين"(١٢) Intendants cophtes provisoires.

وكان قد تأكد للفرنسيين - خلال هذه الفترة - ضرورة استدعاء قدامى المباشرين والكوادر القبطية المرءوسة لهم؛ حيث كان الفلاحون، يرفضون دفع الضرائب إلا فى حضورهم(١٣). ووفقًا لهذا اتجه الجنرال ديزيه إلى تكليف المعلم يعقوب، بوصفه المباشر العام للصعيد L'ntendant général de la Haute-Égypte، بتنظيم هؤلاء الكتبة الأقباط(١٤)، وعبر تقارير الضرائب والمراسلات المتبادلة بين المسئولين الفرنسيين أو بينهم وبين المباشرين الأقباط تبين أن الصعيد كان قد توزعت أقاليمه الرئيسية على خمسة مباشرين : المعلم إبراهيم الخلفاوى (بولاية الفيوم)(١٥)، والمعلم برسوم (بولاية البهنسا)، والمعلم يعقوب حنا (بولاية الاشمونين)(١٦)، والمعلم مينا (بولاية طيبة "قنا - إسنا- جرجا")(١٧) وأخيراً المعلم بقطر (بولاية المنفلوطية)(١٨). وعلى ما يبدو فُوض كل مباشر منهم بتنظيم سائر الكتبة والصرافين بالقرى والنواحى(١٩) داخل محيط كل إقليم من هذه الأقاليم الخمسة، بحيث يتم تقديم قائمة بأسمائهم، يُحدد بها النواحى التى يتولون عهدتها، وتقوم الإدارة المالية بالقاهرة، بإصدار "إجازة" un brevet لكل منهم(٢٠) على نحو ما كان سائداً قبل مجىء الاحتلال الفرنسى، حيث كانت الإجازة تحدد بمدة سنة خراجية واحدة(٢١)، وخلالها يصبح سائر الكتبة الأقباط فى ضمانة مباشر الولاية الذى يتحمل مسئولية كل خطأ أو نقص فى الإيرادات المحصلة.(٢٢).

وكان من البديهى أن يمتد الاحتفاظ بقدامى المباشرين وبالكتبة الأقباط إلى اعتماد بنية التنظيم السائد داخل كل الوحدات المالية الإقليمية، والقائمة على أساس هيراركى : فالإقليم يتولى إدارة حساباته "مباشر الولاية"، يتبعه عدد من "الوكلاء الأقباط" المكلَّف كُلٌ منهم بحسابات مقاطعة أو ناحية واحدة، وفى أسفل السلم الهرمى يأتى دور "العامل القبطى"(*) الذى يُناط به القيام بالجباية من كل قرية بالناحية(٢٣). وقد يتزايد عدد "العمال الأقباط" بحسب الاتساع الجغرافى للقرى المشكلة للناحية(٢٤). وحينما كان "العامل" يجد نفسه فى حالة لا تمكنه من الوفاء بمتطلبات التحصيل، فإنه يعهد بجزء من مهامه إلى مرءوسين له يسمون "قُبّاض" qoubâd يحصل هو منهم على جباياتهم، وينظم لهم حساباتهم، بحيث تندرج حركتهم ضمن حركته(٢٥).

وتقتضى المهام المنوطة بمباشر الإقليم أن يحصل الجبايات من "العمال الأقباط"، ويجرى تحرير قوائم دقيقة بها، ويحصر عدد الأفدنة وأسماء النواحى والقرى(٢٦) ولَمَّا كان مباشر الإقليم مرءوسًا للمعلم جرجس الجوهرى، (المباشر العمومى)، فقد تعين أن يوافى الأخير بكل هذه القوائم، وأن يتلقى منه الأوامر والتعليمات، وأن يتبادل معه المراسلة - مباشرة- فى كل ما تعلق بإدارة الجباية ومصروفاتها الخاصة بدائرته الإقليمية(٢٧) وعلى ذلك اتخذت العلاقة بين الجانبين شكلاً من أشكال التبعية أو المسئولية الإدارية.

وبالكيفية نفسها، وعلى المستوى الأعلى من العلاقة بين كبير المباشرين والإدارة المالية الفرنسية، جرى إخضاع الأول لرقابة ومتابعة فرنسية دءوب، من خلال ما سُمى بـ "مجلس الإدارة" Conseil dadministration الذى أنشأه بونابرت فى ١٤ أكتوبر ١٧٩٨، وقصر عضويته على "مدير المالية" L'administrateur des finances والمنظم العام للصرف Lordonnateur en chef بالإضافة إلى جرجس الجوهرى نفسه. وكان قد تحدد انعقاده، بصفة يومية، بالمقر العام للجنرال بونابرت(٢٨). وإذا كانت الإدارة المالية، منذ البداية، قد اعتمدت المعدلات الضريبية السائدة، دون تغيير(٢٩)، فقد صار من المتعين على كبير المباشرين رفع التقارير، بشأن ما يجرى طلبه من معلومات أو بيانات تخص قوائم الضرائب المستحقة على كل الأقاليم، أمام هذا المجلس(٣٠).

وعلى ضوء ما تقدم يُلاحظ أن جماعة المباشرين استعادوا مواقعهم، كمحصلين للجباية وكمسئولين عن تنظيم قوائمها الحسابية، وفقًا لما كان سائدًا قبل مجىء الاحتلال. والفارق الجوهرى يظل متمثلاً فى أنهم صاروا يعملون فى إطار إدارى، بوصفهم موظفين رسميين، خاضعين لرقابة فرنسية، بعد أن كانوا يعملون بدوائر الملكيات الخاصة التى بلغ الارتباط بأربابها أنهم كانوا يُكنون بأسمائهم(٣١). على أن ذلك لم يعن أن الإدارة المالية الفرنسية قد تعاملت مع المباشرين بصفتهم أفرادًا، وإنما تم التعامل- منذ البداية - من خلال "جرجس الجوهرى" نفسه، باعتباره سرئيسًا للكتاب" الأقباط. وبعبارة أخرى، فرض التنظيم القبطى على الفرنسيين ضرورة التعامل مع المباشرين بوصفهم "جماعة"، وسوف تمثل هذه الحقيقة لبٍ إشكالية العلاقة الإدارية التى ربطت المعلمين الأقباط بالجانب الفرنسى.

ثانياً : تطور علاقة المباشرين بإدارة مالية الصعيد

غلف الغموض كل شىء فى النظام الضريبى والمالى، ووجد الفرنسيون أنفسهم فى حاجة ماسة إلى بذل جهد، غير عادى؛ للحصول على المعلومات التى يصعب بدونها السيطرة على الموارد وإدارة مالية البلاد ككل. وإذا كان المباشرون على وعى تام بخطورة الإفصاح عن أسرار مهنتهم، فإن الرؤية بالنسبة للجانب الفرنسى، اتسمت بالضبابية الكثيفة. وبقدر ما كان يمكنهم رصده من معلومات وبيانات، بقدر زيادة معرفتهم بمصادر جديدة للإيرادات. وبداهة كان لذلك تأثيره على شكل العلاقة بين الجانبين. وسعياً إلى فهم أعمق للعوامل التى كانت تشكل مضمون هذه العلاقة التى مرت - رغم قصر المدة الزمنية - بأطوار مختلفة، يتعين أن نتناول أبرز المشكلات والمصادمات شبه اليومية التى كانت موطناً للاحتكاكات المستمرة. ولَماَّ كان الفرنسيون مضطرين إلى متابعة فترات الفيضان التى تحدد الدورات الزراعية، ومن ثم أقساط جباية الضرائب - فإنهم اعتمدوا تنظيم الميزانية وقوائم الحسابات وفقاً للتقويم القبطى للسنة المالية التى تبدأ فى شهر توت (سبتمبر) وتنتهى مع بدء صعود الفيضان بين شهرى بؤونه وأبيب (يونيو - يوليو). وإذا كانت المحصلة المعرفية تتجلى نتائجها، على نحو بيِّن، فى نهاية كل سنة مالية، فإن الإدارة الفرنسية كانت تولى اهتماماً ملحوظا، بمراجعة قرارات سبق اختبارها، واتخاذ إجراءات جديدة خلال الفترة الانتقالية من يوليو إلى سبتمبر(٣٢)، الأمر الذى كان يؤدى إلى حدوث تغير نوعى، من عام مالى إلى آخر، فى شكل ومضمون العلاقة بين الجانب الفرنسى والمباشرين الأقباط. وعلى ذلك سوف يتم دراسة الدور القبطى فى الإدارة المالية، من خلال تحليل أبعاد المواجهة طيلة السنوات المالية الثلاث (١٢١٣/١٢١٤/١٢١٥) التى شملت فترة الاحتلال (١٧٩٨-١٨٠١)، وإن كان ينبغى التنويه إلى أن اتفاق هذه السنوات مع فترات حكم الجنرالات بونابرت وكليبر ومينو، ليس سوى اتفاق عفوى.

المرحلة الأولى (سبتمبر ١٧٩٨- أغسطس ١٧٩٩)

يمكن أن نميز فى هذه المرحلة موقفين رئيسيين للمباشرين الأقباط قبل الإدارة الفرنسية: الأول منهما كان فى إطار استطلاع مدى قدرة الفرنسيين على الإحاطة

بالنظام المالى والضريبى، يوازيه، فى الوقت نفسه، متابعة دقيقة لكل التطورات السياسية التى لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مدى الاحتفاظ بمواقعهم فى إدارة النظام الضريبى فى مصر. والموقف الآخر جاء نتيجة للأول؛ إذ مع تبين عجز المحتلين عن استيعاب كُنْه النظام وآلياته المعقدة، فى الوقت الذى كانت المصادمات العسكرية مستمرة بين كل حين وآخر - فإن الجانب القبطى يحدد لنفسه اتجاهًا يقضى بوجوب تحقيق السيطرة الفعلية على المعلومات والإيرادات معًا؛ ومن ثم تصبح العلاقة طردية بين اللجوء إلى وسائل التحايل، وبين تزايد المواجهات والاحتكاكات شبه اليومية. وسوف نحاول تحليل طبيعة العلاقة بين الجانبين، فى إطار هذين الموقفين اللذين سوف يؤثران، بدرجة ملحوظة للغاية، على تغير شكل إدارة الجباية.

حذر وترقب

يُطالعنا تقرير سكرتير المالية بيروس بحقيقة موقف المباشرين الأقباط، من السلطة الفرنسية، خلال الشهور الأولى من الاحتلال، فيشير إلى أنهم كانوا مرتابين ومنقسمين بين الخوف الذى يثيره لهم الأمراء المماليك ساداتهم القدامى، وبين الهلع الذى حمله إليهم الغزو الفرنسى، ولذلك لم يقدموا لهم، فى البداية، أية معلومات(٣٣) وقد أكد هذه الحقيقة الجنرال زايونشيك، من واقع احتكاكه ورقابته شبه اليومية للكتبة الأقباط، فى دائرة الفيوم وبنى سويف والمنيا(٣٤).

وكان تتبع المباشرين للتطورات السياسية المختلفة التى تلاحقت فى هذه المرحلة، قد فرض عليهم ضرورة توخى الحذر والاحتفاظ بحق مراجعة كل المواقف والصلات التى ربطتهم بجميع الأطراف : فمن ناحية لم يستطع الفرنسيون القضاء على مراد بك ومماليكه، وهو ما كان كفيلا بجعل مركز الفرنسيين بالصعيد مؤقتًا أو غير مستقر(٣٥)؛ حيث ظل المماليك قادرين على مداهمة الكتائب الفرنسية فى كل مكان بالوجه القبلى، فيما عُرف "بحرب العصابات"(٣٦)، ومن ناحية أخرى، عاين المباشرون تحطم الأسطول الفرنسى، فى مطلع هذه المرحلة، وإعلان التحالف العسكرى بين العثمانيين والإنجليز، كما كانوا شهود عيان على نجاح الباب العالى فى إرسال فرمانات ومنشورات عثمانية، تحض على الثورة والمقاومة، تم توزيعها بين أهالى القرى(٣٧)، والتى انعكس مردودها بجلاء

فى امتناع الفلاحين عن تسديد الضرائب سوى فى وجود الطوابير العسكرية التى كانت تهدد بمداهمة القرى وحرقها فى حال الإصرار على عدم الدفع.

وعلى ذلك كان المباشرون قد وجدوا أنفسهم فى موقف شائك. وكانت الحقيقة الوحيدة الواضحة لهم أن الارتكان على السلطة الفرنسية وحدها سوف يجر عليهم المتاعب، وليست حوادث قتل أو اغتيال بعض الأمناء الأقباط فى بعض القرى(٣٨) إلا مؤشراً على تلك الصعوبات التى تنتظرهم. ولعلهم ما فتئوا يتذكرون حوادث عام ١٢٠٠ (٨٥-١٧٨٦) التى نزل بهم، خلالها، أشد المصادرات من جراء دورهم الرئيس فى تلفيق الحسابات التى أدت إلى سطو الأمراء المماليك على مجمل "خزينة السلطان". وهى تجربة عصيبة نزعم بأنها أثْرَت خبرة المباشرين فى التعامل مع السلطة، وذلك عبر التحسب لتقلباتها المفاجئة، وعدم الرهان على جانب واحد. ومن ثم فقد كان من المتوقع أن يحاول المعلمون الأقباط، بعد احتفاظهم بمواقعهم السابقة فى إدارة الجبايات، معاودة الاتصال بالمماليك سراً، وأن يحولوا، فى الوقت نفسه، دون أن تُثار ضدهم من قبل سلطات الاحتلال، أية شبهة حول هذه المسألة(٣٩).

وتجدر الإشارة إلى أن التحديات لم تقتصر على مدى قدرة المباشرين على إدارة التعامل مع المصالح المتناقضة للقوى المتصارعة على السلطة فحسب، وإنما كان هناك ما هو أكثر خطورة على مستقبل عملهم فى الإدارة المالية برمتها؛ فاتجاه بونابرت إلى وضع وكلاء فرنسيين لمراقبة مجمل الحسابات القبطية، قد يؤدى إلى وضع نهاية للامتياز الذى استأثروا به فى هذا الجانب الحيوى من الإدارة(٤٠). وهى مسألة استوعب المعلمون الأقباط مراميها؛ ومن ثم فقد تعين عليهم إحكام السيطرة على الجهاز الإدارى القبطى، من أصغر كاتب فى قرية إلى أعلى مسئول فى الجماعة القبطية؛ لأجل الحيلولة دون تسرب المعلومات الدقيقة عن النظام الضريبى والمالى : فلقد نجح المعلم جرجس الجوهرى فى إقناع الفرنسيين بأن قوائم الضرائب لا تصدر إلا عن مكتبه بالقاهرة، سواء للمسئولين الفرنسيين أو لسائر مباشرى الأقاليم. (٤١) ولَماَّ تم استعادة ذات التنظيم الهرمى للكوادر القبطية السابقة، بات المعلم جرجس الجوهرى ـ بوصفه المباشر العمومي ـ متحكماً، بصورة فعلية، فى تحديد نوعية البيانات والمعلومات التى كان يمكن كشفها للفرنسيين أو حجبها عنهم.

ولعل مما يعكس وجود درجة كافية من الوعى لدى جماعة المباشرين بأهمية التكاتف والالتزام بالخط العام الذى حددُوه لأنفسهم؛ للحفاظ على احتكارهم للمعلومات - أنهم كانوا، بدرجة من الإفراط فى الحذر، يمتنعون عن الرد على ما يواجهونه من تساؤلات أو استفسارات. ويدلى جيرار بشهادته فى هذا الصدد (وكان معنيًا بجمع المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الريفى والنظام الضريبى) إذ يقول : سكان أمثال هؤلاء القوم أقل استعداداً لتقديم المعلومات حول الوسائل التى يحرصون على إحاطتها بالغموض.. وهذا ما يفسر - بقدر كاف - سر القلق الذى كان ينتابهم من الأسئلة التى كنت أوجهها لهم، وكذلك سوء نيتهم حين كانوا يضطرون للإجابة" وأنه لذلك لم يحصل إلا على معلومات غامضة، وأمل أن يتمكن غيره من رصد ماعجز عن تحصيله منها(٤٢).

وكانت "الحماية" التى وفرها المعلم جرجس الجوهرى وكبار المباشرين Les Grands Coptes لمرءوسيهم من الكتبة والعمال الأقباط بإدارة الجباية، قد أدت إلى تدعيم وحدة الصف، وتماسك البنيان الداخلى للجماعة(٤٣). وخاصة أن أمر تعيين أو رفت أحد هؤلاء الكتبة كان امتيازاً قاصراً على المعلم جرجس الجوهرى(٤٤)؛ ولذلك كانت أية شكاية تتعلق بالكتبة والمباشرين تحال على الأخير؛ ليحقق فيها بنفسه ويتخذ الإجراء المناسب بشأنها(٤٥). وهو الأمر الذى أتاح للمباشرين غطاءً قويًا لمعظم ممارساتهم المختلفة. ·

وكان حرص بونابرت على الحيلولة دون وقوع مصادمات بين المباشرين والمسئولين الفرنسيين، قد أدى إلى تمادى الأقباط فى توسيع هامش حركتهم : فقد كان من الأهمية بمكان للجانب الفرنسى احتفاظ المباشرين بمكانتهم وهيبتهم بين أهالى القرى، وأن يظلوا متمتعين بثقة السلطة الفرنسية، كأحد الركائز الأساسية لاستقرار جباية الضرائب؛ ولذلك عندما قام أحد جنرالات الأقاليم بالقبض على مباشر قبطى، تعاون مع المقاومة المملوكية ضد الجيش الفرنسى، سارع بونابرت بشجب تصرف هذا الجنرال، محدداً الإطار العام للتعامل مع المباشرين الأقباط: "إننى لا أنظر بعين الرضا إلى الأسلوب الذى تصرفت به تجاه القبطى، فمقصدى هو مراعاة هؤلاء الناس، وإبداء حسن النوايا

نحوهم قل لى ما هى موضوعات شكواك منه وعندئذ أتولى إحلال شخص آخر محله.. ادرس الناس الذين تجد نفسك بين ظهرانيهم، وميز أولئك الأكثر استعداداً لتوظيفهم، واضرب أحياناً أمثلة عادلة وقاسية، دون أن تقدم أبداً على أى شئ يقترب من الهوى والاستخفاف"(٤٦).

ويبدو أن هذه التعليمات قد مثلت الاتجاه العام لسلطات الاحتلال قبل المباشرين، على الأقل فى هذه المرحلة؛ إذ نجدها تشكل لبَّ التوجيهات التى يُوصى بها مدير المالية (بوسيلج) أحد الوكلاء الفرنسيين : "إنه لمن المفيد لنا أن يتمتع المباشرون بالاحترام والتقدير من جهتنا؛ لأجل أن يتحصلوا على الضرائب بأنفسهم من القرى، وكذلك أن يلاقوا عقابنا حينما يبدون إهمالاً فى عملهم، وإن كان يتعين ألا يُحقر أحد من شأنهم على مرأى من أهالى القرى"(٤٧). بل وكانت الإدارة المالية على استعداد للذهاب إلى أبعد من ذلك، بإبدائها المرونة مع المباشرين الذين يثبت اختلاسهم وتضليلهم للفرنسيين بشأن تركات الأمراء المماليك المصادرة، على نحو ما تمثله حالة المعلم إبراهيم الحلفاوى، مباشر ولاية الفيوم(٤٨). ومن جانب آخر كان ثمة حرص على إشعار المباشرين بأن حمايتهم أحد الشواغل الأساسية للقيادة العامة نفسها، وذلك عبر التأكيد لهم على موقفها الصارم فى معاقبة القرى التى تعرضت للأقباط، غير مرة، للقتل والاغتيال(٤٩).

وإذاً كانت الإدارة المالية للاحتلال منشغلة بعدم المساس بمكانة المعلمين الأقباط أو كوادرهم من الكتبة والصيارفة؛ بهدف استيعابهم فى الإدارة؛ لأجل دفع القرى للتواصل فى تسديد الضرائب، بالإضافة إلى تهيئة مناخ من التعاون بين الجانبين، كخطوة أساسية لاندماج الوكلاء الفرنسيين، ومن ثم السيطرة رويداً رويداً على المعلومات المجهولة.

سلطة المعرفة وضغوط المحتل

وإذا كان للمباشرين - دوماً - حساباتهم الخاصة، فسوف يجيدون استغلال الموقف الفرنسى الحريص على كسب تعاونهم؛ إذ يجرى مواجهة ضغوط المسئولين الفرنسيين فى طلب معرفة القوائم التفصيلية للضرائب والقرى والمعلومات المتعلقة بها - بالفتور وبشىء كثير من اللامبالاة، الأمر الذى جعل بونابرت أكثر تململاً من ردود فعلهم، وخاصة بعد أن أبدى المشايخ تجاوباً ملحوظاً، فى الإفصاح عن أملاك الأمراء المماليك،

فى حين ظل المباشرون والعمال الأقباط يشملهم الصمت المطبق بشأن هذه الأملاك التى كانوا، قبل مجىء الحملة، يديرون حساباتها؛ ولهذا فإنه يكتب إلى المعلم جرجس الجوهرى، فى لغة أقرب إلى العتاب؛ لأنه كان ما يزال حريصاً على استنفار المباشرين، وعدم فقد عونهم : "إننى لأطالب الأقباط بأن يبدوا الحماس والثقة والإخلاص فى خدمتهم للجمهورية، ولا أكتم عنك ما أشكوه من فتور الهمة الذى أصاب الكثيرين من بينهم".(٥٠) على أنه من جانب آخر، وقد تأكد من صعوبة تطويع المباشرين فى الاتجاه الذى يؤدى إلى كشف الحقائق الضريبية، يقرر إيجاد مصادر متعددة لجمع المعلومات، فيجرى إنشاء "لجنة الحبوب" فى يناير ١٧٩٩ لتشمل أقاليم مصر الوسطى "الفيوم وبنى سويف والمنيا"، ويعهد إلى "ليفرون وهاملان" (فى مارس ١٧٩٩) القيام بالمهمة نفسها فى مصر العليا(٥١). وإن كانت التجربة سوف تبوء بالفشل؛ حيث يؤكد "بيروس" بأن المباشرين ضنوا بالمعلومات على هؤلاء المسئولين بل وأوقعوا بهم فى أخطاء فادحة(٥٢)، الأمر الذى أدى إلى تعاظم أهمية استقصاء المعرفة عبر التطواف بين القرى، اعتماداً على الفلاحين البسطاء وبعض مشايخ القرى وغيرهم من أبناء الريف. غير أن هذه الوسيلة استغرقت وقتاً طويلاً(٥٣). ولم تنجح فى الإحاطة بالحقائق الضريبية، التى تكشف كُنه النظام، بشكل جعل حجم الإفادة منها، زمن الاحتلال محدوداً، وهو ما اضطر المسئولين الفرنسيين إلى الاعتماد على القوائم المجملة التى حررها المباشرون الأقباط، ومواصلة البحث والضغط عليهم.

وكان توجه بونابرت، بأفضل قواته، فى هذه الفترة، إلى غزو الشام، قد وضع على محك الاختبار مدى رسوخ السيطرة الفرنسية على مصر، وهو ما كان سبباً فى إثارة الحذر والترقب لدى الجميع(٥٤). ولاسيما جماعة المباشرين الذين مارسوا - بقدر كبير من التحفظ كل وسائل التسويف والمماطلة فى تسديد الضرائب، بل وفى ادخار ما وسعهم من تحصيلات؛ لتأمين أنفسهم فى المستقبل القريب الذى بات من الصعب التكهن بما يحمله من تطورات.

وتتيح أوراق ومراسلات الجنرال زايونشيك، حاكم مصر الوسطى (الفيوم - بنى سويف - المنيا)، التعرف على بعض تلك الوسائل التى رصد بوادرها منذ الشهور الأولى من احتلال الصعيد التى توافقت مع حلول موسم جباية القسط الأول للميرى : فنجده

يرصد تباطؤ المباشرين فى تنفيذ الأوامر والتوجيهات، وتلكؤهم فى تحصيل الضرائب؛ حيث كانوا يتعللون، بصفة مستمرة، بأن القرى غير هادئة، وأن الفلاحين يتابعون الموقف عن كثب، ويرسلون من يتحرى لهم الأخبار، وينتظرون فى كل يوم، سماع أخبار المعارك الجارية، بين المماليك والفرنسيين، ومن ثم لا يمكنهم الجباية فى مثل هذه الظروف(٥٥). كما يشير "زايونشيك"، فى مراسلاته، إلى أن تهديد العمال الأقباط بتكبيدهم غرامة نقدية تتناسب مع كل تأخير فى الدفع، لم يلق سوى استجابة سلبية؛ إذ "لم يُفزعوا للسداد تحت التهديد بالتغريم"(٥٦)؛ ولذلك مضت الجباية بصعوبة بالغة. وكان قد تزامن مع غزو الشام حلول القسط الثانى من الميرى. وتوضح أوراق زايونشيك أن المباشرين حاولوا إغراء الوكلاء الفرنسيين بأن القرى فى إمكانها تسليم "الحصيلة" بنفسها إلى مقر القيادة الإقليمية، دونما حاجة إلى الطوابير الفرنسية المتحركة التى تجوب القرى فى مساعدة الصرافين. وإذا يتبين أن هذا الأسلوب لم يحقق أية نتيجة، وأنه كان من بين حيل الأقباط فى التسويف، فإنهم يقررون النزول للقرى بأنفسهم "دون هؤلاء الأقباط الأشقياء"(٥٧). وهو إجراء يثبت فشله سريعاً؛ فالقرى لم تكن لتدفع إلا فى حضور العمال الأقباط.

وحال تأكد الإدارة من أن الفلاحين سددوا الضرائب العينية (حبوباً وخيولاً)، تسارع فى اتخاذ قرار يقضى بمباغتة المباشرين والكتبة فى القرى؛ لمصادرة تلك التحصيلات التى ماطلوا فى تسليمها لخزانة الجمهور. غير أن المباشرين يتداركون أمورهم سريعاً ويفوتون الفرصة على الجانب الفرنسى. وهذا ما يدفع "زايونشيك" إلى التأكيد على وجود ما أسماه بـ "التنبيهات القبطية" (أى شبكة استخبارية) التى تتمكن من الإحاطة، بطريقة أو بأخرى، بالترتيبات التى تعزم الإدارة اتخاذها ضدهم؛ كما يدلل على هذه الحقيقة بحادثة فزار المعلم "إبراهيم الحلفاوى" من الفيوم، قبل وصول الرسالة التى تقرر بها أمر اعتقاله!(٥٨).

لقد بات واضحاً للجانب الفرنسى أن درجة استجابة المباشرين للتعاون متوقفة على النتيجة التى سوف تسفر عن "غزوهم للشام". وكان هذا عين ما أدركه "زايونشيك"، عبر احتكاكه اليومى بالصيارفة الأقباط؛ ولذا فإنه حين يُحاط علماً بفشل هذا الغزو،

ينتابه القلق الشديد، وهو ما تفيض به مراسلته إلى "دوجا" قبيل عودة بونابرت : "إننى لخائف أن يؤدى هذا الفشل إلى تباطؤ حركة جباية الضرائب، من جراء استغلال العثمانيين لهذا الخبر الذى سوف يبالغون، بكل تأكيد، فى تصويره للفلاحين، وهم الذين يتمنون اضطرارنا للجلاء عن هذه البلاد"[٥٩].

وأكدت الأسابيع التالية مظان ومخاوف الجنرال زايونشيك؛ فقد توالت « المنشورات العثمانية ومكاتيب المماليك»[٦٠] وعلى البلاد، تبشر بقرب مواجهة حاسمة، تُجلى هذا الاحتلال؛ وهو ما يؤدى إلى تعثر الجباية. ولن تُجْدِى تحذيرات القائد العام بونابرت بالتغريم والمصادرة للأراضى[٦١].

ودون أن يكون ثمة تنسيق ما، بين العمال الأقباط والفلاحين، سوف يدفع القلق الفلاحين إلى النتيجة نفسها؛ فقد رصد الجنرال زيوانشيك - وهو مراقب ذكى - حالة العناد الشديد التى أبداها الفلاحون قبل الفرنسيين، حتى ليقرر للإدارة المالية بأن الجباية سوف تتعرض للتوقف إن لم يسعفوه بقوات عسكرية تخيف هؤلاء الممولين وتدفعهم للوفاء بالمستحقات[٦٢].

على أن حركة الجباية تتجمد، بصفة عامة، إثر تواتر الأنباء عن نزول قوات عثمانية فى أبو قير (يوليو ١٧٩٩)، ويضطر بونابرت لإجبار المعلم جرجس الجوهرى على مرافقته[٦٣]؛ تحسبًا لخوض معركة مصيرية قد تطول، وتستلزم، من ثم، تأمين الاحتياجات المادية للجيش الفرنسى؛ ذلك أن تواجد هذا المباشر العمومى يظل بمثابة ضامنة؛ تدفع كل المباشرين والعمال الأقباط، فى جميع القرى، إلى إمداد الفرنسيين، تحت كل الظروف، بالأموال والمؤن الغذائية.

ومن المؤكد أن انتصار الفرنسيين فى أبو قير قد أخمد الأمل فى إنهاء علاقة لم يكن بوسع المباشرين الأقباط أو غيرهم التهرب منها. وقد أدركوا، بعين ثاقبة، أن هزيمة العثمانيين ليست حاسمة للموقف، بشكل نهائى، وإنما هى جولة تتلوها جولات أخرى، سوف يكون مجالها مصر، بعد فشل غزو الشام، ولهذا كان من الأهمية كسب المزيد من الوقت : فقد تمادوا فى تلكؤهم فى دفع مستحقات الضرائب. ويفترض بأن مبررهم تمثل، فى هذه المرة، فى امتناع مشايخ القرى عن تسليم الحصيلة. وهو افتراض تدعمه رسالة

مدير المالية إلى بونابرت التى صور للأخير فيها مشهداً بالغ العنف، وجهت خلاله اتهامات مشايخ وعلماء الديوان للمباشرين الأقباط بأنهم تآمروا مع الفرنسيين على المسلمين، وهددوا - على نحو ما مر بنا - فى حال عدم الإفراج عن مشايخ القرى، بالامتناع عن المجئ للديوان(٦٤). وهو ما كان سبباً فى إطلاق سراحهم. وسواء أكان طرفا الجباية (المباشرون ومشايخ القرى) قد اتفقا معاً على إثارة هذه المشكلة(٦٥)؛ لأجل استهلاك الفترة الحيوية المتبقية لجباية الضرائب قبل مجئ الفيضان، أو كانت محاولة كل منهما لتبرئة ساحته من تحمل المسئولية، قد وحدت الموقف بينهما على نحو عفوى - فإن المحصلة النهائية بالنسبة لمالية الجيش أن السنة المالية الأولى قد انقضت، دون تسوية حساباتها؛ لتبرز مشكلة تراكم بواقى المال الميرى التى تظل مستعصية على الحل حتى الشهور الأخيرة السابقة على الجلاء !.

وفى خطوط متوازية مع وسائل التسويف والمماطلة، تمدنا المصادر الفرنسية ببعض المعلومات المهمة عن لجوء المباشرين لوسائل أخرى، كان من بينها استغلالهم للطوابير العسكرية التى كانت ترافقهم فى جولات الجباية، فى تكبيد الأهالى دفع المزيد من الضرائب التعسفية، على حين كانوا يحجبون الجزء الأكبر من الإيرادات المحصلة بين أيديهم، ولا يكشفون عن حقائقها للمسئولين الفرنسيين؛ وأنه بهذه الطريقة أمكن للمباشرين الأقباط الإثراء على حساب السلطة الفرنسية. وكان زايونشيك فى طليعة من أكدوا على هذه النتيجة؛ مستنداً على علامات الإثراء التى كانت تتبدى على الصيارفة الأقباط لدى عودتهم من جولات الجباية. فقد كتب لمدير المالية "بوسيلج" : "جميعهم يختلسون فى الحسابات، ولدى البرهان الذى يؤكد ذلك : فعندما رحلت لعمل جولة لجمع الضرائب فى صحبة مائة قبطى على الأقل، وجدتهم إما يترجلون على أقدامهم أو كانوا على الحمير. وحين قفلنا من الجولة عادوا جميعا فى وضع أكثر وجاهة وعلواً على صهوات الخيول. وليس هذا، بداهة، إلا من جراء ما يتحصلونه من الفلاحين؛ حيث يرتكبون تعدياتهم على هؤلاء الفلاحين سراً، وذلك خلال ساعة معينة يجيدون تحديدها وهم معتقدون بأنهم مفلتون من العقاب"(٦٦). ويصل سخط زايونشيك من هذه الممارسات حداً يجعله يصف المعلم جرجس الجوهرى بأنه "رئيس لصوص Chef des voleur يقود مجموعة كبيرة من المحتالين Les fripons(٦٧).

وإذا كان الفلاحون قد استُهدِفُوا من قِبَلِ العمال الأقباط، إلاَّ أن ذلك قد تم، فى الغالب، فى إطار ما كان معتاداً تحصيله من القرى. فقد توافر وعى تام لدى المعلمين الأقباط، بضرورة الموازنة بين مصالحهم الخاصة ومصالح الفلاحين، وخاصة فى ظل السباق المحموم على جباية الضرائب بين المماليك والفرنسيين. ولعل هذا ما جعل المباشرين يلحون على الإدارة المالية بضرورة تخفيض الضرائب عن القرى التى تعرضت لهجمات المماليك، وإسقاط حق المطالبة عن تلك التى اضطرت لدفع الميرى لهم. ولم يكن للفرنسيين أن يغضوا الطرف عن هذه المسألة؛ تفادياً لمواجهة عنيفة، قد تؤدى إلى توقف الجباية ككل. ومن ثم فقد كانوا مضطرين إلى تلبية هذه الطلبات؛ ولذلك يُلاحظ فى "دفاتر الترابيع" تمييز المعلمين الأقباط بين "قبض الجمهور" و "قبض المماليك"(٦٨)، بل ونجد فى أحد التقارير المالية إشارة لتخفيض ناتج عن "نهب العربان"(٦٩).

وتوضح المصادر الفرنسية بأن المباشرين استغلوا تلبية الجانب الفرنسى لطلبات التخفيض بالتحايل على إدراج قرى، لم يتعرض لها المماليك بسوء، ضمن القائمة المستحقة للتخفيض؛ وذلك لأجل الاستحواذ على إيراداتها. وهذا ما ترصده ملاحظات "زايونشيك"؛ إذ يكتب إلى الجنرال فريان : "إن المباشر القبطى الأكثر تآمراً، بإمكانه أن يقلب السماء والأرض؛ لكى يحصل على تخفيض الضرائب؛ ليحظى بإيرادات قرية قادرة على الدفع؛ فهى من بين أكثر القرى غنى، كما أنها لم تتعرض لهجمات المماليك». وحذر من أن الاستجابة للعامل القبطى بهذه القرية سوف يدفع القرى المجاورة للمطالبة بالتخفيض ذاته(٧٠).

وإذا يواصل المباشرون الأقباط تقديم طلبات التخفيض الضريبى للعديد من القرى، فإن المشكلة تتزايد تعقداً، وخاصة وأنها باتت تهدد الخزانة العامة لمالية الاحتلال، والتى اضطرت لعمل زيادة فى معدلات الضرائب؛ كى تؤمن النفقات الضرورية للجيش. وعندما لاحظ المسئولون الفرنسيون أن الأقباط عمموا التخفيضات على قرى عديدة بمعظم الأقاليم؛ فقد تشككوا فى صحة المزاعم والتعللات التى قدموها؛ الأمر الذى اضطر بونابرت إلى إصدار "أمر يومى"، قبيل رحيله بأيام، آملاً فى وضع حد لهذه

الظاهرة التى استشرت على نطاق واسع؛ فقد قرر عدم الاعتراف بإيصالات المماليك Reçus des Mame Luks، واعتبرها لاغية، ووجّه تحذيره للمعلم جرجس الجوهرى ولكل الكوادر القبطية بأنه : "لن تمرر هذه المخالصات Décharges ولن تعفى الأقباط من الحساب، وإن أدرجوها سوف يتحملون دفعها من نقودهم، وجميع تلك القرى سوف تُرغم على الدفع". وحذر كذلك جنرالات الأقاليم من التساهل فى اعتماد هذه البراءات، حتى لا يعتبرها المباشرون أذونًا رسمية بالتخفيض عند تسوية حساباتهم(٧١).

إن هذه الوسائل المتعددة التى لجأ إليها المعلمون الإقباط هى ما أمكن للفرنسيين رصده فحسب، وليس بالضرورة كل ماكان يجرى فى دهاليز الحسابات القبطية. وربما كانت إحدى المؤشرات المؤكدة لذلك اكتشافهم، فى نهاية هذه المرحلة، أن الجباة الأقباط أمكنهم حجب حصيلة مال "الفايظ" (عن سنة ١٢١٢/١٧٩٨) والتى بلغت ١٢٤,٣٤٩,١ فرنك (أى ما يقارب الـ ٣٨ مليون بارة)، وذلك عن كل سقرى المماليك" التى استحالت، بعد مصادرتها، إلى "قرى جمهور". وهذا ما دفع سكرتير المالية سبيروس" إلى التأكيد على أن مجمل حسابات العام الأول قد تأثرت بعدم خبرتهم بالنظام الضريبى، وأن هذا هو السبب الرئيسى الذى يسر للجباة الأقباط كل ممارساتهم(٧٢). ولعل التقارير التى حُررت فى نهاية العام المالى الأول، عقب رحيل بونابرت، والتى أُرسلت لحكومة الإدارة تكشف عن مردود تلك الممارسات على الأوضاع المالية للجيش؛ حيث أبانت عن وجود أزمة مالية حادة، كانت تتفاقم شدتها من شهر إلى آخر. (٧٣) الأمر الذى تطلب، وبشكل عاجل، اتخاذ نهج مغاير، يكفل وجود إجراءات معينة، ترقى إلى مستوى المواجهة لكل وسائل المعلمين الأقباط، وهو ما سوف يشكل المحور الرئيسى للاحتكاكات بين الجانبين فى المرحلة التالية.

المرحلة الثانية (سبتمبر ١٧٩٩ - مارس ١٨٠٠)

ما أن يصل كليبر من دمياط إلى القاهرة فى ٣٠ أغسطس ١٧٩٩؛ ليتولى القيادة، حتى ينكب على فهم حقيقة الأوضاع التى انتهى إليها مشروع الاحتلال. وإذا يتكشف ثقل التركة التى خلفها له بونابرت، وخاصة ما تعلق منها بالوضع المتردى لمالية الحملة

وإدارات الجيش - فإنه يجد نفسه فى موقف أكثر إرباكًا : فالخزانة خاوية من قرش واحد، والاحتياجات الملحة والضرورية للجيش لا تجد أية اعتمادات، وبالقدر نفسه لا يمكن تدبير موارد عاجلة عبر اتباع أسلوب الغرامات والمصادرات والقروض التى طالما ضربها سلفه على الأهالى حتى استنفد طاقتهم، ولذلك أكد فى تقريره لحكومة الإدارة : "أن الرجوع اليوم إلى هذه الوسائل، فى الوقت التى نحن فيه محاطون بالأعداء من كل جانب، هو دفع بالبلاد إلى الثورة فى أول فرصة ممكنة"(٧٤).

وتلقى رسالة مدير المالية (بوسيلج) إلى الجنرال ديزيه بالصعيد بعدًا آخر لهذه الحقيقة القاسية : "نحن فى حالة عوز شديد، ولدرجة بشعة، ولابد أن ننتظر أربعة شهور تالية حتى تصلنا إيرادات جديدة"(٧٥)؛ حيث كانت أولى المحاصيل الشتوية يتم جبايتها بدءًا من شهر ديسمبر. ولذلك كان على القيادة العامة أن تسارع باتخاذ إجراءات عاجلة؛ لتدبير موارد مهمة للخزانة، ومن ثم يجد المباشرون الأقباط أنفسهم فى مواجهة الترتيبات الجديدة التى سوف يتخذها كليبر منذ الأيام الأولى لقيادته.

المباشرون الأقباط وترتيبات سبتمبر ١٧٩٩

وفى الحقيقة لم يكن أمام كليبر، فى مطلع العام المالى، سوى مصدرين أساسيين، يمكنه من خلالهما توفير بعض السيولة الضرورية؛ تمثل الأول منهما فى مقدم الأقساط الذى كان يتم دفعها عند طلب "الإفراج الديوانى" بحصص الإيجار والالتزام، وتعلق المصدر الثانى بحصيلة البواقى ومتأخرات المال الميرى. وكان المصدر الأخير هو ما بادر كليبر بمطالبته من المباشرين الأقباط(٧٦)، وخاصة بعد ما أحاط علمًا بأنهم تحصلوا "مال الفايظ ١٢١٢(١٧٩٨)" لأنفسهم، ولم يكاشفوا الفرنسيين بقوائمه خلال محاسبتهم فى العام المالى الأول. وسعياً إلى تهدئة الأوضاع واستيعاب الموقف، يميل المباشرون إلى الإعراب عن إذعانهم للوفاء بقيمة مال الفايظ البالغة ١٢٤,٣٤٩,١ فرنك. غير أنهم لا يسددون سوى مبلغًا زهيداً (١٢٤,٤٩ فرنك)؛ أى ما يقارب ٤٪ فقط من الإجمالى!(٧٧) وماطلوا فى دفع المبلغ المتبقى، ويضطر كليبر أن يمهلهم فترة أخرى للسداد، ويكتب إلى الأمين العام للخزانة : "لقد بدا لى، على ضوء الملاحظات التى قُدمت أنه من المستحيل أن يرضى الأقباط بالدفع الكلى لهذا المبلغ إذ لم نعطهم مهلة كافية"(٧٨)، وسوف ينجح

المباشرون فى إرجاء دفعه رغم كل الضغوط. وبالقدر نفسه سوف يتيح لهم سوء منسوب فيضان عام ١٢١٤ (١٧٩٩) الفرصة فى الاحتفاظ بمتأخرات مال ١٢١٣ (٩٨-١٧٩٩)[٧٩].

لقد كان المباشرون على حذر شديد من أن ينساقوا إلى تسديد الضرائب جملة واحدة للخزانة الفرنسية؛ تحسبًا لأية تغيرات مفاجئة فى الموقف السياسى والعسكرى للاحتلال؛ ولهذا يمضون، بالأسلوب نفسه، فى تسديدهم لمقدمات "القسط الأول" عن عام ١٢١٤ (١٧٩٩-١٨٠٠) والبالغة ٨٠٠,٠٠٠ فرنك، والتى تحصلوها بالفعل من الملتزمين والمستأجرين للقرى، ويضطر كليبر إلى وضع ترتيب يقضى بالدفع اليومى للحصيلة، والذى حدده بالاتفاق مع المباشرين بـ ٢٠,٠٠٠ فرنك؛ أى أن مهلة الدفع امتدت على مدار أربعين يومًا!! ورغم ذلك يلاحظ كليبر انعدامية الالتزام بدفع الحصة اليومية، كما يلتفت إلى تحايلهم فى الدفع بعملة البارة الرديئة[٨٠]؛ ومن ثم يقرر، وبإصرار شديد، إلزامهم بدفع ثلثى الحصيلة من العملات الذهبية والقروش الفضية قوية العيار، ويسمح فقط بالثلث الأخير أن يُسدد بالبارة، كما يتجه إلى مضاعفة المبالغ التى يتعمدوا إنقاصها من الحصة اليومية؛ ليحول دون مماطلتهم فى التسديد[٨١]. وبسبب الأزمة المالية يتابع الأمر بنفسه، وهو ما يجعل المباشرين يشعرون بوطأة هذا القائد العام مقارنة بسلفه.

وإذا يتأكد لكليبر أن المباشرين لن يسعفوا الخزانة - سريعًا - بالأموال، فإنه يلجأ إلى تنشيط حركة الطوابير المتحركة التى تجوب القرى فى جمع الضرائب، ويكلف جنرالات الصعيد بأن ينهضوا بتنشيط هذه العملية، مطالبًا إياهم، بسرعة موافاته بالتحصيلات[٨٢]. وصحيح أن القرى لم تكن لتدفع إلاَّ على رؤية الجند الفرنسى à la vue des soldats[٨٣] إلا أن الناتج من استخدام هذا الأسلوب كان جد يسير؛ سواء كان بسبب مقاومة الفلاحين وعنادهم أو كان من جراء قلة أعداد الجند[٨٤]. وفضلاً عن هذا كانت جباية الحبوب من الصعيد هى المسألة الأصعب؛ حيث لم يكن للطوابير العسكرية أن تتوغل بين القرى بعيداً عن ساحل النيل[٨٥]. وأخيراً يظل غياب وجود قوائم مفصلة بحصة كل قرية من الضرائب بمثابة العقبة الكؤود التى تدفع الكثير من القرى إلى رفض التجاوب بالدفع لقادة هذه القوات.[٨٦]

وإذاً تحتم الاعتماد على الأقباط، وبات من الضرورى وضع ترتيبات معينة تحدُّ من ممارساتهم واحتكارهم للمعلومات. وتفتق ذهن كليبر عن إجرائين : الأول منهما تعلق بمواجهة "التسويف القبطى" فى تسديد الضرائب؛ وذلك عبر تكليف كل "صراف فرنسى" تولية تحصيل الجباية بنوعيها العينى والنقدى من جميع العمال والكتبة الأقباط الذين يجرى إلزامهم بسرعة إرسال حصيلة الضرائب إلى مقر "الصراف الفرنسى" بعاصمة الإقليم، فى مدى زمنى لا يتجاوز أربع وعشرين ساعة. وحمل "الأمر اليومى" تهديداً، لكل من يخالف منهم هذه التعليمات، بالعزل من وظيفته وبتغريمه ثلاثة آلاف تالرى(٨٧). وعلى ذلك تغير مسار نقل حصيلة الجباية، إذ لم يعد المعلم جرجس الجوهـرى أو كبار المباشرين بالقاهرة ليتلقوا شيئا منها(٨٨)، وأصبح مناطاً بكبار المسئولين الفرنسيين الإشراف الكامل على نقل الغلال من الصعيد(٨٩). وفى الاتجاه نفسه، وفيما يشير إلى تحجيم الدور القبطى، إلى حد ما، فى إدارة الجباية، تم تكليف "حسين أفندى" بالإشراف على تحصيل مال الميرى من "قرى الرعايا"، وبمراجعة قوائم المباشرين الأقباط الذين كانوا يسلمونه حصيلتها(٩٠).

وتمثل الإجراء الأخر فى محاولته كسر الاحتكار القبطى للمعرفة الحسابية للضرائب الموزعة على كل القرى؛ من خلال إلزام جميع المسئولين الفرنسيين فى الأقاليم (الجنرالات قادة الأقاليم، والوكلاء الماليين، ومندوبى الصرف) باستقصاء كل المعلومات التى تمكن الإدارة المالية من إعداد سجل وافٍ عن القرى والضرائب المحملة عليها؛ سعياً إلى التمكن من الوقوف، بشكل دقيق، على موارد البلاد(٩١). وإلى جانب ذلك أنشأ "لجنة الأغذية" (فى ٢١ سبتمبر ١٧٩٩) التى تستوعب داخلها عمل لجنة الحبوب ببنى سويف و مهمة ليفرون وهاملان؛ بحيث تصبح هذه اللجنة التى يتولى إدارتها الأقطاب الثلاثة للإدارة المالية (بوسيلج، واستيف ودور) - مشرفة، بشكل عام، على تنظيم المعلومات التى تصلها عن القرى، خلافًا لدورها فى تنشيط حركة نقل الحبوب أو تسويقها(٩٢). ومن الواضح أن كليبر راهن على المستقبل، رغم إيمانه العميق بفشل الحملة وبضرورة الإنسحاب : فإذا ما قُدر للفرنسيين البقاء فى مصر زمنا طويلاً، فإن نتائج مثل هذا العمل يمكن أن تمثل عوناً معرفياً، يُجلى الكثير عن كُنه النظام الضريبى، بالقدر الذى يُقلل ـ فيما بعد ـ من الاعتماد على الأقباط(٩٣).

تسحب المباشرين الأقباط واضطراب الجباية

والواقع أن أكثر ما كان يخشاه المعلمون الأقباط أن تتجه الإدارة المالية إلى طلب "مسح الأراضى" وخاصة فى أقاليم الصعيد الذى يتميز بخصوصية تقدير ضرائبه استناداً على قياس الأراضى الرى والشراقى[٩٤]، والتى عادة ما كانت تتم فى أعقاب انحسار مياه الفيضان فى شهر سبتمبر أو أكتوبر من كل عام. ولم يكن للفرنسيين دراية بهذا الإجراء؛ ذلك أن جبايات العام الأول كانت قد تمت فى ظل مطاردة مراد بك والمماليك، وتلقوا الضرائب من المعلمين الأقباط مباشرة. [٩٥] وإذا كان منسوب فيضان عام ١٢١٣ (٩٨-١٧٩٩)، فى أغلب الأراضى، جيداً، فإن ريف الصعيد لم يشهد أية قلاقل بشأن مسألة مسح الأراضى؛ ولهذا يفترض بأن الفرنسيين تعاملوا مع كل الأراضى باعتبارها "أراض أثرية" كتلك التى تعم أقاليم الدلتا، والتى بطبيعتها لا تحتاج إلى المسح السنوى.

وكان المعلمون الأقباط قد تعمدوا عدم إحاطة الجانب الفرنسى بهذه المسألة التى تمثل الركيزة الأساسية لهم فى مواجهتهم لكل الضغوط التى تُمارس عليهم، والتى تمكنهم، فى الوقت ذاته، من التحكم فى الموارد، فيفصحون عن جانب منها ويحجبون عنهم الجانب الأكبر، على نحو ما سوف يتبين للفرنسيين فيما بعد.

غير أن الأمر فى عام ١٢١٤ (١٧٩٩-١٨٠٠) أصبح مختلفاً : فمنسوب الفيضان جاء سيئاً ومنخفضاً، وشراقى الآلاف من الأفدنة يؤكد النتيجة بشكل ملموس. ويبدو أن الكتبة والعمال الأقباط دفعوا بأهالى القرى لتقديم طلبات التخفيض؛ لئلا تطالبهم الإدارة المالية بالمال الميرى كاملاً. وتثار الشكوك فى صحة طلبات التخفيض، والأزمة المالية شديدة وخانقة، بالشكل الذى يجعل مدير المالية يرفض الاستجابة لتلك الطلبات[٩٦]؛ فقد مالت الإدارة المالية إلى تحميل "الشراقى" على الفلاحين، ولم تدرك ما انطوت عليه هذه المسألة من مخاطر؛ وهذا ما يفسر اندهاش المسئولين الماليين الفرنسيين من استشراء ظاهرة "التسحب الجماعى"، دون أن يدركوا لبُ المشكلة، حتى لنجد الجنرال زايونشيك يتساءل : "هل أهالى القرى يفضلون حياة التشرد عن

سكن واستقرار عائلاتهم، عند مطالبتنا لهم بالأموال؟ أنهم جاهلون بعاداتنا؛ إذ يفرون منا بدلاً من أن يأتونا طالبين تخفيض الضرائب.." ولهذا حذر من مغبة هذه المشكلة التى لن تؤدى فى حال إهمالها سوى إلى "إخلاء القرى من فلاحيها الذين يتحولون عندئذ إلى لصوص Voleurs "[٩٧].

ولدى دخول الفرنسيين فى مفاوضات مع الفلاحين المتسحبين للصحراء، أملي الأخيرون شروطهم للعودة لقراهم بأن يستجيب الجانب الفرنسى لتخفيض الضريبة على قريتهم (من ٥٠٠ بوطاقة إلى ٣٠٠ بوطاقة) بواقع ٤٠٪[٩٨]. وإذا يلتفت مدير المالية إلى تلك الصعوبات التى نجمت عن هذه المشكلة، فإنه يسارع باعتماد التخفيض[٩٩]. وبخلاف سلاح التسحب، كانت بعض القرى من القوة ما يجعلها ترفض الدفع تحت التهديد الفرنسى بالاجتياح[١٠٠].

لقد برزت الظاهرة على نطاق واسع. بقدر اتساع الشراقى فى قرى ونواحى الصعيد. ويبدو أن عرائض الشكاوى" هى التى لفتت انتباه الفرنسيين لخصوصية نظام الرى وطريقة تقدير الضرائب فى أقاليم الوجه القبلى. وجاءت أول إشارة لإدراك الفرنسيين لأهمية "مسح الأراضى" فى رسالة رافييه (حاكم المنيا) إلى الوكيل الفرنسى فى ٣٠ نوفمبر ١٧٩٩ : "يجب أن نجرى مسح الأراضى حتى نتعرف على ما يتعين على كل فدان دفعه من الضرائب"[١٠١].

وفى محاولة لإثناء الفرنسيين عن مطلبهم بمسح الأراضى وقياسها؛ تعلل المباشرون الأقباط بعدم معرفتهم بدفاتر المساحة (الترابيع) ! [١٠٢] غير أن مشاكل الجبايات ومخاوف الصدام مع القاعدة العريضة من الفلاحين، جعلت الوكلاء الفرنسيين يواصلون ضغوطهم على جرجس الجوهرى ومرءوسيه؛ للدفع بهم للقيام بهذا الإجراء الضرورى. [١٠٣] ومثَّل هذا الموقف تحدياً صعباً للمعلمين الأقباط. وكان وصول الأنباء عن تحرك الجيش العثمانى صوب العريش (٨ ديسمبر ١٧٩٩) - بمثابة انفراجة عاجلة للموقف؛ إذ سرعان ما انعكست فى اتجاه الكتبة والعمال الأقباط إلى "التسحب الجماعى" من الأقاليم إلى بيت المعلم جرجس الجوهرى. ووفقًا للوكيل الفرنسى

"رينيه" لم يكن بالقرى والنواحى سوى ثلث الكتبة الأقباط ! وهو ما أدى إلى إبطال فاعلية أية ترتيبات اتخذت فى "مسح الأراضى"(١٠٤)، فضلاً عن توقف جباية الضرائب؛ حيث رفضت قرى عديدة دفع مستحقات الميرى فى ظل غيبة هؤلاء الكتبة(١٠٥).

ومع تحقق الوكلاء الفرنسيين من صعوبة "مسح الأراضى" فى ظل ظروف صعبة والتى اضطرت القيادة العامة إلى إنهاء مشروع الاحتلال - فإن الاهتمام يصبح منصباً على جباية ما يمكنهم من الضرائب، بقطع النظر عن مراعاة المساحات الشراقى؛ ومن ثم تتسم الجباية فى هذه الفترة بالعشوائية، وهو ما يتسبب فى امتعاض الفلاحين الذين انهالت شكاواهم على القاهرة. ومن ذلك عريضة شكوى تقدم بها فلاحو عدة قرى بإقليم بنى سويف إلى "ديوان القاهرة" الذى سارع بعرضها على مدير المالية جاء بها : "أن الوكيل الفرنسى بالإقليم لم يأخذ بما جرت عليه العادة بتحصيل النبارى حسب المساحة، فزراعة الذرة تزداد وتنقص كل عام، ومن ثم يقتضى الدفع بعد عمل المساحة وفقا لما جرت به العادة"(١٠٦).

وتظل الشكايات تتوالى على الإدارة المالية، وتعانى الجبايات صعوبات جمة، حتى كادت تتعطل فى معظم الأقاليم(١٠٧)، وأدرك الفرنسيون خطورة المأزق الذى يتعرضون له؛ ليس بسبب إصرار المباشرين على عدم المسح، رحيلهم من الأقاليم فحسب، وإنما كذلك لتحقق نبأ سقوط حصن العريش (٢٩ ديسمبر ١٧٩٩) الذى أكد للجميع أنهم بصدد مرحلة انتقالية صعبة. وكان بديهياً أن يكون لكل من الأقباط والفرنسيين قراءته الخاصة لتطور الأحداث، والتى فى ضوئها يحدد كل طرف أولوياته، ومن ثم تدخل العلاقة فى جولة جديدة من الاحتكاكات.

كليبر ومحاولة إغراء المباشرين الأقباط

أدى سقوط حصن العريش إلى التعجيل بإتمام مفاوضات الجلاء(١٠٨)، وتبدو الشواغل الأساسية للقائد العام متمثلة فى ضرورة تدبير إيرادات عاجلة للخزانة، خلال الفترة التى سوف يستغرقها الانسحاب. وقد أكدت التجربة أنه بدون المباشرين الأقباط يصعب تدبير أى شىء، وخاصة فى ظل اقتراب الجيش العثمانى الذى ألهب حماس

الأهالى المتطلعين إلى طرد الفرنسيين(١٠٩) ولم يكن الأمر هيناً، ولاسيما وأن جميع الأقباط فى حالة حذر وترقب وقلق أكثر من غيرهم؛ ومن ثم فإن دفعهم للتعاون فى هذا التوقيت الحرج اقتضى التلويح بعرض مغرٍ، يحثهم على الاستجابة.

وتجود قريحة كليبر بفكرة تخصيص فائدة كبيرة un intérêt de primes considérables من كل قسط يسددونه للخزانة، من حصيلة مبلغ محدد قدره بـ ٢٦٥ ألف بوطاقة(*) (من جملة مستحقات المال الميرى) والذى تعين تقسيمه على أربعة دفعات متساوية، قيمة كل منها ٥٠,٠٠٠ بوطاقة، بواقع نسبة تصاعدية ٤٪، ٥٪، ٦٪، ١٠٪ على التوالى. وإذا ما تمم المعلمون الأقباط الحصيلة بدفع الـ ٢٦٥,٠٠٠ بوطاقة تحسب الفائدة على ١٢٪ !

وينوء كاهل المعلم جرجس الجوهرى بمسئولية توريد هذه الدفعات للخزانة خلال الشهور الأربعة التالية (وهى المدة المقترحة فى المفاوضات لإتمام عملية الانسحاب). ويفوض المعلمين الأقباط فى الجباية دون تدخل أو رقابة الوكلاء الفرنسيين(١١٠). وسعياً إلى الحيلولة دون تذرع الجباة الأقباط بمخاوفهم من مقاومة الأهالى، ودرءاً لأية أسباب من شأنها أن تعطل الجباية، فإنه يعهد إلى قادة الأقاليم توفير قوات عسكرية كافية؛ تطوف القرى فى صحبة هؤلاء الجباة(١١١).

وعمد كليبر، فى التوقيت ذاته، إلى التنازل عن الحصيلة الضخمة من بواقى المال الميرى عن عامى ١٢١٢ و ١٢١٣ نظير التزام المعلمين الأقباط بتوريد مبلغ ٢٠٠ ألف فرنك، يتم دفعها على أربعة أقساط متساوية كذلك، وخلال المدة نفسها من يناير إلى أبريل ١٨٠٠(١١٢)، كما أنه تنازل بشكل نهائى عن حصيلة "مال الفايظ" البالغة ١,٣٠٠,٠٠٠ فرنك التى جباها من قبل الجباة الأقباط وماطلوا فى تسديدها للصرافين الفرنسيين(١١٣).

ومن الواضح إذاً أن كليبر وقد سأم المراوغات القبطية، قد رمى من وراء هذا الإغراء المادى الكبير، إلى كف الانشغال عن حقيقة الاختلاسات بضمان الإفادة بما يمكن تأمينه لاحتياجات الجيش، خلال فترة الانسحاب. وفى رسالته إلى الجنرال دوجا يُفضى كليبر بهذه الحقيقة : "إننى أعى تماماً، شأن الجميع، أن الأقباط يختلسون المالية العامة منذ وصولنا لهذه البلاد، ومع ذلك فإننى أمنحهم هذه المكافآت، لأجل تحويل هذا المبلغ

للخزانة.. ومن يوم إلى يوم يتأكد لى أننا لن نبقى طويلاً، ومن ثم فعلينا أن نحسن الإفادة من اللحظة الفعلية بشكل جيد، عن أن ننتظر اللحظة التى تليها..."[114].

لقد كانت القيادة الفرنسية على وعى تام بأن الفترة الحرجة التالية سوف يعترى جباية الضرائب خلالها صعوبات أكثر تعقيداً وخاصة إذا استمرت التحصيلات من خلال المسئولين الفرنسيين، ذلك لأنه فى حالتى السلام أو الحرب سوف تبرز عوامل مختلفة تعرقل إدارة الجباية : فعند الوصول بالمفاوضات إلى تسوية نهائية بشأن الجلاء والانسحاب، فإن العثمانيين سوف يسارعون بالإحلال فى كل موقع يتم إخلاؤه، ومن ثم يؤدى اقتراب الجيش العثمانى من الأقاليم إلى زيادة حدة النفور العام لدى المولين، وإلى انعدام الثقة فى مواصلة دفع الضرائب للفرنسيين[115].

على حين يترتب على فشل المفاوضات وإعلان الحرب انشغال كل فرق الجيش الفرنسى بخوض معركة مصيرية، وحالئذ سوف يتعذر إيفاد الطوابير العسكرية؛ لإرغام الفلاحين على دفع الضرائب[116]، وإذا أُضيف إلى ذلك شراقى مساحات كبيرة من الأراضى (حوالى ثلث القرى) فضلاً عن تعذر قياسها طالما ظل الأمر مرتبطا بعون المعلمين الأقباط - لتبين إلى أى مدى كانت جباية الضرائب - خلال هذه المرحلة - بالغة التعقيد، وأن التنازل عن أى نسبة من الدخول للأمناء الأقباط، لقاء حصول الجيش الفرنسى على إيرادات عاجلة ومباشرة، إنما حتمته ظروف المرحلة الانتقالية.

وأبدى كليبر ارتياحه لهذه الخطوة التى تزيح عن كاهل الإدارة المالية مهمة صعبة، وإن كان قد حذر من تطلعات المباشرين إلى طلب المزيد من التنازلات : "إنهم ملزمون بتسديد هذه المبالغ، سواء أمكنهم جبايتها أم لا، ففى جميع الأحوال، ليس أمامهم من سبيل إلاّ الوفاء بالدفع. وإذا كانت متحصلاتهم من الضرائب فى الشهر القادم (فبراير ١٨٠٠) سوف تقل عن الشهرالحالى، فإنه يجب دفعهم للتسديد، دون أن يضعوا فى اعتبارهم أننا حيال ذلك لن نقدم لهم أية تنازل ولو عن سول واحد"[117]؛ إذ كان من المتوقع أن تتجه تطلعات الباب العالى إلى مطالبة المعلمين الأقباط بالمساعدة فى تدبير المبالغ المحددة فى بنود المعاهدة، كنفقات ضرورية للانسحاب، ومن ثم؛ فالفترة التالية من فبراير إلى أبريل سوف تمثل فترة ضغوط ثقيلة على هؤلاء الجباة.

الموقف القبطى وغموض المستقبل

من الواضح أن الفرنسيين لم يدركوا، إلى حد كبير، أبعاد المأزق الذى بات فيه المعلمون الأقباط فى هذه الفترة الانتقالية. وأقصى ما حلله المراقبون للموقف ردّهم مخاوف الأقباط إلى تعاونهم مع الاحتلال(١١٨).

وفى الواقع لم يكن لأحد من الفرنسيين دراية واعية بطبيعة العلاقة بين الباب العالى والمعلمين الأقباط، والتى لم تكن جيدة على الإطلاق، وخاصة فى العقدين الأخيرين السابقين على مجىء الحملة. وبلغ تردى العلاقة بين الجانبين ذروته فى عام ١٢٠٠ (١٧٨٦) مع حملة «حسن باشا الجزايرلى» التى تعرضت لهم بالمصادرات؛ إذ جاء فى إحدى المصادر القبطية المعاصرة أنه : "فرد على النصاره غرايم ونهبوا بيوت المعلمين وباعوا بيوت الوقف وبقوا كامل النصاره إلا القليل لم عندهم شئ، وباعوا كامل أمتعتهم وبقوا على الأرض السوده وصار تعب كتير.." (١١٩).

ومن المعروف أن "المعلم جرجس الجوهرى" نفسه كان أحد المستهدفين فى هذه الحملة، والذى فر هارباً مع أخيه المعلم "إبراهيم الجوهرى" للصعيد لمدة خمس سنوات (٨٦-١٧٩١)، حتى أتيحت لهما الفرصة للعودة والتى ارتبطت بظروف صعبة مرت بها الدولة العثمانية من جراء التعديات الروسية فى الشمال على حدودها، ومن ثم اضطر الباب العالى إلى تأجيل عملية "الإصلاح المالى" والإطاحة بالمعلمين الأقباط، تماماً مثلما فشل فى إقصاء مراد بك وإبراهيم بك عن السلطة، ليظل الوضع على هذا النحو قائماً حتى مجىء الاحتلال(١٢٠).

وعلى ذلك كان كل من المماليك والمعلمين الأقباط فى حالة حذر وترقب شديدين من اقتراب الجيش العثمانى بعد نجاح المفاوضات وعقد معاهدة العريش(١٢١)؛ إذ أن أحداً ما، من الجانبين، لا يمكنه التأكد من مقاصد الباب العالى بشأن النظام (السياسى والمالى) الذى سوف تدار به ولاية مصر بعد جلاء الفرنسيين(١٢٢).

وبداهة علق المعلمون الأقباط آمالهم على استعادة النظام السياسى التقليدى الذى يكفل بقاء السلطة المملوكية، ومن ثم ضمان تواصلهم لدورهم الرئيس فى الإدارة المالية،

على نحو ما كان سائداً قبل عام ١٧٩٨. ويؤكد ذلك حرصهم على توطيد علاقتهم بالمماليك فى أشد فترات المطاردة الفرنسية لهم. ويكشف مينو فى إحدى مراسلاته عن احتفاظ المباشرين باتصالاتهم بالمماليك، وخداعهم للفرنسيين، عبر إمداد البكوات بـ ١/ ٣ الإيرادات!! (١٢٣).

وإذا كان المعلمون الأقباط قد ربطوا مصالحهم بالمماليك، فإن أية تحول فى الموقف العثمانى من السلطة المملوكية، سوف يؤثر - حتماً - وبشكل سلبى على مستقبلهم الوظيفى: فالإطاحة بالمماليك واستعادة الدولة لسيطرتها على الأراضى والتزامات الجمارك والمقاطعات الحضرية، من خلال إصلاح ديوان الروزنامة واعتماداً على جماعة الأفندية - لن يسفر سوى عن تهميش الدور المحورى للمعلمين فى إدارة مالية البلاد. وإذا كان الصدر الأعظم، عقب التصديق على المعاهدة، قد طالب بعقد لقاء مع كبار الأقباط Les principaux coptes (المعلم جرجس الجوهرى ومساعده، والمعلم يعقوب والمعلم واصف)، وما تبعه من حرص كل مسئول عثمانى، كان يصل للقاهرة، على الاجتماع بهم كذلك - فإن الظنون والمخاوف التى خالجتهم بشأن استمرارية دورهم، لم تبارحهم؛ حيث إن المناقشات التى دارت بينهم وبين المسئولين العثمانيين اقتصرت على إنجاز عملية تدبير الـ "٣٠٠٠ كيساً" المتعين دفعها للجيش الفرنسى (١٢٤). ويفترض بأن هذا جعلهم أكثر تخوفاً وحذراً أن يكون اللجوء إليهم فى تأدية هذه المهمة مجرد استعانة عاجلة ومؤقتة، لم يفرضها سوى درايتهم الدقيقة بما يمكن تحصيله، فى مثل هذه الآونة، من ضرائب بالأقاليم.

ومن المؤكد أن لقاء مراد بك بالصدر الأعظم كان بالغ الأهمية فى استطلاع حقيقة النوايا العثمانية. وإذا كانت المحادثات لم تمض بشكل مرضٍ، فإن الشكوك والقلق قد تزايد، لينتاب الجميع (١٢٥)، وإذاً لم يكن المعلمون الأقباط ليجذبهم أى إغراء مادى يقدمه لهم الفرنسيون، بل يحتمل أنهم اعتبروا هذا العرض السخى الذى قدمه لهم كليبر، بمثابة فخٍ نُصب لهم؛ لجرهم لدفع الحصيلة المطلوبة.

وحيال غموض الأحداث واضطراب التوقعات بدت الحاجة إلى ادخار ما يمكنهم ادخاره من إيرادات مسألة ضرورية وحتمية؛ ومن ثم يتعين تثبيط عزيمة الفرنسيين عن

تحصيل مطالبهم المادية، وذلك عبر لجوئهم لسلاحهم التقليدى "التسويف والمماطلة". وحيث كانت هذه الأساليب غير مناسبة ألبتة مع المدة المشروطة فى المعاهدة للانسحاب (وهى ثلاثة شهور)، فإن كليبر يجد نفسه مدفوعاً إلى إصدار قرار يقضى بإلقاء القبض على المعلم جرجس الجوهرى، وتهديده بقطع رقبته إن لم يوف، فى غضون أربعة أيام تالية، سداد الـ٥٠ ألف بوطاقة الأولى. وبما له دلالته على إدراك القائد العام لخطورة النتائج التى قد تنجم عن مثل هذا القرار أنه طالب بالاستعانة بكل من المعلم يعقوب والمعلم فلتاءوس، عند انقياد المعلم جرجس الجوهرى إلى مقر القيادة "كى يتوليَا معاً الرد على كل من يشجب القرار أو يوجه أية إهانة للفرنسيين".(١٢٦)

وفى الحقيقة لم يكن كليبر ليفكر، بشكل جدى، فى إعدام المعلم جرجس الجوهرى؛ خشية أن تتعطل عملية تحصيل الضرائب برمتها، فى مثل هذا التوقيت الحرج. وهو يعرف فى مراسلاته عما رمى إليه من هذا التهديد : "إننى لا أنوى ولن أوافق على فصل رأسه عن كتفيه، وإنما بدا لى هذا الإجراء ضرورياً؛ لأجل استنهاض هؤلاء المباشرين من حالة العناد واللامبالاة. فلم أكن يوماً قاسياً ولا عنيفاً، ولكن ما هو الشىء الأكثر قسوة من الظروف الحالية التى ترهقنى ؟ إذاً فلتدفعوا بجرجس الجوهرى إلى تحويل الحصيلة للخزانة"(١٢٧).

وليس ثمة ما يشير إلى استجابة مباشرة للضغوط التى مُورِسَت على المعلم جرجس الجوهرى، وإن لم يعن الأمر المغامرة بالعلاقة التى تربطهم بالفرنسيين(١٢٨)، فالاحتلال ما زال يمثل حقيقة قائمة، والتحسب لأية تغير قد يطرأ على مسار الأحداث، بالشكل الذى قد يؤدى إلى انقلاب الأوضاع، وبقاء الحملة لمدة أخرى - إنما يحتم الحذر أو الاحتراز للمستقبل. ولهذا يفترض بأنهم تظاهروا بالاستجابة، عبر تسديد بعض المبالغ(١٢٩). وقد يؤكد ذلك إلحاح كليبر وتشديده على مسئول الإدارة المالية بضرورة إرغام المباشرين على الدفع؛ وهو أمر ينعكس بوضوح فى مراسلاته، فى هذه الفترة والتى كان يكرر بها جملة واحدة :

"Pressez,harcelez,et menacez les cophtes afin qu'ils vous fournissent de l'argent"

"اضغطوا وضيقوا وهددوا الأقباط حتى يزودوكم بالأموال"(١٣٠).

وعلى ما يبدو ظل المعلمون الأقباط صامدين، إلى أقصى حد، فى مواجهة الضغوط المكثفة؛ آملين فى تجاوز هـذه الفترة الانتقالية بأقل ما يمكن التورط فى دفعه للفرنسيين. ولكن حال تحققهم من انهيار المعاهدة وهزيمة العثمانيين فى عين شمس (٢٠-٢١ مارس ١٨٠٠)، فإنهم يسارعون إلى التفاوض مع مدير المالية، فى اليوم التالى مباشرة (٢٢ مارس) على تسديد الدفعة الأولى من الحصيلة المطلوبة، والتى كان محدداً لها أن تدفع من قبل فى شهر يناير(١٣١). فقد بات الجميع موقناً بأن الاحتلال مستمر ولأجل غير معروف، ومن ثم تطلعوا إلى استئناف علاقات التعاون مرة أخرى.

على حين تأكد للجانب الفرنسى أن المرحلة القادمة فى حاجة إلى إصلاحات شاملة، وأنه من الصعوبة بمكان خوض غمارها بالآلية نفسها التى أُديرت بها مالية الحملة؛ فالأزمة المالية الشديدة، وهى واحدة من العوامل الرئيسية التى اضطرت كليبر إلى تصفية مشروع الاحتلال بالتفاوض على الانسحاب(١٣٢) سوف تتفاقم بمرور الوقت، طالما بقيت مصادر الإيرادات الضريبية غير معروفة، والتى ظل المعلمون الاقباط مالكين لناصيتها دون غيرهم(١٣٣). وعلى ذلك أصبح "إصلاح المالية" الشاغل الرئيسى المهيمن على كبار القادة والمسئولين الماليين. ومن المؤكد أن تحديد دور هؤلاء المعلمين، فى المرحلة التالية، سوف يتوقف على نوعية ذلك الإصلاح، وعلى ردود فعل الجباة الأقباط المهمومين بالبحث عن الوسائل التى تؤمن مصير مهنتهم وسط تناقضات متعددة، الأمر الذى يجعل العلاقة بين الجانبين تدخل طوراً آخر مغايراً، إلى حد كبير، لما كان سائداً فى المرحلتين السابقتين.

المرحلة الثالثة (أبريل ١٨٠٠- أغسطس ١٨٠١)

اتسمت الاحتكاكات المباشرة بين الجانبين القبطى والفرنسى، فى هذه المرحلة، ببعدين متناقضين : الأول منهما اتجه إلى الدفع بالمعلمين الأقباط إلى بؤرة الاهتمام، عبر حفزهم على العمل وتنشيط دورهم، بشكل أكثر فاعلية. والثانى عنى بوضع الترتيبات الجادة لتهميش "الوساطة القبطية"، إلى أضيق نطاق ممكن، لمزاولتهم العمل بالحسابات والجباية. وخلف البروز والتهميش، سوف نولى اهتماماً بفهم الظروف العديدة والمتداخلة التى أدت إلى تشكيل مسار هذه العلاقة.

المباشرون الأقباط والتواصل القوى للدور

تظل واقعية كليبر، فى تعامله مع المواقف الصعبة، هى السمة الأساسية التى تميزه عن غيره؛ فبرغم أنه كان منزعجاً من سلوك المعلمين الأقباط، ومن مراوغاتهم ومواقفهم الملتوية فى أشد التوقيتات حرجاً، إلاّ أنه تحت الحاجة الماسة لخبرتهم ولتعاونهم يضطر إلى التغاضى عن كل ممارساتهم المختلفة، ويُفاجىء الجميع (بما فى ذلك المعلمين الأقباط أنفسهم) باتجاهه إلى إلغاء رقابة الوكلاء الفرنسيين على الجباة الأقباط، ويطلق يدهم فى الجباية لعام ١٢١٤ (١٨٠٠)، وذلك عبر قراره الصادر فى ٢٨ أبريل ١٨٠٠[١٣٤]، والذى حدد به لهؤلاء الجباة نسبة كبيرة بلغت ٨٪ من إجمالى التحصيلات فى سائر الأقاليم! وهى نسبة تفوق حتى ما كان يتميز به مباشرو الجباية بالصعيد الذين كان مخصصاً لهم ٦٪ من حصيلة الغلال، خلافاً لنظرائهم بالوجه البحرى الذين حُددت لهم مرتبات ثابتة[١٣٥].

وعلل كليبر دوافعه إلى اتخاذ هذا الإجراء بأنه "نتيجة محضة للظروف المستجدة، وأنه الوسيلة الأكيدة التى بدت أهميتها فى الحصول على السيولة النقدية سريعاً.."[١٣٦]، ولقد كان أكثر ما يخشاه الفرنسيون أن يفقدوا ثقة الممولين للضرائب. وبالنسبة للصعيد كانت المسألة أكثر تعقيداً : إذ طيلة فترة المفاوضات وحتى لحظة التصديق على المعاهدة (٢٨ يناير ١٨٠٠) مارس الفرنسيون بأنفسهم جمع الضرائب فى العملية التى أطلقوا عليها "تفريغ صعيد مصر والقصير من الغلال"، والتى استخدموا خلالها - ربما لأول مرة - سلاح المدفعية؛ لقهر القرى علي التعجيل بالدفع دون مماطلة[١٣٧] أيضاً كثف العثمانيون، خلال فترة سريان المعاهدة، جهودهم فى تحصيل ما يمكنهم من إيرادات من أقاليم الوجه القبلى؛ حيث عينوا "درويش باشا" حاكما على الصعيد (فبراير ١٨٠٠) وكلفوه بسرعة تنشيط الجباية[١٣٨]، وكان ينشر الفرمانات السلطانية التى تحث الأهالى على سرعة موافاته بالغلال والمواشى والأموال[١٣٩]. ومن واقع مصادرة معظم ما جمعه هذا الباشا، بواسطة الأمير مراد بك الذى أصبح متحالفاً مع الفرنسيين، فى مطلع شهر أبريل ١٨٠٠، يتضح أن الأهالى أبدوا استجابة ملحوظة لتلك

الفرمانات[١٤٠] بشكل يذكرنا بما فعله أهالى القاهرة فى التوقيت ذاته[١٤١]؛ ومن ثم فقد تعرض الصعيد، على مدار أربعة أشهر متتالية (يناير - أبريل) لضغوط ثقيلة من جميع الأطراف الذين عادوا إلى الصراع على السلطة، ومن ثم على امتلاك حصيلة الإيرادات الضريبية.

وبداهة كان لابد أن يُصاب الأهالى، فى كل مكان، بخيبة الأمل فى استقرار الأوضاع، بعد أن بات استمرار الاحتلال الفرنسى أمراً واقعاً. وقد أثارت هذه التقلبات السياسية السريعة والمتلاحقة مخاوف الممولين للضرائب من أن يتم استهدافهم لدفع الميرى مرتين. وإذاً فإن تهدئة القرى، وحثها على استئناف علاقاتها المادية بالإدارة الفرنسية، بدت مسألة ملحة وضرورية. ولأجل إخماد هواجس الأهالى، وكسب ثقتهم مرة أخرى، كان من الحتم أن يجرى الإعلان عن خصم كل الضرائب التى سُددت لدرويش باشا[١٤٢]، وهى مسالة فى غاية الأهمية والخطورة؛ إذ قد وافق كل هذه التطورات حلول موسم الجباية، ولاسيما ضريبة "مال البياضى" التى كانت أهم مصادر إيرادات مصر العليا[١٤٣]، وبدون اللجوء إلى الأقباط كان من الصعب إنجاز هذه المهمة العاجلة، ومن ثم يتضح أن كليبر كان على درجة كافية من الوعى بما تنطوى عليه جباية الضرائب من صعوبات شتى، وأن استنفار المباشرين الأقباط، عبر ذلك الحافز المادى الكبير، أمر قد حتمته تلك الظروف المعقدة. وعلى هذا النحو يبرز دور المباشرين فى إدارة الجباية أكثر من أى فترة مضت منذ مجيء الاحتلال.

ويرصد الجبرتى هذه اللحظة فى يومياته باعتبارها لحظة فارقة؛ إذ يصورها على أنها أقصى ما بلغه المباشرون الأقباط فى زمن الاحتلال من مكانة عظيمة : "تقاسموا الأقاليم، والتزموا لهم بجمع الأموال، ونزل كل كبير منهم إلى إقليم، وأقام بسرة الإقليم مثل الأمير الكبير، ومعه عدة من العساكر الفرنساوية وهو فى أبهة عظيمة وصحبته الكتبة والصيارف والأتباع والأجناد والحجاب، وتقاد بين يديه الجنائب والبغال والرهوانات والخيول المسومة والقواسة والمقدمون وبأيدهم الحراب المفضضة والمذهبة والأسلحة الكاملة والجمال الحاملة، ويرسل إلى ولايات الإقليم من جهته المستوفين من القبط أيضاً بمنزلة الكشاف ومعهم العسكر.."[١٤٤].

والمعروف أن معاهدة السلام والتحالف بين مراد بك وكليبر (٥ أبريل ١٨٠٠) كانت قد أدت إلى اقتطاع أقاليم مصر العليا (إسنا - قنا - جرجا) من التبعية المباشرة للجانب الفرنسى؛ حيث صارت ولاية مملوكية؛ ومن ثم أصبح أقصى امتداد لتحرك المباشرين الأقباط، فى جباية الضرائب باسم الفرنسيين، عند أسيوط جنوباً.

وكان كليبر قد وجّه المعلم يعقوب إلى الصعيد، مستغلاً صيته الذائع بين الأهالى، وخبرته فى جباية الضرائب؛ لأجل إنجاز تحصيل المال الشتوى والصيفى، كما عهد إلى الأمير مراد بك بمساعدته فى حث القرى على الانصياع فى دفع مستحقات الميرى(١٤٥). ويبدو أن المباشرين الأقباط، أمام حرص الأمير مراد بك على تأكيد إخلاصه فى إنجاز الجباية(١٤٦) اضطروا إلى التخلى، إلى حد ما، عن أسلوب المماطلة فى تسديد حصيلة الإيرادات للخزانة الفرنسية. وعلى هذا النحو يمكن تفسير الزيادة الملحوظة فى حصيلة الإيرادات والتى أذهلت المسئولين الفرنسيين؛ إذ تكشف لهم فى نهاية السنة المالية لعام ١٢١٤ (١٨٠٠) مفاجأة غير متوقعة : ففى هذا العام المالى تجمعت عوامل سلبية عديدة تحتم انخفاض الإيرادات، وكان منها شراقى ثلث القرى بسبب سوء الفيضان، وتمكن العثمانيين، خلال فترة سريان معاهدة العريش (يناير - مارس ١٨٠٠) من جباية الضرائب من بعض أقاليم شرق الدلتا، هذا فضلاً عن تنازل الفرنسيين عن ولاية جرجا لمراد بك، وهو ما حرم الخزانة الفرسية من جزء مهم من عائدات هذا الإقليم الخصب، خلافًا لبعض القرى الأخرى التى مُنِحت لبعض أتباعه من الصناجق والكشاف. ومع ذلك فإن المسئولين الفرنسيين يُفاجئون بزيادة حصيلة إيرادات عام ١٢١٤ (١٨٠٠) بما مقداره ١٦٪ عن حصيلة عام ١٢١٣ (٩٨ - ١٧٩٩) الذى كانت كل ظروف الإنتاج، خلاله، متاحة بشكل طبيعى، وجميع الأقاليم تحت السيطرة الفرنسية !! الأمر الذى هال الفرنسيين؛ لأنه لم يكن سوى مؤشر بيانى يؤكد، دون شك، تمكن المباشرين الأقباط من الاستحواز على مبالغ ضخمة من إيرادات المالية(١٤٧).

وتلهب هذه الحقيقة المريرة حماس الجميع وإصرارهم على المضى قدماً فى عمل إصلاح جذرى للنظام المالى، بحيث يتم غلّ يد المباشرين الأقباط عن السيطرة على مصادر الإيرادات الضريبية.

نحو التهميش

مر الأقباط بين صيف ١٨٠٠ وشتاء ١٨٠١ بفترة صعبة؛ إذ تعرضوا لضغوط غير عادية، بعد أن بلغ ضيق الفرنسيين من مراوغاتهم مداه. وبين كليبر ومنو سوف يُلاحظ اختلاف فى أسلوب التعامل مع الموقف القبطى : فبينما يميل الأول إلى التدرج فى تقليل الاعتماد على المباشرين الأقباط عبر البحث المستمر والدءوب عن الوسائل التى تحقق المزيد من معرفة الإيرادات المجهولة، كان الأخير (منو) مؤمناً بأسلوب المواجهة التى تتعدد مستوياتها بحسب درجة الإعنات القبطى، بهدف الوصول إلى النتيجة نفسها. وعلى ذلك دخل المباشرون الأقباط، فى هذه الفترة، مرحلة عزم الجانب الفرنسى، خلالها، على تهميش دورهم والضغط عليهم؛ للإفضاء بأسرار مهنتهم. وتصبح العلاقة، من ثم، فى إطار تصادمات شبه يومية حتى لحظة جلاء الاحتلال.

"اللمّ العمومى" ومحاولة تبسيط الحسابات القبطية المعقدة

كان همٌّ الإصلاح المالى أحد شواغل كليبر المؤرقة، ولكنه فى الوقت ذاته لم يكن موقناً بأهمية الشروع فى عمله قبل الإحاطة الشاملة بمصادر الضرائب والإيرادات والتى ما زال المباشرون الأقباط وحدهم محتكرين معرفتها. كان هذا لبٌّ ما أفضى به كليبر للوكيل المالى شاناليل : "إن إجراء إصلاحات عظيمة فى الإدارة يقتضى إعادة تنظيم عظيمة، وليس ذهنى متفتحا ألبتة لابتكار عمل كهذا فى أربع وعشرين ساعة، حتى وإن طلبت عوناً معرفياً من بعض الأشخاص ذوى الخبرة.. لقد قطعنا بالفعل شوطا بعيداً فى إعداد ذلك الكتاب الشهير الخاص بطبيعة الضرائب فى مصر. ولم يعد أمامنا سوى معرفة ما لا حد له من تلك الرسوم الصغيرة، غير المسجلة بالمرة، والتى يبدو أنها مكرسة بحكم العرف فقط Consacrés par L'usage ثم معرفة حصة كل قرية ومسميات هذه الأخيرة، وكل ذلك يحتاج إلى وقت جد طويل، ما دام يجب العمل مع الأقباط"(١٤٨).

وخلافًا لاستقصاء المعلومات عن النظام الضريبى، اجتهد كليبر ومدير المالية الجديد (إستيف) فى التوصل إلى حل مباشر لتبسيط مجمل الحسابات القبطية المعقدة، وذلك عبر مبدئين أساسيين : الأول منهما يتجه إلى تحويل كل الضرائب العينية إلى ما يعادلها نقدًا (فيما عُرف بـ "تثمين الغلال")، حتى توحد الأرقام البيانية جميع قوائم الحسابات، ومن ثم يتلاشى الغموض الذى غلف قوائم الضرائب العينية على وجه الخصوص. والمبدأ الثانى يتمثل فى دمج كل الفروع المختلفة للضرائب تحت مسمى واحد "الضريبة العامة النقدية" Contribution générale en argent[149]، والتى عربها المترجمون المعاصرون بـ "اللم العمومى" عند نشرهم للصيغة العربية للأمر اليومى (٢٨ أبريل ١٨٠٠).[150]

وينشئ كليبر "اللجنة الإدارية" Comité administratif: لتتولى مراجعة الحسابات القبطية وفقًا لهذا الترتيب الجديد؛ بحيث يصبح المباشرون الأقباط ملزمين بتقديم قوائم الجباية فى صيغتها المدمجة والنقدية. وبداية كان لابد من تكليف المباشرين بتقديم قائمة دقيقة بكميات الغلال الخاصة بكل قرية؛ حتى يمكن للجنة الإدارية متابعة عملية "تثمين الغلال". ورغم الضغوط المتواصلة، لا يفرج المعلمون الأقباط سوى عن قائمة موجزة unétat sommaire . صحيحًا كانت أكثر أهمية مما قُدم فى السابق لأعضاء لجنة الحبوب وللمغامرين الرأسماليين (ليفرون وهاملان)، إلا أنها كانت ما تزال دون الحد الأدنى المطلوب لبدء إصلاح النظام الضريبى، الأمر الذى هدد بتجمد الأوضاع، وهذا ما يؤكده سكرتير المالية بيروس : "لقد كان عجزنا دائماً ما يظل حائلاً دون تجديد شيء ما لم نتمكن من رصد كل المعلومات عن طريق الأمة القبطية La nation cophte[151]، وتوقف بالفعل الاتجاه إلى تطبيق النظام الجديد للضرائب والمحاسبة.

القائمة المفصلة أو الأسر ؟

يبدأ الفرنسيون فى التخلى عن صبرهم الجمّ، الذى تحلوا به على مدار عامين كاملين، قبل مراوغات المباشرين الأقباط، فى اللحظة التى يتولى فيها الجنرال منو القيادة (عقب اغتيال كليبر فى ١٤ يونيه ١٨٠٠)؛ فلم يكن منو مؤمنًا بشيء أكثر من إيمانه بأهمية استمرار مشروع بناء مستعمرة مصر، ومن المؤكد أن الممارسات القبطية التى ما تزال

تربك الاحتياجات المادية للجيش، قد تعارضت تماماً مع تطلعاته، حتى لقد وصفهم فى رسالته للجنرال رامبون بـ "الروح المدمرة" L'esprit destructeur التى يتعين تقويضها وإجلاء وجه مصرمنها؛ ذلك لأنهم (والكاثوليك الشوام فى مقدمتهم) : "أكثر سكان هذا البلد خسة وحقارة... بخلاء، مخادعون، جبناء، حقودون، وخسيسون إلى أقصى حد.." ومن ثم فهم غير جديرين بالمشاركة فى تأسيس المستعمرة الجديدة التى يجب أن تقوم على "الأمانة والأخلاق". ومن وجهة نظره الخاصة أن المعلمين الأقباط ارتكبوا خطأً ساذجًا عندما "تصوروا أن الفرنسيين ليسوا سوى مماليك مسيحيين حلوا محل مماليك جورجيين ومسلمين"، وهنا أفصح عن نواياه فى الرسالة ذاتها : "فالسادة الجدد (الفرنسيون) لن يستخدموهم بالطريقة نفسها التى استخدمهم بها السادة السابقون".(١٥٢)

وإذا كان منو قد أولى، للإصلاح المالى والإدارى، جُلَّ اهتماماته، فإنه يفترض بأن توقف البدء فى الإصلاح على حصول المسئولين الماليين على "القوائم المفصلة" Les etats détaillés قد دفعه إلى اعتماد مشروعية كل الوسائل التى من شأنها أن تجبر المباشرين الأقباط على الإفصاح عنها : فقد تحايل مدير المالية (إستيف)، بعد بضعة أسابيع قليلة من ولاية منو، على استدراج كبار المعلمين الأقباط - الأكثر علماً وخبرة - إلى الاجتماع بمنزله، تحت زعم مناقشة خبر مهم، وأغلق الأبواب، معلناً لهم بأنهم، منذ هذه اللحظة، قد اعتبروا مسجونين Les prisonniers، وأن الإفراج عنهم مشروط بتقديم القوائم الدقيقة الشاملة "للميرى والكشوفية والفايظ" المربوط على كل قرى مصر قرية قرية(١٥٣).

ولم يكن ليستجيب المباشرون لهذا المطلب بسهولة؛ لأنه لا يعنى سوى تقويض كامل لأهميتهم المعرفية التى وحدها كانت السبب المباشر فى استمرار سيطرتهم على إدارة الجباية. ومن ثم آثروا الأسر عن البوح بالمعلومات. وربما كان رهانهم الأخير على حدوث تغيرات مفاجئة فى الموقف السياسى والعسكرى للحملة، أو على الأقل آملوا فى تراجع الفرنسيين عن هذا القرار؛ تحت وطأة الاحتياج لخبرتهم. على أن الحقيقة المؤكدة، بالنسبة للجانب الفرنسى، أن الرجوع عن قرار حبس هؤلاء المباشرين مسألة بدت مستحيلة بقدر استحالة استمرار الهيمنة القبطية على مالية الاحتلال.

وكان من المتوقع أن يمتد التأثير السلبى لهذا القرار على عملية الجباية نفسها : فقد لُوحِظ فى المراسلات المتبادلة بين المسئولين الفرنسيين تخوفهم من تباطؤ الجباة الأقباط، وخصوصاً فى أقاليم الصعيد(١٥٤)، ويفترض بأن ذلك كان نوعاً من الضغط القبطى للإفراج عن كبار المباشرين؛ مستغلين فى ذلك شدة حاجة خزانة الحملة إلى تحصيل إيرادات القسط الأخير من عام ١٢١٤ (يونيو - أغسطس ١٨٠٠) قبل بدء موسم الفيضان؛ إذ بعده تتوقف الجباية لمدة أربعة شهور تالية، على حين كانت المالية، فى الوقت نفسه، تعانى من أزمة شديدة، ناتجة عن قصور الإيرادات المحصلة عن تغطية أوجه الصرف الضرورية والمتزايدة. وعلى ذلك كان من الأهمية بمكان إنجاز مهمة الجباية سريعاً، وربما لهذا السبب اعتمد "منو" على المعلم يعقوب؛ كيما يحول دون تعثر الجبايات فى شتى أقاليم الوجه القبلى(١٥٥) الذى تشتد الحاجة إلى حبوبه، فى تلك الفترة من السنة؛ حتى لا تتعرض "مخازن الخرج" (مؤن الجيش) للنفاد، ويضطر الفرنسيون لشرائها بأسعار مرتفعة(١٥٦).

وليس لدينا معلومات عن مدى نجاح المعلم يعقوب فى الصعيد، ولكن المؤكد أن المالية ظلت فى عثرتها. وكان منو إزاء الصمت المطبق لكبار المعلمين الأقباط المسجونين بمنزل إستيف، قد وجد نفسه مضطراً إلى مواصلة جهود سلفه (كليبر) فى جمع المعلومات وتلقى التقارير التى تحمل وجهات نظر مسئولين ماليين فى الإصلاح المالى(١٥٧)، ونحو ٨ سبتمبر ١٨٠٠ يُصدر منو أمراً يومياً لكل فرنسيى مصر : الجنرالات والمديرين والمسئولين المهمين أن يوافوه بكل المذكرات والتقارير التى تحمل اقتراحات معينة، يمكن أن تفيد فى صياغة نظام يصلح شئون الجبايات. ويؤكد ريجو بأن الكثيرين لم ينتظروا أن يدعوهم القائد العام، وقدموا ملاحظاتهم ومذكراتهم للقيادة العامة (١٥٨).

وفى إطار ظروف نجهلها اضطر المعلمون الأقباط المسجونون إلى تقديم "القوائم المفصلة"، بعد فترة من الصمود امتدت على مدار ثلاثة شهور (يوليو -أكتوبر ١٨٠٠). وهذه القوائم التى عُرفت - فيما بعد - بـ "دفاتر الترابيع" تميزت، بالنسبة للفرنسيين، لأول مرة، بتحديد دقيق للامتداد المساحى والكمى للأراضى وللمكلفات الضريبية

الحملة على كل منها، والتى وُحِدت حساباتها بالنقود: ويؤكد بيروس بأن "إستيف وجد بها كل ما كان بحاجة إليه لبدء الإصلاح وتنظيم قبض حساب إيرادات الأراضى لعامى ١٢١٣ و١٢١٤ (٩٨-١٧٩٩)"(١٥٩).

والواقع أن إستيف وكل المسئولين الماليين سوف يكتشفون، فيما بعد، أن المعلمين الأقباط أوقعوا بهم فى خطأ كبير فى هذه الدفاتر، والذى تعلق بالحصيلة الخاصة بكل فروع الضرائب المجملة على كل إقليم. (١٦٠) ويفترض بأن هذا كان سبباً رئيسياً فى انعدام الثقة فى البيانات المقدمة. ولعل مما له دلالته فى تأكيد ذلك ما نلاحظه فى "دفاتر الترابيع" من تعمد المباشرين الأقباط، فى مواضع عديدة، ذكر المبالغ والأرقام البيانية مصحوبة بمفردة : "وجه تخمين" أو "درجة تخمين"، وأحياناً يحيلون على أوراق مدير المالية السابق (بوسيلج): "حكم المقيد بدفتر بوساليك بدرجة تخمين"..إلخ(١٦١) وربما كانت كثرة إحالاتهم على أوراقه، بصفة خاصة، سبباً إضافياً فى إفراط الفرنسيين الشك فى صحة البيانات، ذلك لأن «بوسيلج» حينما رحل لفرنسا، خلال فترة سريان معاهدة العريش، حمل معه كل دفاتره وأوراقه(١٦٢)، وعلى ذلك تأجل البدء فى الإصلاح الضريبى لحين التحقق من صحة البيانات.

وسرعان ما انعكست هذه الحقيقة على كافة التقارير المطروحة أمام القائد العام، والتى اتفقت رؤى أصحابها على ضرورة عمل "مسح شامل للأراضى" والاستغناء عن "الوساطة القبطية"(١٦٣). وسمحت كل التقارير والمذكرات المرفوعه لمنو بإمكان طرح مشروع كامل لإصلاح المالية عموماً وإدارة الجباية على وجه الخصوص، فيما عُرف بـ "المشروع العظيم" Le Grand Projet (٢٠يناير ١٨٠١) والذى تضمن بنوداً بالغة الخطورة بالنسبة لمستقبل المعلمين الأقباط فى الإدارة المالية برمتها : فقد اتجه منو إلى الاستعانة بـ "مشايخ القرى" عوضاً عن المباشرين الأقباط، فى جباية الضرائب من أهالى القرى، وهو يعيرهم اللقب الخاص بالجباه الأقباط : "الأمين" L' Intendant تأكيداً لتحمل المشايخ المسئولية الكاملة فى الجباية. على حين يختزل دور المعلمين إلى مجرد هيئة

معاونة من الكتبة ومنظمى الحسابات السنوية للقرى Le compte annuel des villages، وأقصى ما يكلف به الكاتب القبطى بكل قرية أن يتلقى من مشايخ القرى الحصيلة،ليسلمها لخزانة "المحصل الفرنسى"، ومن ثم تنقطع أى صلة مباشرة بين الكتبة الأقباط والفلاحين بشكل نهائى. ووفقًا لذلك يحرم جميع المباشرين ومرءوسيهم من الحصول على مخصصاتهم فى حصيلة الجباية التى كانت مقررة بـ ٨٪؛ إذ تحدد لكل من شيخ القرية وكاتبها القبطى قيراطًا واحدًا ١ / ٢٤ من إجمالى الحصيلة، بحيث يقتسمه الطرفان بنسبة ٢ / ٣ للشيخ مقابل ١ / ٣ للكاتب القبطى، كنوع من التأكيد المادى على تغير الأوضاع. ولَمَّا كان مشايخ القرى قد نِيطَ بهم وحدهم، من دون الأقباط، مهمة الجباية، فقد خصَّهم المشروع بـ ٣/ ٢٤ (ثلاثة قراريط) أخرى من إجمالى المستحقات المحصلة للخزانة، كنفقات جباية(١٦٤).

وعلى هذا النحو، فإن كبار المباشرين الأقباط، بما فى ذلك المعلم "جرجس الجوهرى" سوف يتم تهميشهم إلى أقصى حد. ويعد "المعلم يعقوب" الوحيد الذى تم استثناؤه من القائمة؛ فقد حظى بتقدير القائد العام الذى أسند إليه مهمة ترشيح الكتبة الأقباط الأكثر تعاوناً وأمانة Les cophtes probes، ولصعوبة إخضاع هؤلاء الكتبة، فإنه يكلفه - كذلك- بتطويعهم لأن يكونوا مرءوسين لمشايخ القرى بوصفهم الأمناء Les Intendants cheiks، إلى جانب جعل هؤلاء المشايخ ممتثلين لتوجيهات مدير المالية (إستيف). (١٦٥) ووفقًا لذلك سوف يصبح دور المعلم يعقوب محوريًا فى ضبط العلاقة بين جميع الأطراف وفى تسيير دولاب العمل فى النظام الجديد للمالية.

وإذا كان البدء فى تطبيق مشروع الإصلاح مرتبط بعمل المسح الشامل للأراضى، فإن المعلمين الأقباط يواصلون دورهم بصفة مؤقتة، لحين إنجاز المسح الذى شُكلت له لجنة خاصة كان قد تحدد مباشرتها لهذه العملية الصعبة بدءًا من مارس ١٨٠١(١٦٦). غير أن ظروف الحرب التى ظهرت طلائعها مع دخول ١٩٥ سفينة حربية إنجليزية لخليج أبو قير فى الثانى من مارس وما تبعه من إلحاق الهزيمة بالجيش الفرنسى (فى معركة كانوب ٢١

مارس) (١٦٧) كان قد تسبب فى تعطيل المسح وتأجيل المشروع الذى لن يرى النور؛ حيث أدت الهزيمة إلى اتخاذ قرار الجلاء عن مصر؛ لتتوقف عملية التهميش القبطى، حيث شكلت التطورات الأخيرة سياج حماية للأقباط، ليظلوا بطريقة أو بأخرى محتفظين بموطىء قدم ثابتة فى الإدارة المالية التى يصعب أن نجدها خالية منهم طيلة القرن التاسع عشر.

■■■

يتضح مما سبق أن الدور القبطى فى إدارة الجباية، طيلة فترة الاحتلال الفرنسى، كان دوراً محورياً، وكانت بيد المباشرين الأقباط، لا الفرنسيين، مقدرات الحركة والسكون فى تسيير دولاب العمل بالإدارة المالية؛ بسبب احتكارهم المعرفى لكل المعلومات المتعلقة بالنظام الضريبى، والذى مثل أكبر تَحَدٍّ واجهته الحملة فى الداخل. وبدون أن نحمل الحقائق ما يتجاوز طابعها الواقعى، كانت المواجهة القبطية حاسمة؛ حتى ليمكن القول : بإن هذه المواجهة كانت بمثابة مقاومة من نوع خاص، جرت وقائعها تحت السطح دون أن تتخذ شكلاً تصادمياً عنيفاً؛ بهدف الحفاظ على امتيازهم القديم فى تنظيم وإدارة مجمل الحسابات المالية، ومن ثم تحقيق ما يُعرف بـ "التواصل القوى للدور" والذى قدم ـ دون مبالغة ـ نموذجاً فريداً لقيمة "سلطة المعرفة والكفاءة الحسابية"، بوصفها قوة فاعلة، قبل "سلطة القوة والآلة العسكرية": فعلى الرغم من كل الإجراءات التى نُفذت، والتقارير التى رصدت كماً غزيراً من المعلومات، إلاّ أن الفرنسيين لم يستطيعوا الإحاطة بكل حقائق النظام المالى. وبالقدر نفسه لم يستوعبوا كل أساليب المعلمين الأقباط وممارساتهم المختلفة فى المراوغة والتحايل والسيطرة على جزء كبير من مصادر الإيرادات؛ حتى لقد عانى الفرنسيون، معظم فترة احتلالهم لمصر، من أزمة مالية خانقة، نزعم بأنها ساهمت فى إفشال بناء "مستعمرة فرنسية" فى الشرق.

وكان رفض الفرنسيين لاستمرار النفوذ القبطى بالإدارة المالية، الدافع المستمر إلى إدخال تغييرات مهمة على بنية إدارة الجباية : فلأجل تبسيط التعقيدات التى تطبعت بها قوائم الحسابات، ولأجل تحقيق تعددية فى الرقابة المركزية تم توزيع المصادر الضريبية على عدد من الإدارات فى الوقت الذى وجهت فيه ضربات مستمرة لنظام الالتزام،

بهدف جعل العلاقة مباشرة بين الفلاحين والإدارة الفرنسية؛ سعياً إلى القضاء على كل وساطة من شأنها أن تلتهم جزءاً مهماً من حصيلة الإيرادات. غير أن الفترة الحرجة الأخيرة حالت دون فقدان المعلمين الأقباط لمواقعهم المعتادة بين المولين للضرائب والمحصلين الفرنسيين؛ ومن ثم لم يكن تهميش أقباط المال والضرائب بالأمر السهل أو الهين، وربما يعزى لهذه الحقيقة السبب في استمرارية الدور القبطى بالإدارة المالية لسنوات طويلة فى القرن التاسع عشر.

وقد تلقى هذه الدراسة علامات الاستفهام حول مدى استمرارية هذا النوع من الممارسات قبل وبعد الحملة الفرنسية؛ للتعرف على ما إذا كان هذا النموذج سائداً قبل الاحتلال الفرنسى، ولم تكشف عنه سوى هذه المواقف التصادمية مع الفرنسيين أم كان مجرد حالة استثنائية ظلت رهن الظروف التى جاء بها هذا الاحتلال؟

ومن المؤكد أن إحكام المباشرين الطوق على ماكان لديهم من أسرار النظام المالى قد مثَّل تحدياً للإدارة الفرنسية وتطلب الأمر، من ثم، تفعيل دور الكوادر الفرنسية فى رقابتها للمباشرين الأقباط وفى السباق مع الزمن على جمع المعلومات وهذا ما يشكل موضوع الفصل التالى.

هوامش الفصل الرابع

(١) الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص ص ٤-٦؛ نقولا الترك : المصدر السابق، ص ص ٢٩-٣١.

(٢) تشتمل الأوامر اليومية لبونابرت عبر شهرى يوليو وأغسطس ١٧٩٨ على توجيهات واضحة بتفويض الأمناء الأقباط بالجباية بشكل عام. راجع على سبيل المثال :

Corres. , t.4, N° 2858, 2870, 2898, 2910, 2916, 2934, pp. 266, 270, 283, 288, 300, 384;

كذلك راجع مذكراته :

Napoléon Bonaparte : Op.cit., p.275.

(٣) أوضحت دراسة هنرى لورنس حول المرجعية الأيديولوجية لفكرة غزو مصر مدى تأثير كتابات الرحالة فولنى على بونابرت، حتى عُدَّ بالنسبة للأخير بمثابة الولى الفكرى والسياسى . انظر : لورنس : الأصول الفكرية للحملة الفرنسية ، ص ص ١٠٦-١٠٧، ١٨٣-١٨٤ كذلك كتابه : الحملة الفرنسية فى مصر، ص ٣٠.

(٤) توضح ترجمة الجبرتى لكل من المعلم إبراهيم الجوهرى وأخيه المعلم جرجس الجوهرى سيطرة المباشرين على إدارة مالية مصر منذ على بك الكبير وحتى السنوات الأولى من عهد محمد على. انظر:

الجبرتى : عجائب الآثار، ج٢، ص ص ٣٩٥-٣٩٦؛ ج٤، ص٢٠٥. وحول طبيعة المعلومات التى قدمها "فولنى" للفرنسيين بشأن السيطرة القبطية على إدارة الجباية من خلال شيخ البلد. انظر :

فولنى : ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام، ترجمة إدوارد البستانى، بيروت، ١٩٤٩، ص ص ٦٠، ١٤٤-١٤٥.

(5) Peyrusse, A. : op.cit, p. 450.

(٦) انظر الفصل الخامس .

(7) Ordre de Bonaparte, N° 2895, (30 Juillet 1798); Bonaparte à Mohallem Djeorgis Edoari, N° 2951, I (3août 1798) Corres., t.4, pp. 282, 308.

(8) Bonaparte à Mohallem Djeorgis Edoari, N° 2951; Bonaparte à Poussielgue, N° 3052; Dans: Corres., t.4, pp.308, 364.

(9) Bonaparte au Général Berthier, N° 3464; Conseil D'administration, N° 3509; Bonaparte à poussielgue, N° 3090, Dans: Corres., t.4, p.390; t.5, pp. 57-58, 61-62; 80-81.

(10) Homsy, G. : Le Général Jacob et L'Expédition de Bonaparte en Égypte (1798-1801), Marseille 1921, pp. 105-6;

ويلاحظ أن أول إشارة إلى "لجنة الخمسة الأقباط" فى الأوامر اليومية لبونابرت كانت بين ٣٠ يوليو و ٣ أغسطس ١٧٩٨، أى مع بدايات تنظيم إدارة الجباية . انظر :

la Jonquière : op.cit., t. II, p. 293.

(١١) لاحظ هذا بوضوح فى تقارير تحصيل الضرائب . انظر على سبيل المثال :

المكتبة المركزية (جامعة القاهرة) : وثائق الحملة الفرنسية، حافظة رقم (196) ملف رقم (١١١):

"Etat des sommes perçues et des dépenses de la province de Thêbes (Kéné)", (2 Fev.- 18 juin 1799).

(12) Vincennes , B6 81: "Etat des recettes et dépenses en argent et en grains de la province de Thêbes pour les années 1212 et 1213", Kénéh (12 Déc. 1799).

(13) Zayonchek à Poussielgue, (El-Fayoum) (14 Juillet 1799) polonais , p.307.

(14) Zayonchek à Bonaparte, (Beni Souef), (10 oct. 1798) Ibid.., p.96.

(15) Vincennes, B6 82: "Déclaration d'une vente de moutons et grains au Fayoum".

كذلك انظر : دار الوثائق : دفاتر ترابيع الأموال الديوانية : دفتر ولاية فيوم" لسنة ١٢١٣ (٩٨-١٧٩٩)، سجل رقم ٢٢٥٧.

(16) Vincennes, B6 81: "Comptes relatifs aux revenus en nature de la

Haute-Égypte"

إيصالات باللغة العربية موقعة بأسماء هؤلاء المباشرين.

(١٧) توجد قوائم عديدة حررها المعلم مينا وترجمها الوكيل المالى بإقليم قنا للفرنسية. (بوثائق الحملة بالمكتبة المركزية- جامعة القاهرة) ويمكن الرجوع على سبيل المثال إلى حافظة رقم (186) :

Récapitulation totale de toutes les sommes que le copte mallem Mina a reçus" à Esné, (25 juin 1799).

(١٨) دار الوثائق : دفاتر ترابيع الأموال الديوانية "دفتر ولايت المنفلوطية" لسنة ١٢١٣ (٩٨-١٧٩٩)، سجل رقم ٢٢٦٥؛ كذلك يوجد تقرير مهم للمعلم بقطر بوصفه مباشر ولاية منفلوط فى وثائق الأرشيف الفرنسى:

Vincennes, B^6 81 :Contribution ì par Mallem Boctor intendant de la priovince de Syout".

(١٩) نميل إلى أن الأمر اليومى الصادر بشأن تكوين مجلس يضم كبار الصيارفة بإقليم الجيزة لاختيار أبرز الكتبة بالقرى، قد عُمِمَ على سائر الأقاليم . انظر :

Ordre de Bonaparte, N° 2898, Corres., t.4, p. 283.

(20) Bonaparte à Berthier, Corres.., N° 2868,p.270.

(21) Napoléon Bonaparte : op. cit., p. 91.

وثمة وثيقة نادرة لتعيين مباشر قبطى تنص على أنه يتعاطى الأموال الديوانية لسنة خراجية واحدة. انظر

سلوى ميلاد : وثائق الواحات، دراسة ونشر وتحقيق ، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٣١ .

(٢٢) لانكريه : وصف مصر، مج٥، ص ص ٢٣-٢٤. وربما لذلك كان كل كاتب قبطى حريصاً على توقيع اسمه مقترنًا باسم مباشر الإقليم. انظر :

"إيصال بتسليم أموال ميرية" محرر باللغة العربية وموقع باسم الكاتب ومرءوسه المباشر القبطى

Vincennes, , B^6 81

(*) على حين يشار لـلكاتب القبطى فى الصـعيد بـ "العـامل" ، كان يُعرف فى الـدلتا بـ "الأمين" أو "الصراف القبطى". انظر:

"Tableau de l'impôt et des contributions de la province de girgé".

المكتبة المركزية (جامعة القاهرة) : مـحافظ وثائق الحملة الفرنسية، محفظة رقم (196) ملف رقم (VIII).

(23) Ordre de Bonaparte, N^{O} 2858, Dans: Corres., t.4, p.266; La jonquière : op.cit., t.2, p. 285.

جيرار : وصف مصر ، مج٤، ص١٥٩ .

(٢٤) يتـراوح عدد القـرى التابعـة لزمام الناحـية بـين ١٠ : ١٥ قرية، وذلك وفـقاً للمـلاحظة التى رصدها جيرار: نفس المصدر والصفحة.

(٢٥) استيف : وصف مصر، مج٥، ص ٩٧.

(26) Ordre de Bonaparte, N^{O} 2858, Corres., t.4, p. 266.

(27) Ordre de Bonaparte, N^{O} 2895, Ibid; p. 282.

(28) Ordre de Bonaparte, N^{O} 3471, Ibid; t.5, p.61 .

(29)Ordre de Bonaparte, N^{O} 2767, Ibid; t.4, p.218.

(30) "Conseil d'administration", N^{O} 3472, N^{O} 3509, Ibid; t.5, pp. 61-62, 80-81.

(٣١) كان يُـقال - مثـلاً - "المعلم غـبريال الـسـادات " (الشيخ الـسـادات)، و"المعلم يوسـف الألفى" (مـحـمـد بك الألفى) و"المـعلم منقـريـوس المورلى" .... إلخ راجع : زخـاريـس الأنطونى (الراهب القس): يوسـابيات، وهى مقـالات الأسقف القـديس الأنبا يوسـاب الأبح، القاهرة ١٩٨٩، ج١، ص ٢٠

(32) Napoléon Bonaparte : op. cit., p. 82 .

وثمة رسـالة من باجاليـانو إلى فيـال توضح وجود أمر يومى لـبونابرت بمـسايرة الـنظام القائم للدورات الزراعية. انظر:

دار الوثائق، (قاعـة البحـث والاطلاع) : محفظة بـدون رقـم ، "أصول وثائق الحملة الفرنسـية" ملف 38، وثيقة (8).

Pagliano à Vial, (16 août 1799).

(33) Peyrusse; pp. 464-465.

(34) Zayonchek à Poussielgue, Beni- Souef, (10 avril 1799), Polonais; p.203-206.

(35) Peyrusse, A. : op. cit., p. 470.

(٣٦) تؤكد المصادر الفرنسية على أنه بعد معركة سدمنت (٧ أكتوبر ١٧٩٨) تحولت مقاومة المماليك من "الحرب المنظمة" إلى "حرب العصابات". راجع :

نبيل الطوخى : المرجع السابق ، ص ص ١٣٦-١٣٧.

(37)Zayochek à Dugua, Beni-Souef (5 Mai 1799), Polonais.., pp. 239-240;

وقام قاضى محكمة إسنا بتسجيل أولى هذه المنشورات فى سجل المحكمة باعتبار الأخيرة وسيلة للإعلام . انظر:

دار الوثائق: محكمة إسنا الشرعية،س(٥٠)،م(٢٧٢)،ص ص ١١١-١١٤(٢١ربيع أول ١٢١٣/ ٢ سبتمبر ١٧٩٨).

ولمزيد من التفاصيل حول هذه المنشوات انظر دراسة جوزيف كابردا التى نشرت مجموعة الفرمانات التى صدرت فى فترة بونابرت :

Joseph Kabrda : quelques Firmans concernant les relations Franco - turques lors de l'Expédition de Bonaparte en Égypte (1798-1799), Paris 1947.

(38) Vincennes B^6 81: "Compte de l'impôt et contributions de la province de Girgé pour L'an 1212 et 1213", (1 oct. 1799); Bonaparte à Poussielgue (24 sept. 1798); Bonaparte à Girgés el-Gouhary, (7 déc. 1798) , Dans :Corres., N^o 3379; N^o 3717, t.5, pp. 9; 184-5.

(٣٩) كان المعلم إبراهيم الحلفاوى مباشر ولاية الفيوم أول من ثبت تورطه فى علاقة مباشرة مع المماليك . انظر:

Zayonchek à Dugua, (10 Avril 1799); à Noble (25 Avril 1799); Polonaisì,

pp. 207-8; 224-5.

(٤٠) جيرار : وصف مصر ، مج٤ ، ص١٥٨.

(٤١) يلاحظ ذلك فيما تضمنه الأمر اليومي لبونابرت ، فى إطار تنظيمه لحركة نقل قوائم الضرائب بين القاهرة والأقاليم . انظر :

Bonaparte à Berthier, (Pour mettre à l'ordre de l'armée); Corres., t.5, N° 3464, (14 oct. 1798), pp. 57-8

(٤٢) جيرار : المصدر السابق ، مج ٤، ص ص ١٥٦، ١٥٨.

(43) Zayonchek à Poussielgue, Beni-Souef, (10 avril 1799), Polonais.. , pp.204-206.

(44) Zayonchek à Dugua, Beni - Souef (14 avril 1799), Ibid; p. 210.

(45) Vincennes, B6 81:

عرض حال لأحد الفلاحين بولاية البهنساوية" بدون تاريخ، وبإمضاء جلوتيه (مدير المالية بالإنابة أواخر عام ١٧٩٩)

(46) Bonaparte à Zayonchek, (16 août 1798), Corres., t.4, N° 3030, p. 348.

(47) Zayonchek à Chollet, Bani-Souef, (25 avril 1799) Polonias, p. 225.

حيث تضمنت رسالة زايونشيك نص التوجيهات التى أرسلها بوسيلج إليه ؛ ليبلغها للوكيل المالى شوليه.

(48) Zayonckek à Dugua, (10 Avril 1799); à Noble, (25 Avril 1799); Polonais, pp. 207-8; 224-225.

وكان بوسيلج (مدير المالية) قد تبارى فى الدفاع عن موقف الأقباط الشائك، وهو الحوار الذى سجله دستان (حاكم القاهرة) فى رسالته إلى القائد العام بونابرت : "إن الخوف أو المصلحة هى التى أمكن لها أن تدفعهم إلى الصمت على استثمارات المماليك وتركاتهم... ولابد أن نحرص على ألا يفقد الأقباط، بشكل متتابع، ثقتنا، لأننا حالئذ نخسر عونا يمكن أن يكون ضرورياً على مدار فترة تالية". راجع:

Vincennes, B6 11: Destaing à Bonaparte (9 Nov. 1798).

(49) Bonaparte à poussielgue, (24 spet. 1798); à Girgés - el- Gouhary, (7 dec. 1798); Corres., t.5, pp. 9; 184-5.

(50) Bonaparte à Girgés -el-Gouhary, (7 dec. 1798), Ibid; pp. 184-5.

(٥١) انظر الفصل الخامس.

(52) Peyrusse, A. :op. cit., p. 472.

(٥٣) تعد تجربة "جيرار" (مهندس الطرق والكبارى) نموذجاً بالغ الدلالة ؛ فقد كان متفانيًا فى جمع المعلومات من الفلاحين، عبر تطوافه لشتى القرى فى الصعيد والدلتا، حتى لقد كان زملاؤه يتنادرون عليه ويصفونه بـ "الفلاح". وقد استغرق معظم فترة الاحتلال فى تبويب المعلومات والملاحظات التى استند إليها فى تأليف عمله المتميز الذى أنجزه بعد عودته لفرنسا، ونُشر فى "وصف مصر". انظر جيرار: وصف مصر، مج ٤، ص ٣-١٠.

(٥٤) تشى تفاصيل عديدة يسجلها الجبرتى فى يومياته فى الفترة من رمضان ١٢١٣ :محرم ١٢١٤ (فبراير ــ يونيو ١٧٩٩) بترقب المصريين لما قد تسفر عنه حرب الشام من نتائج. ولعل أكثر التعقيبات دلالة ، ما ذكره حال وصول أخبار سقوط "يافا" : "نزل بالناس الكآبة والهم والحزن ما لا يوصف، فإنهم كانوا يظنون بل ويتيقنون استحالة ذلك خصوصًا فى المدة القليلة ولكن المقضى كائن". انظر الجبرتى : مظهر التقديس، ص ١١٥.

(55) Zayonchek à Desaix, (27 oct. 1798); à Desaix, (2 Nov. 1798), Polonais.., pp. 109-110, 115.

(56) Zayonchek à Desaix, (31 oct. 1798) , Ibid, p. 114.

(57) Zayonchek à Dumont (27 mars 1799); à Dugua, (19 Mars 1799), Ibid; pp. 188, 192.

(58) Zayonchek à Poussielgue, (29 avril 1799), Ibid; p.230.

(59) Zayonchek à Dugua, (12 Juin 1799), Ibid; p. 258.

(٦٠) الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص ص ١١٩-١٢١؛ مظهر التقديس، ص ص ١٣٦-١٣٩.

(٦١) انظر الفصل الثالث .

(62) Zayonchek à Boyer, (23 juin 1799), à Berthier, (même date), Ibid, pp. 268- 270.

(٦٣) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٣، ص ١٢٧؛ مظهر التقديس، ص ١٤٥.

(٦٤) انظر الفصل الثانى

(٦٥) هناك شـواهد تؤكـد حـرص المبـاشـرين علي لفت نظر الفـرنسـيين إلى أهمـيـة إيداء حسن معـاملتهم لمشايخ القـرى ، وكان من أوائل من أكدوا هذه المسألـة المعلم يعقوب نفسـه . وقد أفرد الجنرال بليار لهذه الملاحظة رسالة خاصة للقائد العام. انظر :

Belliard à Bonaparte, (Benisouef), (25 Nov. 1798), La Jonquière, t. 3, p. 358.

(66) Zayonchek à Poussielgue, (10 avril 1799), Polonais.. , pp. 204-206.

(67)Zayonchek à Dugua, (14 avril 1799), Ibid. , p. 210.

(٦٨) دار الوثائق : دفتـر ترابيع ولاية جرجـا لسنة ١٢١٣، س ٢٢٦٧ ونجد بين "ايصـالات السـداد" المحررة باللغـة العربية ، بوثائق فينسـان، "إيصالاً" يؤكـد إسقاط بواقى مـال ناحية "دومشـيه" (بالهنسـا) اسـتناداً إلى "حجـة شـرعيـة صـحيـحة" تـؤكد دفع هذا المال للمـمـاليك. انظر :

Vincennes, B^6 81

(69)Vincennes, B^6 81 : "Comptes relatifs aux Revenus en nature de la Haute-Égypte".

(70) Zayonchek à Friant, (23 sept. 1799); à Reynier, Commissaire aux grains, (30 sept. 1799) Polonais , pp. 332-333.

ونجد زابونشـيك – كذلك – ينبه مـدير المالية إلى ضرورة اتخـاذ إجراءات معـينة تكفل ضبط التخفيضات عن الحصص التى شـرقت ببعض القرى حتى "نقلل ، قدر الإمكان، من تعرضنا للتضليل والخداع" . انظر :

Zayonchek à Pousseilgue, (14 avril 1799), Ibid, pp. 211-212.

(71) Ordre de Bonaparte, (18 août 1799), Corres., t.5, N° 4368, p. 568.

(72) Peyrusse, A. : op. cit., p. 467.

(٧٣) راجع على سبيل المثال تقريرى مدير المالية "بوسيلج"، والمنسق العام للصرف دور

Poussielgue au Directoire exécutif, (9 oct. 1799), Klé., t.3, pp. [141-155];

D'Aure, H. "Apreçu des sommes dues au 6 fruc. An 8, époque à laquelle le général kléber a pris le commandement de l'armée." Dans: copies of original letters, V.3, pp. 57-59.

(74) Kléber au Directoire, (26 sept. 1799), Klé., t.2, p.520..

وأكد ذلك أيضاً تقرير مدير المالية . انظر :

Poussielgue à Sièyes, Membre au Directoire exécutif, (21 Nov. 1799) en : Lettre de M. Poussielgue, Accompagnée de piéces justificatives à M. Thiers, autour de l'Histoire du Consulat et de l'Empire, Paris 1845, p.36.

(75) Vincennes, B^6 183: Poussielgue à Desaix, (23 août 1799).

كذلك أشار كليبر إلى أن بدء الجباية لعام ١٢١٤ تتوافق مع شهر فريمير (٢١ نوفمبر – ٢٠ ديسمبر ١٧٩٩) راجع :

Kléber au directoire, (8 oct. 1799), Klé., t.3, pp. 79-80.

(٧٦) الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص١٣٥.

(77) Peyrusse ; A., Op. cit.,p. 465.

(78) Kléber au payeur général, (4 oct. 1799), Klé., t.3, p. 127.

(٧٩) لم يفت كليبر الإشارة إلى هذه المسألة فى تقريره لحكومة الإدارة باعتبارها إحدى عوامل الأزمة المالية . انظر:

Kléber au Directoire, (8 oct. 1799), Ibid, pp. 79-80.

(80) Kléber à Poussielgue, (11 sept. 1799); Ibid, p.28.

(81) Kléber à Poussielgue, (13 sept. 1799), Ibid, p. 48.

(82) Kléber à Zayonchek, (4 sept. 1799), Klé.,t.3, p.15 ; Desaix à Belliard, (14 sept. 1799).

(83)Vincennes, B^6 161: Reynier à Pini, (9 nov. 1799); à Friant, (25 oct.1799).

(84) Poussielgue au Directoire exécutif, (9 oct. 1799), Klé., t.3, p. 145;

(85) Ibid; p. 146.

كما يؤكد ذلك أيضًا رسـالة رينيه إلى زايونشيك : "ليس الموضع المملوء بالغلال، والواقع بين يدى الفـلاحين، إلاً فى حـالة فقـد فـعلى، ومن ثم يتـعين أن نعطى الأقـباط الحـمـاية ونتشط جبايتهم.."

Vincennes, B^6 161: Reynier à Zayonchek, (27 oct. 1799).

(٨٦) كثيراً ما يشير إلى ذلك رينيه فى عدد كبير من مراسلاته . انظر على سبيل المثال :

Vincennes, B^6 161: Reynier au général Friant, (25 oct. 1799); à Poussielgue, (27 nov. 1799)

(87) Ordre de Kléber (14 sept. 1799), Klé., t.3, pp.53-54;

وقد حرر إستـيف الأمين العام للصرف هذا الأمر ضمن منشوراته لمرءوسـيه مندوبى الصرف بالأقاليم. انظر:

Vincennes, B^6 94 : "circulaires du payeur général de l'Armée de la Méditerranée", pp. 201-202.

(٨٨) تؤكد وثائق "محكمة منفلوط الشرعية" قيام العـمال الأقباط بتحميل الغـلال (حتى أغسطس ١٧٩٩) على المراكب وتوجيهها باسم "المعلم جرجس الجوهرى" . انظر :

دار الوثائق : محكمة منفلوط الشرعية، (إشهادات)، س ٤، ص٧١، م ٢٢٢؛ م ٢٢٣ (٤ربيع أول ١٢١٤/ أغسطس ١٧٩٩).

(89) Circulaire de Poussielgue, (30 sept. 1799).

دار الوثائق : محـفظة ٤٦، ظرف ١. ويلاحظ كـذلك بأن "الخيـول" خضـعت للإجـراءات نفسـها، بوصفهـا إحدى الضرائب العـينية، فكان يتم تسليمـها للصراف الذى يتـعين عليه أن يقدم للعامل القبطى إيصالاً بها Reçus de chevaux انظر :

Vincennes, B^6 161: Reynier à Cordier, (2 jan. 1800)

(٩٠) انظر الفصل الثالث .

(91) Ordre de Kléber, (16 sept. 1799), Dans: Kléber et Menou., pp. 41-42.

(92) Peyrusse, A., op.cit., p. 471-472.

(٩٣) سوف يُعلن كليبر (فى ٢٢ مايو ١٨٠٠) أنهم أحرزوا تقدمًا ملحوظا فى إعداد كتاب "طبيعة

الضرائب فى مصــر " La nature des impôts en Égypte ولأهميته فإنه يصفه "بالكتاب الشهير" livre fameux ويؤكد أنه لم يحو بعد العديد من الضرائب غير المعروفة. انظر :

Kléber à chanaleilles, agent français, (22 Mai 1800), Kléber et Menou.., p. 296; Klé., t.4, pp. 914-15.

(٩٤) دار الوثائق : دفتر ترابيع ولايت جرجه لواجب سنة ١٢١٥ ، س ٢٢٨١. والعبارة الـتقليدية فى نهاية الدفـتر تشيـر إلى: "بلاد الولاية المذكورة تتبع النيل كل سنة بـالمساحة والقيـاس وأما الشراقى تـرفع لهم ... وسنه يزرعوا كـتير وسنه يزرعـوا قليل.. والاعتـماد على المسـاحة ." كذلك انظر:

حسين افندى : المصدر السابق ، ص٣٤.

(95) Vincennes, B^6 81: "Etat des recettes et dépenses en argent et en grains de la province de Thêbes pour les années 1212 et 1213".

ويقدم الوكـيل المالى فى نهاية التقـرير شهادته عن تحـصله لمجمل الضرائـب من المعلم رفائيل والمعلم مينا.

(96) Vincenees, B^6 183: Poussielgue à Zayonchek, (5 sept. 1799).

(97) Zayonchek à Reynier, (10 Nov. 1799), Polonais.., p. 342.

(98) Zayonchek à Reynier, (25 oct. 1799), Ibid, p. 340.

(99) Poussielgue à Zayonchek, (2 nov. 1799), Ibid; p. 340, (Note 3).

(100) Vincennes, B^6 161: Reynier à Friant, (18 Nov. et 25 Déc. 1799).

(101) Ravier à Reynier, Minieh, (30 Nov. et 17 Déc. 1799)

دار الوثائق : محفظة ٤ ملف بدون رقم.

كذلك يكتب الجنرال بلياز إلى الوكيل الفرنـسى بتروشى فى الموضوع ذاته بالنسبة لقرى مصر العليا : "يجب مسـح الأراضى، فالضريبة تحصل بناءً على المسـاحة التى يتعين التعـرف عليها قبل جباية الضرائب" .

Belliard à Petrucci, (21 Déc. 1799).

دار الوثائق : محفظة ١٥، ملف ١١، ورقة ٣٧.

(102) Ravier à Reynier, (17 Déc. 1799).

الأرشيف نفسه : محفظة ٤ ملف بدون رقم .

(103)Vincennes, B6 161 : Reynier à Mohallem Djeorgis Edjoari, (1 Nov. 1799; et 5 Jan. 1800); Reynier à Tallien, (5 jan. 1800); Reynier à Ravier, (13 Jan. 1800)

(104) Vincennes, B6 161: Reynier à Djeorgis Edjoari, (5 jan. 1800).

(105) Vincennes, B6 161: Reynier à Mohallem Djeorgis Edjoari, (1 Nov. 1799).

(١٠٦) فاطمة الحمراوى : المرجع السابق، ص ٢٨٢؛ نبيل الطوخى : المرجع السابق، ص ٢٦٣. (ويعود تاريخ وثيقة الشكوى إلى ٣١ ديسمبر ١٧٩٩).

(١٠٧) لم يقتصر الأمر على الصعيد وحده، وإنما امتد ليشمل عدداً من أقاليم الوجه البحرى وخاصة ما كان واقعاً منها شرق الدلتا. انظر على سبيل المثال :

Vincennes, B6 197: Friant aux checks des villes et villages du 5em arrondissement, (sans date)

والوثيقة حرر منها نسخة باللغة العربية لتوزيعها على مشايخ القرى والبنادر ، كذلك انظر: رسالة فردييه إلى كليبر بشأن حسن طوبار الذى امتنع عن تسديد حصيلة التزامه البالغة ٣٠,٠٠٠ بوطاقة!

Verdier à Kléber, Damiette, (Le Déc. 1799).

دار الوثائق : محفظة (١٥) ورقة بدون رقم .

(١٠٨) هنرى لورنس : الحملة الفرنسية فى مصر، ص ٤٥٠؛ ريمون : المصريون والفرنسيون فى القاهرة، ص١٦١.

(١٠٩) جاء فى "مظهر التقديس" للجبرتى : "تواترت الأخبار بوصول حضرة الوزير الأعظم.. ورجال الدولة واستمر الأمر على الانتظار وترجى حصول الفرج آناء الليل وأطراف النهار". ومع تحقق سقوط حصن العريش : "حصل الفرج العظيم بمبدأ هذا الفتح..". ثم عاد الجبرتى فى نسخة عجائب الآثار ليحذف هذا النص، فيما يشير إلى امتعاضه من أحكام العثمانيين بعد

أن عادت لهم السيطرة على مصر. راجع :

الجبرتي : مظهر التقديس، ص ١٥٧؛ عجائب الآثار، ج٣، ص ١٤٠.

(*)كان "القرش أبو طاقة" أو "بوطاقة" يعادل بـ ٩٠ بارة في فترة حكم على بك الكبير (١٧٧٢) وأصبح يعادل ١٥٠ بارة عند دخول الفرنسيين مصر (١٧٩٨) بسبب تضخم قيمة البارة. انظر:

استيف : وصف مصر ، مج ٥، ص ٩٤.

(110) Arrêté relatif au recouvrement des contributions par le général en chef Kléber, (21 Déc. 1799), Klé., t.3, pp. 321-322; Kléber et Menou, pp. 153-154.

(111) Ibid; Kléber à Zayonchek, (26 déc. 1799), klé, t.3, p. 358.

(112) Arrêté de Kléber relatif au recouvrement des contributions, (31 Déc. 1799), Ibid., t.3, p. 378.

(113) Peyrusse, A., op.cit., p. 465.

(114) Kléber à Dugua, (18 jan. 1800), Klé.., t. 3, p. 485; Kléber et Menou.., pp. 192-193.

(115) Desaix et Poussielgue à Kléber, au camp des conférences, près d' El - Arich, (24 Jan 1800), Klé., t.3, pp.531-2.

(116) Procès - verbal du conseil de guerre tenu au camp de Salahieh, (21 jan. 1800), Ibid., t.3, pp. 498-99.

(117) Kléber à Dugua, (18 jan. 1800). Ibid., p. 485.

(118) Vincennes, B^6 110: Dugua à Kléber, (20 jan. 1800).

ويلاحظ أن الجنرال دوجا في تحليله لمواقف المتعاونين مع الفرنسيين وحد في الموقف بين المشايخ والمسيحيين عموما (أقباط وشوام). كذلك يمكن الرجوع لتقارير جون كيث (سكرتير سيدني سميث قائد الأسطول الإنجليزي) الذى كان في مهمة في القاهرة إبان سريان تطبيق المعاهدة من ١٠-١٦ مارس ١٨٠٠ - فقد أوضح أن الأقباط هم الأكثر انزعاجا وأنهم كانوا

مجبرين على التعاون مع الحملة. وقد نشر هنرى لورنس تقارير كيث فى يوميات كيبر . انظر:
Rapports de Keith à Sidney Smith, (10-16 Mars 1800) Klé.., t.4, pp. 683-697;

هنرى لورنس : الحملة الفرنسية فى مصر، ص ص ٤٦٨.

(١١٩) راجع هذا الاقتباس فى دراسة :

نبيه كامل داود : "الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء كتابات الأقباط المعاصرين لها" فى : أسبوع القبطيات السابق، كنيسة العذراء بروض الفرج، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٣٢؛ وقد أكد الجبرتى هذا الخبر كذلك . انظر :

الجبرتى : عجائب الآثار، ج٢، ص ١٧٩.

(١٢٠) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص ١٧ ؛ نبيه كامل داود : المرجع السابق ، ص ص ١٣٢، ١٣٤ . ولمزيد من التفصيل حول الفترة المضطربة فى مصر فى العقدين السابقين على مجىء الحملة انظر : مجهول : تاريخ ما وقع فى مصر من ابتدأ عام ١١٩٠ ، المكتبة الوطنية - باريس: ARABE, N° 1856.

(121) Rapport de John Keith à Sidney Smith, Cairo, 10th March 1800) Klé., t.4, pp.683-9; Vincennes, B6 110: Dugua à Kléber, (20 jan. 1800); Dugua à Zayonchek, (25 jan. 1800)

وفى الرسالة الأخيرة يشير دوجا إلى أنه عقب نجاح المفاوضات ابتعد البكوات عن الجيش التركى .

(١٢٢) لعل أول إشارة إلى نوايا العثمانيين جاءت فى "محاضر المفاوضات" حيث أبدى ممثلو الباب العالى للجانب الفرنسى العزم على طرد المماليك من مصر نهائياً. راجع :

محمد فؤاد شكرى : عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربى، القاهرة ١٩٥٢، ص ١٥٨.

(123) Menou au Premier Consul Bonaparte, Rosette, (19 Mars 1800), *Klé.*, t.4, pp. 771-2.

(124) Desaix et Poussielgue à Kléber, au camp d'El-Arich, (30 jan. 1800), Klé.,

t.4, p. 556;

الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص ص ١٤٨-١٤٩، ١٥١، (والكيس ٢٥.٠٠٠ بارة ومن ثم فالحصيلة يصل إجماليها إلى ٧٥ مليون بارة).

(125) Napoléon Bonaparte : Campagnes d' Égypte, pp. 304-5;

كذلك أشارت "كوريبه" لهذا اللقاء وذكرت فى خاتمة المقال : "لم يكن البكوات مطمئنين إلى طابع الاستقبال الذى يتوقعونه من الصدر الأعظم ولا إلى مصيرهم النهائى". انظر : كوريبه دى ليجيبت، عدد (٦٣) (٨مارس ١٨٠٠) ، ص ٢٤٣.

(126) Kléber à Dugua, (14 jan 1800) ; Kléber à Estève , (en même date), Klé., t.3, pp. 447-448, 449.

(127) Kléber à Dugua, (18 jan 1800), Ibid, p. 485.

(١٢٨) الواقع أن خدماتهم المعتادة للفرنسيين، فى مجالات بعيدة عن جباية الضرائب ظلت متواصلة طيلة سريان معاهدة العريش ولم تتوقف إلا تحت الحصار الشديد الذى تحوط بهم إبان ثورة القاهرة الثانية، فى ٢٢ مارس ١٨٠٠ انظر :

Damien à Kléber, (22 Mars 1800) .

دار الوثائق : محفظة ١٩، دوسيه ٢١، ورقة ١٤.

(١٢٩) ثمة إشارة إلى وصول مبلغ ٨٠ ألف فرنك (حوالى ٢٥ ألف قرشا) من أقاليم الصعيد للخزانة، وقد أبدى كليبر ارتياحه لذلك؛ توسمًا فى استمرارية تواصل التحويلات النقدية.

Kléber à Estève, (18 jan. 1800), Klé. , t.3, p. 487.

(130) Kléber à Estève, (12 et 22 jan. 1800); à Dugua, (18 Jan. 1800), Klé., t. 3, p. 487; t.4, pp. 513, 515.

(131) Estève à Kléber, (22 Mars 1800),

دار الوثائق : محفظة ١٩، دوسيه ٢١، ورقة ١٢.

(132) Kléber à Poussielgue, (6 Mars 1800), Klé., t.4, p. 615.

(133) Peyrusse, A., op. cit., pp. 467, 468.

(134) Ordre du jour de Kléber, (28 avril 1800), Dans : Pièsces officielles de

l'armée d Égypte, t.2, pp. 280-284; Klé, t.4, pp. 850-854.

(١٣٥) يتضح ذلك من رسالة مدير المالية بوسيلج إلى الجنرال دونزلوه : "ليس للوكلاء الأقباط بصعيد مصر مرتبات ثابتة وإنما يخصص لهم ٦٪ من الحصيلة المحولة.وأن هذا يمثل حالة خاصة بهم بين كل الموظفين الأقباط بالمالية ".انظر:

Vincennes : B^{6} 183: Poussielgue à Donzelot, (4 Juin 1799).

(136) Kléber à Chanaleilles, (22 Mai 1800), Kléber et Menou.., p. 296; Klé., t.4, pp.914-15.

(137) Kléber à Dugua, (16 Jan. 1800); à Friant, (17 Jan. 1800), Klé.., t. 3, pp. 467, 468.

(١٣٨) الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٣، ص ١٥١.

(١٣٩) دار الوثائق : محكمة إسنا الشرعية (إشهادات)،س٥١، ص ٢٨٤، م ٦٧٦ (٢٥ ذو القعدة ١٢١٤/ ٢٠ أبريل ١٨٠٠).

(١٤٠) قدر الجنرال دونزلوه حصيلة ما جمعه درويش باشا بـ (٧٥,٠٠٠ قرشًا) خلافًا للمواشى التى وصلت للقاهرة وعددها ٣٠٠٠ رأس، وحُملت الغلال على أربعين مركبًا. راجع :

Donzelot à Kléber, (14 Mai 1800), : Pièces Diverses et correspondances relatives aux opérations Militaires et politiques de l'armée d'Orient en Égypte, Paris an IX (1801), pp. 301-302; D'aure à Jacquin, à Beni - Souef, (23 Mai 1800),

دار الوثائق : محفظة ٤٢ ظرف ١، ورقة بدون رقم.

(١٤١) الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص ص ١٤٨-١٤٩.

(142) Peyrusse; A., op. cit., pp. 468-69.

(١٤٣) يلاحظ فى قوائم الوكيل المالى بتروشى أن حصيلة مال البياضى التى تجبى بين (مارس ـ مايو) بلغت ٨٨٪ من جملة الإيرادات . انظر :

"Tableau de l' impôt , pp. 52-4.

المكتبة المركزية (جامعة القاهرة) : محافظ وثائق الحملة الفرنسية : محفظة تحت رقم(196)

ملف رقم (VIII G).

(١٤٤) الجبرتى : عجائب الآثار، ج٣، ص ص ١٨٥-١٨٦.

(145) Note officielle de la part du général en chef Kléber, concernant la conduite à tenir par le très Illustre et honoré Mourad Bey, Klé., t.4, pp. 806-7.

(١٤٦) رسالة مراد بك إلى دونزلوه، رقم (٥٤) بتاريخ ١٤ محرم١٢١٥ (٧ يونيو ١٨٠٠).

(147) Peyrusse, A., op.cit., pp. 468-9.

(148) Kléber à Chanaleilles, (22 Mai 1800), Klé., t.4, pp.914-15;

(149) Ordre du jour, (28 Avril 1800), Ibid, t.4, pp. 850-54; Peyrusse, A. : op.cit., pp. 467, 472.

(١٥٠) نشر الصاوى فى ملاحق دراسته جزءاً من الصيغة المعربة للأمر اليومى (٢٨ أبريل ١٨٠٠) وبها نجد مصطلح "الضريبة العامة" معربًا إلى "حسابات المدخول من اللم العمومى". راجع الصاوى : المرجع السابق، ملحق رقم (٧٧).

(151) Peyrusse, A. : op.cit., p. 467.

(152) Menou au général Rampon, (26 Déc. 1800), Kléber et Menou.., p.381.

(153) Peyrusse, A. : op. cit., p.467; Histoire Scientifique, t. 6, p.70; Rigault, G : op.cit., p. 245.

(154) Belliard à Zayonchek, (3 août 1800); Belliard à Danzelot, (3 août 1800).

دار الوثائق : محفظة ٣٠، ملف ١٢، ورقة ١٠، ١١.

(155) Menou à Mallem Jacob, (1 août 1800); Menou à Damas, (1 août 1800); Damas à Zayonchek, (même date).

دار الوثائق : محفظة ٣٠، ملف ١٤، ورقة ٨، ٩، ١٥.

(156) Belliard à Gressin, Commandant à Minieh, (3 août 1800).

الأرشيف نفسه : محفظة ٣٠، ملف ١٢، ورقة ٩؛

D'Aure à Menou, (14 août 1800)

الأرشيف نفسه : محفظة ٥٠، ظرف ٥، ورقة ٣٢، ٣٣.

(157) Rigault, op. cit., pp. 250-251.

هنرى لورنس : الحملة الفرنسية، ص ص ٥٢٨-٥٢٩.

(158) Ibid.

(159) Peyrusse, A. : op. cit., p. 467.

(160) Ibid., pp. 472-473.

(١٦١) راجع على سبيل المثال الدفاتر التالية :

دار الوثائق : ترابيع الأمـوال الديوانية بالولايات : دفتـر ترابيع ولاية الأشمـونين ومال نواحى مذكور سنة ١٢١٣، س ٢٢٦٤؛ دفتر ترابيع ولاية جرجا سنة ١٢١٣، س ٢٢٦٧؛ دفتر ترابيع ولاية منلفوطية سنة ١٢١٥، س٢٢٦٥.

(162) Rigault : op. cit., p. 113.

(١٦٣) هنرى لورنس : الحملة الفرنسية، ص ص ٥٢٨-٥٢٩.

(164) Ordre du Jour, (20 Jan. 1801), Kléber et Menou.., pp. 382-393.

(165) Ibid; Rigault, G : op.cit., p.258.

(166) Rigault, G : op.cit., pp. 258-259.

ونشرت صـحيفـة "كوريـيـه دى ليجيـبت" خطابًا من لجنة المسـاحـة إلى مينو توضح فـيه خطة العمل والترتيبات المعدة لبدء المسح.

انظر: كوريية دى ليجيبت، عدد رقم (١٠٧)، ص ص ٣٩٥-٣٩٦.

(١٦٧) هنرى لورنس : الحملة الفرنسية ، ص ص ٥٧٠-٥٧٥.

الفصل الخامس

الكوادر الفرنسية ودورها فى الرقابة على الحسابات المالية

إذا كان نقل السلطة إلى الفرنسيين مسألة تحسمها العمليات العسكرية الجارية ضد المماليك - فإن تحقيق السيطرة على الموارد الضريبية وكل مصادر الإيرادات كان أمرًا مغايرًا ومعقدًا فى الوقت نفسه ؛ إذ يقتضى ، بالضرورة، الإلمام بكل المعلومات والبيانات المتعلقة بالنظام الضريبى ؛ وفهم العادات المرتبطة به ؛ لأجل تفادى الاصطدام بالممولين للضرائب ؛ وكسب ثقتهم فى التعامل الإيجابى مع المسئولين الفرنسيين . وكل ذلك لابد أن يأخذ وقتًا إضافيًا ، تاليًا لعملية إخضاع الأقاليم للنفوذ الفرنسى ، ومن ثم فإن التحكم فى إدارة مالية البلاد يقتضى - حتمًا - المرور بـ «مرحلة انتقالية» . وكان هذا - فى الحقيقة - لبّ ما أفصح عنه بونابرت فى مذكراته : فالاستعانة بالمباشرين الأقباط (سدنة النظام القديم) وسيلة لنقل خبرتهم إلى « وكلاء فرنسيين » Agents français ، ما إن يتم إحاطتهم ، على نحو دقيق ، بالكيفية التى يُدار بها النظام المالى ، حتى يتم تنحية هؤلاء المباشرين عن مواقعهم التقليدية ، ويطلق الفرنسيون سيطرتهم الكاملة على الإدارة المالية[١].

ويبدو أن الأمر فى البداية لم يكن واضحًا فى أذهان المسئولين الفرنسيين ؛ مما اضطر بونابرت إلى توضيح مقصده ، فكتب للجنة الإدارية La Commission administrative كاشفًا عن عمق فكرته: «ليس ما أرمى إليه، أيها المواطنون، أن أرفع المباشر القبطى فوق الوكيل الفرنسى، وإنما هدفى أن الأخير يظل بجانبه إلى الوقت الذى يصبح فيه أكثر دراية بعادات ولغة البلاد، وأن يكون متمكنًا من تقديم المعلومات التى تطلب منه»[٢].

وعلى ذلك فإن إلحاق المباشرين الأقباط بإدارة الجباية لم يكن له من غاية سوى إكساب الوكلاء المراقبين Agents contrôleurs المعرفة القبطية بحسابات الضرائب. وإذا كان قد اتضح لنا ، عبر الفصول السابقة ، مدى تمكن المباشرين ، فضلاً عن الأفندية ومشايخ القرى ، من احتكار المعلومات ، والحفاظ على مواقعهم ، طيلة فترة الاحتلال

الفرنسى - فإنه لمن الأهمية أن نناقش ، فى هذا الفصل ، الأسباب التى كانت وراء إخفاق المسئولين الفرنسيين فى رقابتهم على الكوادر المحلية ، وتقديم فهم واضح للصعوبات التى حالت بينهم وبين إيجاد مصادر أخرى للمعلومات ، وعلاقة هذه النتيجة بمسار تطور جهاز الرقابة على الحسابات المالية ، وهو ما يساعدنا على تحليل الخلفية التى تبلورت فى إطارها الأزمة المالية الخانقة التى عانى منها الجيش معظم فترة احتلاله لمصر

■ ■ ■

المعروف أن حركة إرسال الوكلاء الفرنسيين قد اتسقت مع تعيين المباشرين الأقباط، بحيث صار فى كل إقليم ، جرى إخضاعه للنفوذ الفرنسى ، وكيل ومباشر قبطى ، يتوليا معاً تنظيم عملية الجباية . ونرصد فى أرشيف الحملة توزيع الوكلاء على سبعة أقاليم رئيسة فى الصعيد (أطفيح - الفيوم - بنى سويف - المنيا - أسيوط - قنا - جرجا) . ولكل وكيل هيئة مكتبية من المساعدين والمترجمين[٣] .

واهتم القائد العام بونابرت بتحديد نطاق العمل بين الوكلاء والمباشرين ؛ فالمباشرون يتولون حصر القرى وعمل قوائم بها ، وتسجيل عدد الأفدنة المزروعة ، وتحديد قيمة المستحقات الضريبية عليها ، وجبايتها من أهالى القرى ، على حين يُناط بالوكلاء الفرنسيين رقابة سلوك الجباة الأقباط ، والتعرف على طرائقهم فى تدوين الحسابات ، والتأكد من تنفيذهم للتعليمات والأوامر ، إلى جانب تقديم ملاحظاتهم حول إمكانات زيادة مصادر دخل خزانة الجيش[٤].

وينظم «الأمر اليومى» الصادر فى ١٤أكتوبر١٧٩٨ دينامية العمل بين إدارة الوكلاء فى الأقاليم والإدارة المركزية بالقاهرة: فالمدير المالى بالقاهرة يرسل للوكيل قائمة القرى والضرائب التى تخص إقليمه، والتى يستند إليها فى ضبطه ومراجعته لقوائم التحصيل Les recouvrements d'etats التى يقدمها المباشرون الأقباط. ويتعين على الوكيل المالى أن يرفع تقريراً، كل عشرة أيام ، لمدير المالية ؛ حتى يتمكن الأخير من متابعة حركة الجباية، ويتعرف، عن كثب، على الصعوبات المختلفة التى تعترض الوكلاء فيعمل على إزالتها ، ومن ثم يتحقق التفاعل النشط بين إدارة الرقابة (الوكلاء) والإدارة المركزية

بالقاهرة، ويوضح الأمر اليومى أيضًا دور الجنرالات، قادة الأقاليم، فى عملية الجباية، وفى مساعدة الوكلاء بدوائرهم فى التصدى للمشكلات التى تعترض عملية تحصيل الضرائب: فالوكيل يرفع تقريرًا للجنرال حاكم الإقليم يوضح فيه قائمة القرى التى وفت والأخرى التى لم تتجاوب ولم تدفع؛ حتى يُرسل إليها طابورًا عسكريًا يجبرها على سداد المستحقات. وإذا كان الجنرالات ليس لهم صلة مباشرة بالإدارة المالية، فإن الوكلاء يصبح منوطًا بهم الدور المحورى فى نقل الأوامر والتعليمات الخاصة بجباية الضرائب للجنرالات بالأقاليم(٥) .

وبداهة كان كل شيء يتوقف على وصول قائمة القرى والضرائب للوكلاء . ولما كان المباشرون الأقباط لم يقدموا سوى قوائم عامة ، تتضمن إجمالى ما هو مستحق على كل إقليم دون إعطاء التفاصيل المهمة بعدد القرى ومسمياتها ومواقع توزيعها داخل الإقليم ، ومعدلات الضرائب على كل منها(٦)، فقد وجد الوكلاء أنفسهم فى حيرة شديدة ؛ إذ كيف يمكنهم ضبط الحسابات دون هذه القوائم ؟ وربما يفسر ذلك حرص الوكلاء على تضمين التقارير التى حرروها فى نهاية موسم الجباية ، بشهادة كل منهم : «هذا ما أعلنه لى المعلم القبطى .. عما تمَّ تحصيله من مستحقات ضريبة الميرى من مختلف قرى الإقليم .. »(٧) دون إشارة إلى مراجعتها على دفاتر أخرى (أصلية) ، وكأن الأمر بات مجرد حركة تسجيل لما أفصح عنه الجباة الأقباط ، تفقد «الرقابة» على الحسابات مضمونها ، إلى الحد الذى يتصور معه الجنرالات بأن دور الوكلاء قد أصبح باهتًا ، وبشكل يكاد يدلل على بطلان عملهم!(٨)

هل ثمة مصادر بديلة للقوائم القبطية ؟

وظل المباشرون الأقباط يدَّعون عدم امتلاكهم تلك القوائم وجهلهم معرفة جميع القرى وكل حائزيها . وطال انتظار الوكلاء والجنرالات دون طائل ؛ مما حدا بهم إلى المضى فى جباية الضرائب بشكل عشوائى(٩). فى الوقت الذى لايمكن فيه البحث عن مصادر بديلة ؛ ولا سيما فى ظل مناخ متوتر بين القرى والفرنسيين : فلم يكن من السهولة تطويع مشايخ القرى لتقديم المعلومات ؛ فقد كان بينهم وبين الجباة الأقباط

رصيد سابق من الخبرة فى تنسيق المواقف التى تحمى مصالح الجانبين[١٠]. وكان الفرنسيون يدركون أن المشايخ فى حوزتهم دفاتر الضرائب الخاصة بقراهم ، وإنهم ، من ثم، يمتلكون المعرفة التى لدى المعلمين الأقباط ، ومتى أفضوا بما عندهم للوكلاء الفرنسيين، فسوف يمكنهم إماطة اللثام عما هو مجهول وغامض[١١].

ولم يكن الإبقاء على مخصصاتهم الواسعة من الأراضى المعفاة من الضرائب (مسموح المشايخ) بكاف ؛ لإغرائهم على التفاعل الإيجابى مع الإدارة المالية ؛ وبالقدر نفسه لم يكن اللجوء إلى سياسة القبض عليهم وإلقائهم فى غياهب سجون القلعة؛ لتثنيهم عن موقفهم ؛ فأحد منهم لم يكن ليراهن على سلطة الاحتلال التى لم تنعم بالاستقرار ولذلك لم تُجْدِ سياسة القبض عليهم فهى على حد قول مدير المالية : «وسيلة بطيئة ولا تصادف نجاحًا فى كل مرة ..»[١٢] .

وكثيرًا ما شكل المشايخ ، عقبة كؤودًا أمام الوكلاء والجنرالات ، فى تسوية حسابات القرى ؛ فقد كانوا يتحصلون من الفلاحين الضرائب ثم يرفضون تسليمها للصراف الفرنسى . ولعل رسالة مساعد الجنرال بوييه إلى الجنرال ديزيه ، بخصوص مشايخ ناحية «دلجا»(*) Delgé ، تلقى الضوء على جانب من الحوار الذى كان يدور بين المشايخ والجنرالات : فلما وجَّه بوييه تساءوله للمشايخ عن السبب الذى يمنعهم من تقديم الضرائب التى تحصلوها من الفلاحين ، أجابوه بأنه «القدر» L'Ader ، وبعد لأى فهم الجنرال بأن هذه الكلمة « مصطلح يعنى أنهم لن يعطوا لنا لا المال ولا الغلال » الأمر الذى اضطره إلى سجنهم ، والمطالبة بمصادرة ممتلكاتهم . غير أن الضغوط لم تسفر عن نتيجة ذات بال ، بل وجاءته تعليماته بالإفراج عنهم ، فانبرى يكتب للجنرال ديزيه ، فى أسلوب ساخر : « إن تراخينا معهم سوف يظهر لأهالى القرى ضعفنا.. والجمهورية لن تحصد من القرى سوى «القدر »!»[١٣].

ويلاحظ الفرنسيون الشئ نفسه مع «فلاحى القرى» الذين لم يكونوا أقل متابعة للموقف ، وخاصة أنهم وجدوا أنفسهم مستهدفين من الجانبين (الفرنسى والمملوكى) ، فى ظل الصراع على السيطرة على الموارد الضريبية ، الأمر الذى جعل هؤلاء الفلاحين

أكثر إحساساً بفقدان الثقة فى تحول السلطة ، بشكل حاسم للفرنسيين، وكان الجنرال زايونشيك ، من واقع احتكاكه بفلاحى مصر الوسطى (المنيا - بنى سويف - الفيوم) قد لفت نظر قائمقام القاهرة الجنرال دوجا إلى هذه المسألة ؛ حيث أوضح للأخير بأن الفلاحين ألقوا باللوم على الجيش الفرنسى ؛ لأنه لم يحسم أمره مع المماليك « ما جعلهم فى حيرة شديدة بين توقع مغادرتنا للبلاد وبين حفظهم للأموال »[١٤]، وعلى ذلك فإن أزمة المعلومات ارتبط بها عدم اقتناع أهالى القرى باستقرار السلطة بين يدى القادم الجديد المحتل ، ومن ثم فإن الدفع بالأهالى إلى تقديم أية بيانات تخص مستحقات المال الميرى على القرى- كان من الأمور العسيرة للغاية .

لقد باتت مهمة الوكلاء الفرنسيين كؤودة وثقيلة إلى أقصى حد ؛ فالصورة الضبابية جعلتهم عاجزين عن إنجاز رقابتهم على الحسابات . وازدادت المسألة صعوبة مع فشل فريق العلماء الذين أُرسلوا للصعيد ، فى جمع البيانات الضرورية اللازمة لوضع خريطة عامة للنظام المالى، فقد انساق معظم العلماء خلف ما بهرهم من الآثار الفرعونية التى عكفوا على دراستها ورسم الهيروغليفيات التى أدهشتهم ، ونسوا المهمة الأساسية التى كلفهم بها الجنرال كفاريللى ، فيما عدا كبير المهندسين جيرار الذى كان على رأس الفريق، والوحيد الذى انكب على جمع المعلومات[١٥]. ولو أنه عاد فى تقريره النهائى الذى نُشِر بـ «وصف مصر» يؤكد بأنه وجد صعوبة فى معرفة ما تعلق بالنظام الضريبى والملكيات العقارية وطرق ووسائل استغلالها ؛ إذ يقول : «فعلى الرغم من أنه كان من حقى أن آمل فى الحصول على توضيحات محددة؛ بسبب الشهرة التى كان يحوزها بعض من سألتهم؛ وبسبب المكانة التى يشتغلونها، فإننى لم أحصل منهم إلا على معلومات غامضة بشأنها ..» ولذلك صرح بأنه مضطر إلى تقديم افتراضاته فى هذا الموضوع ، إلى أن يتمكن غيره من تقديم المعلومات المؤكدة[١٦].

وإذاً تشتد الحاجة إلى استمرار الدور القبطى ، وإلى الاعتماد على ما قُدِم من قوائم؛ طالما لم يتوافر غيرها. وهذا ما حدا سكرتير المالية « بيروس » إلى التعليق على مجمل حسابات عام ١٢١٣ (٩٨ - ١٧٩٩) بقوله :

L'ignorance, les désordres et la confusion favorisèrent les tentatives des percepteurs

« إن الجهل والفوضى والغموض هو ما يسر لجباة الضرائب ممارساتهم» [١٧].

وسرعان ما ينعكس ذلك علي الموازنة العامة لمالية العام الأول ؛ إذ وفقًا لما ذكره مدير المالية بوسيلج ، في تقريره إلي حكومة الإدارة في ٩ أكتوبر ١٧٩٩ ، كانت الفجوة واسعة بين الإيرادات والمصروفات ، فبينما كانت محصلة الخزانة تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف فرنك شهريًا ، كان إجمالي المصروفات الضرورية يصل إلي ١,٣٠٠,٠٠٠ فرنك شهريًا[١٨]

رقابة آخذة فى الفتور

وإذا كانت القوائم المجملة التى قدمها المباشرون قد حجبت العديد من مصادر الإيرادات عن خزانة الجيش ، وتسببت فى الأزمة المالية، فإن كليبر، فور توليه للقيادة العامة - يقرر إعادة النظر فى الكيفية التى يتلقى بها الوكلاء الفرنسيون بيانات الحسابات القبطية : فهو يأمر بألا ينتظر الوكلاء فى عاصمة الإقليم حتى يأتيهم المباشرون بحسابات الجباية ، وإنما يخرجون فى صحبتهم ، ويراقبون سلوكهم خلال جولات الجباية نفسها ، والتى تُتيح لهم التعرف على القرى؛ وبهذه الطريقة يمكنهم تنظيم كشوفهم الحسابية ؛ استنادًا إلى واقع عملية التحصيل[١٩]. وحتى يضمن تفعيل المراقبة فإنه يعلن، من خلال الأمر اليومى الصادر فى ١٦ سبتمبر ١٧٩٩، بأنه سوف يتابع حركة الجباية بنفسه ، وذلك عبر القائمة التى يرفعها إليه قادة الأقاليم الذين يتعين عليهم تنظيمها كل عشرة أيام ؛ اعتمادًا على ما يصله من ملاحظات الوكيل الفرنسى من ناحية، وعلى قائمة «صراف الخزانة » التى يُسجل بها ما تم جبايته بالفعل من ناحية أخرى[٢٠].

على أن وطأة الأزمة المالية التى اضطرت الإدارة إلى تخفيض أعداد الموظفين فى الإدارات ؛ كوسيلة لتقليل الهوة الواسعة بين الإيرادات والمصروفات[٢١] - سوف يكون مردودها سلبيًا تمامًا على مستوى أداء الرقابة على الجباة الأقباط ، وأيضًا على حركة التحصيل نفسها . فالصعيد الذى كان يتوزع على أقاليمه سبعة وكلاء ، بات مسندًا إلى وكيلين فقط ، بتروشى Petrucci بالدائرة الأولى (قنا - إسنا - جرجا) ، ورينيه Reynier بالدائرة الثانية (المنيا - بنى سويف - الفيوم - أطفيح)[٢٢] .

وبداهة من الصعب أن يغطى الوكيل الواحد ذلك الامتداد الجغرافى الكبير الذى تضمه الدائرة الإقليمية ؛ وهو ما يعنى أن المباشرين الأقباط سوف يواصلون انفرادهم بالجباية دون مرافقة ، ومن ثم ، دون مراقبة الوكيل المالى الفرنسى . وتقدم مراسلات الوكيل «رينيه» شواهد هامة على ذلك : فهو لم يستطع أن يخوض جولات الجباية إلاً فى إقليم بنى سويف ، على حين جهل تماماً بما كان يجرى بإقليم المنيا ، ولطالما أعرب للمسئولين عن قلقة الشديد ، من عدم تمكنه من تنظيم الجباية هناك ؛ وخاصة مع عدم حصوله على قائمة الميرى الخاصة بهذا الإقليم ؛ حيث أبدى المعلم عبيد - مباشر إقليم المنيا - عناداً شديداً ، سواء فى تسليمه للقائمة (الجملة) أو فى حضوره وقيامه بالجباية . وكان قد غادر المنيا وقت الحصاد ، ورفض الاستجابة لكل النداءات التى حثته على العودة ؛ فاضطربت الجباية وتعثرت غير مرة[٢٣]. أما إقليم الفيوم فيؤكد لمدير المالية بأنه لم يكن أحسن حالاً ؛ إذ لم يتلق منه أية متحصلات![٢٤].

لقد كان اللجوء إلى تحميل الوكلاء الفرنسيين مسئولية ضبط حسابات جميع الأقاليم بالدائرة الإدارية أكبر من إمكانياتهم الفعلية ؛ وكثيراً ما طالب الوكلاء بإرسال مساعدين لهم، ولو موظف واحد كفء ، يحل محلهم حين خروجهم للأقاليم الأخرى إلا أن الإدارة المركزية ، أمام الأزمة المالية صمّت آذانها ولم تبد أية استجابة لهذا المطلب، برغم الايضاحات التى قدمها الوكلاء حول صعوبة موقفهم[٢٥]. وحيال عجزهم عن رقابة الجباة الأقباط فى الأقاليم الأخرى ، اضطروا إلى الاعتماد على القادة العسكريين الذين كُلِّفُوا بالجباية ، وأوصوهم ببذل ما وسعهم فى الانتباه إلى كل الممارسات المشينة التى يفتعلها هؤلاء الجباة خلال جولات التحصيل[٢٦].

ولم تكن هذه المشكلة وحدها التى قللت من فاعلية دور الوكلاء الفرنسيين ؛ فقد كانت مشكلة نقص «الطوابير العسكرية» Les Colonnes Militaires التى تجوب القرى فى صحبة الوكلاء والمباشرين الأقباط - تعوق عملية تحصيل الضرائب ؛ فمن ناحية بينّت التجربة أن الفلاحين لا يدفعون إلا فى اللحظات الحرجة التى يرون خلالها استعراض الكتيبة الفرنسية لقوتها داخل مجال القرية[٢٧] ، ومن ناحية أخرى كان

المباشرون الأقباط الذين يستغلون هذا المشهد فى إخافة الفلاحين وتوسيع استغلالهم باسم الفرنسيين - كانوا لا يقبلون الخروج للجباية دون صحبة هذه الطوابير العسكرية ؛ وكان مبررهم « أن وضعهم غير آمن» ، ومن ثم فإن تعذر تشكيل هذه الطوابير كان يعطى للمباشرين الأقباط الفرصة للتعلل بهذا السبب، عند تلكؤهم أو رفضهم مرافقه الوكلاء أو الجنرالات فى جولات الجباية(٢٨)، حتى لقد باتت عملية تحصيل الضرائب برمتها مشروطة بمدى توافر هذه القوات العسكرية!(٢٩).

وأصبح الشاغل الغالب على الوكلاء وقادة الأقاليم متابعة اللحظة التى يتوافر خلالها مجموعة من الجنود الذين يمكن أن يتفرغوا لمساعدتهم فى تحصيل الضرائب . وتوضح المصادر الفرنسية أن سحب جزء منهم من فرقة الجنرال ديزيه بالصعيد ، إبان إعداد بونابرت لحملته على سوريا كانت قد أثرت على حجم توزيع الكتائب الفرنسية على مختلف أقاليم الوجه القبلى. وإدراكًا من بونابرت لخطورة هذه الثغرة فى جيش الصعيد كلف الجنرالات، قادة الأقاليم ، بأن يكتفوا من تحريك الكتائب ، بشكل دورى ، بين الأقاليم(٣٠). لكن الجنرالات ، بعد بضعة أشهر، سوف يقرون ، للقيادة المركزية بالقاهرة، مخاوفهم من انكشاف قلة أعدادهم ومواطن ضعفهم ، وأنهم يجدون صعوبة فى خداع الفلاحين، حتى مع اللجوء إلى تهديدهم على نحو مستمر(٣١). ومما كان يزيد الأمر صعوبة استمرار مطاردة مراد بك والأمراء المماليك الذين احترفوا شن الهجمات المفاجئة ، المعتمدة على أسلوب الكر والفر ، والتى كانت تتسبب فى إرهاق وتشتيت الكتائب الفرنسية(٣٢)، هذا فضلاً عن المقاومة الفلاحية المستميتة التى عمّت أقاليم الصعيد، والتى اقتضت حتمية الانشغال طويلاً بالتصدى لها(٣٣). ولَمَّا كانت عودة الجيش من سوريا لم تؤد إلى استعادة الصعيد للقوات التى سُحبت من بين صفوفه ، فإن الظاهرة تستمر على مدار الفترة التالية ، وتشكل بالفعل مشكلة حقيقية .

ويفيض الكيل بالجنرال زايونشيك، حاكم مصر الوسطى (المنيا- بنى سويف- الفيوم) عندما يطالبه القائد العام كليبر- فور توليه زمام القيادة- بتوريد ١٥٠ ألف فرنك؛ لمعالجة النقص الشديد فى خزانة الجيش(٣٤)؛ إذ لم يتردد فى مكاشفته باستحالة تدبير

ذلك فى ظل قلة ما لديه من الجنود ، وعناد الفلاحين ، وهجمات المماليك المتكررة ، واللامبالاة التى يبديها المعلمون الأقباط. على أنه واعده بأن يبذل ما وسعه فى التحصيل(٣٥). وهو يلجأ إلى «لجنة الحبوب ببنى سويف» ، والتى كان يعمل تحت يديها كتيبة من ١٠٠ جندى ، فيرجو أعضاءها أن يعيروه ٣٥ جنديًا لمدة أسبوعين فحسب؛ حتى يمد خزانة الجيش الخاوية بما يمكنه جمعه من الفلاحين(٣٦).

والواقع أن هذا العدد المحدود من الجنود لم يكن كافيًا لإنجاز هذه المهمة ؛ فقد كانت كل قرية - وفقًا لما جاء فى تقرير مدير المالية بوسيلج - فى حاجة إلى قوة من ٨٠ إلى ١٠٠ جندى ؛ حتى يمكن قهرها على الدفع(٣٧) . وبعد مرور شهرين تقريبا يضطر الوكيل المالى إلى إبلاغ مدير المالية باستحالة تدبير الحصيلة(٣٨) . ويظل ، طوال الوقت ، يستصرخ الجميع على ضرورة تدبير الطوابير حتى لا يتوقف دولاب العمل بإدارته ، فلكم عدَّ الأيام ؛ انتظارًا للحظة التى يحظى خلالها بقوة ، تعينه على التطواف بين القرى ، وبالقدر نفسه أبدى حزنه وأسفه على الوقت الذى يُهدر ، دون طائل ، إبان موسم الحصاد(٣٩) .

السير على غير هدى

وخلافًا لما سبق ، كان من أكثر المشكلات التى ظلت تواجه الوكلاء الماليين ، واستعصت على الحل ، عدم تمكن الإدارة المالية من الحصول على قائمة دقيقة ، تكشف عن المصادر الحقيقية لايرادات الضرائب . ولأشد ما كان يزعج الإدارة المالية اكتشافها - صدفه - بعض الرسوم التى أُفلتت من قبضة المعلمين الأقباط ، وسعيًا إلى الحد من وسائل التضليل المتعددة فى قوائمهم ، اقترح مدير المالية بوسيلج على جنرالات الأقاليم أن يفاجئوا القرى ، خلال جولات التحصيل ، دون أن يخطروها - مسبقًا - بقدومهم وأنه بهذه الطريقة سوف يمكنهم التعرف على ما يحجبه المعلمون الأقباط من مصادر الإيرادات وهو يُنبه إلى خطورة الموقف المالى : « نحن فى حالة عوز شديد وبشكل لا يسمح بأن نهمل أقل مصدر من مصادرنا المالية»(٤٠).

ويتبين للوكلاء الفرنسيين أن هذه الطريقة لن تُجدِ ، كثيرًا أو قليلاً ، فى التعرف على الرسوم المجهولة ؛ إذ أن فلاحى القرى يبدون ، فى غيبة المعلمين الأقباط ، فى حالة

توجس وريبة ، ويصمون آذانهم ، ويخرسون ألسنتهم ، فلا يجيبون على التساءولات التى تطرح عليهم(٤١) . ومرة أخرى يدرك الوكلاء أن مشكلتهم الأساسية ليست فى جوهرها قاصرة على أزمة المعلومات فحسب ، وإنما تتجاوزها - كذلك - إلى أزمة أخرى ، ربما كانت أشد خطورة من حيث النتائج ، والتى تتمثل فى انعدام ثقة الأهالى فى مستقبل بقاء السلطة الفرنسية فى مصر؛ ولذلك رفضوا دفع الضرائب إلا فى وجود المباشرين الأقباط، وهو ما حرص الوكيل المالى رينيه على التأكيد عليه ، غير مرة ، فى مراسلاته : «فبهم تصير القرى أكثر حضوراً إلينا وأكثر انقياداً لنا»(٤٢).

وتتجلى وطأة هذه الحقيقة المؤلمة للوكلاء الماليين ، لحظة اضطرارهم للخروج بمفردهم فى جمع الضرائب، خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٧٩٩ : فمن جانب يُواجهن بالتسويف القبطى فى تسليم قوائم «القسط الأول» لعام ١٢١٤ ؛ فحتى ٣١ ديسمبر ١٧٩٩ (أى قرب نهاية موسم التحصيل) كان الوكلاء لا يزالون يتمنون الحصول على هذه القوائم !!(٤٣) والنتيجة السلبية نفسها تمتد لتعم مطالبهم الأخرى المتكررة ، بشأن كشوف بواقى الميرى ، المتأخرة عن السداد ، عن عامى ١٢١٢ و١٢١٣ ؛ مما يزيد من حيرتهم فى تسوية حسابات البواقى التى كانت الخزانة فى مسيس الحاجة إلى تحصيلها(٤٤). ومن جانب آخر ، يؤدى تسحب أكثر من عدد المباشرين ، من سائر قرى الصعيد إلى تعذر رصد بيان شامل بالمساحات الشراقى (٤٥) . ومن ثم لا يجد الوكلاء أية بيانات واضحة يستدلون بها فى جباية الضرائب ، خلال جولاتهم بين القرى .

وبداهة يشير توحد الفعل بين المعلمين الأقباط ورئيسهم الكبير المعلم جرجس الجوهرى ، إلى قوة التماسك فى التنظيم ، وإلى وحدة الهدف . ومن المفارقات أنه على الجانب الآخر ، كانت صلة الوكلاء الفرنسيين - فى التوقيت نفسه - بالإدارة المركزية أقل فاعلية ؛ بسبب انشغال الأخيرة بتتبع الموقف السياسى ، وخاصة مع معاودة العثمانيين تحركهم الفعلى صوب العريش ، الأمر الذى انعكس - سريعًا - على إهمال الرد على شكاوى الوكلاء أو حتى البحث فى اقتراحاتهم ، والتى كان أهمها - على الإطلاق - ما تعلق بـ «مسح الأراضى» ؛ إذ فى حال تحقيقه ، يمكن الحصول على قوائم

حقيقية ، بمعدلات الضرائب على كل فدان[٤٦] ، وهو ما يغنى الإدارة المالية عن الاعتماد المفرط على المباشرين ، ويضع حداً لكل وسائل التضليل فى حسابات المالية .

وإذا تتوالى الأحداث السياسية ، وتتعقد مع ظهور طليعة الجيش العثمانى أمام العريش (فى ٨ ديسمبر١٧٩٩) ثم سقوط الحصن الفرنسى بالعريش (فى ٢٩ ديسمبر)[٤٧] - فإن فكرة «مسح الأراضى» لا تلقى أية اهتمام من الإدارة المركزية التى تنشغل تماماً بالظروف الحرجة التى تضع الجيش على أعتاب حرب وشيكة . وعلى ذلك ليس ثمة دهشة أن يلقى الوكلاء إهمالاً ملحوظًا، يصل إلى حد عزلهم عما يجرى على الساحة السياسية ، بل إنهم ليجهلون تنصيب المواطن تاليان Tallien محل مدير المالية بوسيلج![٤٨].

ومع تزايد مخاوف الوكلاء من فوات موسم التحصيل ، ومن سباق المماليك إلى مداهمة القرى وجمع الضرائب قبلهم - فإنهم يقررون الخروج للجباية ، والسير على غير هدى من القوائم ، ودون معونة المباشرين الأقباط ، وكذا دون مساعدة مشايخ القرى الذين - فيما يبدو - اقتفى عدد كبير منهم أثر انسحاب المباشرين، ورحلوا من القرى إلى القاهرة[٤٩]. وعلى هذا النحو يواجه الوكلاء الفرنسيون الأهالى مباشرة ، ويضربون عليهم الجبايات بشكل عشوائى ، غير عابئين بتذمرهم ، ويضطر الأهالى إلى اللجوء لسلاحهم التقليدى «التسحب» الذى يأخذ شكلا جماعياً : فهم يقيمون الأرصاد التى تخبرهم بقدوم الوكيل المالى على رأس كتيبه عسكرية ، ليفزعوا على الفور ، بنسائهم وأطفالهم إلى القرى المجاورة أو يعبروا النيل ، على مراكبهم ، للضفة الأخرى ، لتتعثر الجباية بمعظم قرى الصعيد[٥٠].

رقابة تُحال للظل : تهميش الوكلاء الفرنسيين

لقد كانت مراسلات الوكلاء الماليين تحمل للإدارة المركزية المزيد والمزيد من الأخبار المؤسفة التى تنذر باستمرار تأزم الحالة المالية . وبالقدر نفسه تتزايد احتمالات الدخول فى الحرب، يوماً بعد آخر ، وهذا ما يجعل القائد العام متشائماً ، إلى أقصى حد ، من استمرار مشروع الاحتلال والذى سوف يصفه ، فى رسالته لمدير المالية، بالجنون : « إن

إنشاء مستعمرة دون حكومة مستقرة ودون بحرية ، ودون أموال ، بينما الحرب القارية المرعبة قاب قوسين أو أدنى ، هو غاية الجنون ؛ فهذا يعنى الاضطلاع بمحاصرة موقع دون هيمنة فى المعركة، ودون ذخيرة حربية ..»(٥١)، ولذلك أصبح أكثر اقتناعاً بضرورة المضى فى المفاوضات بالشكل الذى يحقق انسحاباً مشرفًا للجيش فى ظل هذه الظروف الصعبة : « إن علىَّ السعى إلى الخروج من بلد لا يمكننى ، من أكثر من زاوية ، الاحتفاظ به ... إن الأمل فى تعزيز سريع وكافٍ قد دفعنا إلى العمل على كسب الوقت ، إلا أنه مع تلاشى الأمل، فإن الوقت الذى نقضيه هنا هو وقت ضائع بالنسبة للوطن ، فلنسارع إلى أن نقدم له عونًا لا يملك هو تقديمه إلينا ...» وأعلن أنه سوف يسارع بالتصديق على المعاهدة دون تردد(٥٢).

وتشكل هذه الظروف الصعبة الخلفية التى أخذ خلالها القائد العام كليبر قراره الصادر فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٩ والذى يُفوض للمباشرين الجباية لعام ١٢١٤ (١٧٩٩ - ١٨٠٠) ؛ دون تدخل من الكوادر الفرنسية ؛ وذلك بقصد تحميس هؤلاء الجباة على سرعة موافاة الخزانة العامة للجيش بالضرائب(٥٣) . فلقد بات القائد العام أكثر اقتناعاً بأنه لم يعد مجدياً - على الإطلاق - الحديث عن الممارسات المشينة التى يُجريها المباشرون يوميًا ، فى حسابات المالية ، منذ بداية الاحتلال ، فما يهم الجيش ، فى هذا التوقيت العصيب هو ضمان ما يؤمن احتياجاته خلال مرحلة الانسحاب أو الحرب(٥٤) .

ويبدو أن كليبر كان سائماً ومحبطاً من محصلة تجربة الوكلاء فى الرقابة على حسابات المباشرين ؛ فكل الجهود التى بذلت ، على مدار عام ونصف العام ، لم تسفر عن نتيجة ذات بال ، فى الحدّ من تفرد المباشرين الأقباط باحتكار المعرفة الحسابية للنظام الضريبى المعقد . ويظهر ذلك جليًا فى إهماله لهم ، والذى وصل إلى حد عدم إعلامهم بقرار ٢١ ديسمبر ، وذلك على الرغم من أن مضمون هذا القرار كان يخص وظيفتهم ، وعلى وجه التحديد ، دورهم فى إدارة الجباية : فلم يُحاطوا علماً بهذا القرار إلا كرد فعل لتذمرهم من نزول المباشرين للأقاليم ؛ حيث قاموا بحركة مكثفة فى جباية الضرائب من القرى دون إخطار الوكلاء ، ودون الحصول على تصريح منهم ، الأمر الذى أثار دهشتهم ؛

وخاصة مع عدم اكتراث المستوفين الأقباط بتحذيراتهم والتى ضربوا بها عرض الحائط![٥٥] وكنتيجة لخشية كليبر أن يؤدى قلق الوكلاء ، واحتجاجاتهم المتزايدة على المباشرين ، إلى إفساد الاتفاق ، فإنه يقرر إعلامهم بالأمر اليومى ، فى ٧ يناير ١٨٠٠ ، أى بعد مرور أسبوعين كاملين![٥٦].

وتفيض مراسلات الوكيل المالى رينيه بالأسى والأسف العميق ؛ من جراء صدور هذا القرار الذى يحرر المباشرين الأقباط من رقابتهم ، ويسمح لهم بمواصلة سيطرتهم على العديد من مصادر الايرادات ، ولا يجد غضاضة فى التصريح بأن « القائد العام قد خُدع »[٥٧]. ويطالب باستقالته ، ويكتب فى لغة ملؤها الغضب:

Si, au Caire, on me regarde comme un Zéro dans L'arrondissement, envoyer une permission de le quitter: on me fera plaisir de m

« إذا كنتم فى القاهرة تنظرون إلىّ على أننى صفر ، فى هذه الدائرة الإقليمية، فإنكم سوف تسعدوننى إن أرسلتم إلىّ تصريحاً بمغادرة موقعى هذا »[٥٨].

وبقدر ما تحمل هذه الكلمات دلالة احتجاج صارخ على تهميش الإدارة المركزية للوكلاء ، بقدر ما تشير إلى امتعاضعهم من عدم تقدير القيادة العامة للجهود المضنية التى بذلوها ، ولاسيما خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ١٧٩٩، والتى كانت محصلتها كشف العديد من وسائل المباشرين الأقباط فى تضليل الإدارة المالية[٥٩]. والتى كانت سببا مباشراً فى انزعاج المباشرين ؛ وفى اتخاذهم قرار التسحب من القرى ، فى توقيت أكثر حرجًا للقيادة العامة ، مما جعل الأخيرة تستجيب لإحالة الوكلاء إلى الظل؛ فى مقابل التزام هؤلاء المباشرين بتقديم حصيلة مهمة من الأموال التى تؤمن مالية الجيش خلال بضعة أشهر سواء لتدبير النفقات الضرورية للانسحاب أو لتدعيم ميزانية خوض معركة مصيرية .

حجب الرقابة : إلغاء دور الوكلاء الفرنسيين

وإذا تتصدع معاهدة العريش فى ٢٠ مارس ١٨٠٠ ، ويضطر الجيش الفرنسى إلى مواصلة احتلاله - فإن مسألة استعادة السيطرة على إدارة الجباية تفرض نفسها ، وخاصة

وأن الوضع المالى للجيش كان مؤسفًا للغاية[٦٠]. وبشكل يفرض ضرورة الإسراع باستعادة التعاون مع المباشرين ، غير أن هؤلاء المباشرين ، الأكثر نفوراً من رقابة الوكلاء الفرنسيين ، لا يمكن ترويضهم إلا بإبطال دور الوكلاء ، ومواصلة تدعيم تفويضهم (المعلمين الأقباط) فى الجباية بمفردهم . وهذا هو عين ما قرره كليبر بالفعل فى أمره اليومى الصادر فى ٢٨ أبريل ١٨٠٠.

لقد كان كليبر فى مأزق حقيقى ، بين رغبته فى الدفع بالجباة الأقباط إلى ضخ إيرادات عاجلة للخزانة؛ لأجل تغطية النفقات الأكثر من ملحة ، والمتعلقة بالاحتياجات الأساسية للجنود والتى لا يجد بالخزانة أية سيولة لتغطيتها ![٦١] وبين مخاوفه من أن تؤدى استجابته للمعلمين الأقباط إلى إضفاء الشرعية على ممارساتهم الشاذة ، ووسائلهم المتعددة فى اختلاس المالية .

ويجد كليبر ضالته فى حل يقوم على نقل صلاحيات الرقابة إلى الصراف الفرنسى بكل دائرة إقليمية ، والذى تتغير وظيفته إلى ما أصبح يُعرف بـ « الصراف - المحصل» Receveur - Payeur [٦٢] وهو لن يخرج فى جولات الجباية ، فى صحبة المباشرين الأقباط ، وإنما يستعيض كليبر عن ذلك توزيع المسئولية بين المباشرين الأقباط ومشايخ القرى: فالمشايخ لن يسلموا حصيلة الرسوم المقررة على قراهم إلا بعد أن يوافيهم المستوفون الأقباط بمستند كتابى ، يُعرف بـ «الرجعة» والذى ترجمه الفرنسيون بـ «الإيصال المؤقت» Reçu Provisoire ويُحدد بهذه «الرجعة» اسم القرية أو الناحية، واسم شيخها (أو مشايخها) ، وعدد كمية الحبوب أو المبالغ النقدية ، وتاريخ السداد . وإذا يحول المباشر القبطى الحصيلة لخزانة الصراف - المحصل (الفرنسى) ، فإنه يتلقى من الأخير شهادة براءة أو ما تعرف بـ « ورقة المخالصة » Pièce de décharge التى يُسجل بها بيان تفصيلى بما سلمه المباشر للخزانة .

ويقوم الصراف الفرنسى ، كل عشرة أيام ، بتحرير « إيصال عشرى» Récépissé décadaire يضم جملة ما تم تحصله من المباشر القبطى . وفى نهاية موسم التحصيل يقوم الصرافون - المحصلون ، والجنرالات قادة الأقاليم ، ومندوبو الحروب بالفرق العسكرية (باعتبارهم

المسئولين عن إمداد المباشرين بالطوابير العسكرية خلال جولات الجباية) بالتوجه إلى القرى ؛ لجمع «الرجعات» التى لدى مشايخ القرى . ومن ثم يصبح فى الإمكان المطابقة بين « الرجعات» و«الإيصالات العشرية» ، وعندئذ يمكن للإدارة المالية التعرف على ماتم جبايته من الممولين للضرائب من ناحية ، وما سدده المباشرون للخزانة ، وما استبقوه بين أيديهم من ناحية أخرى ، ويتعين على الصرافين - المحصلين ، وقادة الأقاليم ، ومندوبى الحروب أن يرفعوا تقاريرهم ، بعد عمل هذه المقارنة ، كل على حدا ، بحيث توجه على الترتيب إلى (الصراف العام للخزانة - رئيس الأركان العامة بالجيش - المنظم العام للصرف) ، بعدها يتم - بالقاهرة - مقابلة هذه التقارير بالقائمة التى يقدمها المعلم «جرجس الجوهرى» الذى يُلزم بالحضور عند فحص «الرجعات» بـ «الايصالات العشرية»، وذلك باعتبار الأخير المسئول الرئيسى أمام الإدارة المالية عن كل ما يصدر عن مرؤسيه بالأقاليم(٦٣).

وسعياً إلى الحد من أساليب التلكؤ والتسويف فى تسديد الضرائب للصرافين الفرنسيين ، فإن كليبر يُلزم المباشرين بأن يوردوا الحصيلة ، بشكل شهرى ، وليس عبر مواسم الحصاد(٦٤) ويجعلهم مسئولين عن تسديد متأخرات عام ١٢١٣ أمام إدارة «المنظم العام للصرف» ؛ بحيث لايخلطون حسابات هذه البواقى مع مستحقات عام ١٢١٤ ، والتى كثيراً ما كانت تربك المسئولين الماليين عند ضبطهم لحسابات كل قرية(٦٥) .

وعلى هذا النحو يأمل الفرنسيون أن تصبح حركة الجباة الأقباط غير بعيدة تماما عن مراقبتهم ، ولو كانت مراقبة من النوع غير المباشر ، وأن يحفز مبدأ التفويض لهم بالجباية سرعة إمدادهم خزانة الجيش بالأموال المستحقة على القرى ، وكذلك تطلعوا إلى بناء قوائم صحيحة بأسماء القرى وبمعدلات الضرائب على كل منها ، من خلال «الرجعة» و«أوراق الخالصة» التى تتوافر بين أيدى الصرافين الفرنسيين بالأقاليم .

ويبدأ الصرافون - المحصلون مباشرة دورهم الجديد ، عقب تحقق الانتشار العسكرى بالصعيد ، والذى تم فى مطلع مايو ١٨٠٠(٦٦)، ويحتفظ أرشيف المكتبة المركزية (جامعة القاهرة) بنموذج نادر لتقرير صراف فرنسى ، يُدعى بتروشى Petrucci ، كان يعمل

بدائرة أسيوط والمنيا ويؤكد هذا النموذج (الصادر باللغتين العربية والفرنسية) اعتماد الصرافين الفرنسيين ، فى رقابتهم للحسابات القبطية ، على «الرجعة» : فهو يشير فى التقرير إلى ما تسلمه من جملة تلك « الرجعات» الخاصة بحصيلة « مال البياضى والنبارى » . ويلاحظ حرص الصراف الفرنسى على تقديم شهادته فى نهاية التقرير ، بشأن ما تحصله بموجب «الرجعات»، فيؤكد أن كل « ما تسلمه حكم المقيد بالدفتر ولم قبضت غير ذلك وكل الرجعات خلاف المشروح بطالين ولم دخلوا على يدى ويبقوا مطلوبين من مباشر الولاية القبطى»[٦٧] .

وحرىٌ ألا يُفهم من ذلك أن المباشرين الأقباط قد كفوا عن ممارساتهم ؛ فقد كان حصولهم على «الرجعات» من «ديوان الجمهور»؛ كمستندات رسمية بيضاء ممهورة بأختام المسئولين الماليين blanc - seing ، قد سهل عليهم وعلى مشايخ القرى جباية كل أنواع الضرائب المعتادة والاستثنائية من الفلاحين ، على حين سجلوا بـ « الرجعة» البيانات التى تراءت لهم ![٦٨]، وهذا ، تحديداً ، ما عناه سكرتير المالية بيروس عندما أكد بأن تفويض الجباية ، على هذا النحو ، كان مؤذيًا ، بدرجة فادحة ، للفلاحين ولمالية الجيش؛ حيث اعتصروا الأهالى ، باسم الفرنسيين ، عبر مطالبتهم إياهم بالضرائب التعسفية»[٦٩].

والواقع أن فكرة كليبر اتسمت ، منذ البداية ، بطابع مثالى ؛ إذ افترضت – مسبقا – بأن تحميل مشايخ القرى جانبًا مهمًا من المسئولية ، يمكن أن يحد بشكل طبيعى من تجاوزات المباشرين . ويبدو أنه لم يجل بخاطر القائد العام إمكانية توحد مصالح طرفى الجباية (المباشرين ومشايخ القرى) . والتجربة على مدار عام ١٢١٤ (أى حتى نهاية السنة المالية فى أغسطس ١٨٠٠) هى وحدها التى سوف تبرز هذه النتيجة ، التى لن يسعفه القدر الإلمام بمحصلتها؛ إذ تم اغتياله – فجأة – فى ١٤ يونيو ١٨٠٠ .

ويلاحظ أنه عقب هذا الاغتيال المفاجىء سوف تتوالى التقارير والمذكرات على القائد العام الجديد منو تحيطه علماً بخطورة ترك شئون الجباية بين أيدى المباشرين ومشايخ القرى ، ودون رقابة فعلية من الكوادر الفرنسية. وكان الجنرال دونزلو (حاكم أسيوط والمنيا) من بين من أطلعوا القائد العام على هذه المسألة ؛ فقد كتب إليه يقول :

«لقد حاك مشايخ القرى والمباشــرون الأقــباط - معًــا - المؤامــرات des collusions التى احتالوا بها على مالية الجيش ؛ حيث اقتسموا فيما بينهم الأرباح التى جنوها من جبايتهم للضرائب»(٧٠).

ولَمَّا كانت «الرجعة» التى قُدمت للصراف الفرنسى غير شاملة لكل القرى ، ولا لكل ما كان يتم جبايته من الفلاحين - فقد ظلت مشكلة احتكار المباشرين للمعلومات قائمة . وسوف يوكد الجنرال بوايه Boyer (وكان ممن عملوا الفترة طويلة بأقاليم الصعيد) إلى القائد العام منو ، بأنه على مدار عامين كاملين ، ظل قادة الاقاليم يجبون الضرائب بغير بيانات محددة وواضحة ، وأن احتكار المباشرين لها قد مكنهم أن يفعلوا فى المالية كل ما بدالهم فعله!(٧١).

وإذًا بات واضحًا للقائد الجديد أن غياب الرقابة وتهميش دور الكوادر الفرنسية فى الجباية كان سببا فى نجاح المباشرين الأقباط فى توسيع سيطرتهم على مصادر الإيرادات ؛ وهو ماينذر بتردى الحالة المالية التى تشكو ، منذ فترة طويلة، من أعراض أزمة مالية خانقة . وليس ثمة ما هو أكثر دلالة على ذلك من خلو مخازن الشون من الحبوب ! وهى النتيجة التى أزعجت القائد العام منو أيما إزعاج . وكان قد طالعها بعد أيام قليلة من اغتيال كليبر ، عبر تقرير اللجنة الإدارية ، المسئولة عن متابعة حركة تدفق الحبوب من الصعيد إلى القاهرة(٧٢) . ويصبح من المحتم الكف عن العمل بسياسة كليبر التى وُصفت نتائجها بأنها «مفجعة» désastraux(٧٣)؛ لتنقلب مجمل السياسة المالية إلى النقيض : فعوضًا عن التفويض المطلق للمعلمين الأقباط، تصبح كل شئون الجباية والحسابات خاضعة لرقابة مركزية شديدة ، ومن ثم تستعيد الكوادر الفرنسية نشاطها على نطاق واسع .

تكثيف الرقابة والتطلع إلى إحكام السيطرة على الموارد

يتم تعيين استيف مديرًا عامًا للدخول العمومية لكل مصر Directeur général des revenus publics d'Égypte يتبعه «محصل رئيسى» Receveur principal «وصراف رئيسى» Payeur principal , ليشرفا على تنظيم الايرادات والمصروفات(٧٣) .

وكان أول ما أقدم عليه استيف دعوته للوكلاء الفرنسيين لاستئناف خدماتهم فى الإدارة المالية ، وهو ما يعنى رد الاعتبار إلى هذه المجموعة التى تعرضت للتهميش التام منذ مطلع عام ١٨٠٠ . فقد كانوا ، على نحو ما لمسنا ذلك آنفًا ، أكثر من غيرهم دراية بشئون الجباية ، وبأساليب المباشرين الأقباط فى إثارة المشكلات التى تعوق تحصيل الخزانة الفرنسية للإيرادات ؛ ولذلك رأى استيف ضرورة أن تكون خبرتهم محل تقدير ولاسيما فى ظل فترة التأزم الشديد التى تمر بها مالية الجيش . ويسند إليهم الإشراف على إدارة الصرافين - المحصلين بالأقاليم ، من خلال التقارير التى يُلزم الصرافون برفعها إليهم ؛ حيث تعين أن يقيم الوكلاء فى القاهرة ؛ ليشكلوا - بالفعل - جزءاً من نسيج الإدارة المالية المركزية . ويصبح منوطًا بهؤلاء الوكلاء متابعة الصرافين ، وضبط إدارتهم وتقديم الملاحظات ، فيما ينبغى اتخاذه من إجراءات ضرورية ؛ لتأمين تحصيل الضرائب . هذا بالإضافة إلى تحققهم ، على ضوء خبرتهم السابقة ، من مختلف مصادر الايرادات ، ومعدل المصروفات اللازمة للجباية ، والحيلولة دون حدوث تجاوزات من أى نوع فى هذه الإدارة[٧٤].

وعلى ذلك يصبح على كل دائرة إقليمية وكيل مالى، بصفة مراقب Contrôleur ؛ ومن ثم يتوزع على كل أقاليم مصر ثمانية مراقبين ، ولعل مما له دلالته على مدى حاجة الإدارة المالية لجهود هؤلاء الوكلاء المراقبين أن جميع الإدارات الأخرى التى نظمها القائد العام منو واستيف لم يُخصص لها سوى مراقب واحد لكل إدارة . وبما أن الصعيد مقسم إلى دائرتين كبيرتين ، فإنه يحظى بمراقبين اثنين من الوكلاء : الأول يُدعى «دومرك» Doumerc على دائرة أسيوط والمنيا ، والآخر « شاسيريو» Chassériaux على دائرة بنى سويف والفيوم[٧٥].

ولما كان «لويس رينيه » L.Reynier قد برز ، فى الفترة السابقة ، كأحد أهم الوكلاء الفرنسيين الذين سببوا إزعاجًا للمعلمين الأقباط - فقط رأى منو ضرورة استدعائه ؛ لينصبه مديراً على إدارة الدخول العينية Administration des revenus en nature وأعرب رينيه عن امتنانه لثقة القيادة العامة فى كفاءته وتكليفها له بهذه الإدارة[٧٦] التى تعد أهم إدارات الجباية ، من زاوية ما تدره على الخزانة من إيرادات .

وكان أهالى الصعيد أكثر احتكاكًا بهذه الإدارة مما عداها من الإدارات الأخرى؛ ذلك لأن أكثر من ٤/ ٥ ضرائب الوجه القبلى كانت تُسدد عينًا(٧٧). وإذا كانت أكثر مصادر الإيرادات تعرضًا لكل أشكال الاختلاس فى الدخول العينية ، وخاصة فى أقاليم الصعيد – فإنه لمن البديهى أن يتركز لبُّ نشاط إدارة الدخول العينية على مواجهة هذه الممارسات فى الدائرتين الأولى والثانية (أسيوط – المنيا – بنى سويف – الفيوم) . وكل مُطلع على الوثائق المتعلقة بهذه الإدارة يمكنه بسهولة ملاحظة ذلك(٧٨).

وخلافًا لدور الوكلاء المراقبين والصرافين المحصلين ،أصبح هناك مفتشون فرنسيون كذلك، يُطلق عليهم «مفتشو الدخول العينية» Inspecteurs des revenus en nature يقيمون بعواصم الأقاليم إلى جوار الصرافين – المحصلين ؛ ليشرفوا معًا على شئون الجباية وحركة الجباة الأقباط ومشايخ القرى فى تحصيل الضرائب: فقد تم تعيين مارتان Martin مفتشًا على الدائرة الأولى (أسيوط والمنيا) وإلى جانبه الصراف – المحصل بتروش Petrucci ، على حين أصبح لابانوز Lapanouse مفتشًا على الدائرة الثانية (بنى سويف والفيوم) ، وإلى جواره أرمان Armand الصراف – المحصل بالدائرة(٧٩).

ويلاحظ وجود تداخل فى الاختصاصات بين كل من المفتش والصراف، وهى مسألة تعزو ، فى الحقيقة ، إلى شدة حرص إدارة الدخول العينية التى يخضع لها هؤلاء المفتشون والصرافون – على تأمين الجباية من كل المعوقات ، بشكل يبدو معه الطرفان وكأنهما مسئولان عن كل مراحل إنتاج الضريبة بصفة جماعية . ومن خلال مراسلات مدير الدخول العينية رينيه مع مرءوسيه من المفتشين والصرافين ، خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر نتعرف على طبيعة المهام التى أُسندت إليهما (المفتش والصراف): فهما مُكلفان بألايدعا شيئًا يخرج من تحت متابعتهما الدقيقة للرقابة والتفتيش والتحصيل لمختلف الرسوم العينية ، وكان لابد من إعداد قوائم بالتحصيل ، مفصل بها أسماء القرى ، وحصة ما سلمته من الحبوب ، وأسماء المراكب ، وأصحابها أو من كانت حمولة الحبوب فى عهدته ، وتحديد نوعية الحبوب وحمولتها على كل مركب يتم شحنها وتوجيهها للقاهرة ، وفضلا عن ذلك كان لازما عليهما الإحاطة بمشكلات الأهالى ، وخاصة ما كان

له صلة بشئون الزراعة والضرائب وعدم إهمال أية مساحة دون زراعة ، وأخيراً إذا كانت الإدارة مسئولة عن إمداد الفلاحين بـ « التقاوى والبذور » والتى يتم تحصيلها منهم فى موسم الحصاد - فإن على المفتش والصراف مراعاة ضبط توزيع الكميات المطلوبة، بأقصى اقتصاد ممكن ؛ إذ كان يُخشى أن يؤدى عجز الخزانة عن تحمل تكاليف أرادب البذور إلى إهمال الفلاحين لزراعة بعض الأراضى . وعند الحصاد كان عليهما أن ينشطا فى مرافقة الطوابير العسكرية خلال جولات المستوفين الأقباط فى جباية الضرائب(٨٠) .

قوائم مضللة ورقابة بغير جدوى

وكان إستيف قد أمكنه ، على نحو ما مر بنا ، قهر المباشرين - من خلال حبسهم على مدار شهور صيف ١٨٠٠ - على تقديم « قوائم مُفصلة» باسماء القرى والنواحى وبيانات الضرائب(٨١)، ولذلك أمل الفرنسيون أن يؤدى استعادة الرقابة المركزية مع حصولهم على هذه القوائم - إلى إحكام السيطرة على الموارد الضريبية ، ووضع حد لكل الممارسات السابقة وذلك بدءاً من العام المالى الجديد ١٢١٥ (٢١ سبتمبر ١٨٠٠)(٨٢) .

وإذا كانت حسابات عام ١٢١٤ سوف تظل بأيدى المباشرين ، وفقا لمبدأ التفويض الذى أقره كليبر (فى ٢٨ أبريل ١٨٠٠) ، فإن منو يقرر ، عبر أمر يومى صادر فى ١٠ يوليو ١٨٠٠ ، أن تكون « لجنة الخمسة المباشرين الكبار» Cinq - Intendants Cophtes المُشكلة من (جرجس الجوهرى - فلتاءوس - يعقوب - ملطى - أنطون أبو طاقية) هى المسئولة عن تسوية حسابات هذا العام ، أمام الإدارة المالية ، وأن أية تجاوزات يقترفها الجباة الأَقباط فى الأقاليم سوف يتحملون تبعاتها(٨٣). وانطلاقا من أن إدارة الدخول العينية مسئولة عما يرد بالشونة من متحصلات الحبوب لعام ١٢١٤ ، فضلا عن توليها تحصيل بواقى الميرى المتأخرة عن العام المالى الأول (١٢١٣/ ٩٨ - ١٧٩٩) - فإن مدير الدخول العينية سوف يتعين عليه ضبط كل ما يسدده المباشرون لشونة «المقياس» (بجزيرة الروضة)(٨٤).

وإذا كانت قوائم وكشوف حسابات عامى ١٢١٣ ، ١٢١٤(١٧٩٨ - ١٨٠٠) ما تزال غامضة ، بما فى ذلك «القوائم المفصلة» الأخيرة التى اتضح أنها مليئة بالأخطاء ، وأنه من

الصعب اعتمادها كمستندات مرجعية لضبط الحسابات - فإن رينيه (مدير الدخول) يجد نفسه ، مرة أخرى ، مضطراً إلى ملاحقة المباشرين الأقباط فى طلب القوائم ، الأكثر وضوحاً وشمولاً لحسابات العامين السابقين(٨٥).

غير أن المباشرين كعادتهم سوف يواصلون حبك مناوراتهم فى استهلاك الوقت. ودون أن يُعلنوا عن رفضهم فى تقديم قوائم أخرى بديلة لما جادوا بتقديمه، على مدار الفترة السابقة - يتمادون فى التسويف والمماطلة عند إبداء أية استجابة لهذا المطلب؛ ليواصلوا بذلك احتكارهم لهذا النوع من المعرفة الحسابية، ويُفترض أن بدء موسم تحصيل الضرائب قد حال بين الفرنسيين ومعاودتهم استخدام أسلوب الاعتقال أو الحبس. وفى ظل تردى مالية الجيش ، كان من الصعب المجازفة بتكرار تجربة حبس المعلمين الأقباط ، مرة أخرى ، فى مثل هذا التوقيت على الأقل.

ويدرك الجميع أنه من الصعوبة بمكان ضبط الرقابة على حسابات المباشرين أو الحيلولة بينهم وبين تحصيلهم « الضرائب السرية» المجهولة فى قوائم المفتشين والصرافين الفرنسيين ، طالما لا يوجد لها أصول مرجعية مكتوبة ؛ إذ أن مثل هذه الضرائب قد قُررت بالعرف ، حتى لتسميها بعض المصادر بـ « التكاليف العرفية» . وقد تعددت الشواهد المؤكدة على ذلك ، خلال شهر أكتوبر ١٨٠٠: كان أولها ما كشف عنه مدير المالية استيف الذى أعلن (فى أكتوبر) عن إبطاله لحصيلة ضخمة ، بلغت ١,٢٩٣,١٤٣ فرنك ، كان مقرراً جبايتها من أهالى القرى . وأنه حمَّل لجنة المباشرين الخمسة الكبار المسئولية الكاملة فى حال تكرار ذلك (٨٦) . وبعدها بأيام قليلة (٩أكتوبر) يتم رصد مبلغ آخر قدره ٧٥,٠٠٠ فرنك ثم جبايته من الفلاحين بالفعل ، مما اقتضى تنفيذ عقوبة ما ، على هؤلاء المستوفين الأقباط ، ولَمَّا عرف منو أنهم مرءوسون لكل من المعلم أنطون أبى طاقية وملطى (عضوا لجنة المباشرين الخمسة)، قرر إيقافهما عن العمل بالمالية، باعتبارهما مسئولين عن تلك التجاوزات(٨٧) . ويبدى عدم اكتراث بعريضة الشكوى التى رفعاها إليه ، والتى حاولا من خلالها إقناعه بأن الأمر لا يعدو أشخاصاً ذوى نيات غير بريئة ، أرادوا النيل منهما ، فى حين أن حساباتهما سليمة ودقيقة ، وأن المحك فى الحكم عليهما

إنما يتأتى من خلال تعيين « أناساً من أهل الفطنة خالين الغرض ممن ترونهم أنتم يقعدوا فى ما بيننا ويتبصروا فى حال حسابنا وفى النهاية بعد أن يردوا الجواب لجنابكم لكم التبصر فى ما تأمرون به ...»[٨٨].

على أن منو بات مقتنعًا بأن قوائم المباشرين مُضللة تمامًا ، ولا يمكن مواصلة الاعتماد عليها . ولَمَّا كان منشغلاً بتلقى المذكرات والتقارير التى حملت إليه رؤى معينة فى الإصلاح المالى – فقد رأى ضرورة أن تهيئة الفلاحين ، فى هذه المرحلة على الأقل، لما سوف يبلوره فى مشروعه الإصلاحى : فقد أصدر منشورًا (فى ٢٨ أكتوبر ١٨٠٠) فضح فيه أساليب هؤلاء المباشرين ومشايخ القرى فى ابتزاز الأهالى ، وبيَّن نزوعهم إلى الاستحواذ على أقصى ما يمكنهم ، من القرى تحت مسميات شاذة وغير مسجلة فى دفاتر الميرى وأنه مهموم بحمايتهم ، من جشع هذه الكوادر التى يدعوهم إلى تجاوزها ؛ عبر دفع الضرائب مباشرة للصرافين الفرنسيين بالأقاليم . وشدد أخيرًا على ألا يدفعوا شيئًا خارج القوائم المحررة والمعلنة[٨٩]. ولم تكن هذه التوعية ، غير البرئية من الحرص على المصلحة الخاصة ، لتؤتى أُكلها مع ممولى الضرائب الذين استبدت بهم الظنون والشكوك فى كل من يُطالبهم بدفع الميرى .

وكيفما كان الأمر ، فقد اتضح أنه لا محالة عن إجراء «مسح الأراضى» ؛ للحصول على قوائم واضحة غير غامضة ، تبصر كوادر الرقابة الفرنسية بحقيقة مفردات الضرائب؛ وتضع حدًا للتجاوزات الشاذة التى تلتهم نصيبا كبيرًا من الايرادات المستحقة لخزانة الجيش. وقد مر بنا أن هذا الإجراء هو عين ما نادى به الوكلاء الفرنسيون مرارًا ، خلال الفترة الأولى من حكم كليبر ، وأنه تردد ، غير مرة ، فى التقارير التى رُفعت لمنو ، خلال صيف ١٨٠٠ . ويفترض بأن إرجاء العمل بهذا الإجراء كان نتاجًا لتطلع الإدارة – بعد حبس المباشرين – إلى الحصول على أصول القوائم من ناحية ؛ ولحذرها – كذلك – من طول الفترة التى سوف يستغرقها المسح من ناحية أخرى ؛ وخاصة وأنها سوف تعتمد على نفسها في إعداد المتخصصين في المسح والقياس ، وفي تدريب العمال المساعدين ، وفي الإلمام بأدوات المسح ونظم القياس ، فضلا عن إقناع الأهالى بجدوى هذه العملية لهم ؛ حتى لا يشكلوا عقبة أمام إنجازها[٩٠] .

ويلاحظ أن التطورات المتلاحقة ، فى الفترة الأخيرة لم تكن فى صالح الفرنسيين . وهنا تحديدا يلعب الزمن دوره فى حسم الكثير من النتائج : فالفترة الممتدة من أكتوبر ١٨٠٠ إلى يناير ١٨٠١ ينفقها منو فى إعداد وبلورة مشروعه لإصلاح المالية (والقائم بصفة أساسية على مسح الأراضى)، بينما لم يتم تشكيل «لجنة المساحة» سوى فى الأول من فبراير ١٨٠١ ، وبدء الشروع فى الخطوات الأولى للمسح تتزامن ، لسوء الحظ ، مع دخول العثمانيين والإنجليز فى البلاد ؛ ليتوقف كل المشروع برمته!، ومن ثم أُهدر وقت طويل حتى تم الأخذ بالإجراءات العملية لاستحالة الفكرة إلى واقع.

ولعل هذا يوضح الظرف التاريخى الذى مكن الكوادر المصرية ، حتي نهاية الاحتلال ، من إحكام السيطرة على المعلومات ، ومن فرض الواقع ، بكل مشكلاته وتعقيدات الحسابية ، على الفرنسيين . وهو ما كان مردوده واضحًا على حاله الرقابة ذاتها التى باتت ملامحها باهتة من كل الزوايا ؛ حيث خاض مفتشو الدخول العينية والصرافون الفرنسيون - دون مبالغة - عالمًا مجهولاً لهم ، برغم كل ما تم رصده من معلومات .

على أعتاب مرحلة قاسية : اتساع حيز الانفلات من الرقابة

وتعد مراسلات مدير الدخول العينية رينيه مصدراً ثميناً ؛ ترصد شواهد عدة على أزمة الرقابة فى الفترة الأخيرة ، وانعكاساتها على تفاقم الأزمة المالية : فقد لاحظ رينيه من خلال معاينته لشون المقياس ، أن المفتشين لم يلتفتوا إلى أن معظم ما تلقوه من الحبوب كان من « الشعير» ، على حين خدعهم المباشرون واحتفظوا بالقمح والفول اللذين يدران عليهم ؛ من جراء فروق الأسعار ، أرباحًا طائلة ، التى لاتعرف طريقها إلى خزانة الجيش ، هذا بالإضافة إلى اكتشافه خلطهم الشعير بكميات كبيرة من الملح والتراب وغيرها من الشوائب ! الأمر الذى دفعه إلى تكثيف مراسلاته لمرءوسيه فى الصعيد ، مشدداً عليهم ألا تمرر من تحت رقابتهم مثل هذه التجاوزات الخطيرة[٩٢].

ومن ناحية أخرى يتحقق مديرالدخول ، خلال الفترة نفسها من تمرير المباشرين معظم شحنات الحبوب من بين الأقاليم إلى مخازنهم الخاصة (المجهولة) بينما لايرسلون لشونة المقياس إلا القليل![٩٣] وكان ذلك سبباً فى تدنى حصيلة ما يُخزن بالشون

بالقياس إلى معدل الاستهلاك اليومى ، الأمر الذى أثار اندهاش القائد العام؛ من جراء مخاوفه من انقضاء موسم التحصيل قبل إنجاز الجباية. وإذا به يكيل اللوم على « إدارة الدخول العينية» متهماً إياها بالإهمال ، فإن مديرها رينيه يفيض به ويكتب إلى مدير المالية استيف محتجاً على ذلك ، ومحللاً لبَّ المشكلة الأساسية ، على نحو بالغ الوضوح ؛ إذ يقول : « إننى لا أستطيع الحصول على أى نتيجة من المعلمين الأقباط ولا الحصول على كشوف الحسابات التى توضح لى وضعنا الحقيقى ، وبواقى المال الميرى التى تحصلها هؤلاء الجباة بين أيديهم لا يمكننى الحصول على أى من إيراداتها العينية ، حتى استطيع أن أملأ الشون التى ينسب القائد العام خلوها من الحبوب إلى إهمالى . فما الذى يمكننى أن أفعله، وهم (المعلمون الأقباط) عارفون بضعفى السياسى ؟ إنهم لا يجيبون على تساءولاتى إلا بإجابات غامضة ، فى الوقت الذى لا ينفذون من أوامرى سوى ظاهرها» [٩٣].

لقد حملت هذه الرسالة دلالة واضحة على عجز الإدارة المالية برمتها عن تأمين خدمة التغذية خلال الفترة التالية ، وأن الجنود باتوا على أعتاب مرحلة قاسية وكانت المتابعة اليومية للمنحنى الهابط لحصيلة ما يرد للشون ، قد زادت من قلق القائد العام منو الذى قرر (فى ١١ يناير ١٨٠١) أن يوافيه مدير الدخول بقائمة يومية ، عما يرد للشون من الحبوب ، وما يخرج منها كمؤن لتغذية الجيش [٩٤]. ويعلن رينيه لمدير المالية استيف (فى ١٨ يناير) بأنه : « إذا لم أتلق من الصعيد أى رسالة حبوب ، فإن قطاع التغذية سوف يتعرض للتناقص الحاد ، إذ بات خلو الشونة من الحبوب محتماً !» وهو يدعم رسالته بالبيانات المؤكدة للعجز الصارخ بين معدل التحصيل ومعدل الاستهلاك الشهرى : «إن ما تحصل خلال شهر نيفوز (٢١ ديسمبر - ٢٠ يناير) من القمح لم يتجاوز الـ ٣,٧٠٠ أردبًا، على حين يصل الاستهلاك الشهرى إلى ٥,٨٠٩ أردبًا ، وواردات الفول ٢٥٠٠ أردبًا ، فى حين حاجة الاستهلاك ٢٦١٧ أردبًا » وطالب فى النهاية بضرورة استخدام كل الوسائل الممكنة التى من شأنها أن تقهر المباشرين على إمدادهم بالحبوب[٩٥]. غير أن استيف الذى مارس من قبل كل وسائل التهديد والتضييق والحبس، والتى تمت دون جدوى - يُبدى للقائد العام منو أسفه ومخاوفه من أن استخدام الشدة ، مرة أخرى ، مع هؤلاء الجباة لن يسفر عنه نتيجة ما![٩٦].

ويرمز اتساع الفجوة ، على نحو مستمر ، بين معدلى التحصيل والاستهلاك ، خلال الفترة التالية - إلى حدوث انقلاب كبير من الرقابة التى بدت عاجزة تماما عن وضع حد لتفاقم أزمة التموين الغذائى للجيش ، وهذا ما يشكل السبب الرئيس فى اتجاه مدير الدخول إلى إصدار أوامره (فى ٥ فبراير ١٨٠١) لكل موظفى إدارته بالأقاليم، بمصادرة كل ما تطوله أيديهم من جميع القرى ، بقطع النظر عما إذا كانت هذه القرى قد وفت أو ما يزال عليها مستحقات الضرائب!(٩٧).

غير أن الواقع دائماً ما كان يؤكد صعوبة قهر أهالى القرى على تسليم ما بحوذتهم من الحبوب ، إذ لم يكونوا - كما لاحظنا من قبل - أقل متابعة لما يجرى من تطورات على الساحة السياسية . ويؤكد ذلك أنه مع تواتر الانباء والمكاتبات السلطانية عن تحرك الجيشين العثمانى والإنجليزى- توقفت القرى عن مواصلة دفعها للضرائب(٩٨) .ويسارع مدير المالية استيف بإبلاغ منو بهذه الحقيقة المؤلمة(٩٩). ويجد مفتشو الدخول العينية والصرافون - المحصلون أنفسهم مكتوفى الأيدى ، عاجزين عن تحصيل أردب واحد من الممولين. وتشير اللحظ التى يصل خلالها أمر الجنرال بليار (أواخر مارس ١٨٠١) بضرورة التعجيل بسحب جميع القوات الفرنسية من الصعيد - إلى وضع نهاية لتلك المهمة الصعبة التى ناءت بها كواهل هؤلاء المسئولين الفرنسيين(١٠٠). ويتأكد ذلك بصدور قرار بقطع مرتباتهم بدءاً من ٣٠ جرمينال سنـــة ٩ (١٧ أبريل ١٨٠١)(١٠١).

فى نهاية المطاف : الجيش يبحث عن مؤنته الغذائية

والواقع أن توقف خدمة موظفى إدارة الدخول العينية فى الصعيد ، لم يعن أن دورها قد تعطل تماماً ؛ فقد ظلت الإدارة تواصل مهامها فى تدبير مؤن التعذية للجيش ، وخاصة أن القاهرة أصبحت تحت الحصار ، على حين لم يعد فى الإمكان انتظار وصول إمدادات الحبوب من الصعيد ، من قبل المماليك ، بعد وفاة مراد بك المفاجئة (فى ٢٠ أبريل ١٨٠١)؛ حيث كان موقف خليفته عثمان بك الطنبرجى متذبذباً بين الفرنسيين والإنجليز(١٠٢). وإذاً تحتم الاعتماد على التموين الذاتى بالمدينة . غير أن الفرنسيين يُفاجَئون بامتناع التجار المتسببين ، ومشايخ البلاد عن إمداد أسواق القاهرة بالحبوب؛ بسبب اضطراب الأمن وشدة الحصار الأنجلو - عثمانى ، وطغيان البدو على الطرق المؤدية للعاصمة(١٠٣).

وتضحى مهمة مدير الدخول أكثر صعوبة ؛ إذ لم يتعين عليه ، فى هذه المرحلة الحرجة ، تدبير الحبوب الضرورية للاستهلاك اليومى فحسب ، وإنما أيضاً بذل ما وسعه لادخار مخزون ما ؛ يُمكنهم من الصمود فى الحرب التى بات اندلاعها وشيكاً . لكن المشكلة الأخرى المستعصية على الحل تظل متعلقة بعدم وجود سيولة كافية بالخزانة التى علقت ، منذ فترة ، مسألة دفع مرتبات الجيش والموظفين ، الأمر الذى يفسر لجوءهم إلى ضرب المصادرات العشوائية على المارة من الأهالى ، والاستيلاء على كل ما تطوله أياديهم من الحوانيت والأسواق . وعندما يحتج مشايخ الديوان ، لم يجد الفرنسيون غضاضة فى التصريح لهم بأنها الضرورة الحتمية التي نجمت عن « تعطل المال الميرى واحتياج العسكر إلى النفقه»[١٠٤]، وخلال شهر مايو ١٨٠١ تتزايد المصادرات لكل أنواع التغذية والتى ترصدها يوميات الجبرتى : « أخذت جملة من عدد الطواحين وأصعدت إلى القلعة ، وأكثروا من نقل الماء والدقيق والأقوات إليها ... وطلبوا الزياتين وألزموهم بمائتى قنطار شيرج ، وسمروا جملة من حوانيتهم.. وعزت الأقوات وشح اللحم والسمن جداً ، وأغلقت حوانيت الجزارين..»[١٠٥]

وكان من المتوقع أن تؤدى المصادرات إلى تعمد التجار وأرباب الحرف غلق حوانيتهم؛ لأجل حماية ممتلكاتهم[١٠٦]، ويتحقق الفرنسيون من أن اللجوء إلى هذه الممارسات سوف يهدد أمن الجيش تماما ، ويضطر الجنرالات وكبار المسئولين الإداريين والموظفون المدنيون إلى الدفع بحصيلة مدخراتهم وكل ما ملكت أيديهم لخزانة الجيش ؛ عسى أن يتمكن المسئولون الماليون من تغطية النفقات اليومية الضرورية للجنود الذين انهارت عزائمهم فى مثل هذه الأوقات العصيبة[١٠٧].

ومع استمرار تطويق العثمانيين والإنجليز الحصار التدريجى على القاهرة تتزايد مشكلة التموين صعوبة ، ويدخل الجيش فى تنافس مع الأهالى على احتكار شراء الأقوات . وإذا تحسم القوة انفرد الجنود بعمليات الشراء دون الأهالى ، فإن هؤلاء الأهالى - بحسب تعبير الجبرتى - «يُسمع لهم ضجة عظيمة »[١٠٨]، ويخشى الجنرال بليار (حاكم القاهرة) من اندلاع ثورة شعبية ثالثة ،و لكنه فى الوقت نفسه لا يمكنه ايقاف

عمليات الشراء التى باتت تمليها الضرورة الحتمية ، ومن ثم فقد أصدر أمرًا يوميًا (فى ١٠ مايو ١٨٠١) بأن يحتكر الفرنسيون شراء ثلثى الكمية المعروضة ، وأن يترك للأهالى الثلث الأخير ؛ يتدبرون به ، بطريقة أو بأخرى ، معاشهم! (١٠٩).

وكيفما كانت الأحداث فى مشهدها الأخير موحية بصورة مسرفة من تدهور الوضع المالى للجيش ، فإن مما له دلالته أن مشكلة تموين الجيش قد تم إدراجها ، فى المجلس الحربى الذى عقده الجنرال بليار مع كبار القادة العسكريين ، بين الأسباب الرئيسة التى حتمت خيار الكف عن مواصلة الحرب والدخول فى مفاوضات على الجلاء(١١٠).

إن هذه المحصلة الدرامية تظل شاهداً على أن تكثيف الرقابة ، فى المرحلة الأخيرة (فترة منو) ، لم يغير من واقع الأزمة المالية ، ولم يحد من وطأتها ، بل ومن الصحيح كذلك أن الوضع ازداد سوءاً ، بفعل تراكم المؤثرات السلبية للأزمة ويعكس هذا ازدياد قوة تحكم الكوادر المحلية (وفى مقدمتهم المعلمون الأقباط) فى السيطرة على الموراد المالية(١١١). وتؤكد البيانات التى يسوقها سكرتير المالية بيروس ، فى تقريره ، هذه النتيجة : فجهاز الرقابة من المفتشين والمحصلين - تحت إدارة الدخول العينية - لم يمكنه تحصيل أردبًا واحداً من الحبوب المستحقة على القرى ، للعام المالى الثالث ١٢١٥ (سبتمبر ١٨٠٠ - أغسطس ١٨٠١) !! وأن كل الجهود التى بذلها هؤلاء المراقبون والصرافون اقتصرت على تحصيل بواقى الميرى المتأخرة فحسب . وحتى فى هذا الجانب كان إنجازهم ، بصورة لافته للنظر ، محدوداً : فما قاموا بتسوية حساباته ، من هذه البواقى ، لا يمثل سوى ٨,٥٪ فقط ؛ حيث لم يورد لشون القاهرة غير ١٣٧,٢٦٢ أردبًا من إجمالى البواقى البالغة ١,٦٣٩,٤٠٣ أردباً(١١٢).

■ ■ ■

يتضح من هذا التناول أن الرقابة على حركة الجباية وحساباتها كانت مسألة بالغة التعقد ؛ إذ لم يجد الفرنسيون أية مصادر للمعلومات سوى القوائم القبطية (الغامضة) التى لم تكن شاملة لكل مصادر الايرادات . وكان الحل العملى؛ لكسر هذا الاحتكار متمثلا فى إجراء مسح شامل لكل الأراضى ؛ لأجل عمل قاعدة بيانات دقيقة وواقعية

وشاملة لكل القرى ولكل مفردات الضرائب. وبرغم أن فكرة المسح لم تكن بعيدة عما تم طرحه من رؤى للإصلاح المالى ، إلاً أن الظروف فى مجملها لم تكن ملائمة لإنجازها؛ سواء أكانت متمثلة فى الظروف السياسية غير المستقرة أو لعدم اقتناع القيادة بجدوى استمرار مشروع الاحتلال نفسه .

وترتب على ذلك ان الفرنسيين ، على مدار سنوات الاحتلال الثلاث ، ظلوا يفتقرون إلى الوسائل التى تمكنهم من توسيع حجم معرفتهم بالنظام الضريبى . والصدفه وحدها هى التى كانت تسمح - أحيانًا - بتعرفهم على بعض الرسوم المجهولة أو السرية كما كان يحلو للبعض توصيفها . وكان هذا ما برر استمرار حاجتهم إلى الاعتماد على المباشرين الأقباط الذين فشلت الكوادر الفرنسية فى إزاحتهم عن مواقعهم ، حتى لقد بلغ الأمر بالقيادة الفرنسية ، خلال فترة غير قصيرة من زمن الاحتلال ، أن أبدت عدم اقتناعها بجدوى دور هؤلاء المراقبين أنفسهم !!.

وعلى هذا النحو واصل المباشرون الأقباط (فضلاً عن الأفندية ومشايخ القرى) سيطرتهم على المعلومات ومصادر الايرادات معًا ؛ بالشكل الذى جعل مالية الجيش تعانى من ربكة شديدة . وكان اتساع الفجوة بين الايرادات والمصروفات ، على نحو مستمر ، قد جعل دورة الأزمة المالية تستغرق عمر الاحتلال ؛ لتشكل تحديًا كبيرًا حسم فى النهاية ، ضمن أسباب أخرى ، ضرورة خيار الجلاء وتصفية مشروع الاحتلال .

هوامش الفصل الخامس

(1) Napoléon Bonaparte : op. cit, p. 275.

(2) Bonaparte à La Commission administrative, (28 Juillet 1798), Corres., t.4, N° 2870, p. 270.

(3) Peyrusse, A: op. cit, p. 450; B6 183 : circulaire de Poussielgue, (30 Sept. 1799); Corres., t.4, N° 2933, p. 300.

(4) Ordre du Jour, N° 2783, N° 2858, (7 et 27 Juillet 1798); N° 2916 (1er août 1798), Corres., t. 4, pp. 227, 228, 266, 292.

(5) Bonaparte à Berthier, (Pour Mettre à l'ordre de l'armée), (14 oct. 1798), Corres., t. 5, N° 3464, pp. 57 - 58.

(٦) لعل القائمة التى قدمها المعلم جرجس الجوهرى للقيادة العامة تمثل نموذجًا للقوائم المجملة ، والتى أرسلها بونابرت إلى «مجلس الإدارة» فى ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨. انظر:

Bonaparte à conseil d'administration, (20 Oct. 1798), Corres., t.5, N°3509.

(7) Tableau général des Montants des Contributions en argent et en grains .. de la province de Thêbes (Kéné), par Lapanouse, (18 Juin, 1799).

المكتبة المركزية - جامعة القاهرة : محافظ الحملة الفرنسية ، حافظة رقم (186).

(8) Zayonchek à Reynier, (25 Oct. 1799), Polonais .., p. 340.

(9) Zayonchek à Chollet, (3 Av. 1799), Ibid; p. 197; Vincennes, B6 161: Reynier à Poussielgue, (19 Oct. 1799).

(١٠) جاء فى تقرير «استيف» الذى نشره بـ « وصف مصر » : « أنهم كانوا يخفون عن الملتزم ، ما كانوا يقتسمونه فيما بينهم ، من عائد لصوصيتهم » .. راجع :

استيف : وصف مصر ، مج٥ ، ص ٩٠.

(11) Vincennes, B6 161: Reynier à Binot, (16 Nov. 1799).

(12) Poussielgue au Directoire exécutif, (9 Oct. 1799), Klé.., t.3, p. 145.

(*) دلّجا : من القرى القديمة بمركز ديروط بأسيوط . راجع : محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ ، ق٢، ج٤ ، ص٤٦ .

(13) Boyer à Desaix, (Montfallout), (ll août 1799).

دار الوثائق (قاعة البحث والإطلاع) : محفظة بدون رقم ، تحوى «أصول لوثائق الحملة الفرنسية» ، ملف (20) وثيقة رقم (9).

(14) Zayonchek à Dugua, (14 Av. 1799), Polonais .., pp. 209 - 210.

(١٥) كريستوفر هيرولد : المرجع السابق ، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥ . ويشير هيرولد إلى أن فريق العلماء قد أحسوا بكره عميق لجيرار ؛ لاعتراضاته وسخطه عليهم إزاء إنجرافهم خلف ما استهواهم .

(١٦) جيرار : وصف مصر ، مج٤ ، ص ١٥٦ .

(17) Peyrusse, A : op. cit, p. 467.

(18) Poussielgue au Directoire exécutif, (9 oct. 1799), Klé.., t.3, p. 146.

(19) Vincennes, B^6 161 : Reynier à Poussielgue, (18 Oct. 1799).

أشار الوكيل المالى ، فى نص هذه الرسالة ، إلى مضمون الأمر اليومى لكليبر .

(20) Ordre de Kléber, (16 Sept. 1799), Klé.., t. 3, pp. 62 - 63.

(٢١) كان بونابرت قد قرر تخفيض أعداد الموظفين ، قبل رحيله بأسبوعين تقريبًا ، وقام كليبر باعتماد هذا الإجراء الضرورى . انظر :

Ordre du Jour, (14 août 1799), Corres., t. 4, N° 4351, N° 4352, pp. 557 -8; Chevalier, M: op. cit, p. 64.

(22) Vincennes, B^6 183: Poussielgue à Noble, à chollet, (1 Oct. 1799).

وتشير الرسالتان بوضوح إلى إسناد الدائرة الثانية لرينيه على حين نتعرف على وكيل الدائرة الأولى بتروشى من خلال توقيعه على قائمة بتحصيل الضرائب العينية والنقدية . انظر :

"Etat des Sommes perçus .. De L'année 1214, dans la province de Girgé par Petrucci

المكتبة المركزية - جامعة القاهرة : حافظة (196) ملف (VIII-G) .

(23) Vincennes, B^6 161: Reynier à Poussielgue, (11 Déc. 1799); à Ravier,(14Déc. 1799), à Tallien, (20 Déc. 1799 et 13Jan. 1800); à Binot, (26 Déc. 1799).

(24) Vincennes, B^6 161: Reynier à Tallien, (31 Déc. 1799).

(25) Vincennes, B^6 161: Reynier à Poussielgue (18 et 26 Oct. 1799).

(26) Vincennes, B^6 161: Reynier à Binot, (26 Oct. 1799).

(27) Zayonchek à Boyer, (Beni - Souef), (23 Juin. 1799), Polonais.., p. 268; Poussielgue au Directoire exécutif, (9 Oct. 1799), Klé.., t. 3, p. 145.

(28) Zayonchek à Poussielgue, (10 Av. 1799); à Dugua, (20 Av. 1799), Polonais.., pp. 203 - 206, 215.

(29) Zayonchek à Dugua, (20 Av. 1799); à Berthier, (23 Juin 1799), Polonais.., pp. 215, 270; Vincennes, B^6 161: Reynier à Friant, (25 et 28 Oct. 1799); à Pini, (9 Nov. 1799).

(30) Ordre de Bonaparte, (30 Jan. 1799), Corres., t. 5 , N^O 3923, p. 289.

(31) Zayonchek à Detrés, (3 Mai. 1799); à Dugua, (17 Mai. 1799), Polonais.., pp. 238, 248 - 9.

(32) Zayonchek à Dugua, (14 Av. 1799); à Berthier, (23 Juin 1799), Ibid, pp. 209 - 10, 270; Vincennes, B^6 161 : Reynier à Poussielgue, (21 Oct. 1799).

(٣٣) تفيض مراسلات الجنرال زايونشيك بالمقاومة الفلاحية العنيفة التى احتاج لإخمادها شهراً كاملاً على نحو ما جاء فى رسالته إلى الجنرال دوجا قائمقام القاهرة . انظر :

Zayonchek à Dugua, (20 Av. 1799), Ibid, p. 216.

ولمزيد من التفاصيل عن يوميات المقاومة انظر :

نبيل الطوخى : المرجع السابق ، ص ص ١٩٤ - ٢١٨.

(34) Kléber à Zayonchek, (4 Sept. 1799), Klé.., t. 3, p. 15

(35) Zayonchek à Kléber, (12 Sept. 1799), Polonais.., pp. 327 - 8.

(36) Zayonchek aux Commissaires chargés du recouvrement des grains, (13 Sept. 1799), Ibid, pp. 328 - 9.

(37) Poussielgue au Directoire exécutif, (9 Oct. 1799), Klé.., t. 3, p. 145.

(38) Vincennes, B^6 161: Friant à Poussielgue, (7 et 9 Nov. 1799).

(39) Vincennes, B^6 161: Reynier à Friant, (25 et 28 Oct. 1799); à Pini, (9 Nov. et 16 Déc. 1799).

(40) Vincennes, B^6 183: Poussielgue à Zayonchek, (14 Sept. 1799).

(41) Vincennes, B^6 161 : Reynier à Tallien, (27 Déc. 1799).

(42) Vincennes, B^6 161 : Reynier à le Maître, (6 Déc. 1799).

(43) Vincennes, B^6 161 : Reynier à Tallien, (31 Déc. 1799)

(44) Vincennes, B^6 161 : Reynier à Ravier, (5 Déc. 1799); à Mahallem Dgeorgis Edjoari, (26 Déc. 1799); à Tallien, (27 Déc. 1799).

(45) Vincennes, B^6 161 : Reynier à Tallien, (4 Jan. 1800); à Dgeorgis Edjoari, (5 Jan. 1800).

(46) Ravier à Reynier, Minieh, (30 Nov. et 17 Déc. 1799)

دار الوثائق : محفظة ٤ . ملف بدون رقم ؛ Vincennes, B^6 161 : Reynier à Tallien, (2 Jan. 1800)

وفى هذه الرسالة يوضح الوكيل المالى بأن المسح سوف يُمكِّنه من عمل «القائمة المفصلة» L'état détaillé

(٤٧) لعل أهم مصدر تفصيلى لشاهد عيان على أحداث حصار وسقوط حصن العريش هو التقرير الذى كتبه الكابتن بوشار ، وقد حققه ونشره جاستون فييت . انظر :

Bouchard, F. x : La chute D' El-Arich, Journal Historique, (Décembre 1799), préfacé et annoté par Gaston Wiet, De La Revue du Caire, 1945.

(48) Vincennes, B^6 161 : Reynier à Tallien, (14 Déc. 1799).

وكان « بوسيلج» انضم للجنرال « ديزيه» في تمثيل الجانب الفرنسى في مفاوضات العريش .

(49) Vincennes, B^6 161 : Reynier à Tallien, (2 Jan. 1800).

(50) Vincennes, B^6 161 : Reynier à Friant, (25 Déc. 1799); à Tallien, (27 Déc. 1799).

(51) Kléber à Poussielgue, (6 Mars 1800), Klé.., t. 4, p. 615.

(52) Kléber à Desaix et Poussielgue, (3 Jan. 1800), dans: Kléber et Menou... , p.176.

(٥٣) انظر الفصل الرابع .

(54) Kléber à Dugua, (18 Jan. 1800), Klé.., t. 3, p. 485.

(55) Vincennes, B^6 161: Reynier à Mehallem Dgeorgis Edjoari, (5 Jan. 1800); à Friant, (7 Jan. 1800); à Tallien, (Même date).

(56) Vincennes, B^6 161: Reynier à Friant, (7 Jan. 1800).

(57) Vincennes, B^6 161: Reynier à Tallien, (12 Jan. 1800).

(58) Vincennes, B^6 161: Reynier à Tallien, (7 Jan. 1800).

(٥٩) تعد مجموعة مراسلات الوكيل رينيه من بين أهم المصادر التى أحاطت الإدارة الفرنسية بتفاصيل مهمة للغاية بشأن ممارسات المعلمين الأقباط . انظر : Vincennes B^6 161, 162

(60) Peyrusse, A : op. cit, pp. 451, 457.

(61) D' Aure à Estève, (Av. 1800).

دار الوثائق : محافظ الحملة الفرنسية ، محفظة رقم (٣) .

وتوضح الرسالة أن كليبر اضطر إزاء نضوب موارد الخزانة إلى عمل قروض إجبارية من التجار!!

(62) Peyrusse, A : op. cit, p. 452.

(63) Ordre de Kléber, (28 Av. 1800), Klé.., t. 4, pp. 850 - 854, (Art. 14-16).

(64) Art. 7.

(65) Art. 20.

(66) Damas à Zayonchek, (7 Mai 1800); à Donzelot, (même Date), Polonais..,

pp. 405- 6, note (3).

(٦٧) أرشيف المكتبة المركزية - جامعة القاهرة : حافظة (196) ، ملف (VIII-G)

"Etat des Sommes perçue en l compte sur le Nabary et Bayady de l'année 1214, dans la Province de Girgé, par Petrucci"

(68) Rigault , G: op. cit, p. 127.

وفى رأى «ريجو» أن هذه المسألة كانت من بين العوامل الرئيسية التى جعلت مالية الاحتلال تعانى أزمة كبيرة .

(69) Peyrusse. A : op. cit, pp. 466 - 7.

(70) Cité par Rigault, p. 115.

(وتاريخ الرسالة في ٢٤ يوليو ١٨٠٠) .

(71) Ibid.

(وتاريخ الرسالة في ١٨ يوليو ١٨٠٠) .

(72) Vincennse, B^6 48 : Rapport du comité au général en chef Menou, (29 Juillet 1800)

(73) Rigault : op. cit, pp. 249 - 250.

(74) Menou au Premier Consul, (12 Oct. 1800), Kléber et Menou.., p. 365; Peyrusse. A : op. cit, . 453.

(75) Peyrusse, A : op. cit, pp. 453 - 4.

(76) Ibid.

(77) Vincennes, B^6 162: Reynier à Menou, (9 Sept. 1800).

(78) Peyrusse, A: op. cit, p, 470.

(٧٩) إن معظم وثائق هذه الإدارة مصنفة فى الأرشيف الفرنسى بـ «فانسان» تحت:

B^6 81; B^6 82; B^6 162.

(80) Vincennes, B^6 162 : Reynier à Estève, (9 Sept. 1800); à Martin, (19 Sept. 1800); à Lapanouse, (même date).

(81) Vincennes, B⁶ 162 : Corres. de Reynier anx inspecteurs et payeurs - receveurs, (Sept. et Oct. 1800).

(٨٢) انظر الفصل الرابع .

(82) Peyrusse. A : op. cit, p. 453.

(83) Rigault. G : op. cit. p. 118.

(84) Vincennes. B⁶ 162: Reynier à Estève. (9 Sept. 1800); à Garcin. grade magasin des grains (24 et 25 Sept. 1800).

(85) Vincennes, B⁶ 162 : Reynier aux cinq - Intendants cophtes. (25 Sept. 1800); à Estève, (7 Nov. 1800); à Petrucci. (8 Nov. 1800).

(86) Rigault. G: op. cit, p. 118

(87) Ibid.

(٨٨) «عريضـة شكوى رفعها المعلم أنطون أبو طاقـية والمعلم ملطى إلى صارى عـسكر العام منو» منشورة في : الصاوى : المعلم يعـقوب بين الأسطورة والحـقيقـة ، دار الفكر ١٩٨٦ ، ملحق رقم (٤) ، ص ص ١١٥ - ١١٦. وسوف يشير الجبرتى (فى ٢٨ مايو ١٨٠١) إلى حبس أنطون أبى طاقية فى القلعة ، بسبب عدم اكتراثه بتسوية ما عليه من مستحقات متأخرة . انظر: الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ٢٨٥ (يومية ١٥ محرم ١٢١٦ / ٢٨ مايو ١٨٠١) .

(89) Proclamation de Menou aux Habitans de l'Égypte. (28 Oct. 1800).

(والمنشور صادر باللغتين العربية والفرنسية) .

أرشيف المكتبة المركزية - جـامعة القاهرة ، حافظة (211) ؛ «كوريبه دى ليجـيبت» ، العدد (٨٧) ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٧.

(٩٠) إن رسالة نويه (رئيس لجنة المساحة) إلى القائد العام منو ، عشية تشكيل اللجنة ، تشى بإدراك الفرنسيين لكل هذه الصعوبات . انظر :

نويه إلى منو (٤ فبراير ١٨٠١) ؛ فى : كوريبه دى ليجيبت ، العدد (١٠٧) ، ص ص ٣٩٥- ٣٩٦.

(91) Vincennes, B⁶ 162: Reynier à Petrucci, (4 et 16 Oct. 1800); à Armand, (même date); à Lapanouse, (4 et 18 Oct. 1800), à Martin, 4 Oct. 1800).

(92) Vincennes, B6 162: Reynier aux cinq - Intendants cophtes, (17 Oct. 1800).

(93) Vincennes, B6 162: Reynier à Estève, (5 Déc. 1800).

(94) B6 162 : Reynier à Estève, (4 Jan. 1800); à Arnaud, (11Jan. 1801).

(95) B6 162 : Reynier à Estève, (18 Jan. 1801).

(96) Cité par Rigault, p. 244.

(وتاريخ تقرير استيف فى ٢١ يناير ١٨٠١).

(97) Ibid.

(98) Peyrusse, A : op. cit, p. 469;

الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٥ .

(99) Rigault, G: op. cit, p.316.

(تاريخ الرسالة فى ١٩ مارس ١٨٠١).

(100) Vincennes, B6 133: Belliard à Donzelot, (19 et 26 Mars. 1801).

(101) Vincennes, B6 162 : Reynier à Estève, (10 Jan. 1801).

(١٠٢) هنرى لورنس : الحملة الفرنسية ، ص ٥٧٩ ؛ ريمون : المصريون والفرنسيون ، ص٢٢٧.

(١٠٣) الجبرتى : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ص ٢٥٣-٢٥٤ ، (يومية ٩، ٢٠، ٢٦ أبريل ١٨٠١) .

(١٠٤) نفسه ، ج٣ ، ص ٢٥٥ (يومية ٢ ذى الحجة ١٢١٥/ ١٠ أبريل ١٨٠١).

(١٠٥) نفسه ، ج٣ ، ص ٢٨٤ (يومية ٥، ٨ محرم ١٢١٦/ ١٨، ٢١ مايو ١٨٠١).

(106) Histoire Scientifique .., t. 8, p. 256.

(١٠٧) الجبرتى : المصدر السابق ، ج٣ ، ص ص ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠ - ٢٩١ .

(١٠٨) فاطمة الحمراوى : المرجع السابق ، ص ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(109) Histoire Scientifique .., t. 8, pp. 258 - 262.

(110) Ibid., t. 8, pp. 74-5 , 256.

ويشير التاريخ العلمى إلى أن إيرادات الجمارك قد توقفت في التوقيت نفسه ، وهو مازاد من العثرة المالية.

(١١١) كانت لجنة الأغذية واللجنة الإدارية ، في فترة كليبر ، هى التى أمكنتها الحصول علي

١,٢٣٦,٠٨٩ أردبًا ، وهو مـا يعادل ٧٥٪ من إجمالي البواقي . وظل مـستحق على القرى ٣٣٦,٥١١ أردبًا تعذر تحـصيلها حـتى رحيل الاحـتلال، وهو ما يعـادل أكثر من ضـعف ما أنجزته إدارة الدخول العينية !! انظر :

Peyrusse, A : op. cit, p. 473.

الخاتمة

ألمّت بالجيش الفرنسى ، على مدار فترة احتلاله لمصر ، أزمة مالية (خانقة)، شغلت جميع المسئولين الماليين والجنود والضباط والجنرالات حكام الأقاليم، بشكل لا يقل عن انشغالهم بمواجهة المقاومة المنتشرة فى القرى والأقاليم . ولم يكن الفرنسيون يتصورون أنهم سوف يواجهون حصارًا اقتصاديًا فى الداخل ، يتم من خلال جماعات محلية ، لها خبرة عميقة بإدارة النظام المالى والضريبى ، وتتمتع بوعى يقظ بحماية مصالحها ؛ فكل ما كان الفرنسيون يعتقدونه ، فى الحقيقة ، لا يعدو مقاومة تتم فى سياق من المواجهة العسكرية المحضة ، أو على الأكثر الاصطدام بانتفاضات وهبّات شعبية ، تعبر عن رفضها للآخر (المحتل) . الأمر الذى يعكس قصورًا واضحًا فى المعلومات التى جُمِعَتْ ، فى عصر الملكية ، عن بنية النظام المالى المعقد ، وطبيعة الطوائف المهنية القائمة على إدارته والمرتبطة به .

ويفسر هذا - فى الواقع - عمق الصدمة التى انتابت الفرنسيين ؛ إذ ليس ثمة مصادر بديلة للإنفاق على مشروع الاحتلال . ولم يكن من الوارد - ألبتة - فى ذهن القيادة أن تعتمد على خطوط طويلة للإمداد والتموين من فرنسا ؛ ليس لوجود الأسطول الإنجليزى فى البحر المتوسط فحسب ، وإنما لأن « حكومة الإدارة» - أيضًا - لم تكن مستعدة أو بالأحرى لم تكن قادرة على تحمل تكلفة سياسة التوسع الاستعمارى . وكان هذا واضحًا ، منذ البداية ؛ فتدبير نفقات تجهيز «جيش الشرق » تمّ من خلال احتلالهم لسويسرا(١)؛ ذلك أن الاقتصاد الفرنسى كان يعانى من أزمة اقتصادية طاحنة، جاءت فى إطار فترة كساد عالمى ، امتدت على مدار الثلث الأخير من القرن الثامن عشر(٢). وربما يلقى هذا بظلاله على الظروف التى أملت على بونابرت ضرورة اصطحاب مجموعة ضخمة من العلماء (١٦٧ عالمًا فى جميع التخصصات) ؛ ليدفع بهم إلى دراسة أحوال مصر الاقتصادية والطبيعية ؛ بغية التعرف على المصادر المهمة التى تؤمن تغطية نفقات مشروع إقامة مستعمرة فرنسية فى شرق البحر المتوسط .

وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلها فريق العلماء ، فضلا عن المسئولين الماليين والجنرالات ، فى تحرى المعلومات ، إلاَّ أنهم لم يستطيعوا كسر طوق احتكار الكوادر المحلية ، وفى مقدمتها المباشرون الأقباط ، لكل المعلومات المتعلقة بالنظام الضريبى ، والتى بدونها كان من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - السيطرة على الموارد الضريبية التى تمثل أهم مصدر يضخ فى خزانة الجيش بالإيرادات .

وبات على الفرنسيين أن يخوضوا ،طيلة فترة الاحتلال ، مواجهة شديدة مع المباشرين الأقباط ، وخاصة بعد ما تأكد لهم أنه من غير الممكن البحث عن مصادر بديلة للمعلومات بعيداً عن هذه الجماعة ، ولكن هذه الأخيرة كانت حاسمة لأمرها ، ومدركة - عن وعى تام - بطبيعة المرحلة التى تمر بها ، وبالخطوات (المنظمة إلى حد كبير) التى يجب أن يقوموا - بشكل جماعى - على تنفيذها ، بقطع النظر عن ردود الفعل التى يمكن أن تصدر عن الجانب الفرنسى . ومن ثم فقد واجه الفرنسيون خصماً عنيداً يقاوم ضغوطهم وآلاتهم العسكرية بسلاح المعرفة الحسابية التى يحتكرونها دونهم . ولعل هذا يُرينا - بجلاء - أن الطائفة القبطية كانت ملتحمة مع سائر طوائف المجتمع في الموقف العام من الاحتلال الفرنسى ، بل ويصح التأكيد على أن رفضهم الإفضاء بما يمتلكونه من معرفة دقيقة بمصادر الإيرادات - كان سبباً رئيساً فى إحكام الخناق على مالية الجيش ، ومن ثم فى جعل استمرار مشروع ضم مصر إلى أملاك فرنسا أمراً مستحيلاً .

وتحت كل الضغوط ووسائل العقاب والتى كان أشدها صعوبة حبسهم - جميعًا - فى غرفة واحدة طيلة شهور صيف ١٨٠٠ - لن يقدموا للفرنسيين سوى قوائم مُضَلّلة ، تحجب عنهم حقيقة أعداد القرى فى الريف المصرى ، وكذا العديد من مصادر الرسوم الضريبية . والكثيرون من المسئولين الماليين والجنرالات سوف يقرون فى تقاريرهم (بما فى ذلك ما نُشر بكتاب «وصف مصر» ، ودفاتر الرابيع التى حررها المعلمون الأقباط) ، بأنهم عجزوا عن الإحاطة بكل فروع الضريبة ومصادرها المختلفة ، وأن عدم كفاية معلوماتهم هو ما جعلهم يعتمدون على طرح الافتراضات ، وعلى تقديم بيانات غير كاملة . وعلى ذلك يتعين أن نؤكد على ضرورة التعامل مع المصادر الوثائقية الخاصة

بالنظام المالى والضريبى ، فى تلك الفترة ، بشئ كثير من الحذر ؛ لأنها على أكثر تقدير، لا تمثل سوى أقصى ما أمكن للفرنسيين رصده أو التعرف عليه . ويظل هذا شاهداً ، من جانب آخر ، على تمكن المباشرين الأقباط والأفندية من الحفاظ على تراث الروزنامة الحسابى ، والحيلولة دون فهم سلطة الاحتلال لكنهه أو الإحاطة بدهاليزه المعقدة .

وعلى هذا النحو ، فقد وقع «جيش الشرق» بين حصارين ، أحدهما ذو طابع عسكرى، يمثله الأسطول الإنجليزى الرابض فى البحر المتوسط على حدود مصر الشمالية ، والجيش العثمانى على الحدد الشرقية ، والآخر ذو طابع اقتصادى ، وهو الأشد من زاوية تداعياته على الجنود والضباط الذين وجدوا أنفسهم ، فى الفترة الأخيرة ، بغير قدرة على تأمين احتياجاتهم الضرورية ؛ فمرتباتهم من ناحية كانت متوقفة؛ بسبب عجز الخزانة المالية عن صرفها ، ومؤنهم الغذائية مهددة بالنفاد من ناحية أخرى ؛ الأمر الذى اضطر القيادة - خلافًا لأسباب أخرى - إلى قبول الدخول فى مفاوضات على الجلاء، ويفشل من ثم مشروع بناء «مستعمرة فرنسية» فى الشرق.

وفى تقديرنا أنه ما كان للمعلمين الأقباط أن يصمدوا فى المواجهة ، لولا قوة تماسك تنظيمهم الداخلى ، والذى فرض على الفرنسيين أن يتعاملوا معهم بصفتهم «جماعة» ، وليس بوصفهم مجموعة من الأفراد ذوات المصالح الخاصة . وشكل هذا صعوبة كبيرة فى اختراق وحدة صفوفهم . يضاف إلى ذلك خبرتهم العميقة بالكيفية التى يحمون بها مصالحهم الجماعية والتى مكنتهم من الحفاظ على مواقعهم الوظيفية لفترة طويلة . وكانت هذه السمات بمثابة شروط أساسية لتحقق مبدأ « الكفاءة الضرورية» الذى جعل استجابة المباشرين الأقباط للتحدى سريعة ؛ وذلك من خلال اتخاذهم موقفًا أكثر مواربة بين إبدائهم للتعاون (ظاهريًا) ، واتجاههم (قلبًا وقالبًا) إلى حماية مصالحهم .

وليس توحد المواقف بينهم وبين جماعتى «الأفندية ومشايخ القرى » إلاَّ نتاجًا ، لما يعرف بـ « الوعى الغريزى» الذى جعلهم يدركون أنهم فى قارب واحد ، إذا ما استسلم أحدهم ، فإنه سوف يخرق ذلك القارب ، ويعرضهم جميعاً للغرق . ومن ثم كان لابد

أن يكون كل منهم رقيباً - بشكل عفوى / تلقائى - على الآخر . وكان الخوف من التورط فى تحمل مسئولية التفريط فى موارد البلاد (إذا ما عادت السلطة الشرعية للدولة العلية وطالبتهم بها الأخيرة) هو الخيط الرفيع الذى جمع شتاتهم وجعل كل منهم يرفض ، تحت كل ألوان المغريات ، وكل أشكال التهديد والعقاب ، أن يُستخدم فى كشف الآخر للمحتل .

وللسبب نفسه تمسك الفلاحون بألاً يدفعوا الضرائب سوى فى حضور المباشرين الأقباط ؛ إذ كان جميع هؤلاء الممولين على دراية تامة بأن السلطة الجديدة (المحتلة) غير مستقرة ، وأن عمر بقائها قصير مهما طال مداه . وكان أبرز الشواهد الماثلة ، من وجهة نظرهم ، أن المماليك كقوة لم يتم تقويضها ، وفى كل حين، وعلى مرأى منهم ، يتابعون مشاهدة المواجهات والمطاردات المستمرة بين المماليك والكتائب الفرنسية ، والتى كانت الحقول ، فى كثير من الأحيان ، مسرحًا لها ، كما كان عدم وجود منتصر واضح فى هذه المواجهات العنيفة سبباً فى تعرضهم (الفلاحين) لمداهمات هذين الفريقين المتصارعين على أخر ما بحوزتهم من فائض ، يُضاف إلى ذلك أن العثمانيين والمماليك ما فتأوا يُروجون ، عبر المنشورات والمكاتبات التى وُزعت بالأقاليم ، لانباء تحطم الأسطول الفرنسى وهزيمة الجيش الفرنسى فى بلاد الشام ، بالشكل الذى جعل الكثيرين يدركون أن قوة الاحتلال تحت الحصار . وهذا ما يفسر عدم إذعانهم لدفع الضرائب إلاً فى اللحظات الحرجة ، وتحت قوة الإرغام التى مثلتها حركة الطوابير العسكرية الفرنسية ، حتى لقد أصبح مناط الاعتماد فى جمع الضرائب على هذه الطوابير !!

ويظل الأثر الأكثر أهمية قاصراً على ما أصاب نظام الالتزام ، وجميع فئات الملتزمين : فلقد قدمت فترة الاحتلال الفرنسى اختباراً أوليًا ، لإمكانية الإطاحة بالوسطاء (الملتزمين) وجعل العلاقة مباشرة بين الفلاحين والدولة . ومن غير شك كان تقويض نفوذ المماليك بمثابة الركيزة الاساسية التى عجلت بهذا التطور. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن حاجة السلطة إلى توسيع سيطرتها على معظم الموارد الضريبية

كان الدافع المستمر فى إصرارها على تنحية الملتزمين عن مجمل حيازات الأراضى . ومن هذه الزاوية تحديدا كان للأزمة المالية التى عصفت بمالية الجيش دورها الرئيسى فى اضطرار الفرنسيين إلى وضع مشروع كامل لهدم النظام القديم . غير أن تعقد الظروف فى شتاء ١٨٠١، من جراء اقتحام العثمانيين والإنجليز للبلاد ، وضربهم الحصار على القاهرة ، والإسكندرية ، حال دون تحقيق ذلك.

وعلى هذا النحو ، يتضح أن التفكير الجدي ، فى الإجهاز على نظام الالتزام ، قد تمخض عن ظروف عصيبة وغير محتملة ، ولم يكن نتاجاً لهدف أيديولوجى كانت حكومة الاحتلال تُبشر به ، منذ البداية ، وتعمل طوال الوقت على تحقيقه . وبالمثل ليست الظروف التى اضطرت الجيش للجلاء عن مصر هى التى أبقت على مساوىء النظام ، وحرمت الفلاح من التمتع بالملكية . أيضاً لم تكن عقلية ونفسية الفلاح منحطة ، أو أقل نزوعا لامتلاك الأراضى ، على نحو ما راق للبعض تفسير ذلك . لقد كان هذا ، فى الواقع ، تحاملاً شديداً على الحقائق ، والذى لا يوجد له مبرر سوى الدعاية المستمرة ، والتى يمكن لضجيجها وتكرارها فى المصادر الأدبية أن يطمس الحقائق ؛ فالمسألة ، فى جوهرها ليست سوى صراع على التحكم فى الفائض الزراعى ، بين سلطة احتلال محاصرة ، ليس لها من موارد بديلة سوى ما تتحصله من الضرائب ، وبين «أرباب العوايد» القلقين من عدم استقرار الأوضاع ، والمتخوفين من مستقبل بات غامضاً ومحيراً . وكان هذا سبباً فى حالة التوتر الدائم التى غلفت العلاقة، طيلة فترة الاحتلال ، بين الجانبين .

وعندما استعاد العثمانيون سيطرتهم على مصر حاولوا استغلال حالة الانهاك الشديد التى أصابت المماليك ؛ لأجل تصفية وجودهم السياسى والاجتماعى ، وتعميم سيطرة الدولة العلية على ممتلكاتهم العقارية ، ووضع كل مصادر الدخل تحت إشرافها المباشر . وإذا كان تدخل الإنجليز قد حال دون ذلك ، فإن الظروف سوف تصبح أكثر ملاءمة فى عهد محمد على الذى مضى فى هذا الاتجاه إلى أقصى مدى؛ إذ حطم قوة المماليك ، وحرر قرى الالتزام التى كانت تخصهم (أكثر من ٣/ ٤ قرى

الصعيد ، و ٢/ ٣ قرى مصر) ، مما مهد لإلغاء الالتزام وسمح بعمل مسح شامل للأراضى ، أدى إلى تقوية مبدأ ملكية الدولة للأراضى ، ومن المؤكد أن محمد على توافر له عاملان أساسيان ، لم يتوافرا للفرنسيين ، فى تحقيق هذه النتيجة ، ألا وهما : الزمن والشرعية اللذان مكناه من تطبيق سياسة التدرج فى تقويض النظام القديم دون الاصطدام بالمجتمع .

على أن القضاء على المماليك وإلغاء نظام الالتزام لم يؤد - بالضرورة - إلى إنزواء الكوادر التقليدية (المعلمين الأقباط - الأفندية - مشايخ القرى) ، بل على العكس من ذلك ، كانت حاجة السلطة لدورهم ولخبرتهم الطويلة بالإدارة المالية ، سبباً فى استمرار احتفاظهم بمواقعهم ، ولكن بصفتهم - فى هذه المرة - موظفين رسميين ، يعملون تحت جناح الدولة المركزية الحديثة .

وبصفة عامة تبدو محصلة تأثير الاحتلال الفرنسى على المجتمع الريفي في صعيد مصر محدودة إلى أقصى حد، إن لم تكن سلبية في معظمها : فقد كان فشلهم في القضاء على المماليك أو في إلحاق هزيمة ساحقة بهم سبباً في خراب العديد من القري من ناحية ، وساهمت الأزمة المالية في إهمال الإدارة المالية لشبكة الري من ناحية أخرى. هذا فضلا عن أن السباق المحموم بين الفريقين فى سائر أقاليم الوجه القبلى ، على جمع الضرائب ، فى الوقت الذى لم يكن لطرف أن يعترف بما سدده الفلاحون للطرف الآخر - كان قد أفقد الكثيرين الحافز على الإنتاج ؛ حيث اكتفوا بزراعة مساحات معينة ، لم تتجاوز فى مجملها - وفقا لتقدير المراقبين - أكثر من ٢ / ٣ أراضى الصعيد ، وكان هذا نوعاً من المقاومة السلبية التى رمت إلى حرمان الجانبين من الحصول على ضرائب الأراضى التى أهملوا - عن عمد - زراعتها .

وعلى ذلك ، لم يجد الممولون للضرائب فى الجيش الفرنسى سوى ممارس جديد لطغيان لا يقل حدة عن مثيله المملوكى . ومن ثم تعد فترة السنوات الثلاث التى استغرقها هذا الاحتلال واحدة من حلقات الصراع الطويل التى كان الصعيد - لسوء الحظ - نفسه مسرحاً دائماً لها ، بدءاً من الإطاحة بشيخ العرب همام (فى عام ١٧٦٨)

والذى انتهت معه فترة من أزهى الفترات المستقرة والمزدهرة فى تاريخ الصعيد ، ونهاية بفرار المماليك من سائر أقاليم الوجه القبلى إلى السودان ، عقب حادث مذبحة القلعة الشهير فى عام ١٨١١ .

ويمكن القول : بإن جيلاً كاملاً من أهالى الصعيد عاش ، على مدار نصف قرن تقريباً ، تحت أتون صراعات مستمرة ، لا ينتهى فصل منها إلاَّ ليبدأ آخر جديد ؛ ليتواصل هذا الإنهاك الشديد الذى لم يُوضع له حدٌّ إلاَّ بعد أن حسمت السلطة المركزية الصراع لصالحها ، وتبنت مشروعًا متكاملاً للنهوض بالزراعة ، وزيادة الاهتمام بشبكة الرى واستصلاح الأراضى ، ومن ثم ، زيادة الإنتاجية ، ولاسيما فى ظل توافر الأمن فى ربوع الريف ، وهو ما لابد قد ترك آثاراً أكثر إيجابية على المجتمع الريفى مقارنة بالفترات السابقة بما فى ذلك فترة الاحتلال الفرنسى نفسها والتى كانت - دون تجاوز للحقيقة - أحد فصولها الدرامية .

هوامش الخاتمة

(1) Jacques Godechot : Les institutions de la France sous la Révolution et L'Empire, Paris 1968, p. 514.

ويوضح جود شو بأن مالية فرنسا كانت عاجزة عن تغطية نفقات حروبها ، وأنه لم يكن من سبيل أمام «حكومة الإدارة» إلا الاعتماد على ما تدره البلاد التى يجرى احتلالها من أموال . وأن سويسرا أمدت بونابرت بـ ١٦ مليون فرنك. وأيضًا يشير سكرتير المالية بيروس إلى أن احتلال «مالطة» زود «حملة مصر» بمبلغ إضافى ، زاد عن ٥ مليون فرنك انظر :

Peyrusse, A :op. cit, p. 491.

(٢) بيتر جران : المرجع السابق ، ص ص ٣٢- ٣٧ ؛ أندريه جوندر فرانك : الشرق يصعد ثانية ، الاقتصاد الكوكبى فى العصر الأسيوى ، ترجمة شوقى جلال ، المجلس الأعلى للثقافة ، العدد رقم (١٣٠) ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٥٧ - ٣٦١ .

ملاحق الدراسة

ملحق (١)

125

Pétition de la part de Seyd Caspt [illegible] les Seigneurs et Dames propriétaires de villages en Egypte

Au Grand Divan du Caire,

Ils exposent qu'ils ont appris la nouvelle organisation des villages appartenant aux cultivateurs, que les villages des Seigneurs ont été confisqués et qu'ils ne pourront plus s'indisposer après les pensions qu'ils ont en main, les droits d'enregistrement et le million de contribution qu'ils ont payé à la République française. Cette mesure fait de la peine aux Seigneurs propriétaires et en conséquence il faut dire que le Grand Divan fasse une pétition au nom de ces Seigneurs, au Général en chef, à tous les conseillers et aux [illegible] de la République française. Le Divan exposera dans cette pétition que la mesure qu'on a prise [illegible]

[illegible]

leur faisait payer de l'ordre de Moi [illegible]
examinée et appréciée par eux, fixaient la somme [illegible]
l'ajoutaient sur les terres et la retenaient aux Seigneurs [illegible]
miri qu'ils payaient annuellement, voilà ce qui [illegible]

Mais Votre intention est de Confisquer les villages et
empêcher les Seigneurs de s'en disposer; après les pouvoirs et
les firmans qu'ils ont en mains, nous vous disons que ce n'est point
ainsi que les Souverains doivent agir. vous savez qu'un Seigneur
n'est solvable auprès des négociants et autres qu'autant qu'il peut
se disposer de ses propriétés et que la généralité se trouve la plupart
des Seigneurs les à forcés, les uns à mettre en gage leur portion de
villages, les autres les Bijoux de leurs femmes, les autres les meubles
de leurs maisons et tout cela fait beaucoup de peine aux sujets et
aux femmes sans ressources. Quant à l'augmentation des impôts
que vous demandez, les Seigneurs n'en disent rien, et se soumettent
à tout ce que vous jugerez convenable et ils les payeront. Mais
si vous voulez, tant qu'ils soient vos sujets, ne leur laisser de quoi
vivre, permettez leur de sortir d'ici avec leurs familles et d'aller
vivre ailleurs en y mendiant.

Les dits Seigneurs, Espèrent que les Sentiments généreux
de la République française, le traiteront avec douceur et auront
compassion et pitié d'eux et que Dieu très haut lui inspire
le bien.

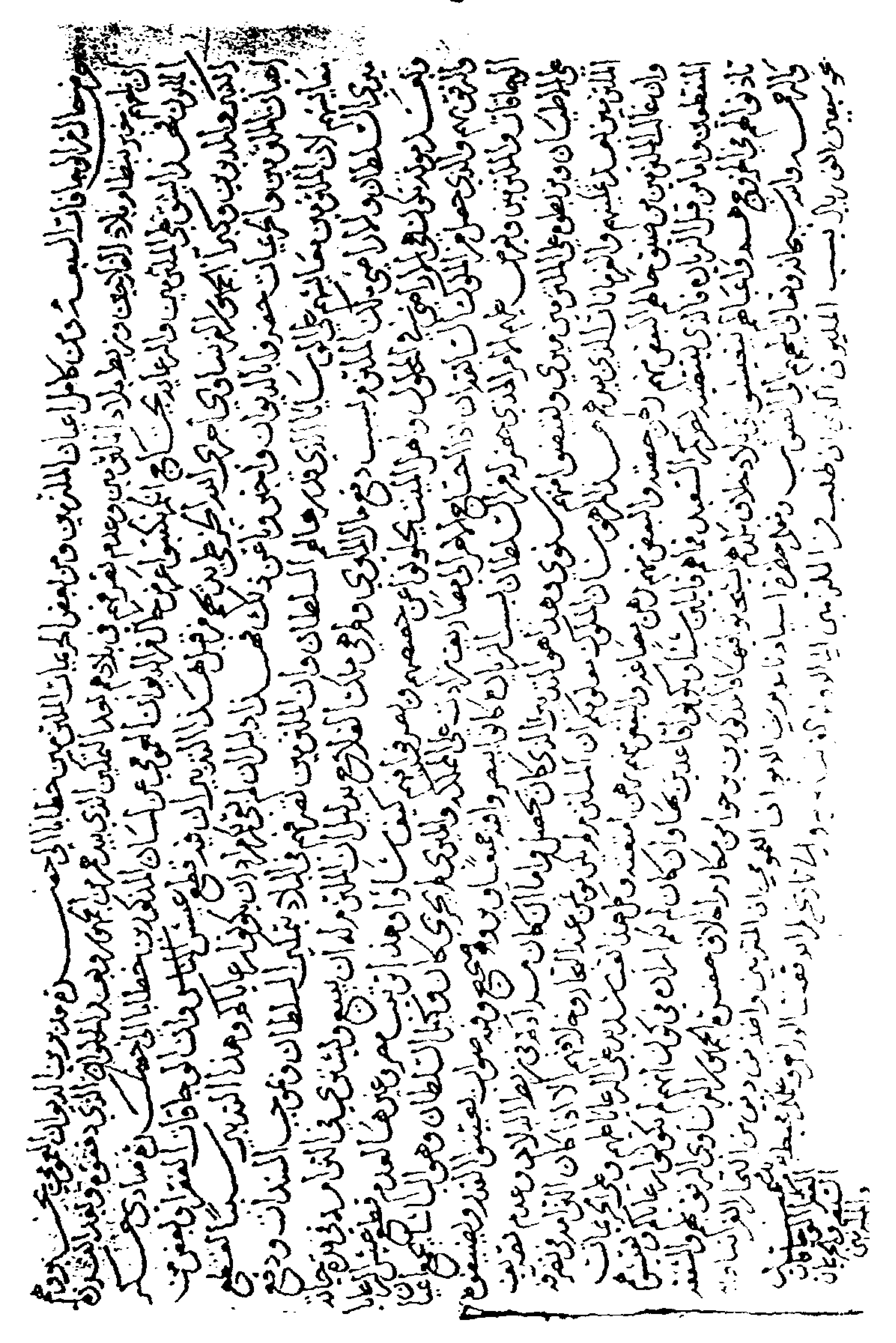
Nous faisons savoir à nos Seigneurs membres du Grand
Divan que nous avons emprunté aux négociants français environ
soixante dix milles pataques à cause du Million de Contribution
que nous avons payé à l'Empire français et cette Dette commune
vous le savez n'a pas été acquittée jusqu'à présent.

De la part des Sept Corps, des Domaines et des
Seigneurs propriétaires.

عريضة احتجاج الملتزمين في نصها المترجم إلى اللغة الفرنسية . وقد تم عرضها علي القائد العام منو فى ١٥ ديسمبر ١٨٠٠.

مصدر الوثيقة : Archive de l'armée d'orient à Vincennes, (B6 58)

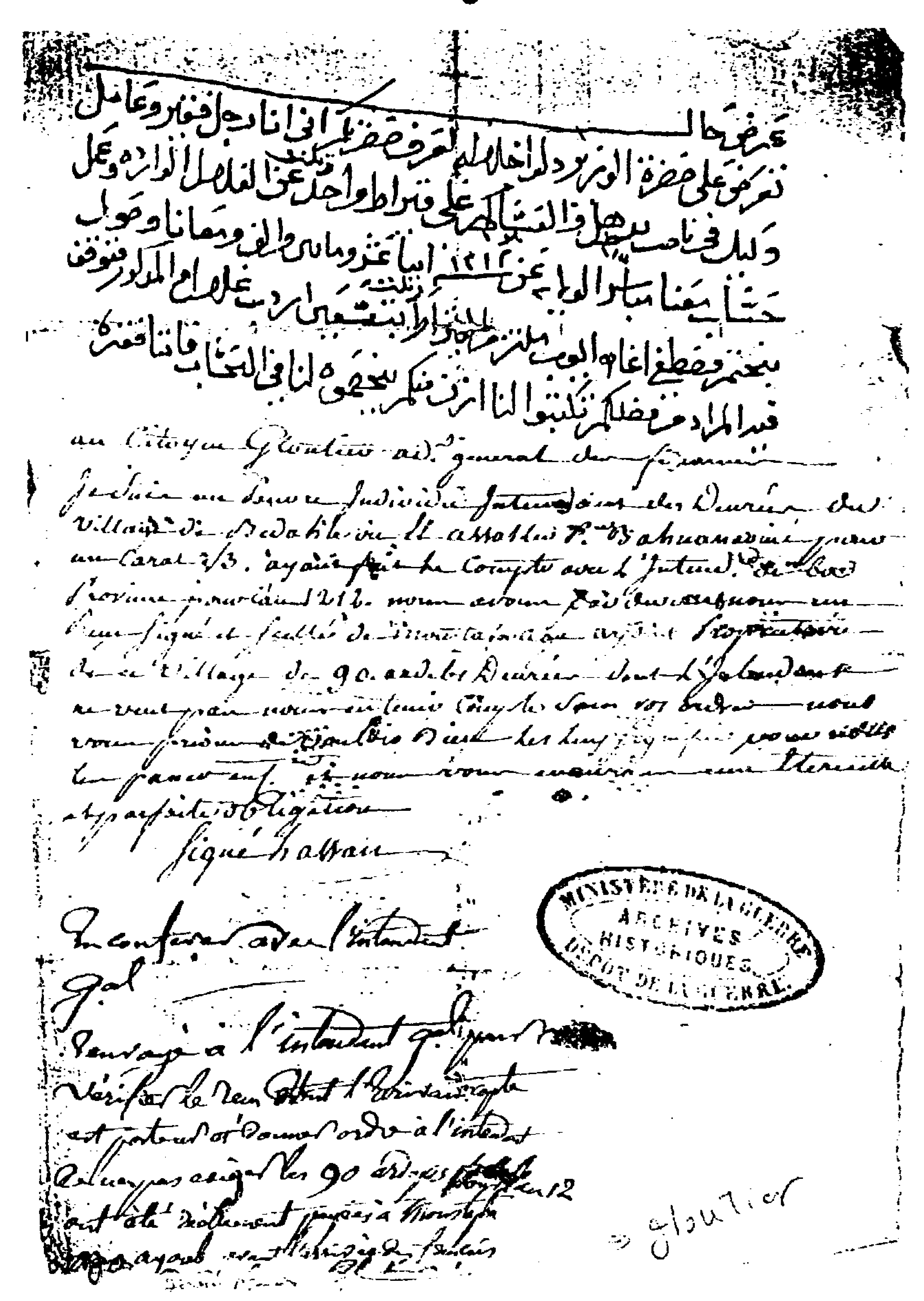
ملحق (٢)



النص الأصلى لعريضة الاحتجاج والذى رفعها الملتزمون لمشايخ ، ديوان القاهرة ، وتنطوى هذه الوثيقة على دلالات ذات مغزى بشأن مفهوم الملتزمين لوضعيتهم الاجتماعية ؛ كطبقة متميزة ، وكذا مفهومهم للملكية الخاصة ، والحقوق التصرف فيها . أيضًا توضح احتجاجهم علي سياسة إدارة منو التى سعت إلى تنحيتهم عن أملاكهم.

مصدر الوثيقة : Archive de l'armée d'orient à Vincennes, ($B^6$58)

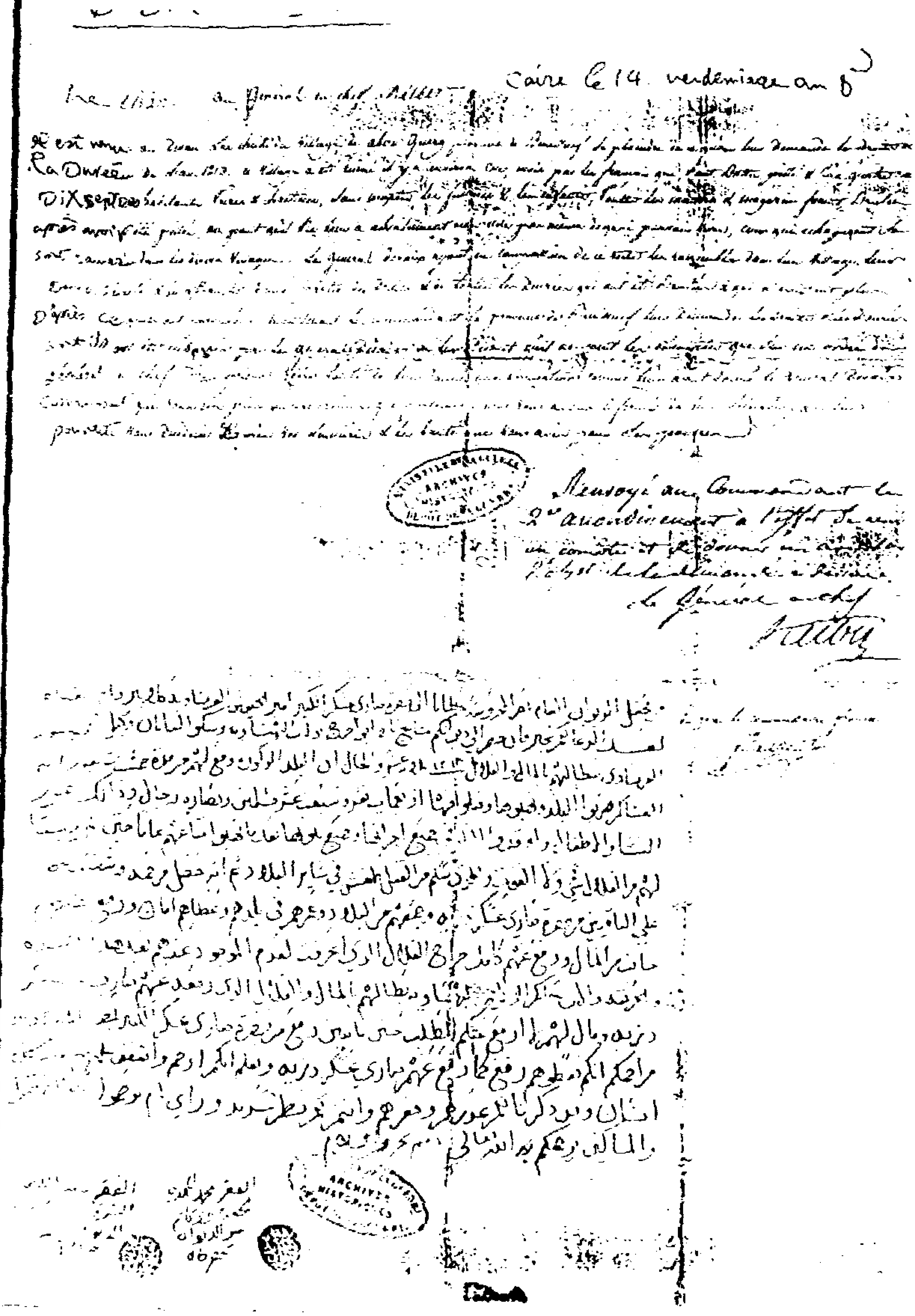
ملحق (٣)



عرض حال لفلاح بناحية «بدهل» بولاية البهنساوية ومنه يتضح أن الإدارة المالية اهتمت بشكاوى الفلاحين وخاصة المرفوعة ضد المباشرين الأقباط ؛ لكونها وسيلة مهمة للتعرف على بعض ممارساتهم مع الأهالى والتى كان الفرنسيون يجهلونها تمامًا .

مصدر الوثيقة : Archives de l'armée d'orient à Vincennes, (B^6 81)

ملحق (٤)



Caire le 14 vendemiaire an 8

- تؤكد الوثيقة على الدور الكبير الذي لعبه «ديوان القاهرة» في الدفاع عن مصالح الفلاحين ومشايخ القرى لدي الإدارة الفرنسية ، وتوضح - أيضًا - أن حرب المطاردات لمراد بك والبكوات المماليك وسط حقول الفلاحين قد تركت آثارًا مدمرة ، طالت كل شيء في القرى ، إلى الحد الذي جعل الفلاحين يؤثرون التسحب من الأراضي بشكل جماعي .

مصدر الوثيقة : Archives de l'armée d'orient à Vincennes, (B6 81)

ملحق (٥)



– نموذج لشكل «تذكرة التصرف» أو « تذكرة الإخراج » التى كانت تطرح بعد دفع «رسم التسجيل»، وفي الوثيقة يظهر توقيع مصطفى أفندى وباليانو وتاليان كبار أعضاء إدارة التسجيل . وتخص التذكرة «رزقة» بناحية «الجرنوس» بالبهنسا .

مصدر الوثيقة : Archives de l'armée d'orient à Vincennes, (B^6 81)

ملحق (٦)

Etat des sommes payées, par la Commission des grains de Bénisuef; en arboun aux Oukils des villages cy après dénommés . . . Savoir.

Designation des Villages		Sommes payées en pataques de 90 parats	parats
Payé à l'oukil du village Bizel Ahlem	P.	109	30
Payé à l'Oukil du Village el Koz		100	
Payé à l'oukil du Village Belhiz		102	30
Montant des sommes payées	P.	311.	60

Certifié et arrêté par nous membres de la Commission des grains de Bénisuef, le présent état des sommes payées en arboun aux oukils des villages cy dessus, se montant à la somme de trois cent onze pataques de quatre-vingt dix parats l'une, et soixante parats.

Bénisuef le 25 Vendémiaire an 8

[illegible] [illegible]

– قـائمة صـادرة عن لجنة الحبـوب ببنى سـويف ، بشأن مـا جـمعـه العمـال الأقبـاط (Les oukils Cophtes) من الأهالى ، واللجنة تقدم شهدتها على ذلك .

مصدر الوثيقة : Archives de l'armée d'orient à Vincennes, (B^6 82)

ملحق (٧)

- تعد هذه الرسالة من بين أهم المراسلات المتبادلة بين مدير المالية بوسيلج والقائد العام بونابرت . ويتضح منها أهمية تدخل «ديوان القاهرة» فى الدفاع عن مصالح أهالى القرى ، والمطالبة بتخفيض الضرائب؛ وهو ما أثار امتعاض مدير المالية الذي طالب بوضع حد لتدخل مشايخ هذا الديوان ؛ حتى لا تتعطل جبايات الضرائب .

مصدر الوثيقة : Archives de l'armée d'orient à Vincennes, (B^6 28)

ملحق (٨)

Province D'Esné

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	Observations	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	14500	Total.	2185	2805

- تخص هذه القـائمـة إقليم إسنا ، وتوضح وجـود تسحب جـمـاعى للأهالى من قـراهم ؛ مما يفسـر انخفاض حصيلة الضـرائب من الإقليم . كذلك تتضمن القائمة بيانات مهـمة عن عدد سكان كل قرية بإقليم إسنا وأسماء كبار مشايخ القرى بها .

مصدر الوثيقة : المكتبة المركزية - جامعة القاهرة ، وثائق الحملة الفرنسية ، حافظة (186).

ملحق (٩)

Canton de Melawi

Province de Minieh

9e année

Noms des Villages	Noms des Cheikhs des Villages	Rang des Cheikhs	Karats qu'ils doivent payer		Observations
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	24	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	24	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	24	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	24	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	

- هذا النموذج من تقرير مطول لقرى إقليم المنيا ، ويتضح منه تعدد المشايخ على كل قرية ، وكل شيخ كان مسئولاً عن حسابات الضرائب لعدد القراريط التى تخصه . ومن الجدير بالذكر أن التقرير يوضح أن هناك مشايخ اختصوا بمسئولية قيراط واحد من جملة الـ ٢٤ قيراط .

مصدر الوثيقة : المكتبة المركزية - جامعة القاهرة ، وثائق الحملة الفرنسية ، حافظة (196).

ملحق (١٠)

Beni Souef

État des Revenus des Villages insoumis ey après de la province de Benisouef, tels qu'ils ont été payés pour l'an 1212. et dont les mamelouks ont retiré portion des Revenus de l'an 1213. comme il est attesté par le rapport du directeur de la province, visé par le Général de brigade Zayonchek.

Noms des Villages	Revenus de l'an 1212	Sommes payées aux mamelouks p. l'an 1213	Reste dû par les Villages.
Fechne . . .	2,000 Pataques	1,230 Patq.	761. Pat.
Fead . . .	3500.	1,536. 7/12.	1,963. 5/12.
Safth . .	2420.	2160. 7/12.	259. 5/12.
Barhu . .	985.	342. 5/8.	642. 3/8.
Salamus .	979. 5/8.	229. 9/8.	550. 3/8.
Gezireh Moukhlyé	958.	530.	425.
	10842. 17/24	6,038. /24.	4,804. 17/24

Certifiés véritables par nous administrateurs de l'enregistrement et domaines N. T. de l'Égypte.
au Caire le 23 Messidor an 7me.

Sigé Pagliano. Magallon. Calien.

– تبين الوثيقة أن «إدارة التسجيل» التى كان يديرها باليانو وماجللون وتاليان – كانت هى المسئولة عن إدارة حسابات جباية الضرائب فى العام المالى الأول ٩٨/ ١٧٩٩ ؛ ووفقًا لذلك تابع الجنرال زابونشيك (حاكم بنى سويف والفيوم) إرسال قوائم التحصيل لهذه الإدارة .

مصدر الوثيقة : المكتبة المركزية – جامعة القاهرة ، وثائق الحملة الفرنسية ، حافظة (196).

ملحق (١١)

Armée d'Égypte

Liberté Égalité

Recette

Dépense

Balance de Recette et de Dépense

– تعد هذه الوثيقة نموذجًا للقوائم المجملة بحصيلة ما تم جبايته من قرى إقليم قنا، خلال العام المالى الأول (سنة ٧ جمهور /٩٨ - ١٧٩٩)، كما تلقى الضوء على علاقة الوكيل المالى «الفرنسى» بالمباشر القبطى فى تنظيم حسابات الضرائب. ويدلى الأول بشهادته على ما تلقاه من المباشر القبطى خلال موسم الحصاد السنوى، وتوضح القائمة إجمالى الإيرادات والمصروفات، وتشير الموازنة بينهما إلى ارتفاع مصروفات جباية الحبوب من الصعيد.

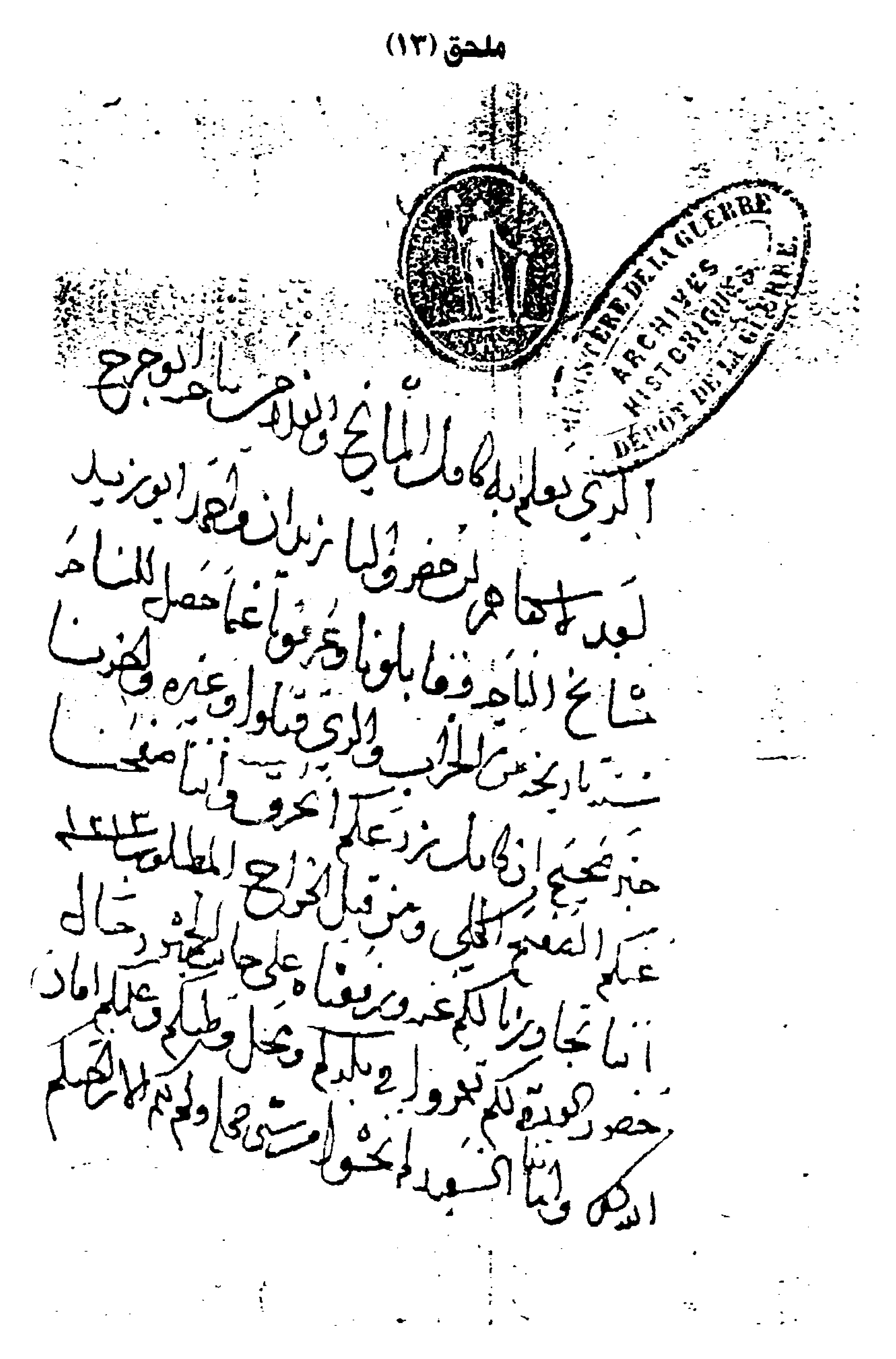
مصدر الوثيقة : المكتبة المركزية – جامعة القاهرة، وثائق الحملة الفرنسية، حافظة (186).

ملحق (١٢)

- وثيقة تبين تنظيم حسابات جباية الضرائب كل عشرة أيام، بحيث يدفع الوكيل الفرنسى بقوائم حساباته ثلاث مرات من كل شهر.

مصدر الوثيقة: المكتبة المركزية - جامعة القاهرة، وثائق الحملة الفرنسية، حافظة (212).

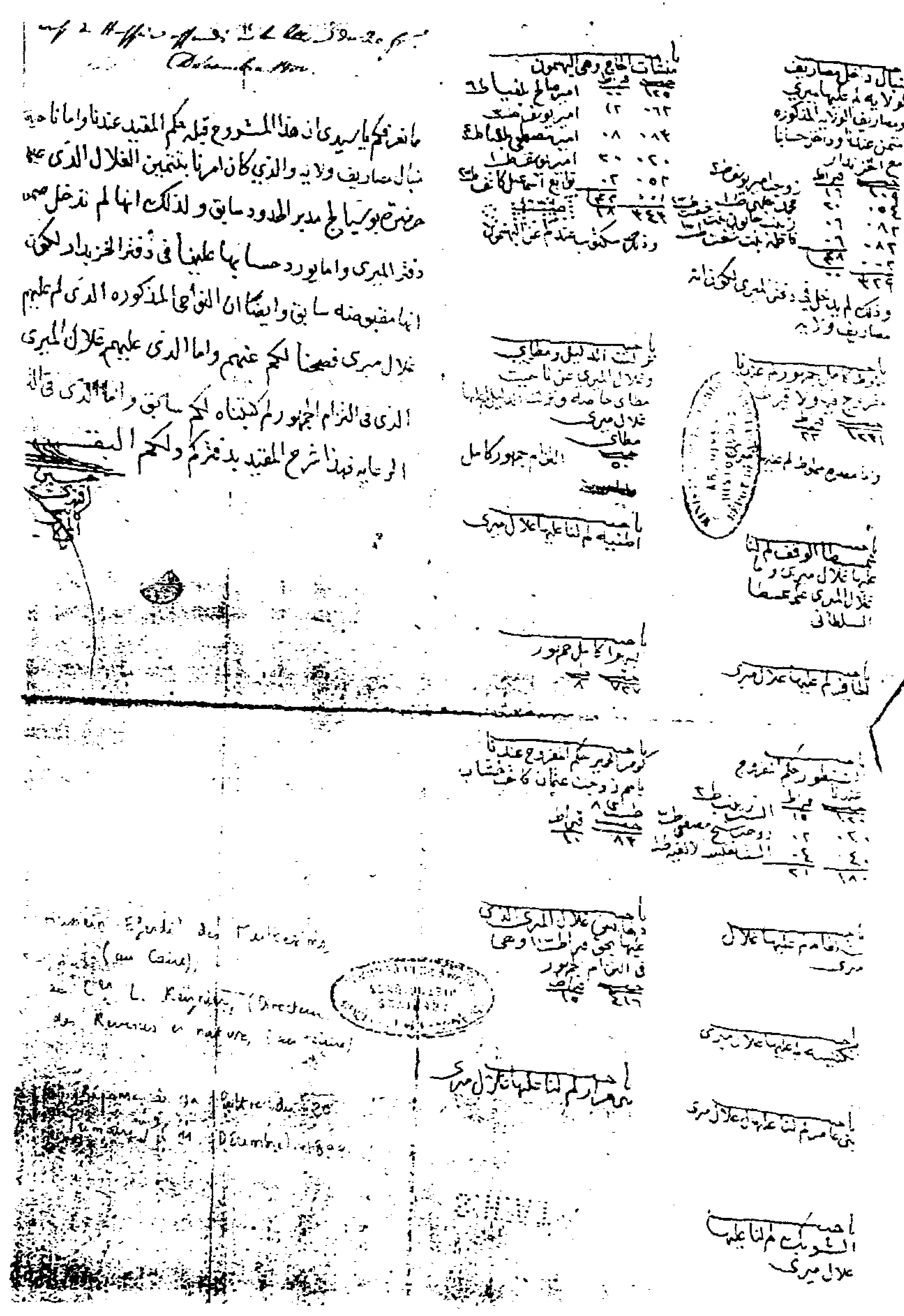
ملحق (١٣)



- تشير الوثيقة إلى الآثار السلبية المدمرة للحرب الدائرة بين المماليك والفرنسيين ، واضطرار الفرنسيين إلى الدخول فى مفاوضات مع الفلاحين ومشايخ القرى على العودة لقراهم ؛ وإغرائهم بنية الإدارة فى إعفائهم من الضرائب.

مصدر الوثيقة : Archives de l'armée d'orient à Vincennes, (B6 81)

ملحق (١٤)



- وتمثل هذه الوثيقة التقرير الذى رفعه «حسين أفندى» (كاتب الميرى وأفندى الملتزمين) لمدير الدخول العينية «لويس رينيه» ، وذلك عندما طالبه هذا الأخير بتوضيح حالة الـ ١٤ «قرية» التى لم يأت ذكرها فى «قوائم الميرى» التى قُدمتْ للإدارة الفرنسية .

مصدر الوثيقة : Archives de l'armée d'orient à Vincennes, (B^6 82)

ملحق (١٥)

Dossier 15, doc 11

LIBERTÉ ÉGALITÉ

REPUBLIQUE FRANÇAISE

Au quartier-général du Caire le 10 Vend^re,
an 9 de la République Française, une et indivisible.

MENOU, Général en Chef,

Au général Donzelot,

Citoyen général, les odjaklis ne pouvoient ni doivent lever aucune contribution extraordinaire dans les villages qui leur appartiennent; ils ne peuvent y percevoir quelque revenu annuel, et pas un médin au dela. Lever une contribution est un droit qui n'appartient qu'au gouvernement. Les odjaklis sont des propriétaires et non souverains, jouir de leurs revenus, est tout ce qui leur appartient . Quand je les ai imposés au Caire à un million de contribution extraordinaire, j'ai voulu les punir de leur participation à la révolte , mais je n'ai nullement prétendu punir de cette révolte de malheureux fellahs , qui n'y ont pris aucune part. Le million imposé sur les odjaklis doit être pris sur leur revenu annuel, mais ils n'ont aucun droit de prendre un médin de plus de leurs fellahs, qui se trouvoient punis pour une faute qu'ils n'ont pas faite, tandis que les odjaklis en seroient quites* de leur côté pour mettre une imposition. Vous voudrez donc bien. Citoyen général, faire rendre a ceux qu'ils l'ont payée, la somme de cinq cents dix sept mille cent quarante médins, imposée par le chef des odjaklis. L'ordre du jour du 29 Messidor an 8 est formel à cet égard

Je vous salue, Citoyen général.
Abj Menou

Amitie et attachement
Abj M.

- وتعود أهمية هذه الرسالة إلى أنها توضح المردود السلبى لسياسة الضرائب الاستثنائية على الريف والفلاحين ، وكيف شعرت إدارة القائد العام منو بخطورة نتائجها .

مصدر الوثيقة : دار الوثائق القومية - القاهرة (قاعة الاطلاع) : محفظة بدون رقم تحوى أصولاً لوثائق الحملة الفرنسية .

ملحق (١٦)

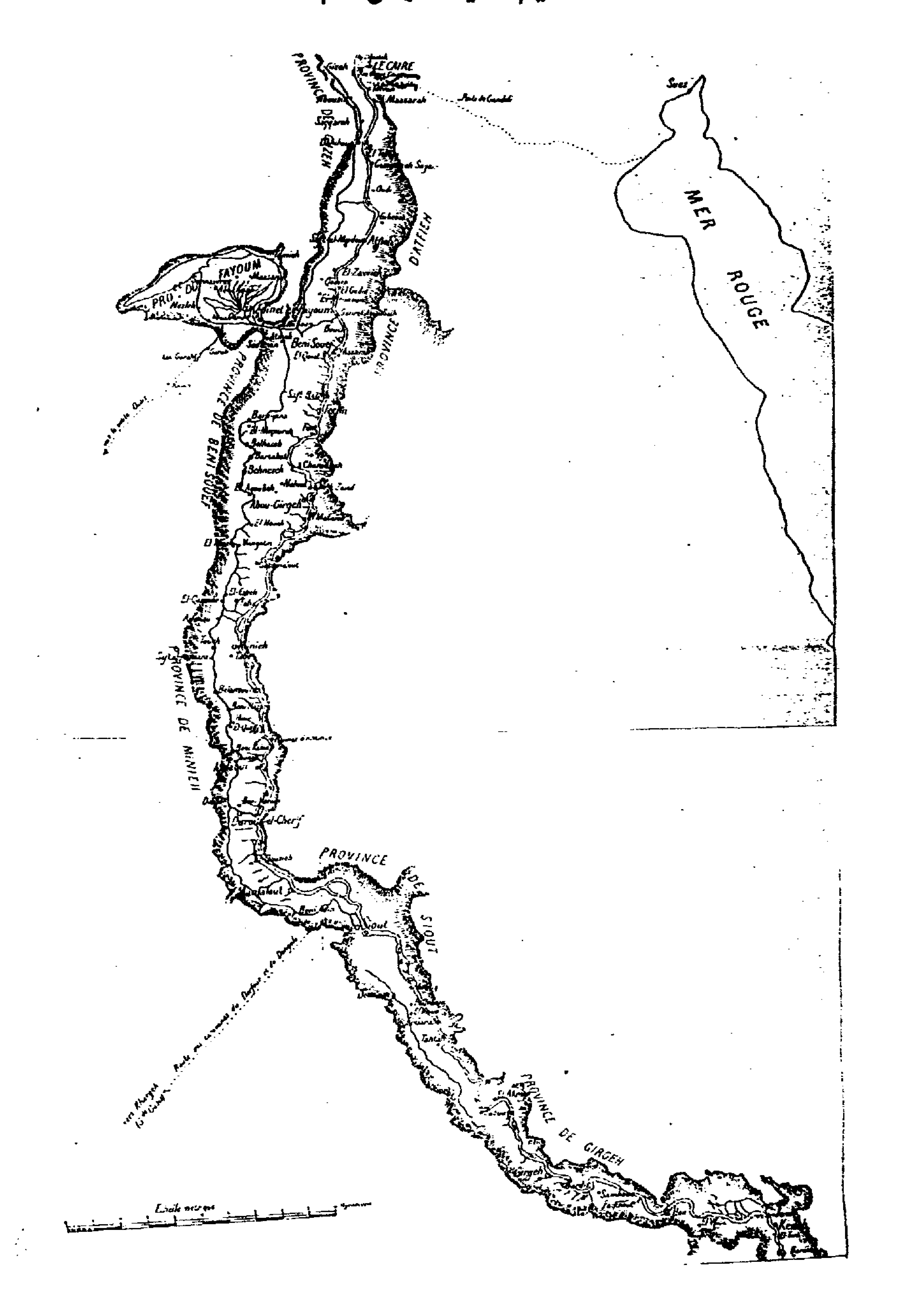
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٣	١٢٠	٥٣٤٢٣	[illegible]
١	١	١٠٠	[illegible]
..	..	١٥٠	[illegible]
..	١	٣٦١	[illegible]
٢	٢	٧٧٤	[illegible]
١	١٣	١٣٧٤	[illegible]
..	..	٤٣٦	[illegible]
٢	٢	٢٠٠	[illegible]
٤	١٠	..	[illegible]
١	٩	٦٧٩	[illegible]
٢	١٢	..	[illegible]
٣	٣	١٣٣٨	[illegible]
٣	٥	١١٧٨	[illegible]
..	..	٣٦١٠	[illegible]
..	١	٣٤٣	[illegible]
٤	٢٢	٣٨٠٠	[illegible]
..	..	٤٨٥	[illegible]
..	..	٤٤٠	[illegible]
..		٦٥٠	[illegible]
١	..	..	[illegible]
٣٦	٢٠١	٦٢٥٨٣	

[illegible]

- هذا النمـوذج يؤكد اعتـماد الفـرنسيين ، فى أواخـر عهـد كليبـر، على «الرجعـة»؛ كإجـراء جديد، حاولت به الإدارة الفـرنسيـة التصدى لبعض أساليب المباشرين الأقـبـاط فى المراوغة والتلكؤ فى تسديدهم للضـرائب. ويؤكـد الوكيل الفـرنسى فى نهـاية التـقرير على مـا تم اسـتلامـه من المعلمين الأقـبـاط وفقـا لـ "الرجعات" .

مصدر الوثيقة : المكتبة المركزية - جامعة القاهرة ، وثائق الحملة الفرنسية ، حافظة رقم (196) .

اقاليم صعيد مصر فى عام ١٧٩٩



(وفقًا لخريطة المهندس الشهير « جاكوتان» « من علماء الحملة الفرنسية») ، نقلا عن :

C. De La Jonquière : L'Expédition d'Égypte, t. 5, p. 277.

ثبت الوثائق والمصادر

أولا : الوثائق غير المنشورة :

- أرشيف دار الوثائق القومية (بالقاهرة)

(أ) وثائق قاعة البحث والإطلاع :

محفظة بـدون رقم تحتوى على مجمـوعة كبيـرة من الوثائق الأصلية . وتقع فى ٣٨ ملف ، تتفـاوت أحجامهـا بحسب ما تتـضمنه من الوثائق . ومن الأهميـة الإشارة إلـى أن جزء كبيـراً منها يتعلق بالصـعيد ، وبكيفـية إدارة شئونه المالية . وتأتـى فى شكل مراسلات متبادلـة بين الجنرالات حكام أقاليم الصعيد والقيـادة العامة ، وخاصة فى فتـرة القائد العام منو . ولعل أهم المراسـلات ما كـان متـعلقـًا بالجنرالين دونزلو Donzelot (حاكم أسيوط والمنيا) ، والجنرال بوابيه Boyer (المطارد لمراد بك والمماليك بين قرى الصعيد) ، إلى جانب مراسلات منو نفسها والتى تغطى شهور عام ٩ (١٨٠٠- ١٨٠١) .

Correspondances de Menou, Général en chef.

(ب) محافظ الحملة الفرنسية :

وتحـوى هذه المحـافظ أوراقـًا منسـوخة عن أصـول الوثائق الـفرنسـيـة المودعـة فى الأرشيف الفرنسـى بـ «فينسان» Vincennes . وتقع فى ٥٧ محـفظة . ومن الصعب تمييز مـحـافظ بعيـنها تدور حـول مـوضـوع واحد ، وبـدرجة أقل بالـنسبـة لمراسـلات وأوراق شخصيات معـينة . وكان أكثر ما اعتمدت عليه الدراسة ، فيـما يتعلق بالشئون المالية، تحت أرقام : ٣، ٤، ٦، ١١، ١٥، ١٨، ١٩، ٣٠، ٤٢، ٤٦، ٥٠ .

(جـ) ترابيع الأموال الديوانية بالولايات :

- دفتر ترابيع ولاية الفيوم ، لسنة ١٢١٣ ، سجل رقم (٢٢٥٧) ؛ لسنة ١٢١٥، سجل رقم (٢٢٧٦) .
- دفتر ترابيع ولاية الأشمونين ، لسنة ١٢١٣ ، سجل رقم (٢٢٦٤) .
- دفتر ترابيع ولاية بهنساوية ، لسنة ١٢١٥ ، سجل رقم (٢٢٧٩) .

- دفتر ترابيع ولاية منفلوطية ، لسنة ١٢١٣ ؛ سجل رقم(٢٢٦٤ ، ٢٢٦٥) ؛ لسنة ١٢١٤ ، سجل رقم (٢٢٧٠) ؛ لسنة ١٢١٥ سجل رقم (٢٢٧٨) .
- دفتر ترابيع ولاية جرجا ، لسنة ١٢١٣ سجل رقم (٢٢٦٧) ؛ لسنة ١٢١٥ سجل رقم (٢٢٨١ ، ٢٢٨٢) .
- دفتر ترابيع ولاية جيزة . لسنة ١٢١٥ سجل رقم (٢٢٧٥) ؛ لسنة ١٢١٦ سجل رقم (٢٢٨٦) .
- دفتر ترابيع ولاية أسيوط ؛ لسنة ١٢١٥ سجل رقم (٢٢٨٠) .

(د) سجلات المحاكم الشرعية :

- محكمة منفلوط الشرعية (إشهادات) ، سجل رقم (٤) ، (يغطى الفترة من ١٢١٢ إلى عام ١٢١٤) .
- محكمة إسنا الشرعية (إشهادات) ، سجل رقم (٥٠) ، (يغطى الفترة من ٢٢ محرم إلى ١٥ ذى الحجة ١٢١٣) ؛ رقم (٥١) ، (يغطى الفترة من ٢٠ ربيع أول إلى ٣ شوال ١٢١٤) .

ثانيا : وثائق الحملة الفرنسية بالمكتبة المركزية - جامعة القاهرة :

وهى مجموعة كبيرة من الوثائق الأصلية وتقع فى ٢٢١ حافظة، وتشتمل على مجموعة متميزة للوثائق المالية الخاصة بالصعيد :

- محفظة بدون رقم :

(تضم مجموعة مر اسلات الأمير مراد بك ، وتشتمل على ٥٨ رسالة تغطى الفترة من مايو ١٨٠٠ إلى أبريل ١٨٠١) .

- حافظة رقم (186) :

- Récapitulation totale de toutes les sommes .. que le copte mallem Mina a reçues .. à Esné, (25 Juin 1799) .
- Tableau général du Montant des contributions de la province

de Thêbes (18 Juin 1799), par Lapanouse.

- Tableau général des villes et villages, de la province d'Esné.

- حافظة رقم (196) :

- Etat des contributions en grains des villages de la province de Girgé, rédigé par L' Intendant, (22 Jan. 1799).

ملف (VIII - Q)

- Etat des sommes perçues de la province de Girgé, par Petrucci.

ملف (VIII - G)

- Etat des sommes perçues et des dépenses de la province de Thêbes (Kéné), (2Fev. 18 Juin 1799).

ملف (III)

- Rapport sur les finances et les contributions de la province de Girgé par Morand

ملف (VIII - F)

- Tableau des contributions de la province de Girgé en argent, an7 (1798 - 99).

ملف (X)

- Tableau de l'impôt et des contributions de la province de Girgé par Petrucci.

ملف (VIII - E)

- محفظة تحت رقم (197) :

- Villes de la Haute- Égypte par le Général Donzelot.

ملف (X - A)

- حافظة رقم (211) :

- Proclamation de Menou aux habitants de l'Égypte, (28 Oct. 1800).

ملف (III - a)

ثالثا : أرشيف وزارة الحرب (الخدمة التاريخية للجيش البرى) بقلعة فينسان

Archives du Ministére de la guerre, sevice historique de l'armée de terre, au château de Vincennes, Paris.

وهو أرشيف ضخم ، يشتمل على ٨٤ محفظة (تضم المراسلات -Les Corre spondances) ، إلى جانب ١٠٢ سجل تتعلق بأوراق ومراسلات وتقارير وأوامر يومية لشخصيات مهمة قيادية وإدارية . وقد صُنِّفَت المجموعتان (المحافظ والسجلات) تحت «وثائق جيش الشرق» B^6 Armée d'Orient وقد اعتمدت الدراسة بصفة خاصة على الوثائق المتعلقة بالشئون المالية ، ونشير هنا إلى أهمها :

- Carton B^6 47: Notes sur le mode de possession des terres par Mohallem Jacob, Lutf - Alla et Hussein Effendi, (3 Juillet 1800).

- Carton B^6 58:

« عرض حال من الوجاقات السبعة ومن كامل أعيان الملتزمين ومن بعض الحريمات الملتزمين خطابًا إلى حضرة مديرين الديوان العمومى ».

وقد تُرجمت الشكوى إلى الفرنسية وعُرضت على القائد العام «منو» فى ١٥ ديسمبر ١٨٠٠ تحت عنوان :

pétition de la part de sept corps Militaires de tous les seigneurs *et Dames propriétaires des Village en Égypte au Grand Divan du*

Caire, (15 Déc. 1800).

- Carton B^6 59 :

Quelques idées sur L'Égypte par le Général Tousard (31 Déc. 1800).

- Carton B^6 81:

(وهى من أهم المحافظ المتعلقة بمالية الصعيد وتشتمل على تقارير بعضها صادر باللغتين الفرنسية والعربية) :

- Etat des Recettes et dépenses en argent et en grains de la province de Thêbes pour les années 1212 et 1213 Kénéh (12 Déc. 1799).
- Compte donné en Arabe par Mallem Mikaël Matta .
- Correspondance du Divan du Caire (1799).
- Comptes relatifs aux revenus en nature de la Haute - Égypte .
- Compte de l'impôt et contributions de la province de Girgé pour l'an 1212 et 1213.
- Contribution en grains, imposée sur la province de Syout en 1214. (compte donné par Mallem Boctor Intendant).
- Ordre aux paysans d'El Djornous (de Bahnassa) 1799).
- Recettes du Miri Multézimes (1801) par Hussein Effendi.
- Multésimes des provinces de Beni -Souef, Miniet, Girgé, Syout et Atfiely.
- Multésims des provinces de la Haute-Égypte, par Hussein Effendi, pour l'an 1214.
- إعلام العمال ناحية صفط أبو جرج بولاية البهنساوية ، (١٢ سبتمبر ١٧٩٩)

(والنص العربى مصحوب بترجمة فرنسية ، وجاءت ممهورة بتوقيع وخاتم مدير المالية بوسيلج) .

- إعلام لكامل مشايخ وفلاحين ناحية أبو جرج » بدون تاريخ .

- مجموعة كبيرة من إيصالات الفلاحين التى تتضمن ما هو مستحق فى ذمتهم quittances des paysans

- «رسالة مباركة تضمن علم ما حمل من الغلال الميرى عن سنة ١٢١٣ ، محرر بمجلس الشرع الشريف بناحية بيا الكبرى بولاية البهنساوية .

- « عرض حال لأحد الفلاحين بولاية البهنساوية » بدون تاريخ وبإمضاء جلوتيه Goultier (مدير المالية بالإنابة أواخر عام ١٧٩٩) .

- Carton B^6 82 :

- Correspondances de Hussein Effendi des Multésimes.

- quittance de Mohallem Michaël Matta (Intendant de Beni - Souef).

- ديوان مدينة الفيوم إلى صارى عسكر الجمهور حاكم الولاية البهنساوية والفيومية (١٢١٤هـ/ ١٧٩٩ - ١٨٠٠) .

- قايمة مباركة بعلم ثمن الأغنام والغلال المبيع بالفيوم فى عهدة مباشرين الولاية لسنة ١٢١٤ .

- Carton B^6 94 : Circulaires d' Estève, Payeur Général de l'armée d'Orient et ordre du jour (1799 - 1800) .

- Carton B^6 110 : Correspondances du Général Dugua.

- Carton B^6 133 : Correspondances du Général Belliard.

- Carton B^6 161 : Correspondances de Reynier (agent Français à Fayoum et Beni - Souef).

- Carton B^6 162 : Correspondances de Reynier (Directeur des revenus en nature).

رابعًا : المخطوطات

مجهـول : تاريخ ما وقع فى مصر من ابتدا عـام ١١٩٠ تسعين ومايه وألف » (يقع فى ٣٢ ورقة) المكتبة الوطنية بباريس ARABE, N° 1856 .

– محمد بن يوسف جوربجى جمليـان هياتم : صور الفرامانات الصادرة من أمراء الفرنسـية فى مصـر فى مدة الثورة ، مـخطوط بمعهـد إحياء المخطوطات العـربية رقم ١٠٠ تاريخ – سوهاج .

خامسًا : الوثائق المنشورة

- Copies of original letters from The French Army in Egypt, London 1800.
- Correspondance de Napoléon 1er, publiée par ordre de L'Empereur Napoléon 111, 32 vols, Paris 1858 - 70.

وقـد اسـتـخدمـنا المجلدين الرابع والخـامس المتعلقين بمـراسلات بونابرت الصـادرة خلال إقامته بمصر .

- Guitry (commandant) : L'Armée de Bonaparte en Égypte, (1798 - 1799), Paris 1897.
- Kléber en Égypte, 1798 - 1800 , 4 Vols., présentation et notes par Henry Laurens, (IFAO), 1988.
- Kléber et Menou en Égypte depuis le départe de Bonaparte, Documents publiés pour la Société d' Histoire contemporaine, par Rousseau (François), Paris 1900.
- Lettre de M. Poussielgue, Accompagnée de pièces justificatives à M. Thiers, Autour de l' Histoire du consulat et de l' Empire, Paris 1845.

- Pièces diverses relatives aux opérations Militaires et politiques de général Bonaparte, Paris an 8 (1799 - 1800).
- Pièces diverses et correspondances relatives aux opérations Militaires et Politique de l'Armée d'orient en Égypte, Paris an IX (1801).
- Pièces officielles de L'Armée d' Égypte, Paris an IX (1801).
- Les Polonais en Égypte, (1798 - 1801), presentation et notes Adam Skalkowski, Paris 1910.

وتحتوي على مراسلات ويوميات الجنرال زايونشيك Zayonchek فى الصعيد .
- Quelques Firmans concernant les relations franco - turques lors de l'Expédition de Bonaparte en Égypte (1798 - 1799), par Joseph Kabrda, Paris 1947.

سادسًا : الدوريات الفرنسية

- لا ديكاد ايجيبسين La Décade Égyptienne .
- كوربيه دى ليجيبت Le Courrier de l' Égypte

وقد ترجمهما صلاح الدين البستانى ، ونشرهما تحت عنوان : صحف بونابرت فى مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، دار العرب للبستانى ، القاهرة ١٩٧١ .

سابعًا : المصادر العربية والمعربة

- إستيف : وصف مصر (النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية) ، ترجمة زهير الشايب ، مج ٥ ، القاهرة ١٩٧٩ .
- جيرار ، ب.س : وصف مصر (الزراعة - الصناعات والحرف - التجارة) ، ترجمة زهير الشايب ، مج٤ ، القاهرة ١٩٧٨ .
- حسين أفندى : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، تحقيق محمد

شفـيق غربال ، نشـرها فى **مجلة كلية الآداب** ، تحت عنوان « مـصـر عند مفترق الطرق» (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، مج٤ ، ج١ ، القاهرة ١٩٣٦ .

- دى شابرول : وصف مصر (المصريون المحدثون) ، ترجمة زهير الشايب ، مج١، القاهرة ١٩٨٩ .

- عبـد الرحمن الجبـرتى : تاريخ مدة الفـرنسيس بمصر ، (مـحرم ١٢١٣ - رجب ١٢١٣/ يونيـه إلى ديسـمبـر ١٧٩٨) ، تحـقيق ونشـر وترجـمـة موريه ، ليـدن ١٩٩٥.

- ــــــــــــــ : مظهـر التـقديس بزوال دولة الفـرنسـيس ، تحقـيق عبـد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، القاهرة ١٩٩٨.

- ــــــــــــــ : عجائب الآثار فى التراجم والأخـبار ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، (أربعـة أجزاء) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٩٨ .

- فـولنى : ثلاثة أعـوام فى مصـر وبر الشـام ، ترجمـة إدوارد البـسـتانى ، بيـروت ١٩٤٩.

- لانكريه : وصف مصر (الريف المصرى فى عصر المماليك والعثمانيين) ، ترجمة زهير الشايب ، مج٥ ، القاهرة ١٩٧٩ .

- نقولا التـرك : ذكر تملك جمـهور الفرنساوية الأقطار المـصرية والبلاد الشامـية ، تحقيق ياسين سويد ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٩٠ .

ثامنًا المصادر الفرنسية

- Bouchard, F.X : La chute d' El-Arich, Journal Historique, (décembre 1799), préfacé et annoté par Gaston Wiet, de la Revue du Caire, 1945.

- Denon (Vivant) : Voyage dans la Basse et la Haute- Égypte,

présentation de Jean- Claude Vatin, Le Caire (IFAO), 1989.
- Desvernois (Général) : Mémoires du général baron, 1789 - 1815, publiés par Albert Dufourcq, Paris, 1989.
- Moiret, J.M : Mémoires sur L'Expédition D'Égypte, paris 1984.
- Napoléon Bonaparte : Campagnes d' Égypte et de Syrie, présentation par Henry Laurens, Imprimerie Nationale Éditions, 1998.
- Peyrusse, A : Les Finances de L'Égypte pendant L'occupation française, La Revue Britannique, 1882, (pp. 437 - 497).
- Reybaud L. et autres : Histoire Scientifique et Militaire de L'Expédition Française en Égypte, 10 vols., Paris (1830 et 1836) .
- Reynier (Général) : State of Egypt after the Battle of Heliopolis, translated from the French, London 1802.

تاسعًا : رسائل علمية غير منشورة

فاطمة الحمراوى : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٨ .

عاشرًا : المراجع

(أ) المراجع العربية والمعربة

- أحمد حسين الصاوى : فجر الصحافة فى مصر ، دراسة فى إعلام الحملة الفرنسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ـــــــــــــــــ : المعلم يعقوب بين الأسطورة والحقيقة ، دا رالفكر ، العدد (٩) ،

القاهرة ١٩٨٦.

- أندريه جوندر فـرانك : الشرق يصعد ثانـية ، الاقتصـاد الكوكبى فى العصر الأسـيوى ، ترجمـة شوقى جلال المجلس الأعلـى للثقافـة ، العدد رقم (١٣٠) ، القاهرة ٢٠٠٠ .

- أندريه ريمون : المصريون والفرنسيون فى مصـر ١٧٩٨ - ١٨٠١ ، ترجمة بشير السباعى ، عين للدراسات والنشر ، ط١ القاهرة ٢٠٠١ .

- ــــــــــ : الـقاهرة تاريخ حاضـرة ، ترجمـة لطيف فرج ، دار الفكر ، ط١ ، الـقاهرة ١٩٩٤ .

- بيتـر جران : الجذور الإسـلامية للرأسـمالية مصـر ١٧٦٠ - ١٨٤٠ ، ترجمة مـحروس سليمان ، مراجعة رءوف عباس ، دار الفكر ، القاهرة ١٩٩٢ .

- رءوف عباس ، عاصم الدسوقى : كبـار الملاك والفلاحون فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) دار قباء بالقاهرة ١٩٩٨ .

- روبير سوليـه : مصر ولع فرنسى ، ترجمة لطيـف فرج ، الهيئة المصرية العـامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩.

- زخاريس الأنطونى (الراهب القس) : يوسابيات ، وهى مقالات الأسقف القديس الأنبا يوساب الأبح ، القاهرة ١٩٨٩ .

- عبد الرحـمن الرافعى : تاريخ الحركة القـومية وتطور نظام الحكم ، ج١ ، الهيـئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨ .

- عبد الرحـيم عبد الرحمن عبـد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عـشر ، القاهرة ١٩٨٦ .

- كرستوفر هيـرولد : بونابرت فى مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، مراجـعة محمد أنيس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨ .

- كينيث كونو : فلاحـو الباشا ، الأرض والمجتمع والاقتصـاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠ - ١٨٥٨ ، المجلس الأعلى للثقافة العدد (١٣٦) ، القاهرة ٢٠٠٠ .

- ليلى عنان : الحملة الفرنسية : تنوير أم تزوير ، جزءان ، دار الهلال ١٩٩٨ .
- نبيل الطوخى : صعيد مصر فى عهد الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧ .
- نبيه كامل داود : الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء كتابات الأقباط المعاصرين لها » فى : أسبوع القبطيات السابق ، كنيسة العذراء بروض الفرج ، القاهرة ١٩٩٨ .
- محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .
- محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك منو وخروج الفرنسيين من مصر ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٥٢.
- هنرى لورنس (وآخرون) : الحملة الفرنسية فى مصر ، بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعى ، دار سينا ، ط١ ، ١٩٩٥ .
- ــــــــــــ : الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر ، الاستشراق المتأسلم فى فرنسا (١٦٩٨ - ١٧٩٨) ، ترجمة بشير السباعى ، دار شرقيات للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٩.

(ب) المراجع الأجنبية

- Abbas, R : Bonaparte's Expedition as a shock for Egypt, Mohamed Ali and The Rebirth of Egypt. (Forthcoming).
- Chevalier, M: "La politique financière de L'Expédition d'Égypte", Cahiers d'histoire égyptienne, t.8 (1956).
- C. De La Jonquière : L'Expédition d' Égypte, 5 vols., Paris (1899 - 1907).
- Fargette, G. : Méhémet Ali, Le Fondateur de l'Égypte moderne, Paris 1996.

- Godechot, J : Les institutions de la France sous la Révolution et l'Empire, Paris 1968.
- Homsy, G : Le Général Jacob et L'Expédition de Bonaparte en Égypte, (1798- 1801), Marseille 1921.
- Ibrahim El Mouelhy : L'Enregistrement de la propriété en Égypte durant l'occupation française (1798 - 1801), Bulletin Institut d'Égypte, t. xxx, 1949, (pp. 197 - 228).
- New Redhouse (Turkish - English) Dictionary, Istanbul 1968.
- Rigault, G: Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de l'Expédition d' Égypte (1799 - 1801) , Paris 1911.
- Shaw, S. J : Ottoman Egypt in the age of the French Revolution, Harvard 1964.


المحتويات

صدر فى هذه السلسلة

١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .
د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .
١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول.
د. أحمد زكريا الشلق .
١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى.
د. حمادة محمود إسماعيل .
١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥- ١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .
د. لطيفة محمد سالم .
٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .
د. عادل حسن غنيم .
٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣،جمعية الانتقام.
د. زين العابدين شمس الدين نجم .
٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦
د. زكريا سليمان بيومى .
٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .
د. حلمى أحمد شلبى .
٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .
د. شوقى الجمل .
٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .
د. على شلش .
٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .
د. يواقيم رزق مرقص .
٢٨- عصر حككيان
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .
٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .
د. حلمى أحمد شلبى .
٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
د. سعيدة محمد حسنى .
٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .
٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
د. إسماعيل محمد زين الدين .

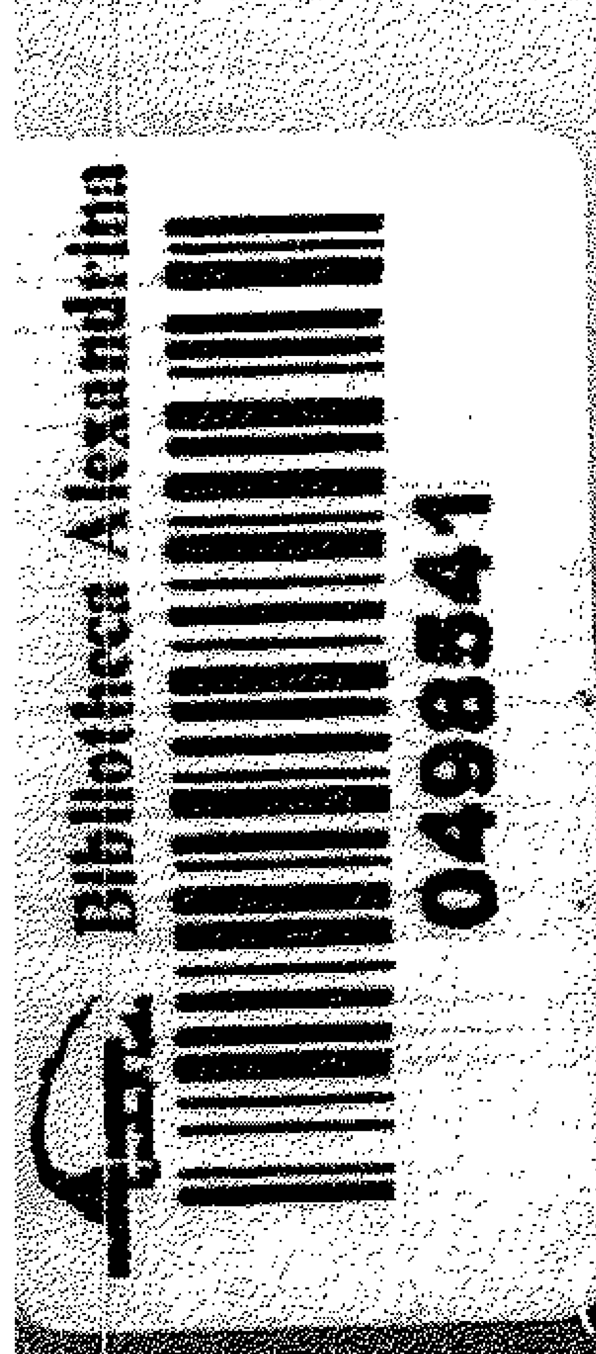
٣٣- دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى .
د. حمادة محمود إسماعيل .
٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية .
د. أحمد الشربينى السيد .
٣٥- اليهود فى مصر .
د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد
٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .
د. الهام محمد على ذهنى .
٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية .
ماجدة محمد حمود .
٣٨- مصر والحركة العربية .
د. محمد عبد الرحمن برج .
٣٩- مصر وبناء السودان الحديث .
د. نسيم مقار .
٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ .
د. محمد أبو الاسعاد .
٤١- الماسونية فى مصر .
د. على شلش .
٤٢- القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ .
د. عاصم محروس عبد المطلب .
٤٣- المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .
د. محمد صابر عرب .
٤٤- السودان فى البرلمان المصرى .
د. يواقيم رزق مرقص
٤٥- طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ .
د. عبد السلام عبد الحليم عامر .
٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .
د. عبد الله الأشعل .
٤٧- السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢، دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .
د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .
٤٨- حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩.
د. حمادة محمود اسماعيل .

٤٩- حدود مصر الغربية، دراسة وثائقية .
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .
٥٠- الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
د. شوقى الجمل .
٥١- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .
د. الهام محمد على ذهنى .
٥٢- الصحافة المصرية والحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ١٨٨٢ - ١٩٢٢ .
د. رمزى ميخائيل .
٥٣- المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر .
د. عبد الله محمد عزباوى .
٥٤- الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣.
د. أحمد زكريا الشلق
٥٥- الخطاب السياسى الصوفى فى مصر
د. محمد صبرى الدالى
٥٦- الطيران المدنى فى مصر
د. عبد اللطيف الصباغ
٥٧- تاريخ سيناء الحديث
د. صبرى العدل
٥٨- الجسد والحداثة: الطب والقانون في مصر الحديثة
د. خالد فهمى
٥٩- مصطفى النحاس رئيساً للوفد
د. مختار أحمد نور
وبين يديك العدد (٦٠)
٦٠ - الفرنسيون فى صعيد مصر
د. ناصر أحمد إبراهيم



تتميز هذه الدراسة بأنها تتناول مجالاً مهماً من مجالات مقاومة المصريين لسلطات الاحتلال الفرنسى، وهو المجال المالى والاقتصادى، وتكشف كيف أن الفرنسيين واجهوا حصاراً اقتصاديًا وماليًا خانقًا فى داخل البلاد، قامت به جماعات محلية كانت تحتكر الخبرة بإدارة الجهاز المالى والضرائبى، استطاعت من خلال حجب المعلومات ومراوغة سلطات الاحتلال وتضليلها، أن تكلفها خسائر فادحة، وحالت دون تمتعها بموارد البلاد المالية والسيطرة على إدارتها.. لقد استخدم المصريون سلاح «المعرفة الحسابية» فى مقاومة المحتل بكفاءة ومقدرة حالت دون تدفق أموال الضرائب المفروضة على المصريين إلى خزانة الجيش الفرنسى على نحو لم يتوقعه أو يقدره الفرنسيون، مما ساهم فى إفشال مشروعهم الاستعمارى فى النهاية.

وتبرز هذه الدراسة كيف أن المصريين جميعاً، أقباطاً ومسلمين، كانوا فى همٍّ المقاومة سواء، الأفندية والمباشرين الأقباط منهم أو مشايخ القرى والمتعهدين من المسلمين، فقد وحّد الوعى الغريزى بينهم فى المقاومة، وأثبتوا أن محاولات الفرنسيين تقريب فئة من هؤلاء أو أولئك باءت بالفشل والخسران.



مطبعة دار الكتب والوثائق القومية
(١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)